

أحكام القرآن

للإمام الفقيه
عَمَادِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّبْرِيِّ المَعْرُوفِ بِالْكَلْبِيِّ السَّهْرَاسِيِّ
المتوفى سنة ٥٠٤ هجرية

ضبطها وصححها
جماعة من العلماء بأشراف الناشر

الجزء الثالث والرابع

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

يطلب من الناسر دار الكتب العلمية ص.ب. ١١/٩٤٢٤ بيروت - لبنان

٨٠٠٨٤٢ - ٨٠١٣٣٢ } هالف
٢٩٦٤٧٦ - ٢٥٢٢٥٧ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا »



Handwritten text, possibly a signature or title, located below the stamp.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المائدة

قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)^(١) الآية (١) :

اعلم أن العقود في الشرع منقسمة إلى ما يجب الوفاء به ، وإلى ما لا يجب ، وإلى ما لا يجوز .

فأما ما لا يجوز مثل عقود الجاهلية على النصره على الباطل في قولهم :
دمي دمك ، ومالي مالك ، وأنا أجيرك ، فيعاهده على أن ينصره على
الباطل ، ويمنع حفاً توجه عليه ، فهذا لا يجب الوفاء به .

والوجه الآخر : ما يتخير في الوفاء به .

والوجه الثالث : ما يجب الوفاء به ، والذي يجب الوفاء به ، هو
الذي يتضمن تحقيق حق أو يجب الله تعالى الوفاء به .

فإذا انقسمت العقود إلى باطل وصحيح ، فربما يقول القائل : الأصل
اتباع الشروط والعقود ، نظراً إلى مطلق اللفظ ، والقائل الآخر يقول :

^(١) قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (١)

(١) هي العقود التي عقدها الله على عباده والزعم بها من أوجب التكليف (٤) والعقود

التي عقدها الله على عباده

جميع عقد وهو العهد الوثوق .

إنما يجب علينا اتباع عقود شرعية ورد الشرع بها، ولذلك قال عليه السلام :
 « ما بال أقوام يشترطون ما ليس في كتاب الله تعالى ؟ كل شرط
 ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » (١) .

ولا شك أن الذي ورد الشرع به محصور مضبوط ، والذي يمكن
 اشتراطه مما يهيجس في النفس ، فمما لا نهاية له ، فلا يمكن أن يقال إن
 الأصل وجوب الوفاء بكل ما يهيجس في النفس ، فيعقد عليه ، بل الشرع
 ضبط لنا ما يجب الوفاء به ، والباقي مردود ، فهو كقول القائل : إفعالوا
 الخير ، لا يجوز أن يحتج به في وجوب كل خير ، فإن ما لا يجب فعله
 من الخيرات لا نهاية له ، فالمخصوص مجهول على ذلك ، وكذلك المخصوص
 من الشروط ، فإن الباطل من الشروط لا نهاية له ، وإنما الجائز منها
 محصور ، فعلى هذا لا يجوز التعلق بعموم قوله عليه السلام :

« المؤمنون عند شروطهم » (٢) .

ولا بمطلق قوله :
 (أو فوا بالعقود) .
 فهذا هو المختار فيه .
 والذي هو عقد أو يسمى عقداً ، ينقسم إلى ما كان على المستقبل ،
 وإلى ما كان على الماضي .
 أما ما على المستقبل : مثل قول القائل : والله لأفعلن .
 وأما على الماضي : كقول القائل : والله لقد كان كذا . ويقال في

(١) رواه البزار والطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) رواه جماعة وملاق البخاري منه المسلمون عند شروطهم . وضعفه ابن حزم وعبد
 الحق ، وحسنه الترمذي .

مثله : إنه عقد اليمين عليه ، لا على معنى أنه عزم على فعل شيء ، فإن اليمين يعقد على فعل الغير من غير أن يصح العزم عليه ، وإنما معناه أنه يظهر المحلوف عليه ، ويحيل إلى غيره تحقيقه ، فينظر ما يكون من عاقبة يمينه ، وفي الماضي إظهار الصدق قائم ، وقصد تحقيق القول قائم ، فيقال عقد اليمين ، أي قصد تحقيق قوله ونصديق نفسه ، فهو عقد من هذا الوجه .

يبقى أن يقال هو في علم الله تعالى غير منعقد .
فيقال هو في علم الله تعالى ، وإن لم يقصد تحقيق ما حلف لعلمه به ، ففي المستقبل ربما لا يتصور منه العقد ، ولكن يحيل العقد ، وربما ظن الصدق في الماضي ، فيقصد تحقيق قوله بعقد اليمين ، فسمي عقداً من هذا الوجه .

واعلم أنه قد تبين بما قدمناه ، أن كل عهد وعقد لا يجب الوفاء به ، فمطلق قوله (**أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**) ، محمول على القيد في قوله :

(**وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**) (١)

وإنما عني به العقد مع الله سبحانه فيما أمر الله تعالى عباده بالوفاء به وإلا فكل يمين على منع النفس من مباح أو واجب ، فذلك مما لا يجب الوفاء به لقوله **عَلَيْكُمْ** :

« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر من يمينه وليأت الذي هو خير » (٢)

(١) سورة النحل آية ٩١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والإمام مسلم في صحيحه ، والترمذي في مسنده من أبي هريرة رضي الله عنه .

نعم، اختلف أصحاب الشافعي فيما إذا نذر قرينة من غير أن يستنجح بها طلبية ، أو يستدفع بها بلية .

فمنهم من أوجب لأنها داخلة تحت قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ) .

ومنهم من لم ير ذلك ، لأنه ليس إلى العباد إيجاب ما لم يوجهه الله تعالى عليهم ، فإن الذي وجب ، إنما وجب لعلم الشرع أنه داعي إلى المستحسنتات العقلية ، وناهي عن المستقبحات العقلية ، ولا يجوز ذلك فيما يوجهه العبد على نفسه .

والقول الآخر يقول : إن العبد إذا باشر السبب الموجب ، أوجهه الله تعالى عليه ، فيكون من العبد مباشرة السبب الوحيد ، وكون السبب موجباً عرف بالشرع ، فوجب بإيجاب الشرع ، لا بغيره ، وهذا بين .

ولعل الأظهر اندراج ذلك تحت العموم ، ولا خلاف أن المباح نذره لا يوجب شيئاً ، لأنه لا يتوهم كونه داعياً إلى المستحسنتات العقلية ، ولا أن له في الوجوب أصلاً يتوهم ، كون هذا داخلاً تحته ، وهذا بين لا غبار عليه .

ولما حلف الصديق على ما تان فعله خيراً من تركه ، قيل له :

(وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) (١)

فحنث الصديق عن نفسه ، وكفر عن يمينه .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ومسلم أيضاً ، وكلاهما عن أبي الزبير الزمري .

(٢) سورة النور آية ٢٢ .

قوله تعالى : (أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ) الآية (١) :

قيل في الأنعام : لأنها الإبل والبقر والغنم ، وقيل يقع الأنعام على هذه الأصناف الثلاثة ، وعلى الظباء وبقر الوحش ، ولا يدخل فيها الحافر ، لأنه أحد من يعمه الوطاء .

والذي يدل على تناوله للجميع ، استثناؤه الصيد منها ، بقوله في نسق الآية : (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) .

ويدل على أن الحافر ليس داخلاً في الأنعام قوله تعالى :

(وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)^(١) .

ثم عطف عليه قوله تعالى : (وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ)^(٢) .

فلما استأنف ذكرها وعطفها على الأنعام ، دل ذلك على أنها ليست

منها .

وذكر ذاكرون دقيقة فقالوا :

لما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) ، أذن ذلك بأن الإباحة مجازاة على الوفاء بالعقود ، فإن الكفار محظور عليهم ذبح البهائم ، فإن ذبح البهائم إنما عرفت لإباحته بالسمع ، والسمع إنما عرف بنبوته ﷺ ، فإذا ثبت ذلك ، فلا يباح ذبح البهائم للكفار ، وإن كانوا أهل الكتاب ، وهذا بعيد .

(١) سورة النحل آية ٥ .

(٢) سورة النحل آية ٨ .

فإنه لو لم يكن مباحاً لهم ، لما جاز للمسلمين تناول ذبائحهم .
ويمكن أن يجاب عنه بأنه محرم أن يذبجوا ، ولكن إذا ذبحوا على
تسمية الكتاب حل للمسلم .

وبالجملة ، هذا طريق المعتزلة ،
وعندنا لا يحرم قبل السمع شيء ، ولا يحل أيضاً ، فإن الحكم حكم
الله تعالى ، فلا تعلق له بما تقدم على هذا الطريق ، فاعلمه .

قوله تعالى : (إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) .
يحتمل أن يكون فيما قد حصل تحريمه قبل ذلك ، فالباقي على الإباحة ؟
إلا ما خصه الدليل ، فيكون عاماً محتجاً به .

ويحتمل أن يكون المراد بقوله (إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) : إلا ما
يريد أن يحرمه ، فيكون مؤذناً بورود بيان من بعد ، إلا أن ذلك
لا يقتضي التخصيص ، ولا يتحقق فيه معنى الاستثناء ، إذا لم يكن
محرمًا في الحال .

ويحتمل أن يريد به إلا ما قد حرم عليكم مطلقاً ، وسيرد بيانه :
فعلى هذا يكون القدر المخصوص منه مجملًا لجهالة المخصوص :
أو يجوز أن يكون الكل قد ورد دفعة واحدة ، فيذكر الكلام مطلقاً
إلا ما سيرد تفصيله ، ويسوق الكلام إلى غايته ، ويكون ذلك كمنطلق
بعقبه خصوص ، ويسوق الكلام إلى آخره .

نعم ، قوله (إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) ، لا يتناول محل الصيد ،
فإنه لو استثنى ذلك سقط حكم الاستثناء الثماني ، وهو قوله (غَيْرَ
مُحَلِّي الصَّيْدِ) ، وصار بمثابة قوله (إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) ،
وهو تحريم الصيد على المحرم ، وذلك تعسف في التؤول ، ويوجب ذلك

أيضاً أن يكون الاستثناء من إباحة بهيمة الأنعام مقصوراً على الصيد ، وقد علمنا أن الميتة من بهيمة الأنعام مستثنى من الإباحة ، فهذا تأويل لا وجه له .

وقوله (غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ) ، لا يخلو إما أن يكون مستثنى مما يليه من الاستثناء ، فيصير بمنزلة قوله تعالى : (إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) إلا محلي الصيد وأنتم حرم ، فلو كان كذلك لوجب إباحة الصيد في الإحرام ، لأنه مستثنى من المحظور ، إن كان قوله تعالى (إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) مستثنى من الإباحة ، فهذا أيضاً وجه ساقط ، فإن معناه : أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد وأنتم حرم ، و (إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) سوى الصيد مما قدمناه ، ويستثنى تحريمه في الثاني ، وأن يكون معناه : أوفوا غير محلي الصيد ، وأحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ) الآية (٢) : روي عن ابن عباس أنها مناسك الحج ، فعلى هذا تشمل على الصفا والمروة والبدن وغيرها .

وقيل معالم الله تعالى وأحكامه : شعائره ، فإن شعائره مأخوذة من الأعلام ، ومنه مشاعر البدن وهي الحواس ، وهي أيضاً المواضع التي أشعرت بالعلامات ، ومنه قول القائل : شعرت به : أي علمته ، لا يشعرون : أي لا يعلمون ، ومنه الشاعر ، لأنه شعر بفظته بما لا يشعر به غيره ، فالشعائر العلامات .

فقوله تعالى : (لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ) ، لإشتمل على جميع معالم دين الله ، وهو ما أعلمنا الله تعالى من فرائض دينه وعلاماتها أن لا تتجاوز واحدة ولا تقصر فيما دونها ، وهذا أشمل التأويلات .

والهدى : لما يتقرب به من الذبائح والصدقات ، ومنه قوله **﴿عَلَىٰ**
﴿ المبكر للجمعة كالمهدى بذنه .. ﴾ ، إلى أن قال - « كالمهدى
 بيضة »^(١) .

فسمها هدياً ، فتسمية البيضة هدياً - لا محمل له ، إلا أنه أراد
 بالمهدى الصدقة ، ولذلك قال الغلماء : إذا قال جعلت ثوبي هدياً ، فعليه
 أن يتصدق به .

إلا أن الإطلاق ينصرف إلى أحد الأصناف من الإبل والغنم .
 وسوقها إلى الحرم ، وذبحها فيه ، وهذا شيء تلقى من عرف الشرع
 من قوله : (فَإِنِ أَحْضَرْتُمْ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)^(٢) ،
 أراد به الشاة .

وقد قال تعالى : (يَتَحَكَّمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا
 بِالْبَلِغِ الْكَعْبَةِ)^(٣) .

وقال تعالى : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ
 مِنَ الْهَدْيِ)^(٤) .

وأقله عند الفقهاء شاة ، فإذا أطلق الهدى ، تناول ذبح أحد هذه
 الأصناف الثلاثة في الحرم .

فقوله تعالى : (وَلَا الْهَدْيِ) أراد به النهي عن إحلال الهدى الذي
 قد جعل للذبح في الحرم ، وإحلاله : استباحته لغير ما سبق له من القدية .

(١) يواه البخاري بسنده عن أبي هريرة .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٦ .

وفيه دلالة على المنع من الإنتفاع بالهدي بصرفه إلى جهة أخرى ، ويدل على تحريم الأكل من الهدي نذراً كان أو واجباً ، من إحصار أو جزاء صيد ، ويمنع الأكل من هدي المتعة والقران ، على ما هو مذهب الشافعي ، وخالفه فيه أبو حنيفة .

وفيه تنبيه على أصل آخر ، وهو أن الشافعي يقول :

إذا كان مطلق الهدي يتناول الأصناف الثلاثة على خلاف ما يقتضيه حق الوضع ، فهو لعرف الشرع وتقييده المطلق من الهدي بالأصناف ، فإذا كان كذلك فلم نجد في عرف الشرع ، إلا أن لفظ الهدي تكرر في الكتاب في مواضع ، فاقضى ذلك كون الهدي صريحاً في التقييد بالأصناف الثلاثة ، وإن تناول من حيث اللغة ما سواه ، كذلك لفظ الفراق والسراح من حيث تكرر في الكتاب والسنة ، صاراً صريحين في معنى الطلاق ، وإن كان اللفظين محتملين لما سواه ، وهذا بين ظاهر .

قوله تعالى : (وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ)^(١) ، عني به الأشهر الحرم ثلاثة متوالية وواحد مفرد ، المفرد رجب ، والمتوالية ذو القعدة وذو الحجة والمحرم .

وذلك منسوخ بجواز قتل الكفار في أي وقت كان^(٢) .

وقوله : (وَلَا الْقَلَائِدَ)^(٣) ، نهي عن استباحة الهدي وصرفه إلى جهة أخرى ، ونهي عن التعرض للقلائد : وهي أن المحرمين كانوا يقلدون أنفسهم والبهائم من لحاء شجر الحرم ، وكان قد حرم إذ ذاك ما

(١) سورة المائدة آية ٢ .

(٢) اختلف المفسرون في الآية حول النسخ ، انظر كتاب غرائب القرآن وغرائب الفرقان .

(٣) أي لا تحلوا ذوات القلائد . والقلائد مفرداً ثلاثة وهي ما يقلد به الهدي

من نمل أو عروة مزادة أو لحاء شجر الحرم .

هذا وصفه ، فنسخ ذلك في الآدمي ، وقرر في البهائم على ما كان .
 وإذا كان كذلك ، فلا يجوز استباحته ، ويجوز التصديق به ، ولكن
 إذا فعل ذلك ، فمجرد فعله لا نقول إنه حرم ، ولكن لا بد من النية ،
 وليس في الآية تعرض لها .

قوله (لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ) : نسخها قوله :

(فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) (١) .

و (إِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (٢) .

وقوله : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) :

معناه أن الكفار كانوا إذا قلدوا أنفسهم قلادة من شعر منعتهم من الناس ،
 وكان الكفار على هذه السنة ، فأمر المسلمون أن لا يتعرضوا لهم ، ولا
 يتعرض للكفار الذين يؤمنون البيت ، ثم أنزل الله تعالى بعد هذا :
 (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
 بَعْدَ عَتَامِهِمْ هَذَا) (٣) .

وقال :

(مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَغْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ
 عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ) (٤) .

قوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ
 رَبِّهِمْ) (٥) . الآية (٢) ، وهو التجارة .

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) انظر الآيات ٤٢ و ٤٨ و ٤٩ من سورة المائدة .

(٣) سورة التوبة آية ٢٨ .

(٤) سورة التوبة آية ١٧ .

(٥) انظر تفسير الطبري حول هذه الآية .

(وَرِضْوَانًا) : وهو الحج .

وذلك يدل على أن الذي يقصد الحج لا يلزمه الإحرام ، إلا إذا أراد الحج ، فإن الله تعالى يقول : (يَسْتَتِغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا) ، وهو قول للشافعي ، ثم قال :

(وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) .

هذا إطلاق وإباحة لما كان قد حرم من قبل .

قوله تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ)^(١) الآية (٢) .

معناه : أي لا يكسبنكم شتان قوم ، أي البغض ، أن تتعدوا الحق إلى الباطل ، والعدل إلى الظلم ..

قال عليه السلام : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » .

وفيه دليل على أنه إنما يجوز مقابلة الظالم بما يجوز أن يكون عقوبة له وقد أذن فيه ، فأما بالحنايا والمحظورات فلا يجوز معاقبته .

ذكروا أن سبب نزول الآية ، أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كانوا بالحديبية حين صددهم المشركون عن البيت ، فمر بهم ناس من المشركين من أهل نجد يريدون العمرة ، فقالوا : إنا نصد هؤلاء كما صدنا أصحابهم . فنزلت هذه الآية : (وَلَا آمِئِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ)^(٢) .

قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ) الآية (٣) :

(١) انظر تفسير النيسابوري ج ٦ ص ٣٦ .

(٢) انظر ما قاله صاحب محاسن التأويل في هذه المسألة تحت عنوان « تنبيهات » .

بيناه من قبل ، وكذلك الدم ، وكذلك لحم الخنزير ، وما أهل لغير
الله به ، وكل ذلك شرحناه في سورة البقرة .
والمنخقة كمثل .

والموقوذة : المضروبة بالخشب ونحوه حتى تموت ، ومنه المقتول
بالبنطقة ، كذلك فسره ابن عمرو عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول
الله إني أرمي بالمعراض فأصيب فأكل ؟

فقال : « إذا رميت بالمعراض وذكرت إسم الله تعالى فأصاب فخرق
فكل ، وإن أصاب بعرضه فلا تأكل » .

وعن عدي قال : سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض فقال :

« ما أصاب بجده فخرق فكل ، وما أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد
فلا تأكل »^(١)

فجعل ما أصاب بعرضه من غير جراحة موقوذة ، وإن لم يكن
مقدوراً على ذكاته ، وذلك يدل على أن شرط ذكاة الصيد الجراحة
وإسالة الدم .

لا جرم قال الشافعي في قول : إن أخذ الكلب الصيد فقتله ضغطاً ،
فإنه لا يحل ما أصاب بعرض المعراض .

قوله تعالى : (والمُتَرَدِّية) : هي الساقطة من أعلى جبل فتموت .

وهذا الإشكال فيه ، إن حصل ذلك بغير فعل آدمي فهو ميتة ،
وما رده الواحد منا ، فلا يحل أيضاً ، فإنه ليس ذكاة شرعية .

قوله تعالى : (وما أكل السَّبْعُ) : يعني وما أكل السبع منه حتى

يموت ، ومعلوم أن الباقي لم يأكله السبع وهو المحرم ، ولكن العرب

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١٠٧٢ رقم ٢٢١٥ .

يسمون ما قتله السبع وأكل منه : أكيلة السبع ، فيسمون الباقي منه أكيلة السبع وهو فريسته .

فكل ما تقدم ذكره في الآية مما نهى عنه أريد به الموت ، فالميتة أصل في التحريم وما عداها ، من الموقوذة ، والمتردية ، وأكيلة السبع ماحقة بها ، وإن لم يمت الحيوان حتف أنفه .
قوله تعالى : (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ) .

على صورة الاستثناء ، ولا يجوز أن يرجع إلى جميع المذكور قبله ، لأن الميتة لا يرجع إليها الاستثناء ، وكذلك الدم ولحم الخنزير ، وإن ذلك لا يجوز أن تاحقه الذكاة ، وكذلك قوله : (مَا أَهْلًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ) (١) ، فإنه محمول على المذبوح على أسماء الأصنام ، فلا يقال في مثله : إلا ما ذكيتم ، فلا رجوع إلى الاستثناء إلا ما قبل المنخقة ، فبقي ما قبل المنخقة على حكم العموم ، ومن قوله المنخقة إلى موضع الاستثناء ، أمكن رد الاستثناء إليه .

فيقال : المنخقة أو الموقوذة محرمة ، إلا ما أدرك زكاته وفيه حياة مستقرة ، فإنه يحل بالذكاة .

يبقى أن يقال : إنما يباح ما يباح ، أو يحرم ما يحرم بعد الموت ، فإذا خنق شاة ثم خلاها وفيها حياة مستقرة ، ثم ذبحت بعد ذلك ، فلا تسمى منخقة ، وإنما تسمى مذكاة ، والمنخقة هي التي تموت بالخنق فقط ، فعلى هذا يحتمل أن يقال : إلا ما ذكيتم ، استثناء منقطع بمنزلة قوله : لكن ما ذكيتم ، كقوله تعالى :

(فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْرِيَّةٌ آمْنَةً فَتَنْفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) (٢) .

(١) الاحلال : رفع الصوت .

(٢) سورة يونس آية ٩٨ .

وليس في الكلام المتقدم على الاستثناء ما يقتضي الاستثناء ، فإن تقدير الكلام : فهلا كانت القرية آمنت فنفعها إيمانها : أي لينفعها إيمانها عند الله وفي الدنيا ، فلا تعلن له بقوم إلا قوم يونس ، فإنه ليس رفعاً لشيء مما تقدم ، ومعناه : لكن قوم يونس لما آمنوا .

وكذلك قوله تعالى :

(طهَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ، إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى) (١) .

وليس قوله : إلا تذكرة لمن يخشى ، رفعاً لشيء من قوله : لتشقى ، ولكن معناه : لكن تذكرة لمن يخشى .

ومثله قوله تعالى :

(إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٢) .

على بعض الأقوال ، وكذلك قوله :

(لَا يَخَافُ لَدَيْ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) (٣) .

ومثله :

(لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) (٤) .

ويمكن أن يقال إنه استثنى على بعض الوجوه ، وتقديره : حرمانا كل ما قتلتموه ، وحرمانا الميتات كلها إلا السمك والجراد ، وحرمانا كل دم إلا الكبد والطحال .

(١) سورة طه آية ١ و ٢ .

(٢) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(٣) سورة النمل آية ١٠ و ١١ .

(٤) سورة الدخان آية ٥٦ .

فعلى هذا التقدير يستقيم الاستثناء ، إلا ما زكيتم ، مطلق مصروف إلى ما جعل ذكاة شرعاً ، وإلا فالعرب لا تفصل في الذكاة بين الموقوذة والمنخنقة ، والذكاة بالحديد .

ولا تعرف العرب من الذكاة قطع الحلقوم واللثة وحالة خاصة ، فظاهر الحال أنه محال على بيان مقدم .

قوله تعالى : (وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ) : إنما ذكره عقيب ما تقدم ، ومعنى استقسام : طلب علم ما قسم له بالأزلام ، وإلزام أنفسهم ما يأمرهم به القداح بقسم اليمين .

والاستقسام بالأزلام ، أن أهل الجاهلية كان أحدهم إذا أراد سفراً أو غزواً أو تجارة أو غير ذلك من الحاجات ، أجال القداح وهي الأزلام وهي ثلاثة أضرب :

منها نهائي ربي .

ومنها ما نهائي ربي .

ومنها غفل لا كتابة عليه .

فإذا خرج الغفل أجال القداح ثانية .

وهذا إنما نها الله تعالى عنه فيما يتعلق بأمر الغيب ، فإنه لا تدري

نفس ما يصيبها غداً ، فليس للأزلام في تعريف المغيبات أثر :

فاستنبط بعض الجاهلين من هذا الرد على الشافعي في الاقراع بين

المماليك في العتق ، ولم يعلم هذا الجاهل ، أن ما قاله الشافعي بناء على

الأخبار الصحيحة ، ليس مما يعترض عليه بالنهي عن الاستقسام بالأزلام ،

فإن العتق حكم شرع ، فيجوز أن يجعل الشرع خروج القرعة علماً على

حصول العتق قطعاً للخصومة ، أو لمصلحة يراها ، ولا يساوي ذلك قول

القاتل : إذا فعلت كذا أو قلت كذا ، فذلك يدل في المستقبل على أمر

من الأمور ، فلا يجوز أن يجعل خروج الاقراع علماً على شيء يتجدد في المستقبل ، ويجوز أن يجعل خروج العتق علماً على العتق قطعاً فظهر افتراق البابين (١) .

قوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) الآية (٤) .

ذكروا في الطيبات قولين :

أحدهما : أنها بمعنى الحلال ، وذلك أن ضد الطيب وهو الخبيث ، والخبيث حرام ، فإذا الطيب هو الحلال ، والأصل فيه الاستلذاذ ، فيشبه الحلال في انتفاء المضرة منها جميعاً .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) (٢) ، يعني الحلال .

وقال : (يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) (٣) وهي المحرمات .

وهذا فيه بعد من وجه ، فإنه إن كان الطيب بمعنى الحلال ، فتقديره : يستلونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لهم الحلال ، فيكون معناه ، إعادة العبارة عما سألوا عنه من غير زيادة بيان ، فيكون بمثابة من يقول : يستلونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لهم ما أحل لكم ، وهو لا يليق ببيان صاحب الشريعة .

وكذلك في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) ليس المراد به الحلال فقط .

(١) انظر النيسابوري ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥١ .

(٣) سورة الاحزاب آية ١٥٧ .

وكذلك قوله : (يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ) .

ومعنى الجميع ما يستطاب من المأكولات ، ليس أنه التعبير عن نفس الشيء .

وأبان بذلك أنه على مناقضة اليهود الذين أخبر الله تعالى عنهم بقوله :
(فَيَظْلِمُ مِّنَ الدِّينِ هَادُوا وَحَرَمْنَا عَلَيْهِمُ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ
لَهُمْ) (١) .

فقال مخبراً عن هذا الدين ، إن هذا الدين يحل لهم الطيبات ، ويتضمن التسهيل ، ودفع الإصر والأغلال التي كانت على المتقدمين .

وهذا حسن بين في إبانة معنى الآية ، على خلاف ما قالوه من المعنى الآخر ، ولما كان كذلك قال الشافعي :

أبان الله تعالى أنه أحل الطيبات ، والطباع فيما يستطاب من الأشياء واستخبأها مختلفة ، فوجب اعتبار حال فريق من الفرق الذين بعث الرسول إليهم ، فإنه ﷺ بعث إلى أمم مختلفة المهتم والأخلاق والطباع ، ولا يمكن اعتبار استطابة الأمم على اختلافها ، فجعلت العرب الذين هم قوم رسول الله ﷺ أصلاً ، وجعل من عداهم تبعاً لهم ، فكل ما تستطابه العرب هو حلال ، كالثعلب والضب ، وما لا فلا .

فبين الشافعي علة حل لحم الضب ، فإن الضب مستطاب عند العرب وإن كان لا تشتهيه نفوس العجم .

فهذا تمام ما أردنا بيانه من هذا المعنى .

وقوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ) (٢) :

(١) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٢) سورة المائدة آية ٤ .

اعلم أن في ظاهر الآية وقفة للمتأمل ، فإن الله تعالى قال : يسئلونك ماذا أحل لهم - ثم قال في الجواب - قل أحل لكم الطيبات وما علمتم ، ... فيقتضي أن يكون المحل المسئول عنه متناولاً للمعلم من الجوارح المتكلمين ، وذلك ليس مذهباً لنا ولا لأحد ، فإن الذي يبيح لحم الكلب إن صح ذلك عن مالك ، فلا يخص الإباحة بالمعلم ، فقل هذا في الكلام حذف وتقديره : قل أحل لكم الطيبات - ومن جملة - صيد ما علمتم من الجوارح .

ويدل عليه ما روي عن عدي بن حاتم قال : لما سألت رسول الله عن صيد الكلب ، لم يدر ما يقول حتى نزلت : (وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ) .

وذكر بعض من صنف في أحكام القرآن^(١) ، ما يدل على أن الآية تناولت ما علمنا من الجوارح ، وهو ينتظم الكلب وسائر جوارح الطير ، وذلك يوجب إباحة سائر الانتفاع ، فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والإنتفاع بها بسائر وجوه المنافع ، إلا ما خصه الدليل وهو الأكل ، وهذا في غاية البعد عن الحق .

فإن قول الله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ) لم يتناول السؤال عن وجوه الانتفاع بالأعيان في البياعات والهبات والإجازات ، فإنه لو كان كذلك ، لم يكن جوابه ذكر الطيبات وما علمتم من الجوارح ، ثم يقول في مساق ذلك : (فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) ، ولا يتعرض لسائر وجوه الإنتفاع ، من البيع والهبة .

يدل على ذلك أن السؤال إنما يتناول الأكل فقط ، والجواب كان عن ذلك ، وكيف ينتظم في الكلام أن يسأل عما ينتفع به من الأشياء ،

(١) مثل القرطبي والشافعي والجبصان وابن عربي والصلبوتي .

فيذكر في خلال ذلك الكلب بمعنى البيع ، وصيد الكلب بمعنى الأكل ،
وليس جواز البيع في المعلم لكونه معلماً ، فإن غير المعلم مثله من كلب
الحرثاة والحراسة وغيرهما ؟

وقوله : (وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ) : يقتضي بمطلقه جواز
تناول كل ما اصطاده الكلب المعلم للملكه ، وإن لم يجرحه ، وهو قول
الشافعي .

وقوله تعالى مكلبين مع قوله من الجوارح ، يتناول الكلب والنهد
والصقر ، لأن إسم الجوارح يقع على الجميع .

وروي عن علي في بعض السواد أنه قال : لا يصلح ما قتله البزاة ،
وذلك خلاف الإجماع ، وإسم الجوارح يقع على كل ما يجرح أو
يجرح ، أو إن عني به الكواسب للصيد على أهلها ، كالكلاب وسباع
الطيور والتي تصطاد وغيرها ، وأحدها جارح ، وبه سميت الجارحة
لأنه يكتسب بها ، وقال تعالى :

(مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ)^(١) : أي ما كسبتم .

ومنه قوله : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ)^(٢) .

وذلك يدل على جواز الإصطياد لكل ما علم الإصطياد من سائر
ذي الناب من السباع ، والمخلب من الطير ، وقيل في الطير إنما تجرح
أو تخلب ، وإذا ثبت ذلك فقوله « مكلبين » أي مضرين على الصيد كما
تضري الكلاب ، والتكليب هو التضرية ، يقال كلب يكلب إذا ضرى
بالناس ، ولا تخصيص في ذلك للكلاب دون غيرها من الجوارح .

(١) سورة الانعام آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١ .

وإذا كانت التضرية شاملة وثبت ذلك ، فقد صار كثير من الصحابة أي أن الإمساك على المالك المذكور في الآية في قوله : (فَتَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) ، هو الإنقياد للمالك في الإضراء والارعواء ، فإذا لم تهرب منه بعد الإصطياد واحدة فلا يحرم أصلاً ، وإن أكل منه .
 وأبو حنيفة وأصحابه^(١) ، شرطوا ترك الأكل في الكلب والفهد ، ولم يشترطوه في الطيور .
 والشافعي^(٢) مال إلى هذا الفرق في قول ، وسوى في ترك الأكل بينهما ، وهو القياس .

وإذا تبين ذلك فقوله تعالى : (فَتَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) إن كان المراد به ترك الأكل ، ما كان قوله : (وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ) متناولاً للبازي ، ولأجل ذلك قال علي : لا يحل صيد البازي أصلاً ، فإنه لا يتحقق تعليمه على ترك الأكل .

واعلم أن الظاهر يقتضي أن يكون المراد بقوله : (فَتَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) : أي كلوا مما اصطدن بأمركم وإرسالكم ، وكان الإصطياد صادراً عن إعزائكم^(٣) ، ولذلك ذكر الجوارح مطلقاً ولم ينتهياً لعاقل أن يقول : إن ترك الأكل دليل على أن الكلب قصد الإمساك للمالك ، فإنه لا وقوف على نية الكلب ، ولا أن كلباً في العالم ينوي الأخذ للمالك دون نفسه ، بل قصده لنفسه تحقيقاً .

وقيل : الصيد هو الذكاة ، وترك الأكل شرط بعد الموت ، ويبعد أن يكون ما بعد الموت شرطاً في الذبح .

(١) انظر الاختيار في تحليل المختار لابي حنيفة التميمي .

(٢) انظر كتاب الام للامام الشافعي .

(٣) انظر تفسير سورتى البقرة والمائدة ، للنيسابوري والقرطبي .

نعم ، إنا نشترط معرفة غاية الإنقياد للمالك ومخالفة عادته القديمة ، وذلك بأن لا يقدم دون إرسال الصيد ، وإن أوقفه وقف ، وكأن الذي شرط ترك الأكل ، شرط ذلك ليبين به مخالفة عادته وطبعه .

وإذا ثبت ذلك ، صحح من هذه الجهة ، أن قوله تعالى : (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَاهُ عَلَيْكُمْ) ، ليس أنه أراد به نية الكلب في الإمساك للمالك .

قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَحْلَلْنَا لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ) (١) .

معنى الطيبات ما مضى .

وقوله اليوم ، يجوز أن يكون اليوم الذي نزلت فيه الآية ، ويجوز أن يكون المراد به اليوم الذي تقدم ذكره في قوله :

(الْيَوْمَ يَتَسَاءَلُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ) (٢) ، و (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) (٣) .

قيل : إنه يوم عرفة (٤) في حجة الوداع .

واعلم أنه ليس المقصود من ذكر اليوم هنا صورة اليوم ، وإنما المراد به الزمان ، كما يقال أيام رسول الله ﷺ ، وأيام أبي بكر وعمر ، وهو من قبيل ما يكون معنى الزمان منه أعم من اللفظ سابقاً إلى الفهم . مثله قوله تعالى :

(وَمَنْ يُؤَلَّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ) (٥) .

(١) سورة المائدة آية ٥ .

(٢) و (٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) والحديث في ذلك أخرجه البخاري في صحيحه من قيس بن مسنم عن طارق

ابن شهاب .

(٥) سورة الأنفال آية ١٦ .

ولم يرد به صورة اليوم ، وإنما عني به الزمان ، حتى إنه لو فرّ من الزحف ليلاً كان آتماً .

قوله تعالى : (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)^(١) معناه ذبائحهم^(٢) ، إذ لا يجوز أن يكون المراد به طعامهم^(٣) ، إذ لا شبهة على أحد في حل سائر طعامهم . سواء كان المتولي لصنعه كتابياً أو مجوسياً .

فإذا كان أكل ذبيحة أهل الكتاب بالإتفاق ، فلا شك أنهم لا يُسمّون على الذبيحة ، إلا على الإله الذي ليس معبوداً حقيقة . مثل العزيزُ والمسيح . ولو سمّوا الإله حقيقة ، لم تكن تسميتهم بطريق العبادة .

وإنما تكون على طريق آخر ، فاشتراط التسمية لا على وجه العبادة لا يعقل .

ووجود التسمية من الكافر وعدمها بمثابة واحدة ، إذا لم تتصور منه العبادة ، ولأن النصراني إنما يذبحون على إسم المسيح ، وقد حكم الله تعالى بحل ذبائحهم مطلقاً .

وفي ذلك دليل على أن التسمية لا تشترط أصلاً ، كما يقول الشافعي .

قوله تعالى : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

(١) سورة المائدة آية ٥

(٢) أي ذبائح اليهود والنصارى .

(٣) انظر تفسير القرطبي ج ٦ ص ٧٦ .

قَبَلِكُمْ^(١)) : يدل على جواز نكاح الكتابيات ، وقوله : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ^(٢)) يمنع نكاح النصارى ، فإذا لم يكن بدّ من إعمالها صار الشافعي إلى تحريم الأمة الكتابية ، أخذاً من قوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ) ، وأباح نكاح الحرّة الكتابية بقوله : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) .

والجمع بينهما أولى من تعطيل أحدهما .

وقد منع مانعون من نكاح الكافرات ، كتابيات كن أو مجوسيات ، وحملوا قوله : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) المراد به أنهن كن كتابيات ثم أسلمن . كما قال الله تعالى في آية أخرى :

(وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ^(٣)) .

وقوله تعالى :

(لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ^(٤)) . الآية .

والمراد به من كان من أهل الكتاب وأسلم^(٥) .

وقوله : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) فالمراد به من كان من أهل الكتاب وأسلم .

وهذا بعيد ، فإنه تعالى قال :

(١) سورة المائدة آية ٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٩٩ .

(٤) سورة آل عمران آية ١١٢ .

(٥) انظر تفسير القرطبي .

(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ)^(١)

وذلك يشتمل على جميع المؤمنات ، فلا يجوز أن يعطف بعده المؤمنة على المؤمنة ويكون إسقاط فائدة ذكر المؤمنة .

والذي يحرم نكاح الحرة الكتابية يعتصم بقوله تعالى :

(وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ)^(٢) ، وذلك محمول عند

مخالفتهم على الحرية إذا خرج زوجها مسلماً ، والحربي وتخرج امرأته مسلمة ، ويدل عليه قوله :

(وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ)^(٣) الآية .

وحكي عن ابن عباس^(٤) أنه لم يجوز نكاح الكتابيات إذا كن حزبيات ، لقوله تعالى :

(قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)^(٥) الآية .

وقال : (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ

مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)^(٦) . والنكاح يوجب المودة لقوله تعالى :

(خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ

بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً)^(٧) .

ويجوز أن يكون ذلك عند مخالفتهم ، على معنى التشديد عليهم فيما

(١) سورة المائدة آية ٥ .

(٢) و (٣) سورة المتحنة آية ١٠ .

(٤) انظر اسد الغابة ج ١ ص ٢٠٩ لابن الأثير الجزي .

(٥) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٦) سورة المجادلة آية ٢٢ .

(٧) سورة الروم آية ٢١ .

أوجبه الدين ، وإلا فيجوز شراء الأشياء وبيعها منه ، وإن كانت الهبة سبب المودة .

قوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ)^(١) ، الآية .

واعلم أن ظاهر الآية ، يعلق الوضوء بالقيام إلى الصلاة ، وليس الأمر كذلك إجماعاً^(٢) ، فلا بد من ضمير معه ، وذلك هو الحدث .

والذي هو الحدث إذا قدرناه علة ، فتكرير العلة هو الذي يقتضي تكرير الحكم ، والقيام إلى الصلاة ليس شرطاً ولا علة ،

ولو قدر شرطاً ، فالحكم لا يتكرر بتكرر الشرط ، فليس في الآية ما يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة من حيث اللفظ .

فإذا قال القائل لامرأته : إذا دخلت الدار فإنك طالق ، لم يتكرر الطلاق بتكرر الدخول ، ولكن التكرار في الطهارة عند تكرار الحدث لاعتماد كون الحدث علة ، والحكم يتكرر بتكرر العلة والسبب .

إذا ثبت هذا ، فالله تعالى يقول : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^(٣) .

قال مالك بن أنس : عليه إمرار الماء على الموضع وذلكه بيده ، وإلا لم يكن غاسلاً .

وقال غيره : عليه لإجراء الماء وليس عليه ذلكه .

ولا شك في أنه إذا انغمس في الماء ، أو غمس وجهه أو يده ولم يدلك ، يقال إنه قد غسل .

(١) سورة المائدة آية ٦ .

(٢) انظر دوانع البيان للصايوني ج ١ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

واعلم أنه لا تغيير في ذلك إلا حصول الإسم ، وإذا حصل كفى ...
والمعتبر أن يجري عليه من الماء ما يزيد قدر المسح . فلو مسح المغسول لم
يجز ، فإن الله تعالى فرق بينهما ، وليس في المسح غسل . نعم إذا غسل
الممسوح ، جاز الأمر به وزيادة .

ثم قوله : (فاغسلوا وجوهكم) ، ليس يقتضي نية العبادة .

نعم قال تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) .

وظن طائون من أصحاب الشافعي الذين يوجبون النية في الوضوء
أنه لما أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة ، دل على أنه أوجب لأجله
وأثبته بسببه ، وأنه أوجب له قصد النية .

وهذا ليس بصحيح ، فإن إيجاب الله تعالى عليه الوضوء لأجل الحدث ،
لا يدل على أنه يجب عليه أن ينوي ذلك ، بل يجوز أن يجب لأجله ،
ويحصل دون قصد تعليق الطهارة بالصلاة ، ونيتها لأجلها .

وقيل لهم : لما قال الله تعالى : (لاغسلوا وجوهكم) ، أوجب
فعل الغسل ، فكانت النية شرطاً في صحة الفعل ، لأن الفرض من قبل
الله تعالى ، فينبغي أن يجب فعل ما أمره الله تعالى به .

فإذا نحن قلنا : إن النية لا تجب عليه ، لم يجب عليه الفعل : أي
فعل ما أمره الله تعالى .

ومعلوم أن النبي اغتسل تبرداً أو لغرض آخر ، ما قصد أداء الواجب ،
والذي وجب عليه فعله لا يحصل دون قصده .

فإن قيل : قد يجب عليه أشياء عدة ، وتحصل دون النية ، مثل رد
الغصوب والودائع وإزالة الأنجاس .

فيقال : كل ذلك لا يجب عليه فيه فعل ، وإنما ينهي عن استدامة

الغضب ، ويجب عليه ترك ذلك ، وها هنا يجب عليه فعل الوضوء^(١) .
قالوا : وقد يجب على الرجل الإنفاق على قريبه وزوجته وقضاء
ديونه ، ولا يحتاج إلى النية .

والجواب : أن كل ذلك معلق وجوبه على أغراض ، متى حصلت
تلك الأغراض لم يتحقق الوجوب ، مثل النفقة تجب للكفاية ، فإذا
حصلت الكفاية لم تجب ، أو لغرض آخر من الأغراض العاجلة ، وليس
أمر الطهارة كذلك ، فإن وجوبها لم يكن إلا لحق التعبد .

فإذا وجب الفعل لله تعالى ، فما لم يفعل لله تعالى كان الأمر قائماً ،
وليس فعل غير القاصد أداء للأمر ولا قياماً به ، فاعلمه .

وذكر الرازي في أحكام القرآن على هذا ، كلاماً دل به على قلة
تحصيله ، فقال : إنما يجب ما ذكره في الفروض التي هي مقصودة
لأعيانها ، ولم تجعل شرطاً لغيرها ، فأما ما كان شرطاً لصحة فعل آخر
فلا يجب ذلك فيه بنفس ورود الأمر ، إلا بدلالة تقارنه ، والطهارة
شرط للصلاة ، فإن من لا صلاة عليه فليس عليه فرض الطهارة ،
كالحناء والنفساء .

وهو الذي ذكره باطل ، فإن كونه شرطاً لغيره ، معناه توقف
وجوبه على وجوب فعل آخر ، وذلك لا يدل على عدم وجوبه ، ووجوب
فعله ، وقصد الإمتثال فيه .

نعم ، وجوبه لغيره ، يدل على أنه إذا نوى ما قد وجب لأجله
كفاه ، مثل أن ينوي الطهارة للصلاة أو لمس المصحف .

(١) انظر ابن قدامة ج ١ ص ١١٢ .

ومن علمائنا من شرط فيه نية القربة ، لأنه رأى الطهارة واجبة تعبداً إلا أن وجوبها عند وجوب فعل آخر .

قالوا : الطهارة ليست واجبة تحقيقاً ، وإنما الصلاة متمنعة دونها ، كما أنها متمنعة دون الستر والإستقبال وضهارة الثوب ، ولذلك نقول إنه إذا أراد قراءة القرآن وهو جنب اغتسل ، وإذا أراد دخول مسجد وهو جنب اغتسل^(١) ، ليس لأن الطهارة واجبة في هذه الحالة ، وكيف تجب والذي يظهر له من الفعل غير واجب ؟ وإنما يحرم ذلك الفعل دون وجود شرط جوازه وهو الطهارة ، وذلك ليس يبي عن وجوبه في نفسه .

وليس يمكن أن يقال أن وجوب الصلاة ، يدل على وجوب ما لا بد منه للصلاة . لأنه يقال : ليس يجب عليه الفعل في نفسه ، وإنما يحرم عليه أن يصلي محدثاً ، أو أن يخرج عن كونه محدثاً بامرار الماء على الاعضاء ، سواء كان في ذلك الوقت ، أو توضأ قبله لمس مصحف أو قراءة قرآن وغير ذلك مما لا يجب من الأفعال .

ويدل على أن الوضوء واجب من حيث الحقيقة : أنه لو هوى من موضع عال من غير قصد منه ، إلا أنه على مسامته ماء طاهر طهور ، ونوى الوضوء صح .

ومعلوم أن النية قصد ، والقصد يستدعي مقصوداً . والمقصود ليس فعلاً له ، ولا يمكن أن يقال إن حصوله في الماء فعله ، فإنه لا يتعلق باختياره ، فالذي لا اختيار له فيه ، كيف يقدر مقصوداً له ؟ وهذا كلام عظيم الوقع عند المتأملين .

ويجاب عنه بأن الطهارة واجبة حقيقة ، فإنها وإن وجبت عند وجوب

(١) انظر ما ذكره صاحب المغني في هذه المسألة في كتابه ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

غيرها ، فليس من ضرورة تعلقها بغيرها ، أو من ضرورة وجوب غيرها حقيقة مثل أخذ جزء من الرأس في استيعاب الوجه ، فإنه لا بد منه للإستيعاب حقيقة ، وأما العضو ، فإنه شرط شرعاً ، وإذا صار شرطاً صار شرط وجوبه بالشرع . ومتى كان وجوبه بالشرع ، لم يخرج عن كونه واجباً .

وأما الذي ذكروه إنه لم يجب ، ولكنه تحرم الصلاة مع الحدث ، فيقال : ولا معنى للحدث إلا امتناع أفعال يتوقف وجودها على وجود شرطها ، فهذا معنى الحدث لا غير .

وقوله إنه لو أراد دخول مسجد أو قراءة قرآن وجب الغسل ، لا لأن قراءة القرآن واجبة .

فيقال بل الأمر كما ذكرتم في أن القراءة لا تجب ، ولكن للنوافل شروط يجب فعلها إذا أراد فعل النوافل ، فإن من أراد مباشرة أمر ، وجب عليه مباشرة شروطه ، إلا أن الشروط في ذواتها غير واجبة .

فأما إذا كانت الطهارة قد تقدمت ، فذلك لأن الشيء الواحد يكون شرطاً في أشياء كثيرة ، كما أن من الأشياء ما يكون شرطاً في شيء واحد فليس في ذلك ما ينافي الحقيقة التي قلناها .

وأما قولهم : إن الفعل لا يشترط ، فاعلم أنه إن ثبت عدم الفعل الذي يتعلق به القصد من كل وجه ، فلا وجه لجواز الوضوء ، ولا نصر للشافعي فيه .

قالوا : فإذا غسل غيره وجهه مع قدرته على الغسل ، فأى فعل منه ها هنا ؟

قلنا : بلى ، وهو أن إذنه له أن يوضيه ، فعل منه يجوز أن يتعلق التكليف به والإمتحان ، كما قيل في الذي يقول للمسكين : خذ مالي هذا

عن جهة الزكاة ، فإنه يصح ، فإنه حصل به الإمتحان والتكليف . وكذلك ما نحن فيه ، أما إذا هوى من علو وفي مستقر وقوعه ماء ، فلا يتحقق منه القصد الذي يمكن أن يتعلق به امتحان أو تكليف ، فظهر الفرق بينهما .

قوله تعالى : (وَجُوهَكُمْ) : الوجه المعروف في المتعارف ما تواجه به ^(١) ، وذلك يدل على أنه لا يجب المضمضة والإستنشاق ، لأن الوجه لا يتناول ، مع أنه ليس مما تواجه ، ولو كان من الأركان الأصلية في الوضوء ، ما كان لائقاً بالشرع أن يذكر الله تعالى أعضاء الوضوء الواجب غسلها ولا يذكرهما .

(وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا) ^(٢) .

وفي ما استرسل من اللحية عن الوجه اختلاف قول :
فقائل يقول : إنه من الوجه لأنه يُواجه .

والقائل الآخر يقول : نبات الشعر عليه بعد ظهور البشرة ، لا يخرج عن أن يكون من الوجه ، كما أن شعر الرأس من الرأس ، وقد قال الله تعالى : (وَاْمَسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) ، فلو مسح على شعر رأسه من غير بلاغه إلى البشرة ، جاز ذلك ، وكان ماسحاً على الرأس وفاعلاً لمقتضى الآية عند جميع المسلمين ، وكذلك نبات الشعر على الوجه ، لا يخرج من أن يكون منه .

ومن لا يرى أنه من الوجه يفرق بينه وبين شعر الرأس ، لأن شعر الرأس يولد المرء عليه ، وهو بمنزلة شعر الحاجب ، في كون كل واحد

(١) انظر القرطبي ج ٥ ص ٢٠٩ ، ج ٦ ص ٨٢ .

(٢) سورة مريم آية ٦٤ .

منهما من العضو الذي هو منه ، وشعر اللحية غير موجود معه في حالة الولادة ، وإنما يوجد بعده ، ولذلك لم يُعَدَّ من الوجه .

وعلى الجملة ، لفظ الرأس مطلقاً لا يظهر في شعر الرأس الأعلى الذي يظهر لفظ الوجه في شعر الوجه .

والإفراق^(١) إنما يرجع إلى معنى آخر ، غير ما يتعلق باللفظ .

قوله تعالى : (وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)^(٢) :

إعلم أن بعض علمائنا قال : قوله إلى المرافق ، إنما لم يقتضي إخراج المرافق ، ووجب إدخالها في الغسل ، لأن إسم اليد يتناول جميع اليد إلى المنكب ، كما أن الرجل إسم لجميع العضو إلى الأفخاذ ، فقوله إلى المرافق لبيان إسقاط معنى الواجب ، فيما يتناوله إسم اليد ، وهذا يلزم منه وجوب التيمم إلى المنكبين ، لأنه ليس فيه تحديد .

ويجاب عنه بأن الظاهر يقتضي ذلك ، ولذلك تيمم عمار إلى المناكب وقال : تيممنا مع رسول الله ﷺ إلى المناكب ، وكان ذلك لعموم قوله تعالى : (فَامْسَحُوا بِوُجُوهِِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ)^(٣) ، ولم ينكره عليه أحد من أهل اللغة ، وكان عنده أن الاسم للعضو إلى المنكب ، ويلزم من مساق هذا ، أن من غسل يديه إلى الكوع ، ثم قال غسلت يدي ، أن يكون هذا اللفظ مجازاً فيه ، لأنه لم يغسل اليد وإنما غسل بعضه ، وكذلك إذا قال قطعت يد فلان ، ألا يكون حقيقة إذا قطع من الكوع ، كما لا يكون حقيقة إذا قطع الأصابع وحدها ، وأن مثل ذلك بشع شع .

(١) وقد ورد في نسخة أخرى : والفرق .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

ويجاب عنه ، بأن اليد والرجل حقيقتهما تمام العضو إلى حيث قلنا : فالمرق من اليد ، والركبة من الرجل (١) .

وهم يقولون : اليد هي التي يقع البطش بها في الأصل ، وهي التي خلقت للبطش ، وما عداها الآلة الباطشة تنتم لها ، والرجل هي التي أعدت للمشي ، وما عداها من تنمة هذا المقصود ، وهذا مما يختلف القول فيه ، ولا ينتهي إلى حد الوضوح ، والمعتمد فيه أن النبي ﷺ توضأ مرة وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به .

ومتى كانت كلمة إلى مترددة بين إبانة الغاية وبين ضم الغاية إليه ، وجب الرجوع فيها إلى بيان رسول الله ﷺ ، وفعل رسول الله بيان .

فإذا أدخل المرفقين والكعبين في الغسل ، ظهر أنه بيان ما أجمله كتاب الله تعالى .

وهذا يرد عليه أن هذا إذا ظهر من رسول الله ﷺ بيان الواجب ؛ فأما إذا أتى بالسنة والفرص في وضوئه ، فلا يظهر منه ما ذكره الأولون ؛ وبالجملة ، القول متقاوم ، والإحتياط للوضوء يقتضي الأخذ بالأتم والحدث يقين ، فلا يزول إلا بيقين ..

قوله تعال : (وامنسحوا برؤوسكم) (٢) :

ظن ظانون أن الباء في قوله « برؤوسكم » وراء اقتضائه لإلصاق الفعل بالمحل . حيث لا يحتاج فيه إلى الإلصاق لحصوله دون الباء ، بخلاف قوله مررت بالحداد ، فإنه لا بد فيه من الباء لتحقيق الإلصاق فإذا لم تكن الباء ها هنا للإلصاق كانت للتبعيض ، وفرقوا بين قول

(١) انظر ما ذكره صاحب محاسن التأويل في تفصيل هذا .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

القائل مسحت الجدار ومررت بالجدار . فإذا قال : مسحت الجدار ،
 ظهر كونه ماسحاً لكلمة ، وإذا قيل مررت به لم يفهم منه ذلك .
 فقيل له : هذا فرق لا يعرفه أهل اللغة ، والباء زائدة ها هنا .
 فأجابوا بأننا إذا جعلناها زائدة ألغينا مقتضاها .
 ومتى أمكن إعمالها فلا يلغى مقتضاها .

قيل لهم : إذا كانت ترد زائدة ، فكونها زائدة مقتضاها أو معناها
 فما ألغيناها من هذه الجهة ، وإذا لم يثبت ذلك ، فالتبويض إنما يتلقى
 من لفظ المسح ، فإذا قال قائل : مسحت الجدار ، وكان قد مسح بعضه
 كان اللفظ حقيقة وتم مقتضاه ، فالرأس وإن كان حقيقة في جميع العضو
 ولكن رب فعل يضاف إليه ، فلا يفهم من الرأس كمال العضو لمكان الفعل ،
 مثل فهم الفرق من قول القائل : حلقت رأس فلان ، في أنه يفهم منه
 استيعاب الحلق جميع الرأس .

وقوله ضربت رأس فلان ، في أنه لا يفهم منه استيعابه .

وهذا لا يتجه كما ينبغي إلا أن يضاف إلى العرف ، فيقال في العرف
 إذا قال القائل : حلقت رأس فلان ، يبعد فهم حلق بعضه ، لأن ذلك
 الفعل على وجه التبويض غير متعارف ، ويقول القائل رأيت فلاناً ،
 وإنما يكون قد رأى وجهه ، ولكن ذلك بعضه العرف . ويقول : رأيت
 مدينة كذا أو سور مدينة كذا ، وإنما قد رأى شيئاً يسيراً من ذلك ،
 فهذا الفرق منشؤه العرف لا غير .

فبالجملة إذا قال القائل وقد مسح بعض رأسه : مسحت الرأس ،
 كان ذلك حقيقة ولم يكن مجازاً ، وهذا لا يبعد لإثباته ، ويتأيد ذلك
 بالإجماع على جواز ترك شيء من مسح الرأس ...

وإذا انعقد الإجماع على جواز ترك شيء منه ، فليس مقدار أولى من مقدار .
فهذا هو القدر اللائق بهذا الكتاب ، وما زاد عليه فهو من مباحث الفقه (١)

قوله تعالى (وَأَرْجُلُكُمْ) فيه قرأتان : النصب والجر .

أما النصب ، فهو من حيث الإجراء على الأصل . لأن الرجل في موضع النصب ، لأنه وقع الفعل عليه ، والرأس كمثل ، إلا أن الرأس انتصب (٢) للباء الجارة ، فبقيت الرجل على الأصل (٣) .

ويجوز أن يكون الجمر للمجاورة ، وفي كسر الجوار أمثلة من القرآن وأشعار من العرب ، مستفصاة في كتب الفقه والأصول .

واعترض عليه بأن الأليق بكتاب الله تعالى مراعاة المعنى دون النظم وكسر الجوار ، إنما يصير إليه من رام تغليب النظم على المعنى مثل الشعراء ، فأما من رام تغليب المعنى فلا يصير إلى كسر الجوار ، ومتى كان حكم الأرجل في المسح مخالفاً لحكم الرأس ، لم يجوز الجمر بناء على المجاورة في النظم ، مع الاختلاف في المعنى ، وهذا كلام حسن .

ف قيل لهم : بل هما في المعنى متقاربان ، فإنهما يرجعان إلى إمساس العضو الماء .

فقال في الجواب عنه : إن الشرع أراد تفرقة ما بين البابين فقال : فاغسلوا وجوهكم ، ثم قال : وامسحوا . فلو كانا متقاربين في المعنى لم يقصد إل التفرقة بينهما .

(١) انظر تفسير القرطبي ج ٦ ص ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ .

(٢) الرأس انتصب محلاً وان كسر لفظاً بسبب الباء .

(٣) لتوضيح هذه المسألة انظر تفسير القرطبي ج ٦ ص ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ .

نعم ، ورد في بعض الأشعار :

أعلفتها تبنياً وماءً بارداً .

و : متقلداً سيفاً وربحاً .

و : أطفلت بالجلهتين^(١) ظباءها ونعامها .

لأن العلم باقترانها أغنى عن التعرض لوجه الاقتران ، فأطلق اللفظ الواحد عليهما . وها هنا ما أطلق اللفظ الواحد عليهما ، فإنه لو أطلق لفظ المسح على المغسول ، لأطلق لفظ الغسل على الجميع إطلاقاً واحداً ولم يرجع في الرعوس إلى لفظ المسح ، فإن تقارن ما بين المسح والغسل إن اقتضى إطلاق لفظ واحد عليهما ، فتقارن ما بينهما يقتضى إطلاق لفظ الغسل على الجميع .

ولئن قيل : ذكر المسح لإبانة حكم آخر لا بد من إبانته ، فليفرد الأرجل ببيان حكمها المختص بها وهو الغسل ، وإذا ثبت ذلك فنقول :

نحن وإن سلمنا لم أن اللفظ ظاهر في المسح ، فاحتمال الغسل قائم والذي يتصل به من القرأئ يثبتته ، ومن جملة القرأئ قوله تعالى :

(وَاْمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (٢) ،

والبلل الذي يخرج من الماء في خف الماسح ، كيف يمتد إلى الكعبين ؟ وكيف يمكنهم ذلك ولا يمكنهم أن يقولوا : إنه لا يجب مد الماء إليه ؟ فإن ثبت خلاف الإجماع ، وضح أنه صلى الله عليه وسلم رأى قوماً تلوح أعقابهم لم يصبها الماء ، فقال :

(١) اطفال : مضي دخل في الظلمة .

الجلهتين : مثنى جلته ، والجلته هي الصخرة العظيمة المستديرة .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

« ويل للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء » (١) .

وأما الكعبان : فهما العظمتان الناتئتان بين مفصل الساق والقدم .

وقال محمد بن الحسن : هو مفصل القدم الذي يقع عليه عقد الشراك على ظهر القدم ، وذلك لا يقوى لأن الله تعالى قال : وأرجلكم إلى الكعبين ، فدل ذلك على أن في كل رجل كعبين ، ولو كان في كل رجل كعب واحد ، لقال إلى الكعب ، كما قال تعالى : (إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدِ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا) (٢) ، إنما كان لكل واحد قلب واحد ، وأضافهما إليه بلفظ الجمع ، فلما أضافهما إلى الأرجل بلفظ التثنية ، دل على أن في كل رجل كعبين .

واعلم أن ظاهر إضافة الغسل إلى الرجل ، يمنع مسح الخف ، إلا أن مسح الخف ورد في الأخبار ، فلم يكن نسخاً لما في الكتاب بل كان تخصيصاً .

الإعراض : أن التخصيص إنما يكون في مسميات يُخصَّص بعضها ويبقى الباقي على موجب الأصل ، فإذا جوز المسح ، ثم مطلقاً ، فأين وجوب غسل الرجل ؟ وعندكم أنه يتخير بين المسح والغسل أبداً . فأين وجوب غسل الرجل على هذا التقدير ، حتى يقال : خرج منه البعض وبقي البعض ؟

الجواب أن معنى التخصيص فيه ظاهر ، فإن غسل الرجل ثابت في حق الأكثر ، والذي يسمح إنما يسمح مدة معلومة ، ثم يرجع إلى الغسل فيغسل ، ولا بد للمسح على الخفين من تقديم الطهارة الكاملة حتى يصح

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما وإبو داود والنسائي وابن ماجه من ابن

مس ، وإخرجه أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه من أبي هريرة .

(٢) سورة التحريم آية ٤ .

المسح ، فوجوب غسل الرجل حاصل في حق كثير من المسميات ، فصح معنى التخصص .

وهذا بيّن ظاهر ، وإذا ثبت ذلك في أصل المسح على الخفين ، والمسح موقوف فيما سوى المدة ، وجب الرجوع إلى الأصل .

ويحتج على من جوز مسح العمامة ، بإيجاب الله تعالى غسل الرجلين ، فإن تخصيصه لا يجوز إلا بدليل .

نعم مسح رسول الله ﷺ بناصيته وعمامته (١) .

وفي بعض الروايات على جانب عمامته .

وفي بعضها : وضع يده على عمامته ، فأخبر أنه بعد فعل المفروض من مسح الناصية مسح على العمامة ، وذلك جائز عندنا بموسمه

إذا ثبت هذا فظاهر قوله تعالى : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) يقتضي الإجزاء فرق أو جمع ووالى ، على ما هو الصحيح من مذهب الشافعي ، وهو مذهب الأكثرين من العلماء ، فاعتبار الموالاة يقتضي من دليل زائد ، وليس في الأمر ما يقتضي الفور ، وترتيب بعض الأمور على البعض .

ويستدل بظاهر الآية على أن التسمية ليست شرطاً .

وإذا ثبت أن الواو لا تقتضي الترتيب ولا الجمع فيما يتعلق بالزمان ، فإذا قال القائل : رأيت زيداً وعمراً ، لم يفهم منه أنه رآهما في زمان واحد ، أو في زمانين مرتبين ، وإذا ثبت ذلك ، فالواو أجنبي عن اقتضاء (٢) هذا المعنى ، وإنما هو لترتيب الأفعال بعضها على بعض .

(١) أخرجه الترمذي بسننه عن المفيرة بن شمعة .

(٢) ورد في نسخة ثانية : ترتيب .

فظاهر الآية يقتضي وجوب إمرار الماء على الأعضاء الأربعة ، ولو قال صاحب الشريعة: أمروا الماء على الأعضاء الأربعة: الوجه، واليدين، والرأس، والرجلين، فإذا أمر الماء عليها على أي وجه كان، خرج عن مقتضى الأمر وكان ممثلاً، وليس يجب على المأمور إلا ما اقتضاه ظاهر الأمر.

إلا أن الشافعي يوجب الترتيب تلقياً من إدراج المسوح في تضاعيف الغسولات، وأن ذلك لا يكون إلا عن قصد ترتيب الأشياء على النسق المذكور، كما قررناه في مسائل الفقه.

فإن قيل: فالأرجل معطوفة في المعنى على الأيدي، وأن معناها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، وإنما يمكن رد الرجل إلى اليد على تقدير رفع الترتيب.

قلنا: هذه جهالة، فإن الذي قلتموه ترتيب في المعنى ورد من هذه الجهة، وإن حصل الترتيب من حيث الزمان، ولو رتب البعض على البعض بكلمة، ثم لكان الذي ذكره ممكناً، ولا حاصل لما قالوه.

واستنبط أصحاب أبي حنيفة من هذه الآية، أن الاستنجاء لا يجب لأن الله تعالى لما قال: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ)، كان الحدث مضمراً فيه، وتقديره: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون. وقال في نسق الآية:

(أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) (١).

فلم يوجب عليه أكثر من المذكور، وذلك يدل على أنه إذا أتى بالمذكور استباح الصلاة.

أو قال : (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ) ، وهو كناية عن الخارج النجس ، ولم يقل اغسلوا موضع الخارج ، وإنما قال فاغسلوا وجوهكم .

فيقال لهم : إن الذي ذكرتم ليس يدل على ما استنبطتموه ، وذلك أن المراد منه بيان غسل ما لا يظهر أثر الخارج في غسله ، وهو أعضاء الوضوء ، فأما إزالة النجاسات عن البدن والثوب وغيرهما من المواضع النجسة ، فحكمها مأخوذ من موضع آخر ، وليس يقتضي بيان حكم الوضوء بيان حكم شرائط الصلاة كلها ، فإن الصلاة موقوفة إجماعاً على ستر العورة ، ولا ذكر له في هذه الآية ، وموقوفة على طهارة البدن والثوب مما فوق النجاسة التي يعفي عنها على مذهبكم ، ولم يكن السكوت عنه مانعاً عدم^(١) اشتراط السكوت عنه في أجزاء الفعل ، فاعلمه ..

قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)^(٢) :

إنما سمي جنباً لأجل ما لزمه من اجتناب أفعال بينها الشرع .

فالجنباء هي البعد والإجتنا ، ومنه قوله تعالى : (وَالْحَمَارِ الْجُنُبِ)^(٣) ، يعني البعيد منه نسباً ، فصارت الجنباء في الشرع إسماعاً للزوم اجتناب ما وصفناه من الأمور .

وأصله التباعد عن الشيء ، ثم ليس بتباعد عن كل شيء ، وإنما هو تباعد من شيء دون شيء ، مثل الصوم : في الأصل عبارة عن الإمساك وليس الصوم في الشرع إمساكاً عن كل شيء ، وإنما هو عن شيء دون

(١) الأصح : مانعاً من اشتراط .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

(٣) سورة النساء آية ٢٦ .

شيء ، وبيان ذلك إلى الشرع . ومطلق اللفظ ينصرف إلى ما استقر عرف الشرع عليه .

واستنبط من أوجب المضمضة والإستنشاق من قوله تعالى : (وإن كنتم جنثاً فاطهروا) ، أنهما فرضان عليه ، لأن قوله : (اظهروا) عموم ، وقرر الرازي هذا في أحكام القرآن ، ثم وجه على نفسه سؤالاً فقال :

إن قال قائل : من اغتسل ولم يتمضمض ولم يستنشق يُسمى مطهراً ، فقد فعل ما أوجبه الآية ؟ فقال :

إنما يكون مطهراً لبعض جسده ، وعموم الآية يقتضي تطهير الجميع ، فلا يكون بتطهير البعض فاعلاً لموجب عموم اللفظ .

ألا ترى أن قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين)^(١) ، عموم في سائرهم ، وإن كان الإسم يتناول ثلاثة منهم ؟ فكذلك ما وصفناه .

ولما لم يجز لأحد أن يقتصر من حكم آية قتال المشركين على ثلاثة منهم ، لأن الإسم يتناولهم ، إذ كان العموم شاملاً للجميع ، فكذلك قوله (فاطهروا) عموم في سائر البدن ، فلا يجوز الإقتصار على بعضه^(٢) .

فهذا ما ذكره سؤالاً ، واستدللاً وانفصالاً ..

والذي ذكره باطل عندنا قطعاً ، فإن صيغ جموع الكثرة حقيقة في الإستغراق ، فهي فيما دونه مجاز ، لأن الوضع الأصلي فيها الإستغراق .

فأما قوله : تطهر فلان ، فليس حقيقة في قدر دون قدر ، فإذا غسل أي موضع غسل من بدنه ، فقد تطهر ، ولم يذكر الله تعالى موضع

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

الطهارة أصلاً ، لا بلفظ يقتضي عموم البدن ، ولا بلفظ يخالفه ، وإنما قال فاطهروا ، وليس فيه ما يوجب عموماً أو خصوصاً ، ولكنه لإبانة ما يسمى اطهاراً ، ولا يمكنه أن يقول : من غسل بدنه جميعه إلا داخل الفم والأنف ، فلا يقال له اطهر حقيقة ، وما جاء به ليس باطهار حقيقة بل لفظ الاطهار في هذا القدر مجاز ، كما أن الإستغراق فيما دونه مجاز وذلك يتبينه العاقل بأوائل النظر في مثل ذلك .

قال : إن المأمور خروج من موجب الأمر بما يسمى به متطهراً .
وقال تعالى في موضع آخر :

(وَلَا جُنُوبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا)^(١) ، يقتضي جوازها مع تركها^(٢) ، لوقوع إسم المغتسل عايه ، وإسم المغتسل حقيقة في حق من لم يتمضمض ، وإسم المتطهر حقيقة في حق من لم يتمضمض فلا حاصل لقوله هذا ، فاعلمه وثق به .

قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ) :

فهم العلماء من قوله مرضى ، كون المرض مبيحاً للتيمم إذا كان في استعمال الماء ضرر ، لأنه لو لم يحمل على ذلك ، كان ذكر المرض لغواً عند عدم الماء ، ولم يفهموا من ذكر المسافر اعتبار السفر فقط ، بل اعتبروا عدم الماء ، وإن كان عدم في حق غير المسافر يبيح التيمم ، لأن السفر يغلب فيه عدم الماء ، ويندر في الإقامة مثل ذلك ، فكان للسفر تعلق بعدم الماء ، وليس للمرض تعلق به ، فلم يفهم منه عدم الماء ، وإنما فهم منه ما يفرضي إليه المرض من الضرر باستعمال الماء .

(١) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢) يعني جواز الصلاة مع ترك المضمضة .

وإذا ثبت هذا فقد قال تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) الآية .

ذكر المرض والسفر مع الأحداث ذكراً واحداً ، وليسوا حدثين ، فلا جرم اختلف العلماء في معنى الآية :

فأما زيد بن أسلم فإنه ذكر في الآية تقديماً وتأخيراً فقال :

تقديره: إذا قمتم إلى الصلاة من نوم، أو جاء أحد منكم من الغائط^(١) أو لمستم النساء، فاعسلوا وجوهكم - إلى قوله - وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر ولم تجدوا ماء .

والذي يترد على هذا من الإعراض على مقتضى هذا القول : فيكون ذكراً بعض أسباب الحدث ، من غير أن يذكر الحدث مطلقاً ، ويكون ذكراً للجنابة المطلقة من غير ذكر أسبابها وموجباتها ، فإن غير زيد بن أسلم يقول :

تقدير الآية : « إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون مطلقاً » ، ليستظم مع قوله : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) ، فإنه إذا ذكر أسباب الحدث عند وجود الماء ، فيشبه أن يذكر أسباب الجنابة ، وإن ذكر الحدث مطلقاً ، ذكر الجنب مطلقاً ، ففيما ذكره زيد بن أسلم قطع الانتظام من هذا الوجه . مع انه لم يبين^(٢) تمام الأحداث ، فإنه لم يذكر النوم وهو حدث ، ولا زوال العقل بأي سبب كان ، ولا لمس الذكر عند قوم ، ولا خروج الخارج من غير السبيلين عند قوم ، فهذا يرد على تقدير التقديم والتأخير ، مع أن تقدير التقديم والتأخير يورث ركافة في

(١) انظر تفسير القرطبي ج ٦ ص ١٠٤ .

(٢) ورد في نسخه ثانية : يثبت .

النظم ، واستكراهاً في النطق ، وحيداً عن أحسن الجهات في البيان ، وإنما يجوز لضرورة تدعوه إليه .

وعند ذلك قال آخرون: الداعي إلى التقديم والتأخير ، أنه عد المرض والسفر معد الأحداث ، ونحن نقدر تقديراً آخر ليزول ذلك فنقول :

قوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) : معناه وأنتم محدثون ، وإن كنتم جنباً فاطهروا ، فقد بين السببين الأصليين للطهارتين الصغرى والكبرى ، ثم قال :

(وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ) معناه : وجاء ، وقد ورد « أو » بمعنى الواو ، وذلك راجع إلى المرض والسفر إذا كانا محدثين ولزمهما ، وجعل « أو » بمعنى الواو في كتاب الله تعالى ، وفي أشعار العرب موجود .

إلا أن الذي يرد عليه أنا إذا قلنا إن معنى أول الآية : « إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون » ، ثم قال : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا) فقوله : (إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) ، يظهر رجوعه إليهما ولا معنى لذكر المجيء من الغائط ولمس النساء ، فإن الحدث المطلق ، الجنابة المطلقة تشملهما ، وما سواهما فليس لذكرهما فائدة ، ففي كل واحد من التقريرين^(١) نوع اعتراض وبعُد .

والله أعلم بمراده من الآية .

قوله : (أَوْ لَمْ تَسْتُمْسِكُوا بِالنِّسَاءِ) ، حملة قوم على الجماع ، وقوم على الجس باليد .

(١) ورد في الاصل : التقرير .

فأما قراءة اللبس فظاهرة في الجس والملاسة ، من حيث إنها على صيغة المفاعلة ، ويقال استعمالها في الجس باليد ، توهم قوم أنها بمعنى الجماع ، وكيف ما قدر أمكن أن يعمل بالقرائن . وتجعل القرائن كالإثنين فيعمل بهما جمعاً ، أو يجعل اللبس محمولاً على الجس باليد وعلى الجماع أيضاً ، لأنه يتضمن ذلك غالباً ، وقد بسطنا القول في هذا فيما تقدم فلا نعيده^(١) .

قوله تعالى: (فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً ، فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)^(٢) :

اعلم أن الله تعالى ذكر المرضى فقال : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) ثم قال : (فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً) ، فلا بد أن يرجع الشرط إلى ما تقدم ذكره ، وعدم الماء ليس معتبراً حقيقة في حق المريض ، فيدل معنى الآية على أن الله تعالى ، إنما عني بالموجود ، إمكان استعمال الماء وإن كان واجداً للماء صورة ، ولكنه معجوز عنه ، فكأنه لم يجده ، فإننا لو لم نقدر ذلك ، لم يستقم جعل قوله (فلم تجدوا) عائداً إلى المرضى ، وذلك خلاف الإجماع والنظم .

وإذا كان معنى الوجود إمكان الإستعمال شرعاً وطبعاً ، ولو كان الماء عنده ودیعة ، فليس واجداً للماء شرعاً ، وإن كان في استعماله التلف فليس واجداً للماء شرعاً .

وإذا ثبت ذلك فقوله تعالى : (فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً) ، إذن أريد به وجوداً لا يتضمن ضرراً ظاهراً ، وإذا بيع بثمان أكثر من ثمن المثل لم يجب عليه سداده .

واختلف قول الشافعي في من وجد من الماء ما لا يكفي لتمام طهارته :

(١) انظر القرطبي ج ٥ ص ٢٢٤ .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

ففي قول : تيمم ، وهو قول أكثر العلماء ، لأن الله تعالى جعل فرضه الشيتين : إما الماء وإما التراب ، فإذا لم يكن الماء مغنياً عن التيمم كان غير موجود شرعاً .

وعلى القول الآخر يقول : إن الله تعالى ذكر الماء ، فاقتضى ذلك أن لا يجد ما يقع عليه إسم الماء جملة ، وإذا وجد من الماء ، ما لا يكفيه ، فقد وجد الماء ، فلم يتحقق شرط التيمم . فإذا استعمله وفقد الماء ، تيمم لما لم يجد .

واختلف قول الشافعي فيما إذا نسي الماء في رحله ثم تيمم ، والصحيح أنه بعيد ، لأنه إذا كان الماء عنده^(١) فهو واجد ، لكنه لا يدري أنه واجد ، وأن الشيء عنده ، والكلام في علم الله تعالى ، فإذا كان عند إنسان شيء فذلك الشيء هو موجود عنده ، وإذا كان موجوداً فهو واجد للموجود إذ يستحيل أن يكون موجوداً عنده وليس بواجد له ، إلا أنه نسي أنه واجد له .

والقائل الآخر يقول : إذا لم يعلمه فلم يجده ، وقد يقول : كان عندي ولم أجده ، وقد يكون الشيء في دار رجل فيطلبه فيقال له : هل وجدته أم لا ؟ فيقول وجدته أو ما وجدته ، فإذا نسيه في رحله فلم يجده .

فيقال : هذا إنما يستقيم أن لو طلبه فلم يجده ، وعندنا لو طلب فلم يجد كان مقدوراً ، إلا أنه لا يجوز أن يكون في الرحل ، فيطلب من الرحل فلا يجده ، والطلب من الرحل شرط ، حتى يقال لمن طلب ولم يجد إنه لم يجد ، والشافعي أوجب طلب الماء ، لأنه لا يقال لم أجده ، إلا إذا طلب ، وإذا لم يطلب في مظنة الماء ، فلا يحسن أن يقال : لم أجده .

(١) في الاصل : غيره .

نعم يجوز أن يقال وجد فلان لقطعة ، وإن لم يكن طلبها ، إنما لا يقال لم يجد ، إلا إذا طلب فلم يجد .

وهذا يعترض عليه أن الواحد منا قد يقول : أنا لا أجد ما أتوصل به إلى كذا ، أو لم أجد أمر فلان مستقيماً ، والله تعالى يقول :

(وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (١)

وإذا كان لفظ الوجود لا يقتضي الطلب في قوله تعالى :

(وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا) (٢) .

(فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) (٣) .

لا أنهم طلبوا ، ولا أنه يمكن الطلب في قوله تعالى : (وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ) ، لأن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بالطلب .

وإن كان قد يجب عن كل ذلك بأن الله تعالى طلب منهم الثبات على العهد ، والطلب من الله تعالى هو الأمر به ، فيصح اطلاق قوله : (وَمَا وَجَدْنَا) ، لأنه يطلب منهم ما قدمه إليهم من العهد .

وإذا قال القائل : فلان لا يجد ألفاً دينار ، فمعناه أنه لا يتسع طلبه له ،

وإن تمحل وطلب ...

وعلى الجملة لو قطعنا بأن لا ماء ، فلا يجب عليه الطلب حتى يظهر عدم الماء في المصادر (٤) ، ولو ظهر وجوده لوجب عليه الطلب ، حتى يجب عليه الطلب من الرفقة وفي مواضع إمارة الماء .

(١) سورة الاعراف آية ١٠٢ .

(٢) سورة الكهف آية ٤٩ .

(٣) سورة الاعراف آية ٤٤ .

(٤) ورد في نسخة ثانية : في المغاوير .

وربما نسلم لهم إذا غلب الظن بعدم الماء ، وهم يسلمون لنا إذا لم يبعد وجود الماء ، فيرتفع الخلاف^(١) .

وفي أصحابنا من يقول : إذا لم يتيقن عدم الماء لم يصح التيمم ، لأن عدم الماء شرط ، والشرط لا بد من تيقنه .

وهذا بعيد ، فإنه وإن طلب وبالغ ، فلا يحصل التيقن من^(٢) من عدم الماء ، وإنما يحصل الظن الغالب ، فأما اليقين فغير مظفور به ، وفي الوقت أمكن انتظار اليقين ، فافترقا لذلك .

وإذا خاف في الاستعمال بالوضوء فوات الوقت ، لم يتيمم عند أكثر العلماء ، ومالك يجوز التيمم في مثل ذلك .

وللشافعي مسائل تدل على ما يقارب مذهب مالك ، واستقصيناها في المذهب .

والذي لا يجوز يتعلق بقوله تعالى : (فَلَسَّمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) ، وهذا واجد ، فقد عدم شرط صحة التيمم فلا يتيمم .

والقائل الآخر يقول : ما جاز التيمم في الأصل إلا لحفظ وقت الصلاة ، ولولا ذلك لوجب تأخير الصلاة إلى حين وجود الماء .

فيقال : ولكن يمكن أن يقال : إلا أن السفر يكثر وإعواز الماء فيه يغلب ، فلو جاز تأخير الصلاة إلى حين وجود الماء ، تكاسل الناس عن إعادة الصلاة ، فأوجب الصلاة بالتيمم تمريناً عليه .

وهذا لا يتحقق فيما إذا كان فوت الصلاة نادراً في حالة خاصة فاعلمه .

فإن قيل : جازت صلاة الخائف لأجل الوقت مع ندور الخوف .

(١) انظر القرطبي ج ٥ ص ٢٢٩ .

(٢) في الاصل : في

ويجاب عنه بأن هناك وجد شرط صحة الصلاة وهو الخوف ، وهاهنا عدم الشرط وهو العدم .
وقد قيل في حق المسافر والخائف ما أبيح التيمم ، لئلا يفوت الوقت ،
ولذلك جاز في أول الوقت .

فيقال : جوازه في أول الوقت لا ينافي ما قلناه ، فإنه لو لم يجز في أول الوقت لم يجز في وسط الوقت ، حتى ينتهي إلى قدر ينطبق على فعل الصلاة ، وذلك عسر غير مضبوط ، فلم يمكن اعتباره .

واعلم أن هذا الكلام لا يستقيم لأبي حنيفة من وجهين :

أحدهما : أنه يجوز التيمم لخوف فوات صلاة الجنازة مع عدم الشرط ،
وقد قال تعالى : (فَكَلِمَ تَجِدُوا مَاءً) وهو واجد .

والثاني : أنه جوز التيمم قبل الوقت من غير ضرورة ، وذلك يدل على أنه لا تعتبر الحاجة .

واختلف في من حبس في حبس^(١) ، لا يقدر على ماء ولا تراب نظيف ، فالشافعي يقول : يصلي ويعيد .

وأبو حنيفة وزفر ومحمد يقولون : لا يصلي أصلاً حتى يقدر على الماء .

وإذا ثبت هذا ، فقد جعل الله تعالى التيمم شرط صحة الصلاة أو الوضوء ، فإذا لم يقدر عليهما ، فربما يقول القائل : إذا لم يتحقق شرط الشيء لم يثبت المشروط دونه ، ولم يتحقق الشرط في حق من عدم الماء والتراب ، فلا جرم . قال أبو حنيفة : لا يصلي لعدم شرط العبادة .

وقال المزني : يصلي لأن الشرط إنما أريد في هذا الموضع لتكملة المشروط ولحسن نظامه ، لا لأنه شرط لعينه ، ومتى كان كذلك ، لم تزد

(١) ورد في نسخة أخرى : في حبس .

رتبته على رتبة الأركان ، والعجز عن بعض الأركان لا يسقط القدر المقدور عليه ، وكذلك هاهنا ، فعلى هذا يصلي ولا يعيد .

والشافعي يقول : أما الذي ذكره المزني من أنه يصلي فصح ، ولكنه يصلي مراعاة لحق الوقت مع العجز عن كماله ، فإذا قدر على الكمال وجب الإتيان به .

وهذا القياس كان يقتضي مثله في ترك بعض الأركان في حق المريض ، أو ترك الوضوء في حق المسافر ، إلا أن تلك الأعذار عامة ، ويكثر وقوعها ، فتكليف القضاء يجر حرجاً .

وقد استقصينا ذلك في مسائل الخلاف .

وقد احتج المزني بما روى في قلادة عائشة رضي الله عنها حين ضأت ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ الذين نديهم لطلب القلادة ، صلوا بلا وضوء ولا تيمم^(١) .

والتيمم إذا لم يكن مشروعاً فقد صلوا بلا طهارة أصلاً ، ومنه قال المزني لا إعادة ، وهو نص في جواز الصلاة مع عدم الطهارة مطلقاً عند تعذر الوصول إليها .

فإن قيل : جواز الصلاة كان لعدم الماء ، من حيث لا يدل له كالتراب الذي لا يدل له الآن .

واختلف العلماء في جواز التيمم قبل وقت الصلاة ، والشافعي لا يجوزه ، فإنه لما قيل لنا : « فإن لم تجدوا ماء فتميموا » ، ظهر منه إجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت ، وعلى هذا لا يصلي فرضين بتيمم واحد ، والمسألان استقصيناها في علم الخلاف ، وأصلهما كتاب الله تعالى ، وهو تقييد التيمم بوقت الحاجة والضرورة وهذا بين .

(١) انظر تفسير القرطبي ج ٦ ص ١٠٥ .

ولما قال الله سبحانه وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) ، جعل وجوب الطهارة للقيام إلى الصلاة ، وتقديره إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون ، فإذا شرع في الصلاة بالتييمم وضح الشروع ثم وجد الماء ، فليس هو قائماً إلى الصلاة ، فلا يتناوله الأمر بالطهارة .

وتتمة القول فيه ، أنه قد صح منه أداء ما شرع فيه ، ومتى صح منه أداء ما شرع فيه ، فلا يمكن أن يقال إنه كان التيمم شرطاً لبعض الصلاة ، فإن كون التيمم شرطاً لبعض الصلاة لا يتحقق معناه ، مع أن المشروط لا بعض له ، فلا بد أن يجعل شرطاً للجميع ضرورة تصحيح البعض ، فإذا حكمنا بصحة البعض على تقدير أن التيمم لا بعض له ، اقتضى ذلك كون التيمم شرطاً لصحة جميع الصلاة ، وخروج الوضوء عن كونه شرطاً ، في حالة كون التيمم شرطاً .

ولا يجوز أن يقال إن كون التيمم شرطاً موقوف ، فإنه لو كان كذلك كانت صحة الصلاة موقوفة ، وهي صحيحة قطعاً بلا وقف .

وإن هم قالوا : إذا وقع في علم الله تعالى أن يجد الماء في خلال الصلاة ، لم تكن الصلاة صحيحة من الأول ، فهذا باطل ، فإن حكم الله تعالى مبني على وجود سببه ، وعلى توافر شرائطه ، وقد توافرت شرائط الصحة في أول الصلاة ، فلا يمكن الحكم بعدم الصحة .

فإن قيل : فإذا تحرق الخف أو انقضت مدة المسح ، أليس تبطل الصلاة ، مع أن القدر الذي وقع الشروع فيه كان صحيحاً ؟

والجواب : أن ذلك سببه أن الحكم بالصحة على تقدير توافر الشرائط ، وجعلنا التيمم شرطاً لصحة جملة الصلاة ، ولأنه لا يمكن جعله شرطاً لصحة البعض ، وليس في حق الماسح شيء يمكن أن يقال إنه جعل شرطاً

للصلاة بدلاً عما فات ، فان الخف لا بدل له ، والخف شرط لجميع الصلاة ، فإذا لم يكن لم تصح ، وهاهنا التيمم هو الشرط وقد وجد ، فهذا تمام ما أردنا بيانه من ذلك .

وأبعد بعض المصنفين في أحكام القرآن فقال : كما قال تعالى : (فَكَلِمَ تَسْجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) ، فانما أباح التيمم عند عدم كل جزء من ماء ، لأنه لفظ منكر يتناول كل جزء منه ، سواء كان مخالطاً لغيره أو منفرداً بنفسه ، ولا يمنع أحد أن يقول في نبيذ التمر ماء ، فلما كان كذلك لم يجز التيمم مع وجوده بالظاهر .

وهذا جهالة مفرطة ، فإن إطلاق اسم الماء لا ينصرف إلى النبيذ ، ولا حاجة فيه إلى إطناب ، وتقدير اشتمال اسم الماء عليه ، كتقدير اشتماله على كل مرقة ونبيذ في الدنيا ، وذلك جهل ، ولو كان كذلك لدخل تحت مطلق اسم الماء ، ولو دخل تحت مطلق اسم الماء ، لم يترتب ماء على ماء . وقد قلتم لا يتوضأ بالنبيذ مع وجود الماء ، فهذا ما أردنا بيانه من هذا المعنى .

ووجب التيمم إلى المرفقين مثل الوضوء ، لأن اسم اليد شامل للعضو إلى المنكب ، إلا ما خصه الدليل ، وقد بينا وجه الكلام عليه ^(١) .

قوله تعالى : (فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ^(٢)) : يقتضي اختلاف الفقهاء فيما يتيمم به .

فقال الشافعي : لا يجوز إلا بالتراب الطاهر ، أو الرمل الذي يخالطه التراب .

وأبو يوسف يضم إليه الرمل الذي لا تراب فيه .

(١) أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦

ص ١٠٦ ، وأحكام القرآن للامام الشافعي رضي الله عنه .

(٢) الصعيد : وجه الارض كان عليه تراب او لم يكن .

وأبو حنيفة يجوز بالنورة والزرنيخ .

وقال مالك : يتيمم بالحصى والحبل ، وإن تيمم بالثلج ولم يصل إلى أرض أجزأه ، وكذلك الحشيش إذا كان ممتداً .

واشترط الشافعي أن يعلق التراب باليد فيتيمم به نقلاً إلى أعضاء التيمم ، كالماء ينقل إلى الأعضاء ، أي أعضاء الوضوء . ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصاً فيما قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً »^(١) ، يبين ذلك .

واستنبط الرازي من قوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) أن الباء لما كانت للتبعيض ، وجب بحكم الظاهر جواز مسح بعض الوجه ، مثل ما فهم من قوله (وامسحوا برؤوسكم) .

والذي ذكره ليس بصحيح على ما تقدم ، فإن الباء لا تدل على شيء مما ذكره ، وقد قال تعالى : (وليطوفوا بالبيت العتيق)^(٢) ، ولو طاف ببعض البيت لم يجز^(٣) .

قوله تعالى : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرجٍ ولكن يريد ليطهركم)^(٤) :

هذا يحتمل أن يكون معناه : إننا لم نرد تكليفكم لنشق عليكم ، وإنما أردنا بتكليفكم اللطف بكم في محو سيئاتكم وتطهيركم من ذنوبكم ، كما قال عليه الصلاة والسلام :

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، وأبو داود والترمذي والنسائي

والدارقطني .

(٢) سورة الحج آية ٢٩ .

(٣) انظر القرطبي ج ٦ ص ٢٣٧ .

(٤) سورة المائدة آية ٦ .

« إذا توضأ العبد فغسل وجهه خرجت خطاياها وذنوبه من وجهه ،
وإذا غسل يديه خرجت ذنوبه من يديه » إلى آخره (١) .

وقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (٢) ، إنما أراد به التطهير من الذنوب ،
ويحتمل التطهير من الأحداث والجنابة .

فكأنه قال : هذه الأفعال ليست واجبة لنواتها ، وإنما هي لمقصود ،
وهو حصول الطهارة عن الأحداث بها فهو المقصود والمغزى .

وهذا يضعف من وجهه ، فإن الطهارة من الجنابة ليست غرضاً لاخلق ،
حتى يقال ما أردنا تضعيف الأمر عليكم ، إنما أردنا كذا ، فليست الجنابة
نجاسة منكورة في الطبع ، وإنما الله سبحانه وتعالى قال : طهروا أنفسكم ،
فسمى الوضوء طهارة ، وإنما صار طهارة بالشرع ، فقوله :

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ
لِيُطَهِّرَكُمْ) .

يجب أن يفيد مقصوداً للعبد ، ليكون يحصل بذلك المقصود نفي الحرج ،
وجعل الحدث نجاسة واجباً لإزالتها ، ليس بنفي الحرج ولا يحقق للعبد
مقصوداً ، فدل على أن المراد به كون الوضوء مشروعاً لعبادة للخص
الآثام ، وذلك يقتضي افتقاره إلى النية ، لأنه شرع لمحو الإثم ورفع الدرجات
عند الله تعالى ، وقد قيل : قوله « ليطهركم » ، أي ليحقق نظافتكم عاجلاً ،
وهذا فيه بعد ، فإنه ذكر ذلك عقب التيمم ، وهو لا يحقق هذا المعنى ، إذ

(١) أخرجه مالك في الموطأ عن أبي هريرة ، ومسلم والترمذي وأحمد والنسائي

وابن ماجه والحاكم وابن جرير .

(٢) سورة الاحزاب آية ٣٣ .

ليست النظافة في الوضوء^(١) ظاهرة للخلق ظهوراً يقال إن الشرع أمر بها لأجل ذلك .

وقوله تعالى : (كُونُوا قَوَّامِينَ) - إلى قوله - (لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيَّ أَنْ لَا تَعْدِلُوا) ، الآية ٨ : دل صدر الآية على وجوب القيام لله تعالى بالحق ، وكل ما يلزمنا القيام به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقوله تعالى : (شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ) ، أي بالعدل ، ويحتمل أن تكون هذه الشهادة لأمر الله تعالى أنه حق ، ودل سياق الآية عليه .

قوله تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيَّ أَنْ لَا تَعْدِلُوا) :

أبان به بأن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليهم ، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتل والأمر ، وأن المثلة بهم غير جائزة ، وإن قتلوا نساءنا وأطفالنا وغمرنا بذلك ، فليس لنا أن نقابلهم بمثله قصداً لإيصال الغم والحزن إليهم ، وإليه أشار عبدالله بن رواحة في القصة المشهورة بقوله :

« حيي له وبغضي اكم لا يمنعني من أن أعدل فيكم »^(٢) .

قوله تعالى : (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَٰتَ عَن مَّوَٰضِعِهَا)^(٣) :

تحريفهم لإياه بسوء التأويل ، لا أنه مكابرة لفظ صريح شائع مستفيض ، كما تأولت المبتدعة كثيراً من التشابهات ، على ما تعتقده من مذاهبها ، دون إعطاء التبدين حقه ، فأما مكاتمة ما قد علموه على اشتها ، فمكابرة ومعاندة ، فلا يصح وقوعه على سبيل التواطؤ منهم ، كما لا يصح التواطؤ

(١) هكذا وردت بالأصل ، ولعل الاصح التيمم .

(٢) رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن النعمان بن بشير .

(٣) سورة المائدة آية ١٣ .

من المسلمين على تغيير شيء من ألفاظ القرآن إلى غيره ، ولو جاز ذلك لحاز اختراعهم لأخبار لا أصل لها ، وفي ذلك لإبطال العلم بموجب أخبار التواتر ، ورفع قواعد المعجزات ، وذلك محال بالضرورة .

قوله تعالى : (لَسِنٌۢ بِسَطَّتْ إِلَىٰ يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا بِبِأَمِيطٍ
يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ) (١) .

قد قيل : معناه لئن بدأتني بقتل لم أبدأك به ، لا أنه يدفعه عن نفسه إذا قصد قتله .

وقد قيل : إنه قتله غيلة ، بأن ألقى عليه صخرة وهو نائم فشدخه بها .
وقيل : إنه كان من مذهبيهم ، أن من أراد قتل غيره لم يكن للمقصود دفعه ولا قتله ، بل يتركه ولا يدفعه ، وذلك مما يجوز ورود التعبدية ، إلا أن في شرعنا يجوز له دفعه إجماعاً .

وفي وجوب ذلك عليه خلاف ، فالأصح وجوب ذلك لما فيه من النهي عن المنكر ، وفي الحشوية قوم لا يجوزون للمصول عليه للدفع ، وتأولوا عليه قول رسول الله ﷺ لأبي ذر : « كيف بك يا أبا ذر إذا كان في المدينة قتل ؟ فقال : ألبس سلاحي ، فقال : شاركت القوم إذأ ، قال : فقلت : كيف أصنع ؟ فقال : إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فالتق ناحية ثوبك على وجهك لئلا تبوء بإثمه وإثمك » (٢) .

والمراد بهذا الحديث عند المتأملين ، ترك القتال في الفتنة وكف اليد عند الشبهة ، فأما قتل من استحق القتل ، فمعلوم أن الشرع لم يرد به بذلك .

(١) سورة المائدة آية ٢٨ .

(٢) رواه أحمد في مسنده عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر ، ورواه مسلم وأبو

السنن سوى النسائي .

وبالحملة لو جاز الامساك عنه حتى يقتل من أراد قتله ، لوجب مثله في المحظورات كلها ، فيكون في ذلك ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستيلاء الفساق والظلمة .

والذي يخالف ذلك يقول : ذلك إذا كان الأمر بالمعروف غير مؤد إلى قتل وشهر سلاح ، فأما إذا كان يؤدي إلى ذلك فلا ، ويفوض المقتول أمره إلى الله عز وجل ، إذا كان يعلم أنه لو كان وجه دفعه بأسهل شيء من غير أن يخشى على نفسه فلا يجوز ، فأما إذا كان الأمر على الخطر واحتمال أن يقتلا جميعاً ، فهو موضع الاحتمال وترديد القول .

قوله تعالى : (فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ)^(١) :

فيه بيان أن كل ندم ليس بتوبة ، وأن ابن آدم القاتل لم يندم على وجه القربة إلى الله تعالى وخوف عقابه ، وإنما كان ندمه من حيث اتقى جانب أبويه وذويه ، واستوحش منهم ، ولم يهتد ما فعله في دنياه ، وانتبذ بعيداً عنهم ، فندم لذلك ، ولو ندم على وجه التوبة لأوشك أن يقبل الله تعالى منه ذلك .

وقد قيل : يجوز ألا يقبل الله توبة من شاء ، فإن قبول التوبة عند أهل السنة ليس واجباً على الله تعالى بقضية العقل ، وإنما المشيئة لله تعالى في قبول توبة من شاء ، فيجوز أن يقال إن قابيل ممن لم يسأل الله تعالى قبول توبته ، وإن وجدت منه التوبة حقيقة .

قوله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) ، الآية ٣٢ :

فيها إبانة عن المعنى الذي لأجله كتب على بني إسرائيل ما كتب مما

ذكره الله تعالى في الآية ، وتقديره وكأنما قتل الناس جميعاً : أي إنا شرعنا القصاص ، لأننا لو لم نشرعه كان فيه هلاك الناس جميعاً .

وفيه دليل على إثبات القياس وتعليق الأحكام ، على المعاني التي جعلت عيلاً لها .

وفيها دليل على إهلاك الساعي في الأرض بالفساد .

وقوله : (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا)^(١) : أي نجاها من القتل بالعمو ، أو زجر عن قتلها ، أو مكن من الاقتصاص من القاتل .

وفيه دليل على وجوب معاونة الوالي على ما جعله الله له من التسليط والبسطة في دم القاتل .

قوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)
الآية (٢)

وذلك مجاز ، إلا أنه ذكر ذلك تشبيهاً بالمحارب حقيقة ، لأنه خرج في صرورة المحاربة ، وأريد بهذا التشبيه تعظيم الأمر كما قال :

(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ)^(٣) .

ومعنى المشاقة أن يصير كل واحد منهما في شق يتأثر به صاحبه ، وقال : (يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)^(٤) .

ومعنى المحادة ، أن يسير كل واحد منهما في حد على وجه المفارقة ، وذلك يستحيل على الله ، إذ ليس في مكان فيشاق أن يجاد .

(١) سورة المائدة آية ٣٢ ، ٥٠

(٢) سورة المائدة آية ٣٣

(٣) سورة الحشر آية ٤

(٤) سورة المجادلة آية ٢٠

وتجوز المباينة عايه والمفارقة ، وذلك منه عن وجه المبالغة في إظهار المخالفة ، وكان يجوز أن يسمى كل عاصٍ بهذا الاسم ، ولكن لم يرد ذلك . ويجوز أن يكون معناه يُحاربون أولياء الله ورسوله وهذا أولى ، فإن الذي يحارب رسول الله ﷺ كافر ، وقاطع الطريق ليس بكافر ، وكأنه يريد بهذه الاضافة تعظيم المخالفة ، وإكبار قدر المعصية ، وقد يرد في التهديد ألفاظ تشاكل ذلك ، قال رسول الله ﷺ :

« اليسير من الرياء شرك » .

« من عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة » (١) .
 وقوله عليه السلام لعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهما السلام :
 « أنا حرب لمن حاربتم ، سلم لمن سالمتم » (٢) .
 وإنما حملنا على هذا التأويل ، علمنا بأن الآية وردت في حق قطاع الطريق من المسلمين ، ولذلك قال الله تعالى :

(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) (٣) .

ومعلوم أن الكفار لا يختلف حظهم في زوال العقوبة عنهم بالتوبة بعد القدرة ، كما تسقط قبل القدرة ، فالمرتد يستحق القتل بنفس الردة دون المحاربة ، والمذكور في الآية من لم يستحق القتل .
 وفي الآية نفى من لم يتب قبل القدرة ، والمرتد لا ينفي ، فعلمنا أن الآية حكمها جارٍ في أهل الملة .

والمرتد لا تقطع يده ورجله ويخلى سبيله بل يقتل ، ولا يصلب أيضاً ، فدل ذلك على أن ما اشتملت عليه الآية ما عني به المرتد .

(١) أخرجه ابن ماجه ، والحاكم ، والبيهقي ، عن معاذ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ٥٢ ، رقم الحديث ١٤٥ .

(٣) سورة المائدة آية ٢٤ .

وقال تعالى في حق الكفار :

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْجُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) (١).

وقال في المحاربين :

(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢).

والذي ذكر من أن الآية نزلت في شأن العرنيين لا يحصلون (٣) مسا يقولون ، لأن العرنيين شملت أعينهم مع قطع أيديهم وأرجلهم ، وتركوا في الحرة حتى ماتوا ، ويستحيل نزول الآية بالأمر بقطع من قطع ، وقتل من قتل .

وقال ابن سيرين : كان أمر العرنيين قبل أن تنزل الحدود ، فأخبر أنه كان قبل نزول الآية .

والذين اعترفوا باختصاص الآية بقطاع الطريق من المسلمين ، اختلفوا في أشياء أخر وراء ما ذكرناه .

فقال قائلون من العلماء بما روه عن ابن عباس :

يقتلوا إن قتلوا .

أو يصلبوا إن قتلوا وأخذوا المال .

أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال فقط .

أو ينفوا من الأرض إن أخافوا السبيل ، ولم يفعلوا أكثر من ذلك ، فلم يشبوا تخييرا ، وهو مذهب الشافعي .
واختلفت الروايات عن أبي حنيفة :

(١) سورة الانفال آية ٣٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٤ .

(٣) كذا في الاصل ولعلها لا يحصل .

ففي رواية أنه إذا حارب فقتل وأخذ المال ، قطعت يده ورجله من خلاف وقتل وصلب .

فإن هو قتل ولم يأخذ المال نفى ، وهذا يقارب الأول ، إلا في زيادة قطع اليد والرجل مضموماً إلى الصلب والقتل .

وروى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقطع الطريق ويأخذ المال ، قيل إن الإمام فيه بالخيار .

إن شاء قطع يده ورجله من خلاف وصلبه .

وإن شاء صلبه ولم يقطع يده ولا رجله .

وإن شاء قتله ولم يقطع رجله ولم يصلبه .

فإن أخذ مالا ولم يقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف .

وإن لم يأخذ مالا ولم يقتل ، عزر ونفي من الأرض ، ونفيه حبسه .

وفي رواية أخرى : أوجع عقوبة وحبس حتى يحدث خيراً ، وهو

قول الحسن في رواية وسعيد بن جبير .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن اقتصروا على القتل قتلوا ،

وإن اقتصروا على أخذ المال ، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف .

وإن أخذوا المال وقتلوا ، فأبو حنيفة يقول : الإمام يتخير في أربع

جهات :

إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقتلهم .

وإن شاء قطع وصلب .

وإن شاء صلب .

وإن شاء قتل وترك القطع .

وقال آخرون : بل يتخير الإمام في هذه الأحكام بمجرد خروجهم ،

وهو قول ابن المسيب ومجاهد والحسن ، وهو قول مالك .

فسوى مالك بين أن يقتلوا أو لا يقتلوا ، أو يأخذوا المال أو لا يأخذوا ،
ونخير الامام إن شاء قتل ، وإن شاء قطع خلافاً ، وإن شاء نفى ،
ونفيه حبسه ، فهذا ما ذكره .

ووافق في أنهم لو أخذوا المال ولم يقتلوا ، لم يجز للإمام أن ينفيه ،
ويترك قطع يده ورجله .

وكذلك لو قتلوا وأخذوا المال ، لم يجز للإمام أن يعفيه من القتل
والصلب .

ولو كان الأمر على ما قالوه في التخيير ، لكان التخيير ثابتاً إذا أخذوا
المال وقتلوا ، أو أخذوا المال ولم يقتلوا ، فكأنه يرى التخيير في إجراء
حكم القاتل على غير القاتل ، وإجراء حكم القطع على غير آخذ المال .

أما إسقاط حكم القطع عن آخذ المال أو القتل عن القاتل ، فلا سبيل
إليه أصلاً .

فالتخيير الثابت شرعاً ، هو أن يتخير بين أنواع ، كالتخيير في حق
المشركين ، يتخير بين أنواع ، فمنها الأنحف ، ومنها الأغلظ ، فأما أن
يقال : إن عقوبة المجرم لا تسقط عنه ، ولكن غيره يباحق به ، فهذا ليس
من التخيير في شيء .

نعم ، اعتقد مالك أن مجرم قطع الطريق كالقاتل ، قال : ولذلك قال
الله تعالى :

(مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا
قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) ^(١) ، فدل أن الفساد في الأرض بمثابة قتل النفس .

والذي ذكره واعتقده فاسد ، فإن ما ذكره لا يوجب إجراء حكم

(١) سورة المائدة آية ٣٢ .

الساعي بالفساد ، على ما ذكر مجرى الساعي بالفساد ، إذا ضم إلى سعيه في الأرض بالفساد القتل وأخذ المال ، وقد وجد من القاتل وأخذ المال ما لم يوجد من الذي لم يقتل .. من قطع الطريق والفساد في الأرض والزيادة فلم سوى بينهما ؟

ولو استوى حكمهما ، لم يجز إسقاط القتل عنه ، كما لم يجز إسقاطه عن قتل ، وإسقاط القطع عن أخذ المال ، وهذا لا جواب عنه .

فإن قيل : القاتل لا يختص ، قلنا غلظتم ، فإن لقطع الطريق أثراً في تغليظ جريمته ، حتى لا تسقط بعفو المستحق ، ويزداد بقطع الطريق قطع اليد والرجل معه ، فلم يسقط .

نعم إذا تابوا من قبل أن نقدر عليهم ، سقط ما يتعلق بقطع الطريق ، وبقي ما تعلق بحق الآدمي ، ولأن المراد بقوله (أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ) ، أي فساد يجوز القتل معه ، أو قتله في حالة إظهار الفساد على وجه الدفع ، وإنما الكلام في الذي صار في يد الإمام . فقوله : (أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ) ، محمول على هذا ، وإلا فلو كان الفساد في الأرض عديل القتل ، ما جاز إسقاط القتل بالنفي ، كما لا يجوز إذا قتل أن يقتصر في حقه على النفي .

قوله تعالى : (ذَلِكَ لَهُمْ حِزْبِي فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(١) :

يدل على أن إقامة الحد لا تكون كفارة لذنوبه ، وقد قال في كفارة القتل (تَوْبَةٌ مِّنَ اللَّهِ)^(٢) ، وذلك أن الكفارة يأتي بها المكفر على طوع ورغبة ، فتقترب بها التوبة غالباً . أما الحد ، فإنما يقام عليه قهراً ، دون

انظر تفسير القرطبي

(١) سورة المائدة آية ٣٣ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢ .

استسلامه ، فليس يظهر معنى الندم فيه ، فعلى هذا ليست الكفارة في عينها توبة ولا الحد ، وإنما التوبة الندم ، غير أن الكفارة تقترن بها التوبة غالباً ، فسميت توبة بخلاف الحدود .

قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) الآية (١) .

استثناء لم يأت قبل القدرة عليهم ، فيقتضي إخراجهم من جملة من وجب عليهم الحد ، لأن الاستثناء حقيقة ذلك ، مثل قوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ) (٢) . فأخرج آل لوط من المهلكين ، وأخرج المرأة في الاستثناء من الاستثناء من جملة المنجيين .

وقال تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنُ سُلَيْمٍ) (٣) فأخرجه من جملة الساجدين .

نعم ، قد قال في السرقة : (فَمَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ) (٤) .

ولم يسقط حد السرقة ، لأنه لم يقع الاستثناء من جملة من أوجب عليهم الحدود ، وإنما أخبر أن الله غفور رحيم لمن تاب منهم : وفي آيتي المحاربين ذكر استثناء يوجب إخراجهم من الجملة .

وقوله : (فَمَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ) ، يصلح أن يكون كلاماً مبتدأً مستقلاً بنفسه ، من غير أن يفتقر إلى تضمين غيره ، فلم نجعله مضمناً لغيره إلا بدلالة .

(١) سورة المائة آية ٣٤ - انظر الجامع لاحكام القرآن

(٢) سورة الحجر آية ٥٩ - ٦٠

(٣) سورة الحجر آية ٣٠ - ٣١

(٤) سورة المائة آية ٢٩

وقوله : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) ،
مفتقر في صحة إلى ما قبله ، فوجب تعليقه عليه .

ثم إذا استقل الاستثناء باقتضاء اسقاط ما اختص بقطع الطريق ، لم
يحتج إلى تعليقه بغيره ، فلا جرم كان ما يتعلق بالذهب ، أن ما يتعاق بحق
الآدمي قصاصاً كان أو غرماً ، لا يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه .

ولما كان قوله : (يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ
فَسَادًا) ، على ما في الصحراء أو البلد ، استوى حكم قطع الطريق في البلد
والمصر جميعاً ، ومن فرق فإنما يفرق لا بحكم اللفظ ، بل بمعنى يتوهمه
فارقاً وهو غلط فيه .

ولما ثبت للشافعي أن الحكم ليس متعلقاً بمجرد انفساد في الأرض ، ولا
بمجرد قطع الطريق ، لكن تفاوت العقوبات على حسب تفاوت الجرائم ،
فالرذء المعاون في قطع الطريق ، لا يلزمه عقوبة من باشر القتل وأخذ المال ،
وتقدير الكلام : يقتلوا إن قتلوا ، أو يصلبوا إن قتلوا وأخذوا المال ، فليس
لمن لم يفعل من ذلك شيئاً أن يدخل في جملتهم (١) .

قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٢) .

واعلم أن السرقة في العرف واللغة ، اختزال شيء على سبيل الخفية
ومسارقة الأعين ، وقد ورد في بعض الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال :
« إن أسوأ الناس سرقة هو الذي يسرق صلاته » .

قيل يا رسول الله كيف يسرق صلاته؟ قال : لا يتم ركوعها وسجودها ،
إلا أنه ليس سارقاً من حيث موضع الإشتقاق ، فإنه ليس فيه مسارقة
الأعين غالباً .

(١) انظر روائع البيان ج ١ ص ١٥١

(٢) سورة المائدة آية ٢٨ عا

قوله تعالى : (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) .

ولم يختلف العلماء في أن اليد المقطوعة بأول سرقة هي اليمنى ، فهي إذاً مراد الله تعالى بقوله : (فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) .

واعلم أن قوله (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ) عند قوم يتعاق به في إيجاب قطع من شمله اسم سارق ، إلا من خصه الدليل وهو عموم ، وعندهم في كل مقدار إلا ما خصه الدليل .

وأبى ذلك آخرون ، فإنه لما قال سارق ، ولم يقل سارق ماذا ، والإنسان يقول : سرقت كلام فلان ، وسرقت علمه وحديثه ، وقال عليه الصلاة والسلام :

« إن أسوأ الناس سرقة من سرق من صلاته . قالوا : يا رسول الله كيف يسرق صلاته ؟

قال : لا يتم ركوعها وسجودها » ^(١) .

فذكروا أن اسم السارق لا يمكن أن يعلق عليه القطع ، لاعتبارنا فيه شروطاً لا يدل لفظ السارق عليها ، ولزمهم على هذا أن لا يتعلق بعموم لفظ البيع والنكاح والإجارة إلى غير ذلك ، لاعتبار شروط فيها لا يدل اللفظ عليها .

وقد قال غيرهم : بل يتعلق به وبأمثاله نظراً إلى عموم اللفظ ، نعم سرقة الكلام والعلم لا تفهم في المتعارف من إطلاق اسم السرقة ، وإنما الكلام في المتعارف ، كما لا يفهم من إطلاق الزنا زنا القرد والبهايم ، ولما قال عليه الصلاة والسلام أسوأ السراق حالاً من سرق من صلاته ، لم يفهم الناس وهم أهل اللغة معناه ، حتى فسر رسول الله معناه وما أراده ، لأنه

(١) أخرجه الامام احمد في مسنده وغيره ، وصححه ابن خزيمة والحاكم في المستدرک .

لم يكن من تعارف أهل اللغة ، ولو قال : « أسوأ السراق من سرق مال فلان » ، لما احتاجوا إلى المراجعة ، ولما قالوا : كيف يسرق مال فلان ؟

نعم هذا الجنس إنما يمتنع التعلق به إذا كان مخصوصاً بمخصوص مجمل ، فأما إذا لم يكن المخصوص مجملاً ، فيجوز التعلق به ، والمخصوص المجمل طارئ على اللفظ العام ، فلا بد من بيان مثله ها هنا حتى يمتنع التعلق به ، وإلا فالتعلق به جائز ، وهذا مما بسطنا القول فيه في الأصول بوجوه أخر ذكرناها هناك ، فليوجد من ثم (١) .

وإذا تبين أن المخصص في حكم العارض ، فإذا اختلفنا في مقدار ، فالذي يأخذ بالأقل ويوجب القطع فيه أسعد حالاً ، لأنه يستند فيه إلى عموم اللفظ ، إلا فيما يستيقن خصوصه به ، وكذلك إذا حصل الخلاف في التباش أو الفواكه الرطبة ، إلى غير ذلك مما يختلف فيه .

والمتنق عليه في موضع القطع مفصل الكوع ، واسم اليد مطلقاً يتعارف به ذلك ، قال تعالى :

(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَتَّكِدْ يَرَآهَا) (٢) .

وقال موسى : (أَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ) (٣) .

ويمتنع أن يدخل بها إلى المرفق ، ولو كان اسم اليد متناولاً للعضو إلى المنكب ، لكان يقال : قطع بعض يد السارق ، وهذا خلاف العرف ، وقد شرحنا هذا من قبل ، والمعتمد فيه الإجماع .

والشافعي حمل مطلق اليد في التيمم على اليد إلى المرفق كما في الوضوء ، لأن اسم اليد يشمل ذلك من حيث اللغة ، ولكن لأن التوقيف ورد بذلك ،

(١) انظر تفصيل ذلك فيما ذكره صاحب معان النوايل في كتابه .

(٢) سورة النور آية ٤٠ .

(٣) سورة النمل آية ١٢ .

ولأن التيمم بدل في اليد ، والظاهر أنه يجري على ما أجري الأصل عليه ، وإن كان بين البدل والأصل خلاف في الرأس والرجل ، إذا شرع في اليد يظهر على أنه شرع على نحو ما شرع له الأصل .

وهذا وإن كان لا يظهور على ما يجب ، فالتوقيف أقوى معتصم .

واعلم أن آية السرقة ليس فيها تعرض لدفعات السرقة ، وإنما فيه التعرض للدفعة الأولى ، وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى على مذهب الإمام الشافعي ، والرجل اليسرى في الكرة الثانية على المذاهب كلها متلقى من السنة لا من الكتاب فاعلمه ، وليس في الكتاب إلا بيان الكرة الأولى .

نعم في كتاب الله تعالى بيان موجبات جرائم قطاع الطريق على اختلاف جرائمهم على ما ذكره ابن عباس ، فإن تلك العقوبات المختلفة تعلقت بجرائم مختلفة في الكرة الأولى ، لأن الله تعالى بين ما تعلق بالأولى ، وبين ما يتعلق بالكرة الثانية بعد الفراغ من الأولى .

نعم ، لم يتعرض للدفعة الثانية ، لأنه ينذر من السارق بعد قطع يده أن يرجع وهو ناقص إلى السرقة التي يحتاج فيها إلى ملبسة الإغرار ، وسرعة الحركة ، والمخاطرة بالمهجة ، وشدة العدو ، والذي يده ناقصة لا يتأتى منه ذلك ، فأبان الله تعالى جزاء السارق ، ولم يتعرض للكرة الثانية ، وتعرض الرسول صلى الله عليه وسلم لها .

والسارق من بيت المال لا قطع عليه في ظاهر مذهب الشافعي ، وهو مذهب الجماعة ، لأن له فيه نصيباً ، وإليه أشار علي رضي الله عنه لما أتى برجل قد سرق مغفراً من الخمس ، فلم ير عليه قطعاً ، قال : لأن له فيه نصيباً ، وفي وجه يجب القطع تعلقاً بعموم الآية ولفظ السرقة .

ويتعلق بعموم كتاب الله تعالى والإيماء إلى التعليل في إيجاب القطع على ذوي الأرحام ، بسرقة أموال أقاربهم خلافاً لأبي حنيفة .

وإذا سرق فقطعت يده ، ثم عاد وسرق ذلك الشيء نفسه قطعت رجله عندنا ، خلافاً لأبي حنيفة ، ولا يتعلق به من جهة العموم ، فإن الذي دل عليه العموم قطع اليد ، والواجب في الكرة الثانية قطع الرجل ، لم يتعلق به من حيث التعليل ، وأن الثاني إذا كان مثل الأول ، وتعلق به ما تعلق بالأول ، أو مثل ما تعلق بالأول ، فيكون الاحتجاج بالعلة ، لا بالإسم ، فليعرف العارف هذه المراتب ما يصح الاحتجاج منه بالعموم ، وما يحتاج فيه بالمفهوم من الاسم .

واعلم أن الذي يجب على السارق من القطع ، يجب جزاء على الفعل أو زجراً ، فالشرع اعنى ببيانه وإيضاح حكمه ، ولم يتعرض للضمان الذي لا يرجع إلى الفعل ، ولا يتعلق به ، وإنما هو بدل عن المحل ، كما أوجب على الزاني الجلد ، ولم يتعرض للمهر ، وأوجب على قاطع الطريق القتل ، ولم يتعرض للدية من بعد التوبة في قوله : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) ، لأن ذلك حوالة على بيان آخر ^(١) .

قوله تعالى : (سَمَاعُونَ لِيَكْتَبِ أَكْثَالُونَ لَيْلَسُحْتِ) الآية (٤٢) .

أصل السحت الاستئصال ، يقال أسحته إسحاثاً إذا استأصله واذهبه . قال الله تعالى : (فَيَسْحِتْكُمْ بِعَدَابِ) ^(٢) : أي يستأصلكم ، ويقال اسحت ماله إذا أفسده ، فسمى الحرام سحتاً لأنه لا بركه لأهله فيه ، ويهلك به صاحبه هلاك الاستئصال ، فأخذ الرشوة على الحكم غاية المحظور من الرشوة ، فإنه يجب عليه إظهار الحق فيأخذ الرشوة ، ومن أجله منع الشافعي الصلح على الإنكار ، لأن الذي ينكر إذا جعل القول قوله ، فكأنه بما يبذله من المال يبغى رفع الظلم عن نفسه ، فكان كالرشوة على فعل واجب أو رفع ظلمه .

(١) انظر بحث آية السرقة في روائع البيان .

(٢) سورة طه آية ٦١ .

ومن هذا القبيل أن يستشفع به إلى السلطان من يتقي شر السلطان ، فيستشفع له على رشوة يأخذها منه .

ويقرب من هذا أخذ القاضي الهدية ، إذا كان لا يهدى إليه من قبل . فالارتشاء على الحكم ، هو الذي ورد فيه اللعن على الراشي والمرتشي عن رسول الله ﷺ .

والرشوة هي التي دعت اليهود إلى كتمان ما أنزل الله تعالى من نعوت نبينا على الأنبياء المرسلين ، فإنهم آثروا حظهم من الدنيا على اتباعه ، فكتموا ما أنزل الله تعالى من نعوته ، بعد أن كانوا أغروا به من آباؤهم وأبنائهم ، وجحدوا بألسنتهم ما استيقنته أنفسهم ظلماً وعتواً ، فأدأهم شؤم الارتشاء إلى الكفر بما أنزل الله تعالى ، فصاروا إلى محاربة الله ورسوله وعذاب الأبد .

قوله تعالى: (فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) الآية (٤٢) :

وقد اختلف العلماء فيه : فقال قائلون : يتخير الإمام في حقهم : إن شاء حكم بينهم ، وإن شاء أعرض عنهم وردهم إلى دينهم .

وقال قائلون : التخيير منسوخ .

والقولان محكيان عن الشافعي .

وقال ابن عباس : آيتان نسختا من المائدة : آية القلائد ، وقوله

تعالى : (فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) .

أما القلائد ، فنسخها الأمر بقتل المشركين حيث كانوا ، وأي شهر

كانوا ، وأما الأخرى فنسخت بقوله تعالى : (وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (١) .

ولا يقول ابن عباس إنه نسخ ذلك من طريق الرأي ، فإن مدركه التوقيف والعلم بالتواريخ ، إلا أنه يقال : يجوز أن يكون قد أخطأ وغلط في الذي ادّعاه من التوقيف ، ولم يكن طريقه النسخ ، وإذ قال الصحابي أو التابعي كذا منسوخ بكذا ، فلا يقبل ذلك دون أن ينظر فيه .

ويجوز أن يكون معنى قوله : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيِّنَتِهِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) : المنع من اتباع آرائهم فيما قد نسخ ، ولا يمنع ذلك من جواز الإعراض عنهم ، مثل منوب الجزية عليهم ، فإنهم ما كانوا إذ ذاك داخلين في أحكام الإسلام ، وإنما كان بينهم وبين رسول الله ﷺ هدنة ، أن لا يتعرض لهم ولا يؤخذون بشيء من أحكام الإسلام ، فتكون^(١) منهم ولهم ، فلمسا أمر الله تعالى بأخذ الجزية منهم وإجراء أحكام المسلمين عليهم ، أمر بالحكم بينهم بما أنزل الله تعالى ، فسيكون حكماً للآيتين جميعاً تاماً .

فإذا احتمل الأمرين ، فليس قوله : أو أعرض عنهم ، نصاً حتى يحتاج إلى طلب نسخه ، فعلى هذا ينبغي أن يقال : يجب على الإمام أن يحكم بينهم .

ويحتمل أن يقسال : من حيث إنهم لا يؤخذون بأحكام الإسلام وتفاصيل الحلال والحرام ، يجوز للإمام أن لا يحكم بينهم أصلاً .

وروي عن ابن عباس أن الآية التي في المائدة قوله : (فاحكم بَيِّنَتِهِمْ أو أَعْرَضْ عَنْهُمْ) ، إنما نزلت في الدية بين بني قريظة وبني النضير ، وذلك أن بني النضير كان لهم شرف يدون دية كاملة ، وأن بني قريظة يدون نصف الدية ، فتحاكموا في ذلك إلى رسول الله ، فأنزل الله تعالى الآية

(١) أي فتكون أحكامهم .

فيهم ، فحملهم رسول الله ﷺ على الحق في ذلك ، فجعل الدية سوى ، وأن بني قريظة ^(١) والنضير ما كان لهم ذمة أصلاً . وقد أجلاهم رسول الله ﷺ ، وأهل الذمة لا يجوز ذلك فيهم ، وبنو قريظة قتلوا عن آخرهم لما نزلوا على حكم رسول الله ﷺ ، وليس في أصحابنا من يفصل بين المعاهد والذمي في هذا المعنى ، فالأقرب أن يقال : إن الحكم في الجميع سواء .

وروي عن ابن عباس رواية أخرى .

وعن الحسن وعن مجاهد والزهدى أن الآية وهي قوله : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ، نزلت في شأن الرجم حين تحاكموا إليه وهم أيضاً لم يكونوا أهل ذمة ، وإنما تحاكموا إليه طلباً للرخصة وزوال الرجم ، فصار النبي عليه الصلاة والسلام إلى بيت مدارسهم ووقفهم على آية الرجم ، وعلى كذبهم وتحريفهم كتاب الله تعالى ، ورجم اليهوديين وقال : أنا أولى من أحيا سنة أماتوها ، وهذا يدل دلالة تامة على جواز رجم اليهود خلافاً لأبي حنيفة ، ويدل على أن أهل الذمة محمولون في عقودهم وقضاياهم على موجب أحكام المسلمين كالمسلمين ، ويدل أيضاً على أن الحمر ليست بمضمونة على متلفها ، ولا أنها مال من أموالهم ، لأن لإيجاب الضمان على متلفها حكم على موجب أهواء اليهود ، وقد أمرنا بخلاف ذلك .

نعم ، لا نتعرض لهم في خمورهم ولا في مناكلتهم الباطلة ، وقد فتح عمر سواد العراق ، وكان أهلها مجوساً ، ولم يتعرض لمناكلتهم الواردة من قبل على بناتهم وأخواتهم ، ولا فرق بينهم .

(١) كذا في الاصل ، والاولى : وان بني النضير فقط ، لقوله ثانياً : وبنو قريظة

وتحقيق القول فيه ، أن إعراضنا عن ذلك مع علمنا بوجود المحرم لضرب من المصلحة ، غير أن المصلحة منقسمة إلى مصلحة روعيت في حق مرتكبي المحرمات بمنعهم منها ، وبزجرهم عنها ، مثل النهي عن المنكرات في حق المسلمين ، وهذا لم يشرع في حق أهل الذمة ، فإذا عرفنا يقيناً أنهم في بيعهم يقولون ما يقولون ، فلا يتعرض لهم لمصلحة تعود إلى أهل الإسلام من وجه ، وإلى أهل الذمة من وجه آخر .

فأما ما يرجع إلى أهل الإسلام فلا خفاء به .

وأما الذي يرجع إلى أهل الذمة ، فهو أن البغية بعقد الذمة تقيح سنن رشادهم ، حتى إذا شاهدوا من آيات الله تعالى والأعلام على نبوة نبينا ونخالطونا ، انفتحت بصائرهم وقرب الأمر في استجابتهم ، ولو لم يعقد لهم عقد الذمة ، نفروا واستكبروا ولم يتحقق اللطف الذي يؤمن به قرب إجابتهم ، فهذا هو السبب في تقريرنا إياهم وترك الإنكار عليهم . هذا إن عللنا .

وإن لم نعلل قلنا : الأصل أن لا يقرون ويمنعون إلا حيث أرخص الشرع فيه ، وقد أرخص في تلك النكح في نكاح المحارم وغيره من المحظورات ، فهذا تمام هذا الفن .

فإذا ثبت ذلك ، فقد كان في إبتداء الإسلام مخيراً في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم ، ثم صار ذلك منسوخاً ، ونفي الإعراض في غير ما تحاكموا إليه فيه ، وقبل ذلك كان الإعراض جائزاً فيما تحاكموا إليه فيه^(١) ، وقد قال أبو حنيفة : إذا ترفعوا إلينا وقد جرى النكاح في العدة ، فلا يترص عليهم في الدوام ، ومعلوم أن أول النكاح في العدة لم يكن على نحو ما يجوز في الإسلام ، إلا أنهم يرون مانع العدة مختصاً بالابتداء ، وهو

(١) انظر ما ذكره ابن جعفر الطبري من أحكام هذه الآية في تفسيره .

عذرهم في الشهادة ، وهذا يقتضي أن ما جرى في الشرك مجري على مقتضى اعتقادهم ، فإذا كان كذلك ، فإذا تزوج خمساً دفعه وماتت الخامسة في الشرك يجب ألا يعترض على النكاح ، لأن النكاح إنما امتنع دواماً لوجوب قطع البعض ، فإذا ماتت الخامسة لم يبق مانع في الحال ، غير أنكم جعلتم ما مضى مانعاً ، فهلا كان هاهنا كذلك ، وهذا لا جواب عنه (١) .

قوله تعالى : (وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا) (٢)

معناه فيما تحاكموا إليك في حد الزانيين ، وأنهم لم يتحاكموا إليك طلباً لحكم الله تعالى ، وإنما تحاكموا إليك لطلب الرخصة ، ومسا أولئك بالمؤمنين بحكمك أنه من عند الله مع جحدهم لنبوتك .

وقوله تعالى : (وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ) ، يدل على أن حكم التوراة فيما اختصوا فيه لم يكن منسوخاً ، وأنه صار بمبعث رسول الله ﷺ شريعة ، ما لم ينسخ ، لأنه لو نسخ لم يقل بعد النسخ إنسه حكم الله .

وقد استدل قوم على أن شرع من قبلنا يلزمنا (٣) ، وهذا لا وجه له ، فإن قوله : فيها حكم الله ، ليس يدل على أن كل ما فيها حكم الله ، بل قد نسخ بعضها ، وإنما يدل على أن فيها حكم الله ونحن نقول بذلك الحكم ، وذلك الحكم هو الرحيم الذي اختصموا فيه إليه من جهة الزاني (٤) .

(١) انظر احكام الجصاص .

(٢) سورة المائدة آية ٤٣ .

(٣) من هؤلاء القوم الجصاص في احكام القرآن . فانظر في الجزء ٤ من ٩٢ .

(٤) انظر احكام القرآن للجصاص .

قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)^(١) .

استدل قوم به على قتل المسلم بالذمي والحر بالعبد ، وهذا لو ثبت لهم أن شريعة من قبلنا تلتزمنا .

وبعد فقوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا) ، ليس فيه عموم ، ولم يثبت أن كلم الله تعالى في حق الواحد من شريعة من مضى حكم في حق أهل شريعتنا كما ثبت ذلك بدليل قاطع في شريعتنا .

ومن وجه ثالث ، وهو أنه لم يثبت عموم شريعة التوراة لأصناف الخلق ، كما ثبت أن نبينا ﷺ بعث إلى الخلق كلهم .

الرابع أنه تعالى قال : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) ، فكان ذلك مكتوباً على أهل التوراة ، وهم أهل ملة واحدة ، ولم يكن لهم أهل ذمة ، كما للمسلمين أهل ذمة ، لأن الجزية فيء وغنيمة أفاءها الله على المؤمنين ، ولم يحل الفء لأحد قبل هذه الأمة ، ولم يكن نبي فيما مضى مبعثاً إلى قومه ، فأوجبت الآية الحكم على بني إسرائيل ، إذ كانت دماؤهم تتكافأ ، فهو مثل قول الواحد منا :

وما في الدنيا سوى المسلمين النفس بالنفس .

وتشير إلى قوم تعيين فتقول :

الحكمم في هؤلاء ، أن النفس بالنفس .

فالذي يجب بحكم هذه الآية على أهل القرآن أن يقال : إنهم فيما بينهم على هذا الوجه النفس بالنفس ، وليس في كتاب الله تعالى ما يدل على أن النفس بالنفس مع خلاف الملة .

(١) سورة المائدة آية ٤٥ • انظر تفسير الطبري - ومحاسن التاويل .

قوله تعالى : (وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ)^(١) ، يدل على جريان القصاص في العين وضوئها ، وتعلق ابن شبرمة بعموم قوله : (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) ، على أن اليمن تفتقأ باليسرى ، وكذلك بالعكس ، وأجرى ذلك في اليد اليمنى واليسرى ، وقالوا تؤخذ الثانية بالضرس ، والضرس بالثنية لعموم قوله : السن بالسن .

والذين خالفوه وهم علماء الأمة قالوا : العين اليمنى هي المأخوذة باليمنى عند وجودها ، ولا يتجاوز ذلك إلى اليسرى مع الرضا ، وذلك بين لنا أن المراد بقوله تعالى : (الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) ، إستيفاء ما يمثله مما يقابله من الجاني ، فلا يجوز أن يتعدى إلى غيره ، كما لا يجوز أن يتعدى من الرجل إلى اليد في الأحوال كلها ، وهذا لا ريب فيه .

قوله تعالى : (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمْ)^(٢) ، يدل على بطلان قول من قوم الحمر بناء على أهواء الكفار ، ولا يدل على أن الكفار لا يخلفون في بيعهم إذا أردنا تغليظ اليمين عليهم ، لأننا في ذلك لا نتبع أهواءهم ، لأن إتباع أهوائهم فيما ينفعهم وهذا يضرهم ، فهو ضد إتباع أهوائهم ، إنما المقصود به المبالغة في إنزجارهم عن اليمين الكاذبة ، إحياء لحق امرئ مسلم .

قوله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)^(٣) ، يدل على عدم التعلق بشرائع الأولين .

قوله تعالى : (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)^(٤) ، يدل على أن تقديم الواجبات

(١) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٢) سورة المائدة آية ٤٩ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٨ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٨ .

أفضل من تأخيرها ، وذلك لا خلاف فيه في العبادات كلها ، إلا في الصلاة في أول الوقت ، فإن أبا حنيفة يرى الأفضل تأخيرها ، وهو أفضل ممن تقدمها وعموم الآية دليل عليه .

وفيه دليل على أن الصوم في السفر أولى من الفطر .

وقال تعالى في هذا الموضوع كرامة أخرى : (وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ، وذلك يجوز أن يكون تكرر ، ويجوز أن يكون وارداً في قصة أخرى تحاكموا فيها إلى رسول الله ﷺ ، كما ذكر في التفسير أن بني النضير وبني قريظة تحاكموا إليه في الدية ، وكان بنو النضير أضعف وقريظة أشرف ، وكانوا يجعلون دية القتيلين على التفاوت ، لذلك قال : (واحذرهم أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ) (١) ، أي لا يعدل عن الحكم الذي أنزل الله تعالى عليه ، إلى ما يهون من الأحكام إطماعاً منهم في الدخول في الإسلام ، وسياق الكلام إلى قوله : (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) (٢) فيه وجهان :

أحدهما : أنه خطاب لليهود ، لأنهم كانوا إذا وجب الحكم على ضعفائهم ألزموهم إياه ، وأخلوهم به ، وإذا توجه على أغنيائهم ساءحوا ، فقيل لهم : (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) :

قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ) (٣) : يدل على قطع الموالاته شرعاً .

وقوله : (بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) ، يدل على إثبات الشرع

(١) سورة المائدة آية ٤٩ .

(٢) سورة المائدة آية ٥٠ .

(٣) سورة المائدة آية ٥١ .

الموالاتة بينهم ، حتى يتوارث اليهود والنصارى بعضهم من بعض (١) .

قوله تعالى : (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) (٢) : يمنع من إثبات الميراث للمسلم من المرتد (٣) .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) الآية ٥٤ .

فيه دلالة على صحة إمامة أبي بكر وعمر وثمان وعلي ، لأن الذين ارتدوا بعد وفاة رسول الله ﷺ إنما قاتلهم أبو بكر (٤) وهؤلاء الصحابة ، وقد أخبر الله تعالى أنه يحبهم ويحبونه ، وأنهم يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ومعلوم أن من كانت هذه صفته فهو ولي الله تعالى .

ولم يقاتل المرتدين بعد وفاة رسول الله ﷺ سوى هؤلاء الأئمة ، فإنه لم يأت بقوم آخرين يقاتلون المرتدين المذكورين في الآية ، غير هؤلاء الذين قاتلوا مع أبي بكر ، ومثله في دلالاته على صحة إمامة أبي بكر .

قوله تعالى : (قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْدُ عُنُونٍ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ) (٥) الآية .

فإن قيل : يجوز أن يكون النبي عليه الصلاة والسلام هو الذي دعاهم .

قلنا : قال الله تعالى لرسوله :

(١) انظر شرح هذه المسألة في احكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) سورة المائدة آية ٥١ .

(٣) انظر احكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، وأبو يعلى في مسنده عن ابي هريرة

رضي الله عنهم .

(٥) سورة الفتح آية ١٦ .

(فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا) (١).

ولا يجوز أن يكون المراد به علياً ، لأن الله تعالى قال : تقاتلونهم أو يسلمون ، وعلي ما حارب قوماً في أيامه على أن يسلموا ، ولم يحارب أحد بعد النبي عليه الصلاة والسلام على أن يسلموا غير أبي بكر ، فدلّت الآية على صحة إمامته (٢).

قوله تعالى : (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) (٣) الآية :

يدل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة ، فإن التصرف بالخاتم في الركوع عمل جاء به في الصلاة ، ولا يبطل الصلاة .

وقوله : (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (٤) . يدل أيضاً على

أن صدقة التطوع تسمى زكاة ، فإن علياً تصدق بخاتمه تطوعاً في الركوع ، وهو نظير قوله تعالى :

(وَمَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

المُضْعِفُونَ) (٥) ، وقد انتظم النفل والقرض ، فصار إسم الزكاة شاملاً للقرض والنفل ، كاسم الصدقة ، واسم الصلاة ينتظم الأمرين .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا

دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ
وَالكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ) (٦) .

(١) سورة التوبة آية ٨٣ .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٠١ .

(٣) سورة المائدة آية ٥٥ .

(٤) سورة المائدة آية ٥٥ .

(٥) سورة الروم آية ٢٩ .

(٦) سورة المائدة آية ٥٧ .

وذلك نهي عن الاستنصار بالمشركين :

هذا هو الصحيح من مذهب الشافعي .

وأبو حنيفة جوز الاستنصار بهم للمسلمين على المشركين ، وكتاب الله تعالى يدل على خلاف ما قالوا .

وقد روى عروة عن عائشة ، أن رجلاً من المشركين لحق بالنبي يقاتل معه ، فقال له : ارجع ، أنا لا أستعين ، بمشرك^(١) .

فعلل منع الاستعانة بالشرك .

قوله تعالى : (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ)^(٢) : دليل على أن الصلاة تجب بادعائه إليها .

ونحوه قوله تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٣) .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ)^(٤) :

يدل على أنه عليه الصلاة والسلام بلغ جميع ما أمر به ، ولم يكتّم من ذلك شيئاً ، لأن الله تعالى ضمن له العصمة ، فلا يجوز أن يكون قد ترك شيئاً مما أمره الله به ، وفيه دليل على بطلان قول الروافض ، أنه عليه الصلاة كتّم شيئاً مما أمر به وأوحى إليه ، وكان بالناس حاجة إليه^(٥) .

قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَيَّ شَيْءٌ حَتَّى تُقِيمُوا

(١) رواه الترمذي بسنده عن عائشة ، ورواه بنحوه مسلم والامام أحمد .

(٢) سورة المائدة آية ٥٨ .

(٣) سورة الجمعة آية ٩ .

(٤) سورة المائدة آية ٦٧ . انظر تفسير الالوسي ج ٦ ص ١٨٩ .

(٥) انظر شرح هذه الآية لصاحب محاسن التأويل تحت عنوان « تلبّيات »

التَّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ۗ (١) الآية .

وهذا يدل على أن البحث عن التوراة والإنجيل ، يدل على أنه يدعو إلى معرفة نبينا صلى الله عليه وسلم ، وأن الدين الحق بين عن إقامة التوراة والإنجيل .

قوله تعالى : (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) (٢) : فيه دليل على جواز لعن الكافرين وإن كانوا من أولاد الأنبياء ، وأن شرف النسب لا يمنع من إطلاق اللعن في حقهم .
قوله تعالى : (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُسْكَرٍ فَعَلُوهُ) (٣) ،
الآية .

روى عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال :

إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان يلقي الرجل الرجل فيقول له :

يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال : (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) - إلى قوله - (فاتقون) ثم قال :

كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدي

(١) سورة المائدة آية ٦٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٨ .

(٣) سورة المائدة آية ٧٩ .

الظالم ، أو ليضربن الله تعالى بقلوب بعضكم بعضاً ثم ليلعنكم كما لعنهم^(١) .
وفي الآية دليل على النهي عن مجالسة المجرمين وأمر بهجرانهم ، وأكد ذلك بقوله في الإنكار على اليهود :

(تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) .

والضمير في منهم راجع إلى اليهود ، وقال آخرون هو راجع إلى أهل الكتاب على معادة النبي عليه الصلاة والسلام ومحاربتة ، وأراد بالنبي موسى عليه السلام ، أنهم غير مؤمنين إذا كانوا يتولون المشركين .
قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) .

فيه دليل على أن العبد لا يمكنه أن يحرم على نفسه ما أحله الله تعالى له بعقده وقصده .

وروى ابن عباس ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني إذا أكلت اللحم انتشرت فحرمته على نفسي ، فأنزل الله تعالى : (لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) .

وروى قتادة أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ ، كانوا هموا بترك اللحم والنساء والإحصاء ، فأنزل الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) .
وفيه دليل على أن ذلك منه لغو ، وأبو حنيفة رأى أن ذلك صار محرماً عليه ، وأنه إذا تناوله لزمته الكفارة ، وهو بعيد .

(١) أخرجه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن .

(٢) سورة المائدة آية ٨٠ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٧ .

وعند عامة العلماء : إذا حرم جارية على نفسه ، لزمته الكفارة بمجرد التحريم عند الشافعي ، من غير حاجة إلى وطئها ، وليس ذلك لأنه تناول محرماً ، فباين ذلك ما نحن فيه ، فاعلمه (١) .

ولو قدرنا تحريم الشيء عليه ، فتناول المحرم لا يقتضي وجوب شيء عليه في الدنيا ، مثل تناول الميتة والدم ولحم الخنزير .

قالوا : اليمين تعلقت الكفارة بها ، لأنها تحرم المحلوف عليه ، فوجبت الكفارة عند الحنث بتناول المحرم باليمين ، ولا وجوب لها من قبل ، ولكن هذا لا وجه له على تفصيل أصلهم ، فإنهم قالوا :

لو حرم الطعام على نفسه حنث بأكل جزء منه .

ولو قال : والله لا آكل هذا الرغيف ، لم يحنث بأكل بعضه ، وقدروا فيه الشرط والجزاء وارتباط أحدهما بالآخر ، مثل قوله : إن أكلت هذا الرغيف فعبدي حر ، فلا يحنث بأكل البعض منه ، وذلك يدل على أن الحنث ليس متعلقاً بتناول المحرم ، وإنما هو باعتبار مخالفة الشرط والجزاء ، وهذا لا ريب فيه .

قوله تعالى : (لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ) (٢) ، عقيب نهيه عن تحريم ما أحله الله تعالى .

قال ابن عباس : لما حرموا الطيبات من المأكول ، حلفوا على ذلك ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وأبان أن الحلف لا يحرم شيئاً ، وهو دليل

(١) انظر محاسن التأويل

(٢) سورة المائدة آية ٨٩

الشافعي على أن التحريم لا يتعلق به تحريم الحلال ، وأن تحريم الحلال لغو ، كما أن تحليل الحرام لغو ، كما لو قال استحللت شرب الخمر ، فمقتضى الآية على هذا القول ، ان الله تعالى جعل تحريم الحلال لغواً في أنه لا يجرم فقال :

(لَا يُوْأَخِذُكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) .

أي تحريم الحلال فيما اشتملت عليه أيمانكم ، ولكن لما سبق منكم من عقد اليمين ، فأنتم مؤاخذون بما عقدتم من الأيمان ، وتلك المؤاخذة كفارة إطعام مساكين ، فهذا معنى الآية وهو صحيح ^(١) .
فاللغو على هذا هو الذي لا يعتد به وهو تحريم الحلال .

وقال عطاء وقد سئل عن اللغو في اليمين فقال : قالت عائشة : إن رسول الله ﷺ قال :
هو كلام الرجل في بيته كلاً والله وبلى والله ^(٢) .

وروى إبراهيم عن الأسود وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : لغو اليمين لا والله ، بلى والله ، موقوفاً عليها ، فعلى تفسير رسول الله ﷺ وهو الأصل ، وعلى ما روى عن عائشة ، معنى قوله : (لَا يُوْأَخِذُكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) ، تقديره من أيمانكم ، فكان الأيمان منقسمة إلى ما يتعلق به مؤاخذة ، وإلى ما لا يتعلق به مؤاخذة في معنى الكفارة ، وهذا مذهب الشافعي في الأيمان المستقبلية .

وأبو حنيفة يرى تعليق الكفارة بالأيمان المستقبلية كلها ، فمعنى قوله

(١) انظر تفسير القاسمي .

(٢) أخرجه حميد بن مسعدة الشامي ، وابو داود في مسنده ، ورواه الزهري وابن جريج ومحمد بن حميد وعبد الرزاق .

تعالى : (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) ، يعني المؤاخذة في الأيمان على ما مضى ، وإثبات المؤاخذة في الأيمان المستقبلية ، غير أن الله تعالى قال في موضع آخر :

(لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبِكُمْ)^(١) ، فأثبت المؤاخذة بما كسبت قلوبنا ، وجعل اللغو يقتضي أن المكتسب بالقلب هو الذي يجرد القصد إليه ، والماضي العمومي لا كفارة فيه عندهم ، فاليمين عندهم منقسمة إلى الماضي والمستقبل ، والمؤاخذة من حيث الاسم ثابتة في الماضي والمستقبل في بعض المواقع ، فعلى هذا يقولون :

اللغو المذكور في هذه الصورة ، أن يخلف على الماضي وهو غير المعقود عليه ، ونقيضه المعقود عليه ، وهو ما يعزم على فعله ، وإنما يعرف عزمه بقوله : لأفعلن ولا أفعل ، وفي الماضي لا يتصور عقد العزم على شيء . واللغو المذكور في سورة البقرة ، أن يخلف على الماضي ظاناً أنه كذلك ، ثم يتبين غلطه ، فهذا لا إثم عليه فيه . وضده أن يخاف عامداً ، فهو غموس تتعلق المؤاخذة به في الآخرة ، فهذا معنى هذه الآية عندهم .

وقال بعض أهل العلم : اللغو أن يخلف على معصية أن يفعلها ، فينبغي له ألا يفعلها ولا كفارة فيه ، وروي فيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : من حلف على يمين غيرها خيراً منها فليتركها فإن تركها كفارتها^(٢) .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٥ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، ومسلم في صحيحه ، والترمذي في سننه عن

أبي هريرة رضي الله عنه .

ولا شك أن الذي رآه الشافعي أولى ، فإن الله تعالى ذكر اللغو في معرض إبراز العذر له ، وجعل الكفارة في المعقود ، والعقد ربط القلب بشيء وتجديد القصد إليه ، فإذا كان كذلك ، فينبغي أن يكون من يسقط الكفارة عنه ، إنما يسقط بسبب نسيه أن يكون عذراً ، تسقط به المؤاخذة في الدنيا والآخرة جميعاً ، وفي الغموس لا عذر لصاحبه ، وإن سقطت الكفارة ، فليس لأن الغموس تقتضي التخفيف وترك المؤاخذة ، بل تقتضي ضد ذلك .

والذي حملهم على ذلك قوله تعالى : (وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ)^(١) ، فذكروا أن حفظ اليمين إنما يتصور في المستقبل ، وهذا غلط ، فإنه ليس حفظ اليمين الامتناع من الحنث ، مع أن الحنث مأمور به في كثير من المواضع ، وقد قال الله تعالى :

(قَدْ فَرَضَ اللَّهُ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ)^(٢) .

وإنما المراد به الامتناع من اليمين ، فلا يحلف ما استطاع ، ويحفظ لسانه عن اليمين مطلقاً . فهذا معنى حفظ اليمين .

ويدل عليه أن اليمين قد يكون على فعل الغير ، ولا يتأتى منه حفظ الغير ، مثل قول القائل : لا تطلع الشمس غداً ، ولا تمطر السماء غداً ، أو لتمطرن السماء غداً ، أو ليدخلن السلطان ، إلى غير ذلك مما يعقد اليمين عليه ، فعلم بطلان هذا القول .

ولا شك أن الحق متميز في مسند الشافعي رحمه الله تعالى في هذه المسألة عند من تأمل فحوى الكلام الدال على نصب اللغو سبباً للتخفيف ونفي المؤاخذة ، تارة مطلقاً في الدارين ، وتارة في حكم الكفارة ، ولا

(١) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٢) سورة المائدة آية ٨٩ .

(١) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٢) سورة التحريم آية ٢ .

ينبغي أن يحمل على محمل يقال إنه لا كفارة فيه مع تناهي الجريمة والوزر ، وتناهي المؤاخذة عند الله تعالى ، واقتضاء التسبب نهاية التغليظ ، فكيف يجوز إطلاق نفي المؤاخذة بلفظ اللغو المشير إلى التخفيف في الموضع الذي يقول الله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١)

أترون هذا من الذي يحسن أن يسمى باسم اللغو ، الذي يقال فيه لا مؤاخذة في مثله .

وقوله عقدم ، قرىء بالتشديد ، ومعناه عقد القول ، وعقدم بالتخفيف يحتمل العزيمة والقصد إلى اللفظ ، وعقد اليمين قولاً ، وإنما العزم فيما يؤكد الإنسان بقصده وعقده ، فيظهر للناس منه تأكيد القول وإظهار تحقيقه .

هذا هو معناه ، ولا يتحقق ذلك في قوله لا والله وبلى والله في حق من يكون عازماً عليه ، وإنما يجري في تضاعيف الكلام من غير ثبت وتحقيق (٢) .

وذكر اسماعيل بن إسحاق المالكي في كتابه المترجم بأحكام القرآن ، في الرد على الشافعي ، ما أذكره وأسوق كلامه وأبين جهده بكلام الشافعي ، قال اسماعيل (٣) :

حكى عن الشافعي أن من حلف عامداً للكذب فقال : والله لقد كان

(١) سورة آل عمران آية ٧٧ .

(٢) انظر تفسير الطبري ج ٧ ص ١٢ .

(٣) انظر الديباج المذهب ص ١٤ - ١٥ .

كذبا ، وما كان ، أو قال : والله ما كان ، وقد كان ، كَفَرَ وقد أثم وأساء ، حيث عقد الحلف بالله باطلاً .

فإن قال قائل : ما الحججة في أن يكفر وقد عقد الباطل ؟ قيل : أقر بهما قول رسول الله ﷺ : « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه »^(١) .

فقد أمره الله أن يعمد الحنث ، يقول الله تعالى : (وَلَا يَأْتُلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ)^(٢) الآية ، نزلت في رجل حلف لا ينفع أخاه ، فأمره الله تعالى أن ينفعه .

وقوله تعالى : (وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا)^(٣) ، ثم جعل فيه الكفارة .

ومن حلف وهو يرى أنه صادق ، ثم وجده كاذباً ، فعليه الكفارة .

قال اسماعيل : فشبّهه الشافعي بما لا يشبهه ، لأن الذي أمره رسول الله ﷺ أن يأتي بالذي هو خير وأن يكفر ، إنما أمره أن يستأنف بعد اليمين شيئاً كان حلف عليه ألا يفعله ، ولم يكن الرجل كاذباً حين حلف ، فجعلت كفارة يمينه إذا فعل ما حلف عليه ألا يفعله ، ما ذكر في القرآن ، والذي حلف على كذب بعد علمه ، مخبر عن شيء مضي ، كاذب فيه ، حالف عليه ، فكيف يشبه هذا بهذا ؟

ثم أردف هذا : بما لا ينطلق لسان محصل بذكره : بأن الذي استشهد به أمر فيه بأن يتعمد الحنث ، فلتؤمر في الماضي بمثله ، وهذا جهل مفرط منه ، وإنما أوتي من قبل نظره إلى صورة الكلام ، من غير أن عرف مقداره ،

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والإمام مسلم في صحيحه ، والترمذي في سننه

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال عنه السيوطي حديث صحيح .

(٢) سورة النور آية ٢٢ .

(٣) سورة المجادلة آية ٢ .

وليس يبين في أكثر حجاج الشافعي مقاطع الحجاج على ما يعهده^(١) الجدلليون ، وإنما يرمز إلى المقصود رمزاً غير بانٍ كلامه على أفهام ضعفة العقول ومنقوصي الأذهان .

ونحن نذكر تقرير قول الشافعي ، أنه رحمه الله أشار بقوله إلى أن الكفارة في المستقبل ما وجبت إلا باعتبار الحياة ، فإن الكفارة لا تكون جزء على فعل مباح أو فعل واجب ، وإنما هي جزء على أمر مكروه منهي عنه .

فإذا ثبت ذلك ، فمن حلف على ترك فعل مباح أو واجب في المستقبل ، ثم فعل ، فلا يمكن أن يقال إن الكفارة لأجل ذلك الفعل المباح ، الذي ندبه الشرع إلى فعله ، وإنما تجب الكفارة لأجل ما اتصفت به اليمين من صفة الحنث ، فيقال صارت اليمين كاذبة ، بدل ما يقال إن اليمين صادقة ، فإذا كانت الكفارة لأجل صفة الحنث لا لأجل الفعل المباح ، فوصف الحنث جنابة على اليمين ، وذلك في الماضي والمستقبل واحد .

فقال اسماعيل في الذي شبه الشافعي به أمره ، أن يستأنف بعد اليمين شيئاً كان حلف فيه أن لا يفعله ، والذي حلف على كذب بعد علمه ، محبرٌ عن شيء قد مضى كاذب فيه ، فلم يفهم المقصود ، فجعل الفرق بينها الماضي والمستقبل ، وقال يجب أن يؤمر بالحنث فيما مضى ، كما أمر به في المستقبل ، وهذا كلام من لا يحل له أن يتصدر للتصنيف في الدين ، فضلاً عن أن يزاد على الشافعي .

ثم قال : جعل الله الكفارة عن اليمين ، فمن كفر فلا إثم عليه ، فينبغي أن يكون هذا في قول الشافعي لا إثم عليه ، فظن أن الكفارة هي التي ترفع الإثم ، وقد بينا في مواضع أن التوبة هي الرافعة ، وأن الكفارة تجب في

(١) في نسخة : بمقده .

قتل العمد والزنا في رمضان والقتل بالمثل ، وإن لم يرفع الوزر قبل التوبة بمجرد الكفارة ، فاعلمه ، وإنما الكفارة لأجل جبر صفة الحنث الحاصلة في الأيمان ، والشافعي رحمه الله تعالى لما رأى الكفارة متعلقة بصفة الحنث الراجعة إلى اليمين ، لا جرم رأى الكفارة متعلقة باليمين ، ورآها سبباً فيها فقال : تقديم الكفارة على الحنث جائز ، لأن اليمين سبب ، فلذلك قال : (فَكَفَّارَتُهُ) وقال : (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ ..)^(١) ، وقوله : (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ) ، معناه وذلك نتيجة أيمانكم ، ومعقول أيمانكم ، والمتعلق بها .. ولا فرق بين أن يقول : (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ) وبين أن يقول : « ذلك حكم أيمانكم » إذا كانت الكفارة حكماً ولا حكم سواها .

قوله : (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ)^(٢) ، معناه ذلك حكم أيمانكم ، ولو قال ذلك حكم أيمانكم ، عرف منه أن اليمين سبب ، وكذلك إذا قال : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » .

وأبو حنيفة يقول : قوله (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ) ، فيه اضمار الحنث ومعناه : ذلك كفارة أيمانكم إذا حثتم ، وهذا غلط منه ، فإذا حث عندهم فليست الكفارة كفارة اليمين ، وإنما الكفارة كفارة الحنث في تناول المحرم ، فلا تضاف الكفارة إلى اليمين عندهم أصلاً ، سواء حث أو لم يحث .

والذي يقال فيه من الاضمار صحيح ، فإنه قال : (فَمَنْ كَانِ

(١) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٢) انظر تفسير القرطبي .

مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَيَّ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(١) . ومعناه فافطروا فإنه إذا أفطر فعدة من أيام آخر . وهاهنا لو جرى الاضمار صح ، فلا يستقيم ما ذكروه ، فأما بعد الحنث ، فلا تكون الكفارة كفارة اليمين على موجب أصلهم ، وإنما يجوز أن يضاف الحكم إلى سببه ، أو إلى سبب سببه ، مثل القتل مضاف إلى الشرك عندنا ، وعندهم هو مضاف لفظاً ، وإن كان متعلقاً بالحرب ، لأن الشرك يدعو إليه ويبعث عليه ، فكان الشرك مولداً للحرب ومقتضياً له ، فحسن إضافة الحكم إلى سبب السبب . فأما اليمين عندهم ، فليست سبب الكفارة ولا سبب السبب ، فإن اليمين تضاد الحنث وتمنع منه ، والحنث نقض اليمين ، فكيف يعقل إضافة الكفارة إلى اليمين ، وليست هي سبباً ولا سبب السبب .

والإضافة إما أن تكون بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز ، فأما الحقيقة ، فمثل قولنا زكاة المال ، والمجاز مثل قولهم يقتل الكافر لكفره ، وإن كان القتل عندهم للقتال ، ولكن الكفر يدعو إليه ، فلتكن الإضافة فيما نحن فيه جارية على أحد الوجهين ، فإذا لم يوجد وجه من الارتباط لا مجازاً ولا حقيقة ، تطلب الإضافة من كل وجه ، وهذا في غاية الوضوح .

قوله تعالى : (إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ)^(٢) ، وليس فيه تقدير شيء معلوم .

ورأى الشافعي أن لكل مسكين مداً من طعام ، ورأى أبو حنيفة مدين ، وذلك ملتقى من التوقيف المأثور عن رسول الله ﷺ ، وليس الشروع فيه من معاني القرآن^(٣) .

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٣) انظر تفسير القرطبي .

واختلف علماء السلف في التغذية والتعشية ، وكذلك اختلف فيه الشافعي وأبو حنيفة ، وظاهر قوله تعالى ، فإطعام عشرة مساكين ، يدل على جواز التغذية والتعشية على ما قاله أبو حنيفة ، إلا أن الشافعي يقول لما قال فإطعام ، جعل المال طعمة ، لا أنه جعل الإطعام الذي يتعقبه التطعم ، ولذلك جاز التملك وليس فيه فعل الإطعام ، وإنما المراد به جعل المال طعمة لهم ، وقربة بقوله (أَوْ كِسْوَتُهُمْ) ومعناه أو مقدار كسوتهم ، وفي الكسوة التملك شرط ، وكذلك في الطعام ، وتامه مستقصى في كتب الفقه .

وفي قوله : (إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ) ، دلالة على أنه لو صرف إلى واحد جميع الطعام لا يجوز ، وأصحاب أبي حنيفة يمنعون صرف الجميع إلى واحد دفعة واحدة ، ويختلفون فيما إذا صرف الجميع في يوم واحد بدفعات مختلفة ، والسبب في ذلك أن منهم من يراعي عند تعدد الفعل ظاهر التوقيف فيقول :

إذا دفع إليه أولاً ، فبعد ذلك لو منعناه كنا قد خصصنا الحكم في بعض ما انتظمه الاسم دون بعض ، فإن اسم المسكين يعمه مع غيره ، فأما إذا دفع إليه دفعة واحدة بطل معنى العدد ، فكأنهم يقولون إذا تعدد الفعل ، حسن أن يقال في الفعل الثاني ، لا يمنع من الذي دفعه إليه أولاً ، فإن اسم المسكين يناله ، فهذا مأخذ قوم منهم .

واعتمد آخرون في إسقاط العدد ، على إقامة تعدد الجوعة بتعدد الأيام مقام أعداد المساكين ، والأمران باطلان ، فإن فيهما طرح العدد ، وذلك لا وجه له ، والذي قالوه من أنكم منعتموه مع اشتمال اسم المسكين عليه ، فلم يمنعه إلا لاعتبار العدد ، فإن العدد منصوح عليه فلا سبيل إلى طرحه ، والذي ذكره من إقامة عدد الأيام مقام عدد المساكين ، فتحكم ذكرنا في كتب الفقه فساده .

واحتج أصحاب الشافعي في منع القيم في الكفارات ، بأن الله عز وجل ذكر الطعام والكسوة والتحرير ، فلو جازت القيمة ، كان على تقدير أن المقصود منه حصول هذا القدر من المال للمساكين ، ولو كان المقدار مقصوداً لما خير بين الإطعام والكسوة والتحرير ، مع تفاوت قيمها في الغالب من الأحوال ، وهو مثل احتجاج بعض أصحابنا في منع القيم ، بإيجاب رسول الله ﷺ في الحيوان شاتين أو عشرين درهماً مع التفاوت غالباً ، وإيجاب الصاع من التمر والزبيب والبر والشعير مع تفاوت قيمتها غالباً ، فهذا أقوى الحجج في إبطال القيمة (١) .

قوله تعالى : (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ) (٢) الآية ، فالخمر عند كافة العلماء محرمة ، غير أن في الناس من يشك في بعض الأحيان ، وأنها خمر أم لا .

ولا شك أن موضع الاشتقاق وهو التخمر أو المخامرة . يقتضي كون الأشربة المسكرة خمرأ ، غير أنا لا نثبت اللغات بهذا الجنس من القياس ، ورويت أخبار تدل على أن اسم الخمر لازمة لهذه الأشربة التي اختلف العلماء في تجريمها ، والمشكل إشكال الاسم على أهل اللغة وأن ذلك لو سمي خمرأ لم يشكل .

كيف وعامة أشربة المدينة من التجميل ، لأن العنب لا يوجد بالمدينة ، وكيف صار ذلك مشكلاً ؟

وكيف يصور الاختلاف فيه ؟

فلعل اشتهاار غير العيني بأسامي آخر ، لتمييز نوع من نوع ، أورث هذا الإشكال ، ولم يكن للعيني اسم آخر وغير العيني .

(١) انظر الجامع لاحكام القرآن .

(٢) سورة المائدة آية ٩٠ .

فمنه ما يسمى الفضيخ .

ومنه ما يسمى المزر .

ومنه ما يسمى البتع .

ومنه ما يسمى نبيذاً ، فصار هذا الإسم مشهوراً في التعارف .

وظن ظانون أن الاشتهار في بعض الأشربة يمنع من إطلاق اسم الخمر عليه .

ورأى آخرون أن اسم الخمر عام ، ثم اختص كل شراب باسم ، كالفاكهة اسم عام ، ثم يسمى كل واحد باسم خاص ، وهم يجيبون عن ذلك ويقولون :

الفاكهة لم توضع مشهورة ببعضها دون بعض ، ولكل واحد منها اسم خاص ، فأما العنب فليس له اسم مشهور مذكور سوى الخمر ، ولكل واحد مما سواه اسم يدعى به ، فانصرف المطلق إلى ما اشتهر به ، وكان موضوعاً لذلك ، وهذا في غاية الوضوح .

ويجاب عن هذا أن مزية الاشتهار لكونه مقصوداً للشرب غالباً وغيره ، إنما يشرب عند اعواز العنب ، والأصل الاعتماد على الآبار ، مثل قول ابن عباس :

نزل تحريم الخمر وهو الفضيخ ، فأخبر ابن عباس أن الفضيخ خمر .

وروى حميد الطويل عن أنس قال : كنت أسقي أبا عبيدة ، وأبي بن كعب ، وسهيل بن بيضاء في نفر في بيت أبي طلحة ، فمر بنا رجل فقال : إن الخمر قد حرمت ، فوالله ما قالوا حتى نتبين حتى قالوا : أهرق ما في إنائك يا أنس ، ثم ما عادوا فيها حتى لقوا الله ، وأنه البسر والتمر وهو خمرنا يومئذ .

فأخبر أنس أن الخمر يوم حرمت البسر والتمر .

وعند من يخالفنا شيء من ذلك ليس بمحرم قبل السكر ، ولا هو مسمى بالخمير .

وروى ثابت عن أنس ، قال : حرمت علينا الخمر يوم حرمت ، ولا نجد خمور العنب إلا القليل ، وعامة خمورنا البسر والتمر :
وعندهم أنها ليست كالخمير ، لا في الحكم ولا في الاسم .

وعن أنس بن مالك ، أنه قال : حرمت الخمر وهي من التمر والعنب والعسل والخنطة والشعير والذرة ، وما خمر من ذلك فهو خمر .
ذكر في الحديث الآفة أنه من التمر والبسر .

وذكر في هذا الحديث أنه من ستة أشياء .

وعندهم أن لا خمر منها . وروى النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال :

ان من الخنطة خمراً ، وإن من الشعير خمراً ، وإن من الزبيب خمراً ،
وإن من التمر خمراً ، وإن من العسل خمراً^(١) ،

وورد في بعض الأخبار رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

الخمر من هاتين الشجرتين ، يعني النخلة والعنب ، ومراده غالب ما يشرب من الخمر ، وإلا فعندهم المثلث ليس من الخمر ، وهو من العنب ،
ونبيذ التمر ليس بخمر ،

وتواترت الأخبار أن ما أسكر كثيره فقليله حرام .

قال اسماعيل بن اسحاق : الدليل على أن كل شيء أسكر فهو خمر قوله تعالى :

(١) الحديث أخرجه الامام احمد في مسنده ، والترمذي في سننه ، والبيهقي ، والحاكم في المستدرک ، والطبري في المعجم الكبير ، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما .

(وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا) (١) .

فكان السكر من العنب ، مثل السكر من النخل ، ثم نسخ ذلك ، فإن سورة النحل مكية ، إلا آيات في آخرها .

وقال تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) (٢) .

فذهما ولم يحرمهما على تأويل قوم ، وحرم بعد ذلك السكر عند إرادة الصلاة ، فاستوى في ذلك السكر من ثمرات النخيل والأعنب ، ثم قال بعد ذلك : (إِثْمًا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ) ، فجاء التحريم في هذه الآية . قال : وجاء في الأخبار أنه كان للخمر أحوال ثلاثة ، ووصفت الأحوال الثلاثة بهذه الآيات .

فلما كان السكر من ثمرات النخيل والأعنب موجبا نهياً عن الصلاة ، وكانت إحدى حالات الخمر كذلك ، كانت الخمر من ثمرات النخيل والأعنب محرمة بهذه الآية ، وكانت هي الحالة الثالثة من حالات الخمر . وهذا الذي ذكره ليس فيه كثير دلالة ، وإنما غاية ما فيه أن السكر من الجميع سواء ، فليكن القليل من الجميع سواء . فيقال له لأن المعنى في تحريم السكر ظاهر ، ولا معنى في تحريم القليل ، وإنما هو تعبد ، والتعبد مختص بما يسمى خمرأ .

نعم قال تعالى في فحوى الآية :

(إِثْمًا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ) (٣) .

(١) سورة النحل آية ٦٧ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٩ .

(٣) سورة المائدة آية ٩١ .

فهذا إشارة إلى سبب التحريم ، وأنه كان إرادة قطع الشيطان ، إنما يريد حالة ابتداء الشرب والإحتواء على قدح الخمر ، ولا يريد ذلك حالة وقوع السكر ، فبالسكر تقع العداوة والبغضاء ، وبه وصل الشيطان إلى مراده ، لا بالسكر بل قبل السكر .

فإن قلت : إن الشيطان يريد أن يشرب ليدعوه الشرب إلى السكر ، فليس في ذلك دليل على أن ذلك يجب أن يكون محرماً .

مع أن الذي به تقع العداوة غير نفس الشرب . وحرمة الميسر أيضاً لأن الرجل منهم كان يقامر في ماله وأهله فيقمر ، فيبقى حزيناً سلبياً ، فيكسبه ذلك العداوة والبغضاء ، مثل ما يوجب ذلك السكر من الخمر من العريضة والعداوة ، وهذا موجود فيما يوجب السكر منه .

فأما القليل من الخمر ، فليست هذه العلة موجودة فيه ، فهو محرّم لعينه عند أبي حنيفة ، ومحرّم عند الشافعي ، لأن قليلها يدعو إلى الكثير ، وهذا المعنى وما يرد عليه من الاعتراض شرحناه في مسائل الفقه وأصول الفقه^(١) .

قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكَ الدِّينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) الآية : ٩٣ .

قال ابن عباس وجابر والبراء بن عازب وأنس بن مالك والحسن ومجاهد وقتادة والضحاك .

لما حرمت الخمر كان قد مات رجال من أصحاب رسول الله ﷺ وهم يشربون الخمر فقالوا :

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ، في شرح آية الخمر هذه .

كيف من مات منا وهم يشربونها؟ فأُنزل الله تعالى هذه الآية^(١).

وروي عن علي رضي الله عنه ، أن قوماً شربوا بالشام وقالوا : هي لنا حلال ، وأولوا هذه الآية ، فأجمع عمرو على أنهم يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْبَلُوا نَكْمُ اللَّهِ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ) الآية : ٩٤ .

اختلف في موضع من هاهنا فقال قائلون : إنها للتبعيض ، أن يكون صيد البر دون صيد البحر ، وصيد الإحرام دون صيد الإحلال . وقيل إنها للتمييز ، مثل قوله تعالى :

(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)^(٢) .

وقولك باب من حديد ، وثوب من قطن .

قوله تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) الآية : ٩٥ .

يحتمل أنه أراد به وأنتم محرمون بحج أو عمرة .

ويحتمل دخول الحرم ، يقال أحرم الرجل إذا دخل الحرم ، كما يقال أبحر إذا أتى بجرأ ، وأعرق إذا أتى العراق ، واتهم إذا أتى تهامة ، والثالث الدخول في الشهر الحرام ، كما قال الشاعر : قتل الخليفة محرماً .

والوجه الثالث على خلاف الإجماع ، فلا يكون مراداً بالآية ، فبقي

الوجهان الأولان .

إذا تبين ذلك فقد قال تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) ،

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ج ١٠ ص ٥٧٨ ، والقرطبي ج ٦ ص ٢٩٣ ، والسيوطي

في الدر المنثور ج ٣ ص ٣٢١ ، والنسائي في سننه ج ٨ ص ٢٨٧ ، والبخاري في

صحيحه ، والامام احمد في مسنده .

(٢) سورة الحج آية ٣٠ .

فدل مطلق الصيد على تحريم اصطياد كل ما يصطاد من بري أو بحري ، لولا ما استثناه من البحري .

ولما قال لا تقتلوا ، أمكن أن يكون تنبيهاً على أن ذبيحة المحرم ميتة ، لأن الله تعالى سماها قتلاً ، والمقتول لا يؤكل ، وإنما المأكول هو الذي يذبح .

ويحتمل أن يقال : إن القتل والذبح في عرف اللغة واحد ، فهذا إن كان فرقاً ، فهو فرق مأخوذ من عرف الشرع ، وليس يظهر من عرف الشرع هذا ، فإن الله تعالى يقول : (وَمَا ذُبِحَ عَلَيَّ النَّصْبِ) وكان ذلك محرماً ، ويقال ذبيحة المجوسي وذبيحة الوثني .

نعم الذي يقطع منه الحلق واللبة ، يُسمى في العرف والعادة مذبوحاً سواء كان مباحاً أو محرماً ، والذي يرمى من بعيد ولا يذبح من المذبح المعتاد ، يسمى مقتولاً ، ويسمى ذلك الفعل قتلاً ، قال الله تعالى :

(وَالْمُنْخَنِقَةُ الْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَيَّ النَّصْبِ) (١)

وكل ذلك محرّم .

ومنه ما سمي مذبوحاً ، ومنه ما سماه موقوذاً ، فلا يتعلق بمجرد هذا الاسم ، فلأجل ذلك اختلف قول الشافعي ، وأبو حنيفة جعل ذلك أصلاً ، فقال إذا قال : لله تعالى عليّ أن أذبح ولدي ، لزمه ذبح شاة .

وإذا قال : لله عليّ أن أقتل ، لا يلزمه شيء .

وإذا ثبت هذا ، فأبو حنيفة يرى اتباع عموم تحريم الصيد ، فأوجب الجزاء بقتل النمر والفهد والسباع المؤذية العادية لطباعها ، إذا قتلها المحرم من غير صيال منها .

وذكر القعنبى عن مالك : ورد في الخبر : والكلب العقور - والكلب العقور هو الذي أمر المحرم بقتله ما قتل الناس وعدا عليهم بجلبته ، مثل الأسد والنمر والذئب ، والكلب العقور ، وما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع والهرة والثعلب ، فلا يقتلن المحرم ، فإن قتل شيئاً من ذلك فداه .

واتفق العلماء على موجب ما ورد في الخبر ، وروى ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدرى وعائشة عن النبي عليه الصلاة والسلام قال :
« خمس يقتلن المحرم في الحل والحرم :

الحية والعقرب والغراب والفارة والكلب العقور على اختلاف منهم ، وفي بعضها هن فواسق »^(١) ، وروى عن أبي هريرة قال : الكلب العقور : الأسد^(٢) .

ويشهد لتأويل أبي هريرة أن النبي عليه الصلاة والسلام دعا على عتبة ابن أبي لهب ، فقال : أكلك كلب الله فأكله الأسد^(٣) .

وقيل إن الكلب العقور هو الذئب ، ودل لهم ذكر العقور على أن العقور بصورته وقصده غير معتبر ، ولكنه إذا كان موصوفاً به كفى ، فيدل ذلك من طريق التنبيه ضرورة على أن الصيد إذا صال على المحرم وقتله دفعاً عن نفسه فلا ضمان .

واستدل الشافعي به على أن لا ضمان في كل سبع عادي بطبعه ، فإن ذكر العقور يدل على أن ما في طبعه من الضراوة قائماً مقام ما يظهر منه لكل سبع عادي ، يجب أن يكون ما في طبعه من الضراوة قائماً مقام ما يظهر منه ،

(١) أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، والنسائي في سننه ، وابن ماجه في سننه ، وابو داود في سننه ايضاً ، والبخاري في صحيحه .
(٢) أخرجه الامام احمد في مسنده .
(٣) أخرجه الترمذي في الشمائل : ١٠ .

فهذا صحيح على ما هو قول مالك ، ويظهر الكلام فيه على أبي حنيفة ، وذكر الرازي فصلاً في منع التعليل ، كرهنا ذكرها لسقاطتها ، ولكونها أقل مما يحتاج إلى ذكرها وتكلف الجواب عنها ، فاعلمه .. إلا أن الإشكال في السباع التي لا تعدو ولا تنضري .

واعلم أن ما لا يعدو منها ، فأكثرها مأكول اللحم عند الشافعي ، كالضبع والتعلب ، يبقى ذلك ما لا يسمى صيداً مثل الهرة الأهلية ، وهي غير داخلة في عموم الآية .

وبعد ، فإنه تعالى لما قال : (أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ) ، وقابله بصيد البر فقال : (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ)^(١) ، علم أنه إنما حرم للأكل ، فانصرف إلى ما يؤكل بحال ، ثم قال : ما دمتم حرماً ، فمد التحريم إلى غاية ، والذي هو محرم لعينه ، لا يقال فيه حرم عليكم ما دمتم حرماً ، ويجعل في مقابلته صيد البر ، فهذا هو الذي يستدل به الشافعي في تخصيص الآية في مأكول اللحم .

قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا)^(٢) .

اختلف الناس في ذلك ، فمنهم من سوى بين العمد والخطأ وهم جمهور العلماء ، ومنهم من خص ذلك بالعمد على ما ذكره الله في كتابه ، وهو قول طاووس وعطاء وسالم وداود ، والذين مالوا إلى موجب الجمهور ، وذكروا أن فائدة ذكر المتعمد يظهر في نسق التلاوة في قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ فَيَسْتَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) ، وذلك يختص بالعمد دون الخطأ ، لأن المخطيء لا يجوز أن يلحقه الوعيد ، فخصص العمد بالذكر ، وإن كان الخطأ والنسيان مثله ليصح رجوع الوعيد إليه ، وإذا صح مجمل التخصيص

(١) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٥ .

ساغ قياس الخطأ على العمد ، والجامع بينهما أن بدل المتاف هو الجزاء ، وهو مقدر بمثل الفائت ، إما بقيمته من الدراهم أو الدنانير أو النعم ، وأبدال المتلفات ، يستوي العمد والخطأ كالدليات وقيم المتلفات ، وغاية ما في النسيان أن يقدر عنراً ، والعنر لا يسقط الجزاء المتعلق بالحنابة ، الدليل عليه الحلق للأذى ، إلا أن هذا لا يستقيم على أصل الشافعي ، فإنه فرق في اللبس بين العمد والنسيان ، وكذلك في التطيب ، ولأن الصوم يبعد جعله بدلاً من العين ، وقد أوجب الله تعالى الصيام فقال : (أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَسْذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) ، يدل على أنه جزاء على الفعل ، ومتى وجب جزاء على الفعل ، اختلف المتعمد والساهي ، لأن الساهي ليس يستحق ذلك ، ويبعد أن يكون الصيام في حق المخطيء على ما قاله الله تعالى في حق المتعمد : (لِيَسْذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) ، إلا أن الشافعي يجوز إيجاب الصوم حقاً لله تعالى بطريق البدل ، وقد عرف ذلك من أصله في وجوب الكفارة بقتل الآدمي .

والحملة ، وجوب الجزاء على الناس بقتل الصيد مسلك على أصل أبي حنيفة ، فإنه لا يرى إثبات الكفارات بالقياس ، والذي نحن فيه سبيله ، سبيل الكفارات عنده ، حتى إذا اشترك المحرمون عنده في قتل صيد ، فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ، بخلاف صيد الحرم ، فإنه وجب بالحنابة على الاحرام ، وجناية كل واحد منهم كاملة ، وذلك يخرج الجزاء عن كونه بدلاً ، ومتى ثبت أنه جزاء على الفعل ، كيف يجب على الخاطيء ؟ سيما والكفارات عنده لا تثبت قياساً ، ولما ورد النص في الكفارة بقتل الآدميين في الخطأ لم يجوز^(١) قياس قتل العمد عليه ، سواء وجب القصاص في العمد أو لم يجب ، مثل قتل الأب ابنه ، والسيد عبده ، فكيف أجازوا قياس

(١) في نسخة : لم يجوز

الخطيء على العامد هاهنا ، وقد قال تعالى : (لَيْسَ دُونَهُ بِبَالٍ أَمْرِهِ) ، ولا يمكن ذلك في حالة النسيان ، وتكلف الرازي فروقاً بينهما ، فقال : في العمد تولى الله بيان حكمه ، وفي الخطأ تولى الله بيان حكمه ، فلم يجز قياس منصوص على منصوص :

وهذا جهل مفرط ، فإن الله تعالى بين حكم العمد فيما يتعلق بالآخرة ، وسكت عن ذكر الكفارة ، فإن كان السكوت عن ذكر الكفارة دليل على نفي المسكوت عنه ، فهلا كان ذكر العمد دليلاً على نفي الحكم في المسكوت عنه وهو الخطأ ، بل أولى ، فإن قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاءُهُ جَهَنَّمُ)^(١) ، أبان اختصاص الجزاء بالعمد ، وإن ذلك المذكور لا يتعلق بالخطأ ، فإن قال ومن قتله منكم متعمداً ، وجب أن يختص حكم الجزاء بالعمد ولا يشركه الخطأ . فاعلم . وذكر فرقاً آخر فقال : إن العمد لم يخل من إيجاب القود الذي هو أعظم من الكفارة ، ومتى أنطينا^(٢) قاتل الصيد خطأ من إيجاب الجزاء أهدرنا ، وذلك بعيد ، وإبطال حرمة الصيد .

فيقال : إن القصاص الواجب للآدمي ، لا يسد مسد الكفارة ، وقد يجب القصاص ، ولا كفارة مثل قتل الأب ابنه والسيد عبده ، وقوله إنا لو لم يوجب الجزاء في الصيد أهدرنا ، إنما كان يستقيم أن لو وجب الجزاء بدلاً عن الصيد . وعنده أنه ما وجب بدلاً ، وإنما وجب عقوبة على الفعل ، ولذلك يجب على المشتركين على كل واحد كمال الجزاء

(١) سورة النساء آية ٩٣ .

(٢) في نسخة أخرى : أحطنا بها .

وهذا بين (١) ،

قوله تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلْتَلَّ مِنْ النَّعَمِ) (٢) الآية :

اختلف في المراد بالمثل ، فروي عن ابن عباس أن المثل نظيره في الحلقة ، ففي الطيبة شاة ، وفي النعامة بدنة ، وهو مذهب الشافعي فيما له نظير من النعم ، وما لا نظير له كالعصافير وغيرها ، ففيه القيمة :

وأبو حنيفة وأبو يوسف يرون أن المثل هو القيمة ، ويشترى بالقيمة هدياً ، وإن شاء طعاماً ، وأعطى كل مسكين نصف صاع ، وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوماً .

وظاهر القرآن يشهد للشافعي ، فإن الذي يتعارفه الناس من المثل ، المثل من حيث الحلقة ، يقال فيمن أثلف طعاماً عليه المثل ، وفيمن أثلف عبداً فعليه القيمة ، فإن الطعام من حيث الحلقة ، ولا مثل للصيد من جنسه ، إلا أن الفرق أن المثل فيما نحن فيه ، وإن روعي من حيث الحلقة فهو من غير جنس الصيد ، مثل إيجابنا البدنة في النعامة ، والكبش في الضبع ، وهذا لا يمنع كونه مثلاً من حيث الحلقة . والمقصود ، بيان أن المثل في المتعارف هو المثل من حيث الحلقة والصورة ، فاعلمه .

ونحن نقول إن المماثلة في القصاص مرعية ، ولا نعني بالمماثلة ما نعنيه في ذرات الأمثال ، وإنما نعني المماثلة من وجه آخر ، وذلك ليعلم أن المماثلة إذا أطلقت ، فالمفهوم منها المماثلة من غير الصورة .

فان قال قائل : القيمة مثل في المالية شرعاً ، ولم يثبت في عرف الشرع أنه اسم للنظير من جنس آخر من النعم ، وأن ذلك يسمى مثلاً ، نعم

(١) انظر تفسير القرطبي .

(٢) سورة المائدة آية ٩٥ .

القيمة مثل للشيء من حيث المعنى ، والذي في ذوات الأمثال مثل من طريق الصورة والمعنى ، أما البدنة في قتل النعامة فليست مثلاً للنعامة لا صورة ولا معنى ، فإذا لم يكن كذلك فلا طريق أصلاً إلى ما قلناه .

والجواب أن المعتبر في ذلك فهم معنى كتاب الله تعالى وتبع دلالته ، فإذا قال تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) ، كان المثل من النعم ، والمثل من النعم لا يجوز أن يكون بطريق القيمة ، فإن العبد لا يكون مثلاً للعبد في الاطلاق وإن ساواه في القيمة .

نعم ، إنا لا نطلق القول بالمماثلة بين الجنسين المختلفين ، ولكن إذا قيل : مثل ما قتل من النعم ، فلا يظهر منه إلا المماثلة بينهما من حيث الصورة ، ومن أجل ذلك أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على إيجاب البدنة في النعامة ، أفتوهم متوهم أن قيمة النعامة بدنة في زمن الصحابة وفي زمن التابعين ، قيمتها في وقت من الأوقات ، وهل سمعنا أن قيمة النعامة كانت عند المسلمين قيمة بدنة ، قالوا القيمة معنية بهذا المثل فيما لا نظير له ، فواجب أن يفهم من اللفظ في الكبير من الصيد ما فهم من الصغير ، فإن اللفظ اشتمل عليها اشتمالاً واحداً ، ومتى اعتبر النظير اختص اللفظ ببعض المسميات .

الجواب : أن الذي قالوه ، وتحكم ، فإن الآية نص في إيجاب المثل من النعم ، فإذا قال الله تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) ، فمعناه بالمثل من النعم ، والجزاء من النعم بطريق المماثلة ، ولو اقتصر على قوله : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) ، أو فجزاؤه من النعم ، لم يمكن طرح النعم المذكور ، وجعل القيمة أصلاً ، وكذلك هاهنا .

وعلى هذا لا دلالة للآية على صفات الصيد ، وإنما وجوب القيمة فيها متلقى من الاجماع .

فإن قيل : سمي الله تعالى القيمة مثلاً في قوله : (فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ)^(١) .

قلنا : ليس المراد به القيمة ، وإنما المراد به القصاص والمماثلة فيه ، فإن وجوب ذلك موقوف على الاعتداء ، لا على القيمة التي تجب ، حيث يجوز له إتلاف مال الغير ، ويجب شرط الضمان ، فوصف الاعتداء في ضمان القيمة لغو من هذا الوجه ، وإنما المراد به القصاص ، وهذا بين جداً ،
فإن قيل : قال الله تعالى :

(يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ)^(٢) .

ولو كان الواجب مثل ما ذكرتموه من البدنة في النعامة من غير اختلاف .

ومثل الكبش في الضبع ، فليس ذلك مما يحتاج فيه إلى الارتباء والنظر ومعرفة الشك ، حتى يحتاج فيه إلى ذوي عدل ، وإنما يحتاج إلى ذوي العدل فيما يختلف ويتفاوت فيه النظر ويضطرب فيه الرأي ، ويدل عليه أنه ذكر الطعام والصيام وليساً مثلاً وأدخل أو بينهما وبين النعم ، فلا بد أن يكون ترتيب الآية : فجزاء مثل ما قتل من النعم أو من الطعام أو الصيام .. وتقديم ذكر النعم في التلاوة ، لا يوجد تقديمه في المعنى ، بل الكل كأنه مذكور معاً ، فلا فرق على هذا بين هذا الترتيب الموجود من الآية ، وبين أن يقول : فجزاء مثل ما قتل طعاماً أو صياماً ومن النعم هدياً ، ونظيره ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، ولا يقتضي ذلك كون الطعام مقدماً على الكسوة ، ولا الكسوة مقدمة على العتق ، بل الكل كأنه مذكور في لفظ

(١) سورة البقرة آية ١٦٤

(٢) سورة المائدة آية ٦٥ .

واحد معاً ، فكذلك قوله : فجزاء مثل ما قتل من النعم ، موصول بقوله : يحكمم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة ، أو كفاره طعام مساكين ، لم يكن ذكر النعم تفسيراً للمثل .

الجواب أن الذي قالوه غلط ، فإن قوله : (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنكُمْ) ، في اعتبار حال الصيد في صغره وكبره ، موجب في أدنى النعم بدنة على قدرها ، وفي الرفيعة على قدرها ، وذلك يقتضي حكم ذوي العدل ، وأما قولهم إن الله تعالى ذكر الطعام والصيام ، قيل لا جرم لا يحسن في الاطلاق أن يقول : فجزاء مثل ما قتل من الطعام أو الصيام أو الصلاة ، إن ورد الشرع بالصلاة ، فإن الصوم لا يكون مثلاً للحيوان في الاطلاق ، وكذلك الطعام ، فيدل ذلك على أن قوله تعالى : فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يقتضي إيجاب المثل من النعم ، أو الطعام إذا لم يرد المثل ، أو عدل ذلك صيماً ، فالمماثلة معتبره من جهة الحلقة والصوره في النعم ، ولا يتحقق ذلك في الطعام والصيام .

قالوا قوله : فجزاء مثل ما قتل ، كلام تام غير مفتقر إلى تضمينه بغيره ، وهو قوله من النعم يحكمم به ذوا عدل منكم .. أو كفاره طعام مساكين ، يمكن استعماله على غير وجه التفسير للمثل ، فلم يجز أن يجعل المثل مضمناً بالنعم ، مع استغناء الكلام عنه ، لأن كل كلام لسه حكمه ، غير جائز تضمينه بغيره إلا بدلالة تقوم عليه سواه ، ولأن قوله من النعم معلوم أن فيه ضمير إرادة الحرم ، فمعناه من النعم يحكمم به ذوا عدل منكم ، هدياً إن أراد الهدي ، والطعام إن أراد الطعام ، فليس هو إذاً تفسير للمثل ، كما أن الطعام والصيام ليسا المثل المذكور . والجواب أن قوله تعالى : فجزاء مثل ما قتل ، أن قدر الاقتصار عليه كان مجملًا لا يكفي في البيان ، فإن المثل يقع على وجوه مختلفة .

وقوله : من النعم ، بيان ذلك الإجمال لا محالة ، ولا يجوز أن يقال من النعم يحكم به ذوا عدل غير مرتب على ما تقدم ، وهذا معلوم ضرورة ، وإنما كان يستقيم ما ذكروه ، أن لو كان صدر الكلام مستقلاً بالبيان وفيه شيء آخر ، وهو أنا لا نثبت المماثلة على الوجه الذي ذكروه وتوهموه ، وإنما نقول : يقوم الهدى ، ثم يشتري بقيمة الهدى طعاماً ، فلا مماثلة مع الهدى بوجه ، وإنما المماثلة والمقابلة مع النعم ، ثم يقوم النعم ويشترى به طعاماً ، لأن الله تعالى ذكر المماثلة مع النعم ، ولم يذكر المماثلة مع الصيد . نعم ، أبو حنيفة يقول : يقوم الصيد دراهم ، ثم يشتري بالدراهم طعاماً ، فيطعم كل مسكين نصف صاع . فأما الشافعي فإنه يرى المثل من النعم ، ثم يقوم المثل كما في المثليات يقوم المثل ، وتوجد قيمة المثل ، فستكون قيمة المثل كقيمة الشيء ، فإن المثل هو الأصل في الوجوب وهذا لا غبار عليه (١)

قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ فَيَسْتَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) (٢) ، استدل به قوم على أن العاق لا جزاء عليه ، وهو بعيد جداً عن أصول الشرع .

نعم معنى ذلك (وَمَنْ عَادَ فَيَسْتَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) ، بعد قوله عفا الله عما سلف ، يعني قبل التحريم .

قوله تعالى : (لِيَسْذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) (٣) ، احتج به الرازي لأبي حنيفة ، في أن المحرم إذا أكل من الصيد الذي لزمه ، جزاؤه أن عليه

(١) انظر الجامع لاحكام القرآن

(٢) سورة المائدة آية ٩٥ .

(٣) سورة المائدة آية ٩٥ .

قيمة ما أكل ، يتصدق به ، لأن الله تعالى أخبر أنه أوجب عليه الغرم ليدوق وبال أمره ، فلو أكل منه وأخذ مثله ، فلا يكون ذائقاً وبال أمره ، وهذا قول بعيد ، فإن الصيد عنده ميتة ، فإذا أكل الميتة ، فمن أين يكون قد وصل إليه مال مثل ما خرج عن ملكه .

قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ) .

استدل به الرازي على أن كل واحد من الجماعة جزاء كامل ، فإنه تعالى قال : (وَمَنْ قَتَلَهُ) ، وكل واحد يسمى قاتلاً ، ومثله قوله (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)^(١) ، فاقضى ذلك إيجاب الرقبة على كل واحد من القاتلين ، وهذا بعيد ، فإن كل واحد منهم ليس قاتلاً حقيقة بل هم قتلة ، وهم كشخص واحد ، وهذا بيناه في مسائل الفقه .

وقد قال تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) ، وليس على كل واحد من المشتركين دية كاملة ، فاعلمه .

وقوله : (وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا)^(٢) :

استدل به قوم على أنه يكره للمحرم أكل صيد اصطاده حلال ، والأكثر من العلماء على إباحته ، وقد روى أبو الزبير عن جابر قال : عقر أبو قتادة حمار وحش ونحن محرمون وهو حلال فأكلنا منه ومعنا رسول الله ﷺ .

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٦ .

وروى المطلب بن عبد الله بن حنظب عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ :
 « لحم صيد البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصطادوه أو يصاد لكم » (١).

وفيه أخبار كثيرة ، غير أن من حرم ذلك لعله تعلق بقوله تعالى :
 (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا) ، وعمومه يتناول
 الاصطياد والمصيد نفسه ، لوقوع الإسم عليهما .
 ومن أباحه ذهب إلى أن الخيوان إنما يسمى صيداً ما دام حياً ، فأما
 اللحم فلا يسمى بهذا الإسم بعد الذبح إلا مجازاً ، باعتبار استصحاب الإسم
 السابق .

وقد اختلف في حديث الصعب بن جثامة ، أنه أهدى إلى النبي ﷺ وهو بالأبواء أو غيرها لحم حمار وحشي وهو محرم فرده ، فرأى في وجهه الكراهة فقال : ليس بنا رد عليك ولكننا حرم .

وخالفه مالك ، فرواه عن الزهري عن عبد بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، أنه أهدى إلى النبي عليه السلام بالأبواء أو بودان حمار وحش ، فرده عليه السلام عليه ، وقال إنا ما نرده عليك إلا أنا حرم . وقال أبو إدريس لمالك : إن سفيان يقول رجل حمار وحش ، فقال : ذلك غلام ، ذلك غلام .

ورواه : ابن جريج عن الزهري باسناده كرواية مالك ، وقال فيه : إنه أهدى له حمار وحش .

ورواه معمر عن الزهري مثل رواية مالك ، وأنه أهدى له حمار وحش .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک عن جابر رضي الله عنه ، ووثقه الذهبي في التلخيص

وروى الأعمش عن جندب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي ﷺ حمار وحش وهو محرم ، فرده وقال : لو أنا حرم لقبلتاه منك .

ويحتمل أنه صيد لرسول الله ﷺ ، وعندنا ما صيد له فلا يأكل منه ، ويدل عليه ما رواه أبو معاوية عن ابن جريج عن خيار بن أبي الشعثاء عن أبيه قال : سئل النبي ﷺ عن محرم أتى بلحم أناكل منه ؟ فقال : اجتنبوا .

قال أبو معاوية : إن كان صيد قبل أن يحرم فيؤكل وإلا فلا وهو فيما صيد من أجله (١) .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) (٢) .

استدل به قوم على تحريم السؤال عن أحكام الحوادث قبل وقوعها ، وهذا منه غلط ، فإنه تفقه في الدين ، وإنما الآية تنهى عن السؤال عن أشياء تتعلق بأسرار إذا كشف لهم عنها ساءهم ذلك ، وربما أداهم إلى الكفر به دفعا للخجل ، مثل ما روي أن رجلا قام فقال : من أبي ؟ فقال : حذافة ، بعد أن قال عليه الصلاة والسلام : لا تسألوني عن شيء إلا أنبأكم عن حقيقته ، وكان قد حذرهم السؤال ، وكان الأولى بهم أن يستروا بستر الله تعالى (٣) .

قوله تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ) (٤) .
الآية : ١٠٣ .

(١) انظر تفسير الطبري .

(٢) سورة المائدة آية ١٠١ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن انس رضي الله عنه .

(٤) البحيرة : هي الناقة اذا نتجت خمسة ابطن فكان آخرها ذكرا بحروا اذنها اي

شقوها .

السائبة : هي الناقة كانت تسيب في الجاهلية اي تترك ولا تترك ولا يحمل عليها

يدل على تحريم قطع منافع الملك من غير نقل إلى غيره ، ومن أجله منع الشافعي تعطيل منافع الرهن على خلاف ما قاله أبو حنيفة ، ومن أجله منعت الكافر من شراء العبد المسلم في قول ، لأن الشراء إذا لم يفد مقصوده من الإنقطاع كان نسبياً ، ولأجله أوجب العلماء بيع العبد المسلم وتحت الكافر .

قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ) (١) :

ليس ينسخ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد روي عن قيس ابن أبي حازم أنه قال : سمعت أبا بكر رضي الله عنه على المنبر يقول : « يا أيها الناس ، إني أراكم تؤولون هذه الآية : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ) ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الناس إذا عمل فيهم بالمعاصي ولم يغيروا أو شك أن يعمهم الله بعقابه » (٢) .

فأبان ألا رخصة في هذه الآية في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقال سعيد بن جبیر : أراد به أهل الكتاب الذين يقرون بالجزية على كفرهم ولا يضرنا كفرهم ، لأننا أعطيناهم الذمة على أن نخلهم وما يعتقدون ، وما يعهدون لنا نقض عهد بإجبارهم على الإسلام ، فهذا هو الذي لا يضرنا الإمساك عنه .

ويحتمل أن يكون معنى الآية : إذا لم يمكنه الانكار وخاف على نفسه إن أنكر .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) الآية : ١٠٦ .

(١) سورة المائدة آية ١٠٥ .

(٢) أخرجه الامام أحمد في مسنده .

قال قائلون : المراد بالآية ظاهرها ، وهي الشهادة على الوصية في السفر ، وأجازوا بهذا شهادة أهل الذمة على وصية المسلم في السفر ، ورووا ذلك عن أبي موسى ، وهو قول أبي موسى وقول الأوزاعي ، وجعلوا هذا الحكم مخصوصاً بالوصية عند حضور الموت ، لوقوع الضرورة إليه ، ولا يمتنع اختلاف الحكم عند الضرورات .

ويقوي ذلك أن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً ، حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما إنه لا منسوخ فيها .

ومتضمن هذا القول ، أن يكون على الشاهد يمين ، وأن يتعين إضاؤه الشهادة لمكان اليمين مع الارتياح ، وأنه إذا ظهر لوث من جهة الشهود ، صارت يمين الورثة معارضة لشهادة الشهود ، وأعظم منه أنه قال :

(ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ) .

وقال : (تَحْبِسُونَهُمَا مِّنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ) (١) .

وظاهر ذلك رجوع حكم اليمين إلى النوعين اللذين أثبت التخيير فيهما ، فيكون المسلم الشاهد محلفاً على الشهادة على الوصية ، وذلك بعيد .

وإذا ثبت ذلك فلا بد من أحد نوعين :

إما التأويل وإما إثبات النسخ .

أما التأويل فغاية ما قيل فيه وجهان :

أحدهما ما روي عن الحسن ، أن فيه تقدماً وتأخيراً وتقديره : إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ، فاستشهدوا ذوي عدل منكم ، يعني من العشيرة ، فإنهم أحفظ وأضبط وأبعد عن النسيان ، أو آخران من غيركم ، يعني من غير قبيلتكم ، إن سافرتم فأصابتكم مصيبة الموت فيحلفان

(١) سورة المائدة آية ١٠٦ .

بعد العصر، فإن ظهر أنهما شهدا بالزور، رُدَّ ما شهدا به على الورثة،
إذا حلف الآخرون تجرح شهادة الأولين، وهو معنى قوله:
(فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا) (١).

ف قيل قوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)، خطاب للمؤمنين، فقوله
تعالى: «منكم أو من غيركم»، ضمير يقتضي انصراً فإلى المذكور قبله،
لا للعشيرة. فكيف يجعل ضميراً عنها ولم يجد لها فيما تقدم ذكر، وهذا
بين. لأن اليمين لا يتوجه لا على الشاهد من القبيلة ولا من غيرها (٢).
والتأويل الثاني: ما نقل عن الشافعي، فإنه قال:

نزلت الآية في مسلم حضره الموت وأوصى إلى نصرانيين، وسلم المال
إليهما، والقصة مشهورة (٣)، وذلك لا يجوز أن يكون بطريق الشهادة،
فإن الموصى إليه كيف يشهد على فعل نفسه، وعلى أنه رد على جميع
ما عنده، ولم يكتم شيئاً.

وقد يسمى اليمين شهادة في قوله: (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ
شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) (٤).

ف قيل لهم: اليمين لا يختص بالعدل.

فأجابوا بأنه ذكر العدل احتياطاً في الوصية، واتقاء لليمين الفاجرة،

ف قيل لهم: فما معنى قوله:

(فَلَمَّا عُسِّرَ عَلَىٰ أَتْهُمَا اسْتَحَقَّقَا لِمَا فَعَاخَرَانِ يَقْسُمَانِ

(١) سورة المائدة آية ١٠٧.

(٢) في الاصل: ولا من غيره.

(٣) راجع تفسير القرطبي ج ٥، وتفسير ابن كثير ج ٢، وتفسير الطبري ج ٧،
وأحكام القرآن لابن العربي، وأحكام القرآن للشافعي، وأحكام القرآن للجصاص، والدر
المنثور للسيوطي.

(٤) سورة النور آية ٦.

مَقَامَهُمَا^(١)

فأجابوا بأن معنى ذلك ما ذكر في سبب النزول ، وهو أنه وجدوا جاما من فضة مخصوصة بذهب عند رجل ، وكان الجاهل من جملة التركة ، فلما طوّل الرجل به ذكر أنه إشتهراه من تميم الداري^(٢) وعدي بن ندا ، فلما روجعا في ذلك قالوا : كان قد جعله الموصى لنا أو باعه منا .

وإذا كان كذلك ، حلف الوارث لا المدعي للملك الجاهل ، فهو معنى قوله :

(فَأَخْرَانِ يَتَقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا)^(٣)

أي يخلقان أن الشيء لهما وما اعتديا ، وهذا مجمل ، فهذا وجه التأويل .

فأما النوع الآخر وهو دعوى النسخ ، والناسخ لا بد من بيانه على وجه يتنافى الجمع بينهما مع تراضي الناسخ ، وهؤلاء زعموا أن آية الدين من آخر ما نزلت وأن فيها : (مِمَّنْ تَرَضُّونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)^(٤) ، والكافر لا يجوز أن يكون مرضياً عند المسلمين .

وهذا لا يصلح أن يكون ناسخاً عندنا ، فإنه في قصة غير قصة الوصية ، وأمكن تخصيص الوصية به لكان الحاجة والضرورة ، لأنه ربما كان الكافر ثقة عند المسلم ، ويرتضيه عند الضرورة ، فليس فيما قاله ناسخ .

(١) سورة المائدة آية ١٠٧ .

(٢) كما أخرجه الواحدي النيسابوري في كتابه أسباب النزول .

(٣) سورة المائدة آية ١٠٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

والنوع الثاني من النسخ أبانه بعده عن الأصول في التفرقة في قبول الشهادة في السفر والحضر وتحليف الشاهد إلى غير ذلك من وجوه لا تخفى ، وهذا الجنس لا يصلح ناسخاً ، وإنما يؤيد به التأويل بعد وجود التأويل .

وفي الآية دليل للشافعي على أن اليمين تتغلظ بالزمان والمكان .

واستدل الرازي به على قبول شهادة الكافر على الكافر ، فقال : في ضمن شهادة الكافر على المسلم في الوصية قبولها على أهل ملته لا محالة ، ثبت النسخ في بعض ذلك فبقي في البعض ، وهذا ضعيف جداً ، فإن الآية إذا تضمنت حكماً وقد نسخ المذكور بعينه ، فلا يتصور تقدير فرع له لم ينسخ وتعذر بقاؤه وهذا لا يخفى ببطلانه ، فلم يطنب فيه ^(١) .

(١) انظر أحكام القرآن لابن عربي .

... ..

... ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا) ،

الآية : ٦٨ .

فأمر نبيه بالإعراض عن الذين يخوضون في آيات الله ، وذلك يدل على وجوب إجتنب مجالس الملحدين ، وسائر الكفرة ، عند إظهارهم الشرك والكفر وما يستحيل على الله (١) .

ونظيره قوله تعالى : (لُعِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)

إلى قوله تعالى :

(كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ) (٢) .

(١) انظر الاكليل للسيوطي .

(٢) سورة المائدة آية ٧٨ - ٧٩ .

وقال تعالى : (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ) ^(١) .

وقال : (وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لُغُوبًا) إلى قوله تعالى (وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبَسِّلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ) ^(٢) .

قال قائلون : هي منسوخة بآيات القتال .

وقال آخرون : إنها ليست منسوخة لكنها على وجه التعزيز ، كقوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) ^(٣) .

قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهِهِمْ آقْتَدِهِ) ^(٤) . يستدل به على وجوب اتباع شرائع الأنبياء وإلتزامها .

قوله تعالى : (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ) الآية : ١٠٨ .

يبدل على الكف عن سب السفهاء الذين يتسرعون إلى سبه على وجه المقابلة ، لأنه بمنزلة البعث على المعصية .

قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) الآية : ١٢١ .

حملة الشافعي على النهي عن الميتات ، ويدل عليه ما روى عكرمة عن ابن عباس أنه قال : قال المشركون : تأكلون مما مات من قبلكم ولا تأكلون

(١) سورة هود آية ١١٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ٧٠ .

(٣) سورة المدثر آية ١١ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٠ .

مهمات من قبل ربكم ، فنزلت هذه الآية (١) .

قال : (وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ) (٢) في ذبائح المشركين ، ولم تكن المناظرة في هذه المسألة ظاهرة فيما بينهم ، وإنما كانت المجادلة في الميتة .

قوله تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا) ، الآية : ١٣٦ .

قال ابن عباس : كانوا يجعلون من حرثهم ومواشيهم جزءاً لله وجزءاً لشركائهم ، فكان إذا خالط مما جعلوه جزءاً لشركائهم ما جعلوه لله ، رجعوا فيما جعلوه لله تعالى فجعلوه لشركائهم ، وكانوا إذا أجدبوا أخذوا ما جعلوه لله تعالى لأنفسهم ، فنزلت الآية (٣) .

قوله تعالى : (وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِثٌ) ، الآية : ١٣٨ :

أما الأنعام التي ذكرها أولاً ، فهي ما جعلوه لأوثانهم . والأنعام التي ذكرت ثانياً ، فالسائبة والوصيلة والحام .

قوله تعالى : (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا) ، الآية : ١٤٠ .

أراد به : قتلوهم سفها خوف الإملاق ، وحجروا على أنفسهم في أموالهم ، ولم يحسوا فيه الإملاق ، فأبان عن تناقض آرائهم .

(١) أخرجه أصحاب السنن والامام أحمد في مسنده .

(٢) سورة الانعام آية ١٢١ .

(٣) روي عن علي بن ابي طلحة والصوفي ، والواحد النيسابوري وابن كثير والقرطبي .
انظر اسباب النزول للواحدي ، واحكام القرآن لابن عربي ، ومحاسن التاويل

للقاسمي ، وتفسير القرطبي وابن كثير .

روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : إذا أردت أن تعلم جهل العرب فاقرأها فوق الثلاثين والمائة من سورة الأنعام إلى قوله :

(قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) (١).

قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ) ، الآية ١٤١ .

استدل به من أوجب العشر في الخضروات ، وأنه تعالى قال : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) ، والمذكور قبله الزيتون والرمان ، والمذكور عقبه جملة ينصرف إلى الأخير بلا خلاف .

ومن يخالف ذلك يقول : الظاهر منه الحبوب ، فإن الحصاد لا يطلق حقيقة إلا عليه ، وإنما يطلق على ما سواه مجازاً فاعلمه .

وأمكن أن يقال : إن المراد بقوله : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) :

حقه الاتفاق منه على ذويه وأقربائه وعلى نفسه ، وصرفه في المصارف الواجبة ، فإن ذلك بمعنى العشر أو نصف العشر ، ويبدل على ذلك أن الله تعالى قال : (وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) ، وإنما يقال ذلك فيما ليس مقدرأ ، بل هو مفروض إلى اختيار الإنسان واجتهاده ، فعليه أن يراعي حد الاقتصاد والاجتهاد ، فأما إذا كان الواجب محدوداً مقدرأ فلا يقال فيه : ولا تسرفوا ، وهذا هو الظاهر من الكلام ، وليس فيه دليل على العشر من الخضروات (٢) .

قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) ، الآية :

. ١٤٥

(١) انظر الشهاب ، والسيوطي في الاكليل ، وابن كثير ، وفتح البيان .

(٢) انظر الاكليل للسيوطي

احتج به كثير من السلف في إباحة ما عدا المذكور في هذه الآية .

فمنها لحوم الحمر الأهلية ، روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قلت لجلاب بن زيد : إنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهي عن لحوم الحمر الأهلية ، قال :

قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا عن النبي ﷺ ، قال : ولكن أبي ذلك البحر يعني ابن عباس ، وقرأ : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) الآية .

وعن عائشة أنها كانت لا ترى بلحوم السباع والدم يكون في أعلى العروق بأساً ، وقد قرأت هذه الآية :

(قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) الآية .

واعلم أن ظاهر الآية لا يمنع من تحريم غير المذكور ، إلا أنه لا يدل على أنه لا يحرم في الشرع الآن ، ويجوز أن يكون قد تجدد بعده .

وقد قيل : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) ، مما كنتم تستبيحونه وتتناولونه ولا تعدونه من الخبائث إلا هذه الأمور ، وإلا فقد اشتمل القرآن على أشياء محرمة كالمنخقة والموقوذة ، واشتمل الإجماع على تحريم أشياء كالفأذورات والحمر والادمي ، والأشياء التي أوجب رسول الله ﷺ قتلها ، وقد شرحنا ذلك في أصول الفقه ، إلا أن ظهور^(١) الآية ، لا يدفع قبل بيان التأويل ، وعليه بنى الشافعي تحليل كل مسكوت عنه أخذاً من هذه الآية ، إلا ما دل عليه الدليل .

وبالجملة ، الاتفاق على تحريم أشياء لا ذكر لها في الآية مع خصوص السبب الذي قاله المفسرون بقوي التأويل ويجوز قبول أخبار الأحاد فيه .

قوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُنْفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالغَنَمِ حَرَمَيْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَائِيَا) ، الآية : ١٤٦ .

هذا يحتاج به الشافعي ، في أن من حلف لا يأكل الشحم ، حث بأكل شحم الظهور ، لاستثناء الله تعالى ما على ظهورها من جملة الشحم .

قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ)^(١) :

إنما خص اليتيم بالذكر فيما أمرنا به من ذلك ، لعجزه عن الانتصار لنفسه ، وتأكد الأطماع في ماله ، فلا جرم أكد النهي عن أخذ ماله بتخصيصه بالذكر .

وقوله تعالى : (إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) : يدل على أن للوصي أن يدفع مال اليتيم مضاربة ، وجعل المراد بلوغ الأشد ، وذلك هو البلوغ ، لأن الأشد والكمال لا يعرف إلا بوجود الحد الشرعي وهو البلوغ .

وأبو حنيفة يقول : بلوغ الأشد : بلوغ خمس وعشرين سنة ، وهذا تحكم منه لا وجه له ، ولا دليل عليه لا لغة ولا شرعاً .

قوله تعالى : (وَأَن هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَنفَرُوا بِكُم مِّن سَبِيلِهِ) ، الآية : ١٥٣ .

يدل على منع الارتباء^(٢) والنظر مع وجود النص ومنع من الاختلاف .

(١) سورة الانعام آية ١٥٢ . انظر سنن ابي داود في هذه الآية

(٢) اي الراي .

وكذلك قوله : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَرُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعَةً) ،
الآية : ١٥٩ .

وإنما قال ذلك لأن بعض هؤلاء يكفر بعضاً ، من حيث لم يكن من
السنة المأثورة عن رسول الله ﷺ ، وحرفوا الكلم تعصباً وهوى ، فحذر
الله تعالى من ذلك ودعا إلى الاجتماع والألفة .

قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) - إلى
قوله تعالى - (وَمَمَّاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، الآية : ١٦١ ، ١٦٢ .

استدل به الشافعي على افتتاح الصلاة بهذا الذكر ، فإن الله تعالى أمر
نبيه به وأنزله في كتابه .

وروي عن علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان إذا افتتح
الصلاة قال :

« وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من
المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي - إلى قوله - وأنا من
المسلمين » ^(١) .

وروي عن عائشة ، أن النبي عليه السلام كان إذا افتتح الصلاة رفع
يديه ثم قال :

« سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وعلا جددك ولا إله غيرك » ^(٢) .

والأول كان يقوله قبل أن ينزل : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ

(١) أخرجه الامام مسلم في صحيحه عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن عبد الرحمن بن

مهدي .

(٢) أخرجه الامام احمد في مسنده .

تَقُومُ) (١)، فلما نزل ذلك وأمر بالتسبيح عند القيام إلى الصلاة ، ترك الأول على زعم أبي حنيفة .

وأصحاب الشافعي يقولون : الأمر بالتسبيح لا ينافي الذكر عند افتتاح الصلاة ، ويجوز أن يقول عند القيام : سبحان الله وبحمده ، وإذا قام من القراءتين ، وكذلك قوله :

(وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ، وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ) ، وذلك يدل على ما قلناه من أن ذلك التسبيح ليس ذكراً في الصلاة .

قوله تعالى : (وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا) ، الآية :

. ١٦٤

يحتج به في عدم نفوذ تصرف زيد على عمرو ، إلا ما قام الدليل عليه .

قوله تعالى : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) ، الآية : ١٦٤ .

يحتج به في ألا يؤخذ زيد بفعل عمرو ، وأن كل مباشر لحرمة فعله

مغبتها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأعراف

قوله تعالى : (فَتَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) ، الآية : ٢ :

ظاهره النهي ، ومعناه نفى الحرج عنه ، أي لا يضيقت صدرك أن لا يؤمنوا به ، فعليك البلاغ ، وليس عليك سوى الإنذار به شيء من إيمانهم وكفرهم .

ومثله قوله :

(فَاعْتَلِكْ بِأَخِيْعُ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ) ، الآية (١) .

وقال :

(لَعَلَّكَ بِأَخِيْعُ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (٢) .

قوله تعالى : (اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) ، الآية : ٣ .

معناه معلوم ، ومن جملة ما أنزل الله تعالى المباحات ، فعلى ذلك يلزم من ظاهره الأمر باتباع المباح ، ويلزم منه دخول المباح تحت الأمر .

(١) سورة الكهف آية ٦٠

(٢) سورة الشعراء آية ٣٠

ولكن يجب عنه بأن اعتقاد الإباحة في المباحات ، وتمييزه عن المعاصي
والمناهي واجب ، وذلك هو معنى اتباع ما أنزل الله علينا .

واعلم أن الذي أنزله الله علينا ينقسم إلى ما يتعلق بالتلاوة ، وإلى ما
يتعلق بالأحكام دون التلاوة ، والكل من عند الله حتى لا يتوهم متوهم منع
نسخ القرآن بالسنة .

قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا
لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) ، الآية : ١١ :

فقوله : خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة ، يقتضي أن يكون
المراد بقوله خلقناكم آدم عليه السلام ، ويجوز مثل ذلك ، وهو التعبير بنا
عن آدم ، لأنه أصلنا ، قال تعالى :

(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ)^(١) .

وقال تعالى : (فَلِمَ تَقفُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ)^(٢) .

والمخاطبون بذلك في زمن النبي ﷺ لم يقتلوا الأنبياء .

وقال آخرون : إن ثم راجعة إلى صلة المخاطبة ، فكأنه قال : ثم إنا
نخبركم أنا قلنا للملائكة ، وقد شرحنا هذا في الأصول عند ذكر معاني
الحروف .

قوله تعالى : (مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) الآية ١٢ :
يدل بظاهرة على اقتضاء الأمر الوجوب بمطلعه من غير قرينة ، لأن الهم
على ترك الأمر المطلق لاحق ، وهو مذهب الفقهاء وقوله : (أَنْ لَا)

(١) سورة البقرة آية ٦٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٩١ .

تَسْجُدَ) ، لا ، صلاة مؤكدة ، ومعناه ما دعاك إلى أن لا تسجد وما أخرجك ؟

وقيل : في السجود لآدم وجهان :

أحدهما : التكرمة ، ولذلك امتن عليه به .

والثاني : أنه جعله قبلة لهم .

والأول أصح .

قوله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي) ^(١) : ظاهره مذهب أهل السنة ، وهو أن الله تعالى أضله وخلق فيه الكفر ، ووراء ذلك معاني ثلاثة :

أحدها : خيبتني ، مثل قول الشاعر :

ومن يغول لا يعلم عملي الغي لائماً .

أي من يخب ، قال ابن الأعرابي : يقال غوى الرجل يغوي غياً ، إذا فسد عليه أمره ، أو فسد هو في نفسه ، وهو أحد معاني قوله تعالى :

(وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) ^(٢) : أي فسد عيشه في الجنة ، ويقال : غوى الفصيل إذا لم يرو من لبن أمه ^(٣) .

ومعنى آخر : أغويتني أي حكمت بغوايتي ، كقولك أضللتني أي حكمت بضلالي ، وقال : أغويتني أي أهلكتني .

قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) الآية : ١٩ . قرن قريهما الشجرة بالوعيد ، ومن الممكن أنهما نسيا الوعيد ،

(١) سورة الأعراف آية ١٦

(٢) سورة طه آية ١٢١ .

(٣) انظر اللسان ، والقاموس المحيط ، ومختار الصحاح والمصباح المنير .

وظنا أنه شئ كراهة وبين به أو أمكن أنه أشير إلى شجرة بعينها ، فظنا أن المراد به العين ، وكأن المراد به الجنس ، كقول النبي عليه السلام حين أخذ ذهباً وحريراً فقال :

« هذان حرامان على ذكور أمتي »^(١)

وقال في خبر آخر : هذان مهلكا أمتي .
وإنما أراد به الجنس لا العين .

قوله تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا) الآية ٢٦ .

اعلم أن ظاهره الإنعام بإنزال اللباس ، ويجوز أن يكون عين اللباس على هيئته قد أنزله الله تعالى على آدم حين أهبطه وتاب عليه ، ويجوز أن يكون قد أنزل ما يحصل منه اللباس من بزره^(٢) ، وقد ظن علي بن موسى القمي وأبو بكر الرازي ، أن في ذلك دلالة على وجوب ستر العورة ، وذلك أنه قال : (يِوَارِي سَوْءَ آتِكُمْ) ، فذلك إشارة إلى الوجوب ، وليس فيه دلالة على ما ذكروه ، بل فيه دلالة على الإنعام فقط .

واحتجوا عليه أيضاً بأن قوله تعالى :

(لَا يَفْتَنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُوبِكْرٍ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا)^(٣) ،

وذلك يدل أيضاً على التحذير من زوال النعمة ، كما نزل بآدم عليه السلام ، هذا أن لو ثبت أن شرع آدم يلزمنا ، والأمر بخلاف ذلك .

(١) أخرجه ابو داود باسناد حسن ، ورواه علي رضي الله عنه .

(٢) والبرز كل حب يبرز للنبات ، وقال القرطبي : لباسا .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٧ لها

قوله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) الآية : ٣١ .

ظاهره الأمر بأخذ الزينة عند كل مسجد ، للفعل الذي يتعلق بالمسجد ، تعظيماً للمسجد والفعل الواقع فيه ، مثل الاعتكاف والصلاة والطواف ، ولا يدل ظاهر ذلك على وجوب الستر في الصلاة في المسجد أو خارج المسجد ، فإن القدر الذي يستر العورة لا يسمى زينة وتجملاً .

وكثير من المتكلمين في أحكام القرآن زادوا في ذلك دلالة على الوجوب للصلاة ، لأن الذي أمرنا بذلك عند كل مسجد لم يكن لعين المسجد ، وإنما كان للفعل الواقع في المسجد ، والذي عظم المسجد لأجله الطواف والصلاة ، أما الطواف فلا يعم كل مسجد ، وفي القرآن عند كل مسجد ، والاعتكاف لم يشرف المسجد لأجله ، بل كان عبادة لأجل المسجد ، فلم يبق إلا الفعل الذي يشرف به المسجد ، ووجب تعظيم المسجد لأجله وهو الصلاة .

فإذا قيل : (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ، عرف به أنه لم يجب للمسجد ، وإنما وجب لما عظم المسجد لأجله وهو الصلاة ، فمتى وجب الستر للصلاة كان شرطاً ، إلا أن الدليل قام على الزيادة على قدر الستر ، وأنها غير واجبة ، فبقي مقدار الستر واجباً .

ومالك لا يوجب الستر شرطاً للصلاة ، ويقول إن فقد الستر لا يبطل الصلاة ، ويقول : قوله تعالى : (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ، روى الرواة أنه نزل في ستر الطواف والنهي عنه عرباناً ، وهذا فيه نظر ، فإنه تعالى قال : (عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ، والطواف يختص بمسجد معين .
والثاني : أنه إن ورد على سبب خاص ، لا يتمتع لأجله التعلق بعموم اللفظ .

ويرد على هذا ، أن الذي ورد الستر فيه - لم يجعل الستر شرطاً -
وهو الطواف ، فكيف يجعل شرطاً لما سواه ؟

ويجاب عنه بأن وجوب الستر لأجل الطواف ظاهر في كونه شرطاً
له ، وأنه يمتنع الاعتداد به دونه ، ولكن قام الدليل في الطواف على خلاف
الظاهر ، وبقي ما عدها على ما يقتضيه الأصل .

وهذا يرد عليه ، أن الأصل أن ما وجب لغيره يفهم منه أنه إذا أتى
به دونه ، كان تاركاً للواجب ، فمن أين أنه لا تجب الصلاة دونه ؟

والذي احتج به مالك ، أن ستر العورة لم يجب للصلاة ، فقد روى
بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال :

قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر فقال :

احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قال فقلت :
يا رسول الله ، فإذا كان أحدنا خالياً ، فقال : الله أحق أن يستحي منه ^(١) .
فإذا لم يكن الستر من فروض الصلاة لم يكن وجوبها متعلقاً بالصلاة ،
فإذا لم يتعلق بها لزم منه جواز الصلاة دونه ، وهذا ينعكس في الطهارة
التي لم يكن وجوبها إلا للصلاة .

فعلی هذا ، النهي عن الصلاة دون الستر ، كالنهي عن الصلاة في
البقعة المغصوبة .

الجواب أن الستر في غير الصلاة إنما يجب عند ظهوره للناس ، فلو
استخلى بنفسه ، فيجوز أن يكشف فخذه ، وإن كان في السواتين خلاف ،
وإذا أراد الصلاة وجب ستر جميع ذلك ، فذلك يدل على أن الستر وجب
للصلاة .

(١) الحديث أخرجه الامام احمد في مسنده ، والحاكم في المستدرک والبيهقي في

وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« لا يصلين أحدكم في ثوب واحد ليس على فخذه منه شيء » (١) .
وعن عائشة أنها روت: أنه عليه الصلاة والسلام قال :
« لا يقبل الله صلاة امرأة إلا بخمار » (٢) .

لعله مع عائشة
رأه أعلم

فنفي قبولها لمن بلغت الحيض ، فصلتها مكشوفة الرأس ، كما نفى قبولها مع عدم الطهارة بقوله : « لا يقبل الله الصلاة بغير طهور » .

وقد روي عن مالك أنه قال فيمن صلى في ثوب نجس أو عارياً ، إنه يعيد ما دام الوقت ، وهذا يتعلق به عليه ، ويدل على بطلان قوله أنه لا تعلق له بالصلاة .

فهذا تمام هذا الكلام .

وذكر إسماعيل بن اسحاق في نصرة قول مالك ، أن صلاة العريان جائزة ، فلو كان الستر شرطاً لما جاز ، كما لا يجوز صلاة الحائض ، لأن الحيض ينافي الطهارة .

وهذا غلط فاحش ، فإن صلاة الأمي جائزة ، مع أن القراءة شرط للصلاة أو فرضها ، وأن منافاة الحيض للصلاة لا لمكان عدم الطهارة ، فإن الحيض ينافي الصوم أيضاً ، وليس من شرطه الطهارة ، ولكنه محض تعبد .

ومما نعلق به ، أن الوضوء لما كان شرطاً للصلاة وجب عليه أن ينوي الطهارة للصلاة ، ولو كان الستر واجباً للصلاة ، لوجب أن ينوي به الصلاة ، وليس كالاستقبال ، فإن الاستقبال الواجب يقترن بالصلاة بخلاف الستر ، فنية الصلاة تشتمل على الاستقبال ، وقد أجاب علماؤنا

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والترمذي في سننه .

(٢) الحاكم في المستدرک والنسائي في سننه .

عنه بأن نية الصلاة تشتمل عليه ، وهذا قررناه في مسائل الخلاف^(١) .

قوله تعالى : (وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) الآية : ٣١ .

ظاهرة يوجب الأكل والشرب من غير إسراف ، وقد أريد به الإباحة في بعض الأحوال ، والإيجاب في بعضها ، فأما الإيجاب ، فمثل أن يضعف عن أداء الواجبات ، فواجب عليه أن يأكل ما يزول معه الضرر ، وظاهر هذا يقتضي الأكل والشرب في المأكولات والمشروبات إلا أن يحظره دليل بعد أن لا يكون مسرفاً فيما يأتيه من ذلك ، فإنه أطلق الأكل والشرب على شرط أن لا يكون مسرفاً فيهما ، والإسراف هو مجاوزة الحد ، فتارة يتجاوز حد الحلال إلى الحرام ، وتارة في الإنفاق والتمحيق ، كما قال الله تعالى : (إِنَّ الْمُبْتَدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ)^(٢) ، والإسراف مذموم ، ونقيضه الإقتار وهما مذمومان ، والاقتصاد والتوسط هو المشروع ، ومنه قيل دين الله تعالى بين المقصر والغالي وقد قال تعالى :

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)^(٣) .

وقال لنبيه ﷺ :

(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْدُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ)^(٤) .

ومن الإسراف في الأكل ، الأكل فوق الشبع ، وكل ذلك محظور ،

(١) انظر ما ذكره الإمام مسلم في صحيحه من ابن عباس في هذا الخصوص .

(٢) سورة الاسراء آية ٢٧ .

(٣) سورة الفرقان آية ٦٧ .

(٤) سورة الاسراء آية ٢٩ .

قوله تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) ، الآية : ٣٣ :

اعلم أن الفواحش في اللغة ، تقع على كل قبيح بولغ في نعتِه بالقبح ، ولذلك يقال قبيح فاحش .

وفي الآية ما يمنع من إجرائه على الفواحش كلها ، فإنه ذكر الإثم والبغي ، فدل على أن المراد بالفواحش بعضها ، وإذا كان كذلك فالظاهر من الفواحش الزنا ، ليصح أن يعطف عليه الإثم ، والإثم لا يمكن حمله هاهنا على كل معصية صغيرة وكبيرة ، فإن ذلك يمنع العطف ، بل المراد به شرب الخمر ، لقوله تعالى : (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ)^(١) ، وأما البغي بغير الحق فهو التناول على الناس :

وقد قيل : ذكر الفواحش ، والمراد بها الكبائر ، وذكر الإثم ، والمراد به صغائرها ، ثم عطف على الأمرين ما يدخل فيهما ، وهو البغي بغير الحق ، والمعنى به أن يتجاوز في طلب الأمر ، الحد الذي يحسنُ ، فيوصف عنده أنه بغي ، لأن الأصل في البغي الطلب ، ثم جعل للطلب المذموم ، فدخل في الآية كل أنواع الظلم والبغي على الناس ، والانقياد بغير حق ، ثم حرم اتباع ما لا دليل عليه ، والقول بما لا نعلم صحته ، فدخل في ذلك قبح التمسك بالمذاهب ، وقبح اتباع ما لا يجب اتباعه ، فجمعت الآية المحرمات ، كما جمع ما قبلها المحللات في قوله : (قُلْ مَنْ حَرَّمَ) زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)^(٢) ، مع ما فيه من تحريم الإسراف فيه ، ولما حرم المحرمات نبه على اتساع الحجج والأدلة لكي يكون المكلف متحرزاً في أمر دينه ودنياه .

(١) سورة البقرة آية ٢١٩ .

(٢) سورة الأعراف آية ٣٢ .

قوله تعالى : (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً)^(١) : ظاهرها
 التدب إلى إخفاء الدعاء ، فعلمنا ربنا كيف ندعوه ، وروى أبو موسى
 الأشعري قال : كنا عند رسول الله ﷺ فسمعهم يرفعون أصواتهم فقال :
 « أيها الناس انكم لا تدعون أصمًا ولا غائبًا »^(٢) .

وروى سعد بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال : « خير الذكر
 الخفي وخير الرزق ما يكتفى »^(٣) .

واستدل أصحاب أبي حنيفة بذلك ، على أن إخفاء آمين ، أولى من
 الجهر بها ، لأنها دعاء ، والدليل عليه ما روي في تأويل قوله تعالى : (قَدْ
 أَجِيبْتُمْ دَعْوَاتِكُمَا)^(٤) .

قال : كان موسى يدعو وهارون يؤمن ، فسامهما الله تعالى داعيين .

والجواب عنه أن إخفاء الدعاء كان أفضل ، لأنه أبعد عن الرياء .

وأما ما يتعلق بصلاة الجماعة ، فإشهارها إشهار شعار ظاهر ، وإظهار
 حق يندب العباد إلى إظهاره ، وقد ندب الإمام إلى إشهار القراءة المشتملة
 على الدعاء ، والتأمين في آخرها ، معناه : حقق اللهم ما سألتك .

وإذا كان الدعاء مما سن الجهر فيه ، فالتأمين على الدعاء تابع له ، وجار
 مجراه ، وهذا بين .

قوله تعالى : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَاأَخْدُوا بِأَحْسَنِهَا) الآية : ١٤٥ :

(١) سورة الأعراف آية ٥٥ .

(٢) أخرجه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه ، وأبو عوانة ،

والبيهقي في الشعب

(٤) سورة يونس آية ٨٩ .

قال بأحسن ما كنت فيه ، وهو الفرائض ، دون المباح الذي لا حمد فيه ولا ثواب ، وكذلك قوله تعالى : (فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ)^(١) .

قوله تعالى : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ) الآية : ١٩٩ .

أمر بمراعاة مكارم الأخلاق ومداراة الناس .

وقال النبي ﷺ : « أثقل شيء في ميزان المرء يوم القيامة الخلق الحسن »^(٢) .

وروى ابن عمر أن رجلاً سأل النبي عليه الصلاة والسلام : أي المؤمنين أفضل ؟ فقال أحسنهم خلقاً .

وروى سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إنكم لا تسعون الناس بأموالكم ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق »^(٣) .

والعفو هو التسهيل والتيسير .

فالمعنى استعمال العفو ، وقبول ما سهل من أخلاق الناس ، وترك الاستقصاء عليهم في المعاملات ، وقبول العذر ونحوه .

وقال ابن عباس في قوله : (خُذِ الْعَفْوَ) ، قال : هو العفو من الأموال قبل أن ينزل فرض الزكاة ، ومنه قوله : (فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ)^(٤) أي ترك له ، والعفو عن الذنب ترك العقوبة عليه .

(١) سورة الزمر آية ١٧ - ١٨ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه وقال حديث صحيح .

(٣) أخرجه أبو داود في مسنده ، والبخاري ، وأبو نعيم في الحلية ، والحاكم في

المستدرک ، والبيهقي في الشعب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٨ .

وقوله : وأمر بالعُرف : العُرف المعروف ، وفي الخبر الصحيح عن أبي جري جابر بن سليم قال :

ركبت قعوداً ثم أتيت إلى المدينة فطلبت رسول الله ﷺ ، وأنخت قعودي بباب المسجد ، فدأوني على رسول الله ﷺ ، فإذا هو جالس عليه برد من صوف فيه طرائق حمر ، فقلت : السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك السلام ، فقلت : إنا معشر البادية قوم فينا الجفاء فعلمني كلمات ينفعني الله بها ، فقال : ادن ثلاثاً ، فدنوت ، فقال : أعد عليّ ، فأعدت ، فقال :

اتق الله ولا تحقرن من المعروف شيئاً ، وأن تلقى أخاك بوجه منكسر ، وأن تفرغ من فضل دلوك في إناء المستسقى ، وإن امرؤ سبك بما يعلم فيك فلا تسبه بما تعلم فيه ، فإن الله تعالى جاعل لك أجراً وعليه وزراً ، ولا تسبن شيئاً مما حولك الله تعالى . قال أبو جري : فوالذي ذهب بنفسه ما سببت بعده شاة ولا بعيراً (١) .

قوله تعالى : (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) .

يجوز أن يكون في ترك مخاوضتهم في الباطل ، ويجوز أن يكون قبل الأمر بالقتال .

قوله تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) : الآية : ٢٠٤ .

قد اختلف الفقهاء في القراءة خلف الإمام .

(١) رواه أحمد وأبو داود النسائي والبيهقي والبقوي والماوردي وابن حبان والطبراني وأبو نعيم والبيهقي والفضلاء وغيرهم مع اختلاف في الترتيب ورواه الترمذي بالإسناد الصحيح وأبو داود جابر بن سليم (راجع فيض التقدير للمناوي

فقال أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى والثوري والحسن بن صالح :
لا يقرأ فيما جهر ولا فيما أسر .

وقال مالك : يقرأ فيما أسر ولا يقرأ فيما جهر ، وهو قول للشافعي ،
رواه المزني عنه .

وروى البويطي عنه ، أنه يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فيما يسر فيه ،
ولا يقرأ فيما يجهر فيه إلا بفاتحة الكتاب .

وإذا ثبت ذلك ، كأن هؤلاء الفقهاء اتفقوا على أن الإنصات مأمور
به ، فإننا رأيناهم يأمرّون بالإنصات فيما يجهر ، ويتركون لأجله إما الفاتحة
وإما السورة ، أما أبو حنيفة ليس يترك القراءة خلف الإمام لغرض الاستماع
فإنه يقول فيما أسر فيه الإمام لا يقرأ المأموم ، ولأن عنده مقدار الواجب
من القراءة آية حقيقة ، وذلك يمكن قراءته بعد الإنصات وسماع قراءة
الإمام ، أو حال هوى الإمام إلى الركوع ، ولم يقل أحد إنه يترك دعاء
الاستفتاح لقوله : (وَأَنْصِتُوا) ، ولا يترك تكبيرات الصلاة لقوله :
(أَنْصِتُوا) ، ولا أن أحدا يفهم من هذا ، أن الواحد منا إذا كان يقرأ
القرآن ، فلا يجوز لغيره أن يقعد معه ويقرأ ، ولا يجوز في المجلس الواحد
أن يقرأ جماعة ، كل واحد منهم يقرأ لنفسه ، فإذا لم يكن للآية تعلق
بمنع الناس من قراءة القرآن ، لغرض استماع القرآن في غير الصلاة .

ولا للآية أيضاً دلالة على منع قراءة الأذكار ، لغرض استماع القرآن
في الصلاة ، فمن أين دلت الآية على منع القراءة ، لا لغرض الإستماع مع
إسرار الإمام في الصلاة ؟

وقد اعتقد كثير من الناس أن هذه الآية نصاً .

وقال عبد الجبار بن أحمد في كتاب فوائد القرآن ، وهو مشهور

بانتمحال مذهب الشافعي في الفروع : إن دلالة ظاهر الآية قوية ، وصرح بهذه العبارة التي ذكرناها في الفروع .

وعندنا أن من فهم معنى الآية ، وفهم الوجوه التي ذكرناها ، لا يرى للآية تعلقاً بما نحن فيه ، وللآية محامل :

منها أن الناس كانوا يكثرون اللغظ والشغب في قراءة رسول الله ﷺ ، ويمنعون الأحداث من سماعها تعنتاً وعناداً على ما حكى الله عن الكفار حيث قال :

(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ) (١) .

فأمر الله تعالى المسلمين حالة أداء الوحي ، أن يكونوا على خلاف هذه الحالة ، وأن يستمعوا ، ومدح الله الجمن على ذلك فقال :

(وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنتَدِرِينَ) (٢) .

ويدل على ذلك أن الله تعالى أمر بالاستماع ، وأمر بالإنصات بعده ، فلا يخفى على عاقل أن الإنصات للإستماع ، وإنما يجب الاستماع متى وجب الإسماع والتبليغ ، وإنما وجب ذلك فيما ذكرناه من تبليغ الوحي ، فأما ما يقرؤه الإنسان لنفسه ، فلا تعلق له بذلك .

نعم ، يندب المأموم إلى أن لا يجهر بالقراءة خلف الإمام إذا جهر ، حتى لا تثقل عليه القراءة ، فهذا هو القدر المندوب إليه ، وإذا لم يجب على

(١) سورة فصلت آية ٢٦ .

(٢) سورة الاحقاف آية ٢٩ .

الإمام الإسماع ، وليس في الاستماع غرض لأجله يجب الإسماع ، فمن أين يجب الاستماع لما لا يجب إسماعه ؟

ولو قال قائل مطلقاً : لا يجب على المرء أن ينصت ويسمع قراءة القرآن ، كان صدقاً ، وإنما هذا الذي قالوه في الصلاة .

ولئن قال قائل : إن الإنصات لتبليغ الوحي لا يختص بالقرآن ، وكذلك إن حمل حامل الآية على الخطبة ، فالاستماع للخطبة لا يختص بالقرآن ، فالذي ذكرتموه يختص بلا دليل .

فيقال لهم : وأنتم أيضاً خصصتم بلا دليل ، فإنه قال : وإذا قرئ القرآن . وليس يجب الاستماع في غير الصلاة ، فالذي ذكرتموه يختص بلا دلالة .

وقال كثير من أصحاب الشافعي :

إن المأموم يتحرى وقت سكنة الإمام ، وكان لرسول الله ﷺ سكتان في صلاته ، فإن تعذر ذلك فيقرأ وقت قراءته سرّاً .

وقال آخرون منهم : معنى الإنصات ، لا يجهر بالقراءة منازعاً للإمام ، وإذا أخفى ذلك لم يخرج عن الإنصات .

وقد قيل : المراد به السكوت ، حتى لا يقرأ البتة إلا عند فراغ الإمام .

وقال هؤلاء : لأجل ذلك أمر المأموم بتأخير القراءة عن حال الجهر أو تقديمه ، وذلك إجماع .

واعلم أن الذي يوجب تأخير القراءة ، ليس يوجب بدليل الآية على وجوب استماع قراءة القرآن مطلقاً ، فإن دلالة الآية في الصلاة وغيرها واحدة ، وإنما يقول ذلك ليجمع بين سماع المتدبرين وإنصات المعتبرين

أحكام القرآن ج ٣ م ١٠

وقراءة المصلين ، وإذا لم تكن القراءة في حالة سكتة الإمام ، فالقراءة أولى ، كما يكبر ويقرأ دعاء الاستفتاح ، ولا يترك المفروض من القراءة لمكان فضيلة الجماعة ، فهذا هو التأويل الظاهر .

وبالجملة ، لا يخفى على عاقل أن الله سبحانه وتعالى إذا أمر بالإستماع والإنصات ، فإنما أمر به ليكون داعياً إلى ترك باطل من اللهو والهزء وأشغال الدنيا ، لا ليكون ذلك داعياً إلى ترك مفروض عند الله تعالى عز وجل ، وهذا بين :

ويدل عليه ما روي عن محمد بن كعب القرظي قال : كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أجابه من ورائه ، فإذا قال بسم الله الرحمن الرحيم ، قالوا مثل ما يقول ، حتى يقضي فاتحة الكتاب والسورة ، فلبث ما شاء الله أن يلبث ، فنزل قوله تعالى :

(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١) .

وهذا يدل على أن المعين بالإنصات ، ترك الجهر على ما كانوا يفعلون من مجاوبة رسول الله ﷺ .

وقال قتادة :

في هذه الآية : كان الرجل يأتي وهم في الصلاة فيقول :

كم صليتم ؟ كم بقي ؟ فأنزل الله تعالى :

(١) انظر اسباب النزول للواحدى النيسابوري ، وتفسير الطبري ، وتفسير الفخر

الرازي ، وابن كثير والقرطبي ، والدر المنثور للسيوطي ، واحكام القرآن لابن العربي .

(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(١) .

وعن مجاهد قال :

كانوا يتكلمون في الصلاة بحاجاتهم فنزل قوله :

(وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(٢) .

(١) انظر تفسير ابن كثير والدر المنثور .

(٢) تفسير مجاهد ، والطبري ، والدر المنثور .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنفال

قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) ، الآية : ١ :

اعلم أن النفل هو الزيادة في اللغة، على القدر المستحق، ومنه النوافل^(١) .
والنفل يكون من الإمام للسرايا التي تتقدم الجيش الأعظم ، مثل أن يقول
للسرية : لكم الربع بعد الخمس .

أو يقول : من أصاب سهماً فهو له ، على وجه الحث على القتال
والتضحية على العدو .

أو يقول : من قتل قتيلاً فله سلبه .

فأما بعد إحراز الغنيمة ، فلا يجوز له أن ينفل شيئاً من نصيب الجيش ،
ويجوز له أن ينفل من الخمس .

وقد اختلف في سبب نزول الآية ، فقد روي عن سعد أنه قال :

(١) يقول صاحب محاسن التأويل : الأنفال هي المنافع ، جميع نفق - محرمة - وهو
الغنيمة . كذلك أنظر تفسير ابن تيمية وتفسير المهايبي لهذه الآية .

أصبحت يوم بدر سيفاً ، فأثبت به النبي ﷺ ، فقلت له : نفلنيه : فقال : ضعه من حيث أخذت ، فنزل قوله : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) ، قال فدعاني رسول الله ﷺ فقال : اذهب خذ سيفك .

وروي عن ابن عباس أنه قال : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) ، الأنفال هي الغنائم التي كانت لرسول الله ﷺ خاصة ليس لأحد فيها شيء ، ثم أنزل الله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ) (١) .

وروي أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس قبلكم ، كانت تنزل نار من السماء فتأكلها ، فلما كان يوم بدر أسرع الناس في الغنائم ، فأنزل الله تعالى :

(لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً طَيِّباً) (٢) .

وروا عن عبادة بن الصامت وابن عباس وغيرهما ، أن رسول الله ﷺ نفل يوم بدر أنفالاً كثيرة مختلفة وقال : من أخذ شيئاً فهو له .

واختلفت الصحابة فقال بعضهم :

نحن حمينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا رداءً لكم (٣) .

وقال قوم : نحن قاتلنا وأخذنا ، فلما اختلفنا وساءت أخلاقنا انتزعه الله من أيدينا وجعله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقسمه غير الخمس ، وكان في ذلك تقوى وطاعة رسول الله ، وصلاح ذات البين لقوله تعالى :

(١) سورة الأنفال آية ٤١

(٢) سورة الأنفال آية ٦٨ - ٦٩

(٣) في الاصل : وقاه

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) ، فقال ﷺ : ليرد قوي المسلمين على ضعيفهم .

وبين الله تعالى ، أن ذلك مما يظهر به إيمانهم ، وأنه لا يجدون في أنفسهم حرباً بما قضى به رسول الله تعالى ، فهو معنى قوله : إن كنتم مؤمنين .

قال الرازي : وهذا غلط ، وإنما قال النبي عليه الصلاة والسلام يوم حنين : « من قتل قتيلاً فله سلبه »^(١) .

وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) .

نزل بعد حيازة غنائم بدر ، وما كانت الغنائم قبل ذلك تحل .

وهذا ليس بصحيح ، لإمكان أن الله تعالى أحلها يوم بدر للمسلمين ، ولكن لما اختلفوا انتزع منهم وجعل ذلك لرسول الله ﷺ .

ومما قاله في ذلك ، أنه عليه الصلاة والسلام كيف يقول : من أخذ شيئاً فهو له ويخلف وعده .

وهذا ليس بشيء ، فإنه ما أخلف وعده ، لإمكان أنه كان كذلك ، ولكن ورد بعده الناسخ ، لما اختلفوا ، وإنما جعل لهم ذلك بشرط ألا يختلفوا ، خلا خبر فيما قاله .

فإذا ثبت ذلك ، فاعلم أن قوله : يسألونك عن الأنفال ، ظاهر في أنهم سألوه عن مال معلوم ، وأن الجواب في ذلك ، أن ذلك لله والرسول ،

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وأبو داود ، والترمذي عن أبي قتادة ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود أيضاً عن أنس ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده وابن ماجه عن سمرة رضي الله عنهم .

ومعلوم أن كل شيء فهو لله تعالى ملكاً حقاً ، فلم يختلف العلماء أن المراد به استضياع كلام :

فتحصل من الجواب أن الأنفال للرسول .

وظاهر هذا القول يقتضي أمرين :

إما أن يكون ملكاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو وضعه حيث يريد ، وإن لم يملكه حقيقة .

فعلى هذا الوجه اختلف العلماء ، فقال بعضهم :

إن للرسول عليه الصلاة والسلام أن يتقلد ذلك على المجاهدين على ما يراه صلاحاً .

وقال بعضهم : بل ذلك ملك الرسول أو كالملك له ، حتى يصرفه إلى من شاء .

وظاهر قوله : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) ، كالدلالة على أنه متى أراد وضع ذلك فيهم ، تنازعوا واختلفوا ، فأنزل الله تعالى ذلك ، بعثاً لهم على الرضا بما يفعله من القسمة بينهم ، وذلك دليل على أنه ليس بملك له ولا لهم وإلا كانوا في ذلك كغيرهم ، وكان لا يكون لقوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) معنى ، فإن أراد المريد بالملك أن له أن يتصرف فيه على ما يراه ويختاره فنعم ، وإن أراد به الاستبداد والانتفاع به ، فما ذكرناه كالمانع منه ، وقيل لذلك نفل ، لأن الغنائم لما لم تكن مباحة من قبل ، كانت كأنها عطية زائدة من الله تعالى ، فسميت أنفالاً لذلك (١) .

قوله تعالى : (وَمَنْ يُؤَلِّمْهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ) ، الآية : ١٦ .

(١) انظر التلخيص .

روى أبو نصره^(١) عن أبي سعيد ، أن ذلك إنما كان يوم بدر ، وقال أبو نصره : لأنهم لو انحازوا يومئذ ، لانحازوا إلى المشركين ، ولم يكن يومئذ مسلم غيرهم .

وهذا الذي قاله أبو نصره فيه نظر ، لأنه كان بالمدينة خلق كثير من الأنصار لم يأمرهم النبي عليه الصلاة والسلام بالخروج ، ولم يكونوا يرون أنه يكون قتال ، وإنما ظنوا أنها العير ، فخرجوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن خف معه .

فقول أبي نصره إنه لم يكن هناك مسلم ، وإنهم لو انحازوا انحازوا إلى المشركين ، غلط لما بيناه .

وقد قيل : إنه لم يجز لهم الانحياز يومئذ ، لأنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ، فلم يكن الانحياز جائزاً لهم ، قال الله تعالى :

(مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنِ نَفْسِهِ) (٢) .

فلم يكن لهم أن يسلموا نبيهم ، وإن تكفل الله بنصرته وعصمته من الناس ، كما قال تعالى :

(وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) (٣) .

فكان ذلك فرضاً عليهم ، قلّ أعداؤه أو كثروا ، وكان رسول الله ﷺ فئة للمسلمين يومئذ ، ومن كان ينحاز عن القتال ، فإنما كان ينحاز إلى فئة ، وما كان للمسلمين فئة غير رسول الله ﷺ .

(١) هو المنذر بن مالك أبو نصره العبدي .

(٢) سورة التوبة آية ١٢٠ .

(٣) سورة المائدة آية ٦٧ .

قال ابن عمر : كنت في جيش ، فخاص الناس خيضة ، ورجعنا إلى المدينة فقلنا : نحن الفرارون ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام : أنا ففتكم^(١) .

فلم يكن للمسلمين إذ ذاك أن ينجازوا ، قل عدد العدو أو أكثر ، وقال تعالى في آية أخرى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ)^(٢) ، ثم نسخ بقوله : (الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ)^(٣) ، وليس عند أصحاب الشافعي في ذلك تفصيل ، فيجوز فرار الواحد من ثلاثة .

وقال محمد : إذا بلغ الجيش اثني عشر ألفاً ، فليس لهم أن يفروا من عدوهم وإن كثرت عددهم ، ولم يذكر عن أصحاب أبي حنيفة خلافاً فيه ، واحتج بحديث الزهري عن عبدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

خير الأصحاب أربعة ، وخير السرايا أربعمائة ، وخير الجيوش أربعة آلاف ، ولن يؤتى اثنا عشر ألفاً من قلة ، وفي بعضها ما يغلب قوم يباغون اثني عشر ألفاً إذا اجتمعت كلمتهم .

وهذا ليس بيان حكم شرعي وإنما هو بيان حكم العرف .

وذكر الطحاوي أن مالكاً سئل فقيل له : أيسعنا التخلف عن قتال من خرج عن أحكام الله تعالى وحكم بغيرها ؟ فقال مالك : إن كان معك اثنا عشر ألفاً مثلك فلا يسعك التخلف ، وإلا فأنت في سعة من التخلف .

قوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ، الآية : ٢٥ :

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) سورة الأنفال آية ٦٥ .

(٣) سورة الأنفال آية ٦٦ .

عنى بذلك هرجاً يعم المصلح والمفسد .
قوله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً) الآية : ٣٩ ،
معناه شرك .

وقيل حتى لا يفتن مؤمن عن دينه ، ويدل على ذلك أن قتل الكفار
لدفع الضرر لاجزاء على الكفر ، وقد شرحناه من قبل .

قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء) ، الآية : ٤١ ،
وقال في آية أخرى : (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) (١) .

قال ابن عباس ومجاهد : إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى : (قُلِ
الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام ، جعل ينقل
ما أحرزوه بالقتال لمن شاء ، ولم يكن لأحد فيه حق ، إلا من جعله
الرسول له ، وذلك كان في يوم بدر ، وقد روينا حديث سعد في قصة
السيف الذي استوهبه من رسول الله ﷺ يوم بدر وقال :

إنك سألتني هذا السيف ، وليس هو لي ولا لك ، ثم نزل : (قُلِ
الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ، فدعاه فقال :

إنك سألتني هذا السيف ، وما كان لي ولا لك ، وإن الله تعالى جعله لي
وجعلته لك (٢) :

وروى أبو صالح عن أبي هريرة قال :

لما كان يوم بدر ، تعجل ناس من المسلمين ، فأصابوا من الغنائم ،
فقال رسول الله ﷺ :

لم تبغ الغنائم لقوم سود الرؤوس من قبلكم ، كان النبي إذا غنم هو

(١) سورة الانفال آية ٦٩

(٢) انظر أسباب النزول للواحدى النيسابوري .

وأصحابه جمعوا غنائمهم ، فنزل نار من السماء فتأكلها ، فأنزل الله تعالى :
 (لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ
 عَظِيمٌ ، فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) (١) .

وقوله : (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) ، يقتضي بظاھرہ
 أن تكون الغنیمۃ للغنم فقط ، وأن يكونوا مشتركین فیھا علی سواء ، إلا
 أن قوله تعالى : (وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) ، بین وجوب
 إخراج الخمس منه وصرّفه إلى الوجوه المذكورة ، ثم بعده یخلص للقائمین
 بعد الصفي والسلب والعطايا المتقدمة ، ولولا الأخبار المأثورة لكان الفارس
 كالرجل ، والعبد كالحر ، والصبي كالبالغ .

واعلم أن الإتفاق حاصل علی أن المراد بقولسه : (غَنِمْتُمْ مِنْ
 شَيْءٍ) : مال الكفار ، إذا ظهر به المسلمون علی وجه الغلبة ، ولا تقتضي
 اللغة هذا التخصیص ، ولكن عرف الشرع قید اللفظ بهذا النوع : وسعی
 الشرع الواصل إلینا من الكفار من الأقوال بإسمین :

أحدهما : الفيء ، وهو الذي یصل إلینا من الكفار من غیر حرب ،
 كالجزية والحراج الحق .

ثم إن الله تعالى كما أضاف الغنیمۃ إلى الغانمین ، أضاف الفيء إلى رسول
 الله ﷺ ، فقال :

(مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى) (٢) .

فاقتضى ظاهر الآية ، أن يجعل بعد إخراج الخمس أربعة أخماس ،

(١) سورة الانفال آية ٦٨ - ٦٩ .

(٢) سورة الحنظله آية ٧ .

والفِيء لرسول الله ﷺ ، كما يختص الغانمون بأربعة أخماس الغنيمة ، فإنه تعالى قال : (مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) .

وقال : (فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتِكُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) .

فاقتضى ظاهره أن يكون كله له ، خصص منه البعض ، بقي الثاني على مقتضى الإضافة ، وهذا حسن بين .

ومن جملة الفيء ، مال المرتد إذا قتل على الردة .

ومال الكافر غنيمة ، إن كان وصوله إلينا يقهره وقتله ، فإن مات من غير قتال ، فوجدنا ماله فهو فيء .

وإذا ثبت القول في أربعة أخماس الفيء والغنيمة فنقول :

أما الخمس ، فإن الذي لا خلاف فيه ، أن لليتامى والمساكين وابن السبيل حقاً باقياً في خمس الغنيمة .

واختلف الناس بعد الثلاثة في قوله : (لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى) (١) .

فأما قوله : (فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ، فأكثر العلماء على أنه استفتاح كلام ، وأن لله تعالى الدنيا والآخرة .

وروى الطحاوي عن أبي العالية ، أن سهم الله تعالى مصروف في نفقات الكعبة ، والذي ذكره بعيد ، فإننا إن أقررنا سهماً لله تعالى ، أدى ذلك إلى أن يكون الخمس مقسوماً على ستة ، فعلى هذا يجب أن نقول : فإن لله سدسه ، ولأنه ليس بأن يجب صرفه إلى بيت الله تعالى بأولى من صرفه إلى أولياء الله .

نعم قد قال تعالى : (فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ، يعني كل ذلك الخمس بصرفه

فيما شاء ، وأراد لا أن له البعض دون البعض ، ولا يجوز أن يعتد من الإطلاق ، كون مال النبي مشتركاً بين الله وبين غيره .

وأما سهم الرسول ، فقد كان له الخمس من خمس الغنيمة ، فيصرفه في كفاية أولاده ونسائه ، ويدخر من ذلك قوت سنة ، وما يفضل يصرفه إلى الكراع والسلاح وغير ذلك من المصالح .

وقال الشعبي : ما كان رسول الله ﷺ يطلب من الغنائم لنفسه شيئاً قط ، إلا الصفي من المغم ، وهو ما كان يتناوله من عبد أو أمة أو فرس .
حكى الطحاوي ذلك عن الشعبي ، وذكر عنه أن سهمه من الغنيمة ، كان كسهم رجل من المسلمين وراء ما خص به من الصفي .

والظاهر يدل على أن الخمس مشترك بين رسول الله وبينهم ، ولا يمكن أن يقال إن الصفي من جملة ذلك ، فإن الصفي كان يتناوله من جملة الغنيمة قبل القسمة ، فهو حق ، سوى هذا الخمس المذكور .

ولرسول الله ﷺ إذا حضر الوقعة ، ما لسائر من حضرها من أربعة أخماس الغنيمة .

واختلفوا في سهمه ، فقال الطحاوي :

إن طائفة قالت : هو للخليفة بعده .

وقالت أخرى : يصرف في الحمل والعدة في سبيل الله :

وطائفة قالت : بل زال بموته .

ولا يدل الظاهر على أكثر من استحقاقه في حياة رسول الله ﷺ ،

ولا يدل على مصرف من هذه المصارف بعده .

وقد دل الدليل ، على أن ملك رسول الله ﷺ المستقر في حالة حياته ،

لا يورث عنه ، فلأن لا يورث عنه ما يتجدد من الغنيمة ، ولا يوجد سبب ملكه أولى .

ولا دليل على قيام الإمام مقامه بعده ، لأنه اختص به لمنصب النبوة ، كما اختص بالصفى من المغنم ، وأقرب شيء يتخيل فيه صرفه في الكراع والسلاح ، بدلالة أنه عليه السلام كان يصرف الفاضل من الخمس في هذا الوجه .

والجواب : أنه كان يصرفه اختياراً لا استحقاقاً ، ولو ثبت أنه كان يصرفه إلى هذا الوجه استحقاقاً ، لقرب أن يقال : إن الأولى بهذا السهم هذا الوجه ، فعلى هذا الأقرب ، أنه يصرف خمس الخمس إلى الباقيين ، قياساً على الصدقة الواجب صرفها إلى الأصناف ، إذا تعذر صنف وجب صرفه إلى الباقيين .

فعلى هذا قال الشافعي : يقسم الخمس بعد وفاة رسول الله ﷺ على أربعة ، وهذا مذهب الشافعي ، فإنه قال :

إن لبني هاشم وبني عبد المطلب سهماً من الخمس .

وقال أبو حنيفة : يقسم الخمس على ثلاثة أسهم : على اليتامى والمساكين

وابن السبيل .

وخالفه أبو يوسف .

وقال قائلون : هو لفقرائهم عوضاً عما حرموا من الصدقة .

وقال آخرون : هو للفقراء والأغنياء منهم .

ثم إن الذين أثبتوا لهم الاستحقاق اختلفوا :

فمنهم من قال : يقسم قسمة الغنيمة على التساوي .

ومنهم من قال : يقسم كقسمة الموارث ، فإنه مال مستحق بالقرابة .

والظاهر تعلق الاستحقاق بالقرابة ، إلا أن القرآن ورد بذكر ذي

القربى ، وقد صار بعض السلف لأجله ، إلى أنه لجميع قريش ، وثبت أنه

عليه الصلاة والسلام لم يعط من ذلك من انتمى إليه بالقرابة مطلقاً ، والمراد

به الخصوص ، وليس يتأتى تعليله بالقرابة المطلقة ، لأن سعيد بن المسيب ، روى عن جبير بن مطعم ، أنه وعثمان جاءا إلى رسول الله ﷺ يكلمانه فيما قسمه من خمس الخمس بين بني هاشم وبني المطلب ، فقالا :
يا رسول الله ، قسمت لإخواننا بني المطلب وقرابتنا وقرابتهم واحدة ، فقال :

«إنما أرى هاشماً والمطلب شيئاً واحداً» (١) .

وروى أنه قال : «إن بني المطلب لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام» (٢) . فلم يعط لبني أمية ولا لبني نوفل شيئاً ، وقرابتهم كقرابة بني المطلب ، وهذا يدل على التخصيص .

فعلى هذا ، رأى أبو حنيفة استحقاتهم بالنصرة في حياة رسول الله . وقال آخرون : لا بل لا استحقات لهم إلا بالفقر ، إلا أن ذكر ذوي القربى مع أن الفقر مستقل ، كذكر اليتامى ، ولا يصرف إلى اليتامى إلا إذا كانوا فقراء ، ولا فرق ... ولا معنى لقول من يقول : إن اليتيم عبارة عن الحاجة ، فإن اليتيم عبارة عن الحاجة إلى الكافل لا إلى المال ، وليس في اسم اليتيم ما يدل على عدم المال ، ولعلمهم يقولون :

إنما ذكر ذوي القربى مع أن الفقر شرط ، حتى لا يتوهم متوهم ، أنهم كما فارقوا الفقراء من المسلمين في أن لا تصرف الصدقات إليهم مع الفقر ، فكذلك الخمس ، فقطع الشرع هذا الاحتمال ، وهذا محتمل ، ويصرف إلى اليتامى مع أن الفقر شرط ، والمقصود من ذكره أن الخمس يقسم على أربعة أسهم عند الشافعي ، وعلى ثلاثة عند أبي حنيفة ، ولا بد من الصرف إلى هذه الأجناس .

(١) أخرجه الامام مسلم في صحيحه بلفظ مشابه .

(٢) قال به جمهور العلماء

والمقصود من ذكرها مع اشتراط الفقر فيها ، تعديد جهات الحاجات واستيعابها ، فأما الأربعة أحماس ، فظاهر القرآن يقتضي أنها لمن غنمه .

وقوله (مَا عَنِمْتُمْ) : يشتمل الرقاب والعقار ، إلا أن الرقاب الخيرة فيها إلى الإمام بلا خلاف ، وفي الديار اختلف العلماء فيها .

وليس في كتاب الله تعالى تفضيل للفارس على الراجل ، بل فيه أنهما على سواء .

وفي المأخوذ على جهة التلصص ، اتفق العلماء على أنه لا تخميس ، وظاهر القرآن يقتضي تخميس كل مغنوم ، وذلك يستوي فيه هذا وما سواه .

وظاهر اللفظ أيضاً يقتضى التسوية فيه بين الصبي والبالغ ، إلا أن الدليل قام على أن الصبي يرضخ له .

واعلم أن ظاهر قوله : (وَاَعْلَمُوا أَن مَّا عَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) ، ربما لا يظهر عند الناس في تعارف اللغة ، أن من استولى على مثله فقد غنمه ، وأنه يصرف خمسه إلى كذا وكذا ، في أن الحرية تسلب عن المسترق ، وإنما ظهر ذلك بعرف الشرع ، وعرف الشرع دل على أن الغنيمة اسم للمأخوذ من الكفار بطريق القهر ، ولا يدل على أخذ أنفسهم من حيث عرف اللغة ، وفي الشرع ، الإمام على التخيير بين الحلال التي بينها الفقهاء .

قوله تعالى : (إِذَا لَقَيْتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا) ، الآية ٤٥ :

الأمر بالثبات تقدم بيانه عند النهي عن الفرار من الزحف ، إلا على تفضيل ذكرناه ، وقوله : (وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا) : يحتمل الذكر بالقلب ، وذلك بأحد وجهين :

أحكام القرآن ج ٣ م ١١

إما بتذكر ما عند الله تعالى من ثواب المجاهدين ، وتهوين أمر الدنيا في جنب ما عند الله تعالى .

والثاني : ذكر دلائله ونعمه وما يستحقه الله تعالى على عباده من بذل المهج في مرضاته ، وأنهم وإن بلغوا الغاية في طاعته ، فلا يبلغ كنه جلاله ، وكل ذلك مما يعين على الصبر والثبات ، ويستمد بها النصر من الله تعالى ، والجرأة على العدو والاستهانة بهم .

قوله تعالى : (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا) ، الآية ٤٦ :

نهى عن الاختلاف المؤدي إلى الفشل وجرأة العدو .

وقوله تعالى : (فَلَمَّا تَثَقَفَتْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ)^(١) .

أبان أن المقصود من التنكيل بالأسر ، زجر من سواهم ، ولأجله شرعت العقوبات ، ولأجله أمر الصديق بالتنكيل بأهل الردة ، وإحراق بعضهم بالنيران ، ورمي بعضهم من رؤوس الجبال ، وطرحهم في الآبار .

قوله تعالى : (وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ

سِوَاءِ) ، الآية ٥٨ :

أباح الله لرسوله إذا توقع من أعدائه غائلة من مكر ، أن ينبذ إليهم على سواء ، حتى لا يقول المبطل : إنك نقضت العهد بنصب الحرب ، ولم ينبذ إلى أهل مكة عهدهم ، بل غزاهم نبذاً ، لأنهم كانوا نقضوا العهد ، لمعاونة هذيل على خزاعة حلفاء النبي ، ولذلك جاء أبو سفيان إلى المدينة يسأل تجديد العهد بينه وبين قريش ، فلم يجبه الرسول عليه الصلاة والسلام إلى ذلك ، فلأجل ذلك لم يحتج إلى النبذ إليهم ، إذ كانوا أظهروا نقض العهد بنصب الحرب لحلفاء الرسول عليه الصلاة والسلام .

قوله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مِمَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) ، الآية : ٦٠ :

هو الأمر بالاستعداد للعدو ، وبإعداد الكراع والسلاح قبل وقت القتال إرهاباً للعدو ، والتقدم في ارتباط الخيل استعداداً لقتال المشركين ، ومنه أخذ إعداد الأموال والخزائن لحاجة المسلمين إليها يوم القتال .

قوله تعالى : (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) ، الآية ٦١ :

منسوخ بقوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(١) ، و (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ)^(٢) وهو الظاهر .

فإن سورة براءة ، آخر ما نزلت ، فكان العهد بين رسول الله والمشركون قبل ذلك ، وقد قال تعالى :

(فَلَا تَهَيِّئُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ)^(٣) .

فنهى عن المسالمة عند القوة على قهر العدو وقتلهم ، ولذلك قال بعض أصحابنا : إذا قهر بعض أهل الثغور على قتال العدو لم يجز مسالمتهم ، قالوا : وإن قدروا بعد ذلك على قتالهم ، نبدوا إليهم على سواء إن توقعوا منهم غائلة ، وإن لم يمكنهم دفع العدو عن أنفسهم إلا بمال يبذلونه لهم ، جاز لهم ذلك ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام قد كان صالح عيينة بن حصن وغيره يوم الأحزاب على نصف ثمار المدينة ، حتى إنه لما شاور الأنصار ، قالوا : هذا مما أمرك الله به أم الرأي والمكيدة^(٤) ؟ فقال : لا بل

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) سورة محمد آية ٣٥ .

(٤) أخرجه ابن سعد في طبقاته ، وابن هشام في سيرته ، والترمذي في الشمائل .

هو رأي ، لأني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحد ، فأردت أن أدفعه عنكم إلى يوم ، فقال السعدان : سعد بن عبادة وسعد بن معاذ رضي الله عنهما :

والله يا رسول الله إنهم لم يطمعوا فيها منا إلا بشراء أو قراء ، ونحن كفار ، فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالإسلام ، ولا نعطيهم إلا بالسيف ، وشقا الصحيفة .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ) ، الآية ... وقوله تعالى : (وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) (١) .

وعلم الله تعالى سابق أزلي ، فمعناه أن الله تعالى بيّن أن الواحد في ابتداء الإسلام يفي بعشرة لأمر :

منها : النصره منه تعالى .

ومنها : الصبر والقوة .

ومنها : قوة النية والبصيرة .

ثم بعد زمان نسخ ذلك لنقصان القوة في الدين ، وضعف النية في محاربة المشركين .

فهذا معنى قوله : (وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) .

فقوله تعالى الآن ، دخل في ضعف الناس لا في علم الله تعالى .

قوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُبْخِنَ فِي الْأَرْضِ) ، الآية : ٦٧ .

وذلك يدل على أن العدول عن القتل إلى الأسر حرام على كل نبي ، حتى يكثر القتل منه ، فتحصل هيئته في القلوب ، وتمتلئ النفوس منه

رعباً ، فإذا أثنخ في الأرض بالإكثار من القتل ، يجوز أن يكون له أسرى ، فدل من هذا الوجه ، أن الجهاد من تكليف سائر الأنبياء ، فلذلك عمهم تعالى به .

وقال قائلون : كأن الله تعالى أمرهم بإكثار القتل بقوله : (فَاصْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاصْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ)^(١) ، لكي يعظم الرعب في قلوبهم ، فيكفهم ذلك عن المحاربة ، ويميل بهم إلى الإسلام والمسالمة ... فأبى أصحاب رسول الله ﷺ يوم بدر ، إلا أسر بعضهم رغبة في الفداء ، فصار ذلك معصية منهم ومخالفة .

فإن قيل : أفكان النبي عليه الصلاة والسلام موافقاً لهم ؟

قيل : بل كان ﷺ أمرهم بالإثنخ ، وبلغهم ذلك من الله تعالى ، ولذلك كانوا عصاة بترك الأمر .

فإن قيل : فلم أضاف الأمر إلى النبي عليه الصلاة والسلام ؟ فقال : ما كان لنبي أن يكون له أسرى ؟

قيل : من الممكن أنهم أسروا الكفار ليسلموهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

فإن قيل : لم توقف بعد الأسر في قتلهم ، واستشار أصحابه ، فأشار عمر بقتلهم ، وأشار أبو بكر باستبقائهم ؟ فالجواب : أن ذلك لتجويز تغيير التعبد بعد الأسر ، وإن كان الواجب من قبل القتل .

قوله تعالى : (لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ) ، الآية ٦٨ :

حملة قوم على إسراع المسلمين في الغنائم ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ،

وقد قيل : لولا تقدم دلالة القرآن على أن الصغائر مغفورة عند اجتناب الكبائر لمسهم العذاب ، فعلى هذا ثبت كونهم عصاة ، وإن كانت الصغائر مغفورة ، فيصح أن يعاتبوا على ما فعلوه .

وقد قيل : معناه لولا أن الوعيد يتقدم العقاب ، لمسكم فيما أخذتم ، ولكن سبق الكتاب بأن لا مؤاخذة إلا بعد النهي .

وقد قال قائلون : يجوز أن يكون توقفه بعد الأسر في قتلهم ، صغيرة ورد فيها العقاب . . .

ويقال : كيف يكون هذا صغيرة مع تقدم قوله : (فاضربوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ) ، وأنتم إن جعلتم ذلك صغيرة ، لم تجعلوا قوله : (فاضربوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ) . واردة بعد حرب بدر بل قبله ، فإذا ثبت ذلك ، فلا بد أن تكون مخالفة الأمر في ذلك كبيرة .

قيل : احتمال أنهم توهموا أن القتل لما كثر جاز العدول إلى الأسر :

قوله تعالى : (فَتَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) ، الآية ٦٩ :

ليس فيه بيان أكله بعد القسمة أو قبلها ، أو بعد الغلبة والإحراز بدار الإسلام .

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ، الآية / ٧٢ .

بدل قوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مِمَّا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَسْتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ)^(١) : على وجوب الهجرة ، إلا أنها كانت واجبة في وقت ، وقد زال ذلك الوجوب بالفتح لقوله **فَاتَّبَعُوا** :

(١) سورة الانفال آية ٧٢ .

لا هجرة بعد الفتح (١) .

وإنما كانت واجبة للخوف من الكفار ، والخوف من الافتتان ،
ولتقوية الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكل ذلك زال بالفتح .

ويحتمل أن يكون المراد بالولاية الوراثة ، لأنهم كانوا من قبل يتوارثون
بالإسلام والهجرة ، ونسخ ذلك بقوله تعالى :

(وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) .

ويحتمل أن تكون الموالاتة في الدين .

وقوله تعالى : (مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَا يَتَّبِعُهُم مِّنْ شَيْءٍ) ، يدل على
أن من ترك الهجرة ، فقد خرج عن أن يكون ولياً لسائر المؤمنين ، إلا أنه
لو خرج عن الدين لما قال الله تعالى : (وَإِن اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ
فَعَلَايِكُمُ النَّصْرُ) (٢) .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (٣) ،
يدل على أنه أراد به الولاية في الدين ، لأنه تعالى قال : (إِلَّا تَنْصَرُوا
تَكُونُ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ) (٤) .

قوله تعالى : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ
اللَّهِ) ، الآية / ٧٥ .

يحتمل التوريث بالرحم على قول ابن مسعود .

(١) أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، والبخاري في صحيحه .

(٢) سورة الانفال آية ٧٢ .

(٣) سورة الانفال آية ٧٣ .

(٤) سورة الانفال آية ٧٣ .

ويحتمل أن يكون أولى ما بين الله تعالى في كتابه من آي الموارث ،
ويجعل هذه الآية كأنها جملة وتلك مفصلة ، ولا يدل على أن بعضهم أولى
ببعض في الميراث من حيث الظاهر ، إلا أن يعلم الميراث بدليل .

احكام القرآن

الجزء الرابع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للسورة براءة^(١)

قوله تعالى : (بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ، الآية / ١ .

اعلم أن الإمام إذا استشعر من أهل العهد جناية ، أو توقع منهم غائلة ، كان له نبذ عهدهم إليهم ، دفعا لغائلتهم ، حتى لا يؤتى من حيث لا يشعر ، إلا أنه إنما يجوز ذلك بأن يجاهر بنبذ العهد إليهم ، حتى لا يكتسبهم مغافصة^(٢) ، فيشبه الغدر ، ويجوز أيضاً أن يعاهد المشركين إلى أن يرى فيه رأيه ، كما عاهد أهل خيبر ، وقال في العهد : أقركم ما أقركم الله ثم أجلاهم عمر ، وكل ذلك جائز .

وإذا ثبت ذلك فقوله : (بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ) : يدل على أن عهداً قد تقدم بينهم ، وأنه قد نقض .

(١) قال طلمائونا : هذه السورة من آخر ما نزل بالمدينة ، ولذلك قل فيها المنسوخ ، ولها ستة أسماء : التوبة ، والبعثرة ، والمشقة ، والفاضحة ، وسورة البحوث ، وسورة اللداب .

(٢) مغافصة : الأخذ على فرقة .

يبقى أن يقال :

فلم قال : (فَسَيُحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)^(١) ، وإذا انتقض العهد فلم جاز الإمهال ؟

فيقال : لا يبعد جواز الإمهال لما فيه من المصلحة في تدبر من أهمل في عاقبة أمره ومآل حاله ، وأن ذلك يكون داعياً إلى الإسلام ، وإنما لا يحسن الامهال لمن يتوقع الغوث ، فأما من لا يخشى الغوث ، فلا يقبح منه الامهال ، ودل عليه قوله :

(وَاعْلَمُوا أَنكُمُ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ)^(٢) .

ومعناه : غير معجزيه ، بتمكين نبيه منهم ، ونصرته عليهم ، أو نفاذ مراد الله تعالى فيهم بما شاء ، وهو معنى قوله تعالى : (وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ) .

فكان المقصود من التسمح بهذه المدة ، التوصل إلى هذه البغية ، وهو رجاء الإسلام .

وإذا بان السبب الذي لأجله يجوز نبد عهود الكفار إليهم ، فقد قال ابن عباس : إن المشركين أخذوا في نقض عهودهم التي بينهم وبينه ﷺ ، فأمر الله تعالى نبيه فيمن كان عهده أربعة أشهر ، أن يقره إلى مضي هذه المدة ، وذلك من يوم النحر إلى عشر من شهر ربيع الآخر ، ومن كان له من العهد أكثر ، أمر أن يحط إلى ذلك ، ومن كان أقل ، أمر أن يرجع به إلى هذا القدر ، ومن لم يكن له عهد ، أمر أن يجعل له خمسين ليلة من يوم النحر إلى إنسلاخ المحرم ، إلا حي من بني كنانة ، كان قد بقي من عهدهم تسعة أشهر ، فأمر الله تعالى أن يتم عهدهم إلى مدتهم ، وهو معنى قوله :

(١) سورة براءة آية ٢ • ومعنى فسبحوا : سيروا

(٢) تابع لنفس الآية •

(إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) - إلى قوله - (فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدْتِهِمْ) ، الآية ٤ .

وذكر التبري وقطع العصمة وبعث علياً بذلك ، لينادي فيهم مع قوله تعالى : .

(إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُواكُمْ شَيْئاً وَكَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحْدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدْتِهِمْ) .

واعلم أن الذين تقدم ذكرهم ، وقعت منهم مظاهرة أو مخابرة وخداع ، يقتضي نقض العهد والاخلال به ، ولذلك قال :

(كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) ، الآية / ٧ .

فلو كان ممن تقدم ذكرهم الاستقامة في العهد ، لم يجز منه تعالى أن يتبرأ منهم وينقض عهدهم ، فكل ذلك يدل على أنه قد كان تقدم منهم نقض العهد ، إما ظاهراً وإما سراً .

وقال ابن عباس في سورة التوبة : إنها هي الفاضحة ، فهذا القول منه يدل على أنهم نكثوا وأسروا به ، فأظهر الله تعالى لنبيه ما أسروه بالبراءة منهم ، ونبذ العهد إليهم .

وذكر في النقض وجه آخر ، من حيث استبعاد هؤلاء النقض من جميع المشركين سراً ، فقال : سبب نقض العهد ، أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يحج ليقابل ، وأن الله تعالى أعلمه ذلك ، وأنه لا يتفرغ إلى الحج إلا بعد العمام القابل ، لقرب أجله ، وكان المشركون يطوفون بالبيت عراة في الطواف ، والتعري بحضرتة شرك وكفر ، فاقنض ذلك نقض العهد .

وهذا باطل ، فإنه لا يجوز من رسول الله ﷺ النقض لهذه العلة ، فإن من الممكن أن يخلى له البيت ساعة ، ولا يمكن المشركين من الطواف في تلك الحالة ، كما طاف في عمرة القضاء وأخل له المشركون البيت .

والذي يتعلق بالأحكام من الآية أنه :

لا يجوز نبد عهد الكفار إلى الكفار إلا بنقض ظاهر منهم ، أو توقع نقض ، أو إلهام في مدة العهد ، مثل أن يقول : نفركم ما أقركم الله .

ثم الأمان فسد أو صح ، لا يجوز نقضه بالاعتتيال ، بل بإظهار نبد العهد إليهم .

فهذا ما يتعلق بالفقه من الآية ، وما ذكر في الآية : (إِلا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْتَقِصُواكُمْ شَيْئاً وَكَمْ يَظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحْدًا) ، الآية / ٤ .

والمتعلق بالأحكام منه وراء ما ذكرناه ، أن من كان بين المسلمين وبينهم عهد ، فإذا ظاهروا علينا قوماً من الأعداء فهو نقض العهد ، سواء ظاهروا سرّاً أو جهراً .

قوله تعالى : (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ) ، الآية / ٥ .

وفيه سؤال : وهو أن النداء إنما كان يوم الحج الأكبر ، والأشهر الحرم : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، وهذه الثلاثة سرد ورجب فرد ، فإذا ثبت ذلك ، فكيف يقول : (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ) ، وما بقي إلا أيام قلائل ؟

وأجيب عن ذلك من وجوه :

منها : أنه لما كان آخر الأشهر الحرم المحرم ، وكان بانقضائه تنقضي الأربعة أشهر ، جاز أن يعاق قتال الكفار به .

والوجه الثاني : أن المراد بالأشهر الحرم : الأربعة التي حرم الله تعالى فيها قتالهم وأمنهم فيها ، وهي : من يوم النحر إلى العاشر من ربيع الآخر ، فقوله تعالى : (الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ) ، هي التي حرم الله تعالى فيها القتل فقط ، ولم يعن بالحرم الثلاثة السرد والواحد الفرد ، وإنما أراد الأربعة المتوالية من وقت العهد إلى العاشر من ربيع الآخر ، وهو قول الحسن .

وفيه شيء ، وهو أن اسم الأشهر الحرم لا يتعارف منه غير المعهود ، ولا يصير بسبب العهد الأشهر مسماة بالحرم ، فلا جرم اختار كثير من العلماء القول الأول .

وقال الأصم : أريد بالآية من لا عهد له من المشركين ، فأوجب أن يمسك عن قتالهم حتى ينسلخ المحرم ، وهو مدة خمسين يوماً على ما ذكره ابن عباس .

قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَاحْصِرُوهُمْ وَأَقْبِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ)^(١) ، يدل على جواز الأسر بدل القتل والتخيير بينهما ، ويدل على جواز قتلهم ، أو أسرهم ، على وجه المكيدة ، لقوله تعالى : (وَأَقْبِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) .

وقال ابن عباس في قوله : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ)^(٢) و (مَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ)^(٣) وقوله : (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ)^(٤) ،

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) سورة الفاتحة آية ٢٢ .

(٣) سورة ق آية ٤٥ .

(٤) سورة المائدة آية ١٢ .

وقوله : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ) (١) ، قال : نسخ هذا كله بآية السيف وهو قوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) ، الآية ، وقوله : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) (٢) ، الآية .

وقال موسى بن غفلة : كان النبي عليه الصلاة والسلام قبل ذلك يكف عن لا يقاتله ، لقوله تعالى : (وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لِكُفْرِهِمْ سَبِيلًا) (٣) ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) - إلى قوله - (فإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ، الآية .

وعموم ذلك يوجب قتل كافة المشركين من أهل الكتاب وغيرهم ، فإنه جعل المزد (فإن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ) ، إلا أن الأخبار وردت في أخذ الجزية .

ويجوز أن يكون لفظ المشركين لا يتناول أهل الكتابين ، ويقضي ذلك منع أخذ الجزية من عبدة الأوثان وغيرهم .

واعلم أن مطلق قوله : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ، يقضي جواز قتلهم بأي وجه كلف ، إلا أن الأخبار وردت في النهي عن المثلة ، ومع هذا يجوز أن يكون الصديق رضي الله عنه ، لما قتل أهل الردة بالإحراق بالنار ، والحجارة ، والرمي من رؤوس الجبال ، والتنكيس في الآبار ، تعلق في ذلك بعموم الآية .

(١) سورة الجاثية آية ١٤ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) سورة النساء آية ٩٠ .

وكنك إحراق علي رضي الله عنه قوماً من أهل الردة ، بالإحراق بالنار ، يجوز أن يكون ميلاً إلى هذا المذهب واعتماداً على عموم اللفظ .

قوله تعالى : (يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) ^(١) ، الظاهر أنه يوم عرفة ، قال عليه الصلاة والسلام : الحج عرفة .

ويجوز أن يكون يوم النحر ، وورد في كل واحد منهما أثر ، وتسميته الحج الأكبر يدل على أن العمرة أصغرهما .

قوله تعالى : (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) ^(٢) :

هذه الآية فيها تأمل ، فإن الله تعالى علق القتل على الشرك ، ثم قال : (فَإِنْ تَابُوا) ، والأصل ، أن القتل متى كان الشرك يزول بزواله ، وذلك يقتضي زوال القتل بمجرد التوبة ، من غير اعتبار إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولذلك سقط القتل بمجرد التوبة قبل وقت الصلاة وإيتاء الزكاة ، فهذا بين .

غير أن الله تعالى ذكر التوبة وذكر معها شرطين آخرين ، فلا سبيل إلى إلغائهما ، وصح أن الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة ، لا من جحد وجوب الزكاة فقط ، بل من قال لا أؤديها إليك .

فقال أبو بكر : « لا والله حتى آخذها كما أخذها رسول الله ﷺ » ^(٣) .

وإنما فعل ذلك ، فهم العلماء منه قتال مانعي الزكاة ، لأن الله تعالى شرط أموراً ثلاثة في ترك القتال ، فلا بد من وجودها جميعاً ، ودل قوله تعالى

(١) سورة التوبة آية ٢ .

(٢) سورة التوبة آية ٥ .

(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة .

في موضع : (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) ، وقال في موضع آخر :
 (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوَانُكُمْ فِي الدِّينِ) (١) .

على أن لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مدخلاً في تخليّة سبيلهم ، كما أن للتوبة مدخلاً في ذلك ، وبذلك احتج أبو بكر رضي الله عنه في أن التوبة لا تكفي في تخليّة سبيلهم والكف عن قتلهم ، حتى ينضاف إليها فعل الصلاة وإيتاء الزكاة ، وقال إنه **صلى** قال :

« فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (٢) .

فلم تثبت العصمة بمجرد الإسلام ، وذكر أن الزكاة من حقها .
 وتعلق علي بذلك في قتال الفئة الباغية ، وذهب إلى أن المشركين إذا أسلموا ، ولم يقيموا الصلاة ، ولم يؤتوا الزكاة ، حل قتلهم وقتلهم .
 وقال بعضهم : إنما أراد بذلك الاعتراف بالصلاة والزكاة لا فعلهما ، فمن جحد أحدهما فقتله مباح ، وهذا يستأصل وجه التخصيص .
 فإن قيل : فإذا تاب قبل وقت الصلاة والزكاة فلا قتل عليه ، ولم يقم الصلاة ولا الزكاة جميعاً .

الجواب : أن التوبة إن كفت على هذا الرأي ، فذكر الصلاة والزكاة لغو ، وهو بمثابة من يقول : فإن تابوا ودخلوا الدار وليسوا الثوب .

(١) سورة التوبة آية ١١ .

(٢) أخرج البخاري ومسلم وأبو يعلى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » .

نعم ، فهما من جعلهما شرطاً لخروج ما قبل حالة الوجوب ، لأنه لا يجوز أن يجعلهما شرطاً ، ولما وجبا ولزما .

فالظاهر ما قاله الصديق ، وهو جواز محاربتهم^(١) إذا امتنعوا من القيام بهما .

وقد كان كثير من الناس يعترفون بوجوب الزكاة ، لكنهم كانوا يمتنعون من دفعها إليه ، وأمر مع ذلك بمحاربتهم وقال : لو منعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه .

فتبين بذلك أن الزكاة للامام فيها حق الأخذ ، فمتى امتنعوا وانحازوا إلى فئة حل قتالهم وقتلهم ، ما داموا مصيرين على الامتناع ، وكذلك إذا امتنعوا من الصلاة ، وفعلها على وجه يظهر .

فإن قيل : فقد خص الله تعالى هذا بالمشركين وقتلهم ، فمن أين أن هذا جائز في حق المؤمنين ؟

والجواب : أنه إذا ثبت أن التوبة تسقط القتل ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة تسقط القتل ، فمقتضاه : أن المشرك إذا تاب ولم يصل ولم يرك وجب عليه القتل ، وهذا ما نقوله .

يبقى أن يقال : إن الآية أوجبت التسوية بين منع الصلاة ومنع الزكاة ، والشافعي يخصص بالصلاة .

والجواب : أن عند الشافعي لا فرق بين البابين ، إلا أن في الزكاة أخذها ممكن قهراً ، وفي الصيام يمكن أن يجلس في موضع فيجعل ممسكاً ، والركن الأعظم في الصوم الامسك ، فأما الصلاة ، فاستيفؤها منه غير

(١) وهو قوله في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ، ورواه أبو هريرة رضي

الله عنه :

« والله لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال . . الخ » .

ممكّن ، فكان قتل تارك الصلاة من حيث تعذر استيفاؤها منه ، بمثابة قتل تارك الزكاة إذا انحاز إلى فئة .

قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) ، الآية / ٦ .

اعلم أن هذا لا دلالة فيه على أمان مشرك ، ووجوب بذل الأمان فيمن يطلب الأمان ، وذلك أن الله تعالى إنما ذكر ذلك وشرع الأمان لفائدة ، وهي سماع الأدلة من كتاب الله تعالى ، والكفار متى طلبوا تعرف التوحيد والعدل وبطلان ما هم عليه وجب ذلك ، وإذا وجب على الرسول ﷺ ، وجب على سائر الأمة ، بل على سائر المجاهدين .

ولا يحل للمجاهد قتل الكافر مع طلبه التعرف للدين ، والوقوف على الأدلة ، لأنه لو حل قتله ، لم يجوز أن يجار وأن يؤمن ، فلذلك لا يجوز أن يخلو المجاهدون من العناء ، لأنه لا يأمن أن يكون في الكفار من يلتصق ذلك ، فإذا لم يجد من يحمل شبهته ، وبشبه له طريقة الحق ، لم تجز مقاتلته . فلو قالوا : إننا نريد الوقوف على طريق الحق وتمييزه عن الباطل ، فأهلونا ودعوا مقاتلتنا ، لوجب ذلك ، وكما يجب أن يكون في عسكر الإسلام من يستعد لقوة الدين بالسلاح والعدة ، فكذلك يجب أن يكون فيهم من يستقل بقوة المناظرة وتعريف الأدلة .

فقوله تعالى : (فَأَجِرْهُ) ، أمر دال على الوجوب ، ولا وجوب إلا عند هذا الغرض ، وليس هذا الغرض من الأمان المعروف في الشرع في شيء ، فإن الأمان هو الذي يحصل بسبب من المسلم موقفاً على خيرته : إن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ، وفي الاستجارة لغرض الاستماع لكلام الله عز وجل ، يجب الأمان ، وتنكف السيوف عن رقبتة ، ويتحرس^(١) دمه متى طلب ذلك ، سواء كان جري منا الأمان أو لم يجز .

(١) تحرس : يحفظ .

ثم قال تعالى : (حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) ،
الآية / ٦ .

أي بعد السماع ، لأنه لا فائدة في مقامه عندنا . والأمان الذي تعارفه
الفقهاء ، أن يؤمن كافرأ لا يبغى به سماع كلام الله عز وجل ، حتى إذا
استمع أبلغه مأمنه ، بل يبغى به أمانه حتى يتجر ويتسوق ويقيم عندنا مدة
لغرض لهذا المسلم ، وذلك ليس ما نحن فيه بسبيل ^(١) .

قوله تعالى : (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ
رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ) ، الآية ^(٢) .

يدل على أن من نفى أن يكون له عهد ، إنما نفاه من حيث لم يستم ،
بل غدر سرأ أو جهراً ، أو خيف منه الغدر ، وذكر الشرك ذكر الباعث
على الغدر ثم قال :

(إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ^(٣) .

فإنه لم يظهر منهم غدر .

(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) ^(٤) .

وهذا يدل على أن من نقض عهده فإنما نقضه لمكان الغدر وتوقع
الجناية ، وإلا فلو استوى المستثنى والمستثنى منه في الاستقامة والوفاء لاستويا
في وجوب الوفاء ، ويدل عليه قوله تعالى فيما بعد :

(كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ
إِلَّا ذِمَّةً) ^(٥) .

(١) انظر التفسير الكبير للرازي .

(٢) و (٣) و (٤) سورة التوبة آية ٧ .

(٥) سورة التوبة آية ٨ .

فبين الله تعالى أن المعلوم من حالهم الغدر عند التمكّن ، وأنهم ينتهزون فرصة الاغتتيال والمجاهرة بسر المكاشفة .

وبين أنهم في إظهار التمسك بالعهد منافقون لقوله : (يَرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ)^(١) وقواه : (إلا) ، بحتمل القرابة والعهد والحوار .

ويحتمل أن يكون من أسماء الله تعالى يحلف به ، فأبان أنهم لا يثبتون على العهد واليمين .

قوله تعالى : (فَمَنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ) ، الآية / ١١ .

هذا فيه تأمل ، فإننا إن جعلنا لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة على مذهب الشافعي أثراً في تخليّة سبيلهم ، فليس لهما اختصاص أصلاً بكون مقيهما أحياناً في الدين ، فإن مجرد الإسلام كافٍ في هذا المعنى ولا وجه له ، إلا أن ذكرهما يدل على ما عداهما .

فإن الصلاة هي الوظيفة الكبرى المختصة بديننا وشرعنا .

والزكاة هي الوظيفة الشاقة على المكلفين ، وما كانت لهم عادة بهما .

فأبان أن اللدخول فيهما دخول فيما سواهما .

وأبان أنه وإن تمسك بالكفر دهرًا طويلاً فإذا تاب صار في الحال بمثابة

من كان معنًا دهرًا طويلاً على الإسلام ، حتى يجب علينا نصرته وموالاته .

قوله تعالى : (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا

فِي دِينِكُمْ) ، الآية / ١٢ .

يدل على أن المعاهد لا يقتل في عهده ما لم ينكث ، وذكر الأمرين لا يقتضي توقف قتالهم على وجودهما ، فإن النكث يقتضي ذلك بانفراده عقلاً وشرعاً .

فالمراد به على هذا الوجه التمييز في الجمع ، وتقديره :

فإن نكثوا حل قتالهم وإن لم ينكثوا وطعنوا في الدين مع الوفاء بالعهد حل قتالهم .

وهذا يقوي مذهب الشافعي ، فإن المعاهد إذا جاهر بسب الرسول وطعن في الدين فإنه يحل قتله وقتاله .. وأبو حنيفة رأى أن مجرد الطعن في الدين لا ينقض به العهد ، ولا شك أن دلالة الآية قوية فيما قاله الشافعي .

فإن قيل : فلم قال : فقاتلوا أئمة الكفر ؟ ولم خصصهم بذلك مع وجود القتال من جميعهم ؟

الجواب : أن من المحتمل أن يكون المراد به أن المقدم على الطعن في الدين وينكث العهد صار أصلاً ورأساً في الكفر ، فهو من أئمة الكفر على هذا التأويل ، أو عني به المقدمين والرؤساء منهم ، وأن قتالهم قتال أتباعهم ، وأبان أنهم لا يحترمون ولا يهابون .

وقد قيل : عني به صنديد قريش ، كأبي جهل وعتبة وشيبة وأمية ابن خلف .

وهذا بعيد : فإن الآية في سورة براءة ، وحين نزلت وقرئت على الناس استوصل شأفة^(١) قريش فلم يبق منهم إلا مسلم أو مسالم .

(١) استوصل شأفته أي أذهب الله . والشأفة هي القرعة التي تخرج في استئصال

القدم وتذهب بالكي .

قوله تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَأْتِيهِ الْغُيُوبُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ عِلْمُ الْغُيُوبِ) (١) ،
 أي لا إيمان لهم بقون بها ، ويشتون عليها .
 قوله تعالى : (لَسَلَّهْمُ يَسْتَهْزِئُونَ) (٢) .

أبان به أن الغرض من قتال الكفار يجب أن يكون طلب إسلامهم ،
 فمن رجا منهم الإسلام وتطلب تعريف الحق يجب السعي في بيان ذلك ،
 لأن قوله : (لَعَلَّهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ) ، أي كي ينتهوا عن كفرهم وباطلهم
 وأذيتهم للمسلمين ، وذلك يقتضي أن يكون الغرض من قتالهم ، إما دفع
 ضررهم فينتهون عن قتالنا ، وإما الانتهاء عن كفرهم باظهار الإسلام .

وقد قيل : قوله (أئمة الكفر) ، نزل في اليهود الذين غدروا
 برسول الله ﷺ ، ونكثوا ما كانوا أعطوا من العهد والأيمن ، على أن لا
 يعينوا عليه أعداءه من المشركين ، وهموا بمعاونة المنافقين والكفار على
 إخراج النبي عليه الصلاة والسلام ، فأخبر أنهم بدعوا بالنكث والنقض ،
 وقال بعده :

(أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ عِندِ عَهْدِهِمْ
 وَهَمَّوْا) (٣) وكل ذلك محتمل .

قوله تعالى : (وَلَسَمَّ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا
 الْمُؤْمِنِينَ وَكَلِجَةً) (٤) ، الآية / ١٦ .
 يقتضي لزوم اتباع المؤمنين ، وترك العدول عنهم ، كما يلزم اتباع
 النبي عليه الصلاة والسلام .

(١) و (٢) الآية ١٢ من سورة التوبة . وإيمان يفتح الهمة جمع بين أي عهد وبكبر

الهمة تعني الإسلام والتصديق .

(٣) سورة التوبة آية ١٢ .

(٤) وليجة : بطانة .

قوله تعالى : (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ) ،
الآية / ١٧ .

يدل على أن عمارة^(١) المسجد بالزيارة ، والزيادة في بنائه ، ودخوله
محرم على الكفار ، فكأنه قال :

إن بناء المسجد إنما يليق بالمسلم الذي يتوصل به إلى رضا الله ، فأما
الكافر فإن عمله في ذلك محبط ، ولم يؤمر بعمل محبط ، وإنما أمر بعمل
مقبول عند الله تعالى .

قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ) ،
الآية / ٢٣ :

يدل على أن حكم الله تعالى يغلب حكم القرب والنسب .
ويدل على أن تولي الكافر تعظيم ، فإذلك أطلق تعالى فيمن يفعل ذلك
أنه ظالم .

قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) ، الآية / ٢٨ .

صار بعض الناس إلى الحكم بنجاستهم حقيقة حتى نجسوا الماء بملاقاتهم .
وقال آخرون : لم يرد تعالى بنجاستهم حقيقة ، وإنما أراد به جعله فاحشة
لمنع قريتهم من المسجد ، كما تمنع من ذلك النجاسات ، فمعناه : إنما
المشركون كالشيء النجس ، وتعليق منعهم أن يقربوا المسجد الحرام بكونهم
أنجاساً ، يقتضي أن يكون المراد به التشبيه لا التحقيق ، والنجاسة من حشها
صححة إزالتها بالماء وذلك لا يتأتى في الشرك .

وقال الشافعي : يدخل كل مسجد إلا المسجد الحرام خاصة ، ويجوز

(١) قال صاحب البصائر :

« يعمر » أما من العمارة التي هي حفظ البناء ، أو من العمرة التي هي الزيارة ، أو
من قولهم : عمرت بمكان كذا ، أي أقمت به .

للنبي دخول سائر المساجد عند أبي حنيفة من غير حاجة ، والشافعي يعتبر الحاجة ، ومع الحاجة لا يجوز دخول المسجد الحرام .

فأما الآية فظاهرها ألا يقربوا المسجد الحرام ، إلا أن قوله تعالى : (فَلَا يَتَقَرَّبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ هَذَا)^(١) ، يدل على أن المراد به الطحج ، والتقييد بالعام يدل على أن المراد به الحج الذي لا يتأتى إلا في العام ،

ويدل عليه أيضاً قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ)^(٢) .

قوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ

الآخِرِ) — إلى قوله — عَمَّنْ يَدُ وَهُمْ صَاعِقُونَ) ، الآية / ٢٩ .
اعلم أن مطلق قوله (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(٣) .
وقوله عليه الصلاة والسلام :

« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » .

وقوله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَتَّكِنُوا

الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٤) .

يدل كل ذلك على جواز قتل الكفار بأسرهم ، ولو لم يكن إلا قوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ، لكان اللفظ عاماً في حق أهل الكتاب وغيرهم .

وقد قال قتادة : إن عموم لفظ المشركين مقصور على عبدة الأوثان ، فإن قوله تعالى فرق في اللفظ بين المشركين ، وأهل الكتاب ، والمجوس ،

(١) تابع الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٢) تابع الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٣) سورة التوبة آية ٥ .

(٤) سورة الأتفال آية ٢٩ .

بقوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى
وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا) (١) .

فعطف المشركين على هذه الأصناف .

وقال آخرون : لما كان معنى الشرك موجود في مقالات هؤلاء الفرق
من النصارى المشركين بعبادة الله تعالى عبادة المسيح عليه السلام .

والمجوس أشركت من حيث جعلت لله تعالى نداً مغالباً ، والصابئون
هم عبدة الكواكب ، فهُم مشركون حقيقة ، وقد انتظم اللفظ ، فعلى هذا
دل قوله «المشركون» على نفي أخذ الجزية من هؤلاء كلهم ، العرب والعجم
على ما يقوله الشافعي .

ولأجل ذلك توقف عمرُ في أخذ الجزية من المجوس ، وليسوا أهل
الكتاب تحقيقاً ، فإنه سلب الكتاب منهم كما نُقل عن عليّ ، وإن صح هذا
النقل عمن عليّ ، فليسوا أهل الكتاب في الحال ، وكون آبائهم من أهل
الكتاب لا يقتضي أمراً في حقهم ، وقول رسول الله ﷺ على ما نقله الرواة
عنه «سأوا بهم سنة أهل الكتاب» (٢) ، يدل على أنهم ليسوا أهل كتاب ،

إذا تبين ذلك ، فأخذ الجزية من أهل الكتاب بحكم تخصيص الشرع
لإياهم من بين المشركين ، لا يدل على مثله في المجوس ، إذ لا يتناولهم لفظ
مطلق لفظ الكتاب (٣) ، لقوله تعالى : (إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى
طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا) (٤) .

(١) سورة الحج آية ١٧ .

(٢) أخرجه الامام احمد في مسنده ، وابو داود في سننه

(٣) كلا بالاصل ، ولعلها : إذ لا يتناولهم لفظ مطلق أهل الكتاب .

(٤) سورة الانعام آية ١٥٦ .

فإن قيل : فقوله تعالى : (مِنَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ) ^(١) ، يقتضي جواز أخذ الجزية منهم ، ولا دلالة للفظ في حق غيرهم .

وقوله : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ، إنما ورد في مشركي العرب ، فإنه مرتب على قوله تعالى : (فإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) .

و كذلك قوله : (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً) ^(٢) .

وليس فيه دلالة على منع أخذ الجزية من عبدة الأوثان من العجم ، والظاهر لا يقتضي في ذلك مشركي العجم منعاً ولا إيجاباً .

نعم ، الظاهر يقتضي جواز أخذ الجزية من كافة أهل الكتاب عرباً كانوا أو صجماً ، وهذا هو الحق عندنا ، وليس يظهر عن هذا السؤال جواب ؟

نعم يمكن أن يقال : إن الأصل ألا تقبل الجزية من الكفار إلا فيما خص ^(٣) ، وذلك خروج عن موجب الظاهر ويتعلق بنوع آخر .

واعلم أن قوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) - إلى قوله في سياق الآية - (مِنَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ) ^(٤) .
توهم قوم أنه منصرف إلى جميع الكفار وهم أصناف :

فمنهم الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، وليس ذلك صفة أهل الكتاب ، فلهم يؤمنون بالله وباليوم الآخر .

(١) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٦ .

(٣) وردت « اخص » في نسخة اخرى .

(٤) سورة التوبة آية ١٩ .

وقوله : (وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) (١) ، صفة غير أهل الكتاب وكثير من الأحكام .

وقوله : (وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) (٢) هو وصف أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد .

وذكروا أن ظاهر هذا يقتضي أخذ الجزية من أصناف الكفار ، إلا ما قام دليل الإجماع عليه في حق مشركي العرب ، وهذا باطل ، فإن الله تعالى قال : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) ، فوصف الذين يقاتلون بأوصاف ، فلتكن الأوصاف راجعة إلى الضمير المذكور أولاً .

وقوله : (لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) ، وصف لهم .

(وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) يرجع إليهم أيضاً .

وقوله : (وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ) ، ينبغي أن يكون نعتاً للذين . فإذا لم يقولوا ذلك فقد نعت قوماً بنعت ، وذكر بعده نعتاً لا لمنعوت متقدم ، وذلك يستحيل قطعاً .

فلا جرم ، رجع كل من يرجع إلى فهم ، ونحصل إلى أن الآية نزلت في حق أهل الكتاب .

يبقى أن يقال : كيف وصفهم بأنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ؟

قيل ، يحتمل أن يقال : إنهم بمنزلة الذين لا يؤمنون في باب الدم ، ومثله في مَنْ يوالي الكفار من المؤمنين ، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي .

ومعناه أنهم لو كانوا ينتفعون بالإيمان بالله ، ما اتخذوهم أولياء .

وقد قيل : معناه أنهم لم يؤمنوا عن يقين ومعرفة .

وقد قيل : لا يؤمنون بذلك على ما يؤمن به المؤمنون .

وقد قيل : لم تكمل معرفتهم بالله تعالى .

قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) .

فالجزية عطية مخصوصة .

قيل سميت جزية لأنها جزء على الكفر ، وقيل اشتقاقها من الأجزاء

بمعنى الكفاية ، أي أنها تكفي عن يوضع ذلك فيه من المسلمين ، وتجزى عن الكافر في عصمته .

قوله تعالى : (وَهُمْ صَاغِرُونَ) ، الصغار هو النكال ، وصف

بذلك لأنه يصغر صاحبه ، بأن يدفعوها عن قيام ، والآخذ لها قاعد ، ويعطيها بيده مشياً إلى الوالي الطالب ،

وفائدة هذين الشرطين الفرق بين ما يوجد منهم مع كفرهم ، وبين

ما يوجد من المسلمين من الزكاة ، فكما يقترن بالزكاة المدح والإعظام

والإحسان له ، فيقترن بالجزية الذل والدم ، ومتى أخذت على هذا الوجه ،

كان أقرب إلى ألا يثبتوا على الكفر لما يتداخلهم من الأنفة والعار ، وما

كان أقرب إلى الإقلاع عن الكفر فهو أصح في الحكمة ، وأولى بوضع

الشرع .

وعلى هذا ، إذا قال القائل : كيف يجوز العدول عن استئصال الكفار

وتطهير الأرض منهم إلى تعزيرهم في ديارنا ونصرتهم بأنفسنا وأموالنا مع

عظيم كفرهم ، ومع قوله تعالى : (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَعَطَّرْنَ

مِنْهُ) (١) ، ثم يعصم ماله بقدر يسير ، وهل هذا إلا كالرضا بكفرهم ،

وتمهيد أسبابه لهم .

فيقال في إبطال ذلك : إن قتل الكافر مؤسس من التوبة ، وإذا ترك بشريطة الجزية فيلحقه من الذل ما يضجره ويحمله على الإسلام ، هذا مع نفع يعود إلى^(١) المسلمين ، ومع مخالطة الكافر للمسلمين الداعية له إلى تدبير أدلة الإسلام ، وهذا المعنى لا فرق فيه بين طائفة وطائفة ، إلا أنه يمكن أن يقال :

إن قتل من لا كتاب له أقرب إلى تعظيم أمر الدين ، ولأن أهل الكتاب أقرب إلى تدبير معاني الكتاب لتقارب ما بين الأديان وتشاهدتها على صدق نبينا ﷺ ، فيجوز أن يكون الإصحاب بالجزية أقرب إلى إيمان أهل الكتاب منه إلى غير أهل الكتاب .

وقوله تعالى : (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَّقَطُرْنَ مِنْهُ) ، تعظيم فيما يتعلق بالآخرة ، ورجوع وبال كفره عليه في الميعاد . ومع هذا فيجهد الشرع أسباباً هي داعية إلى صلاح حاله في ماله .

وليس لقائل أن يقول : وإذا كان ذلك كذلك ، فلم يرزقون ويحسن إليهم .

لأن نعمة الله تعالى لا تنافي استعظامه للكفر ، فكذلك إقرارهم على المقام في بلادنا بأخذ الجزية لا تنافي استعظام كفره .

وإذا تقرر ذلك أمكن أن يقال :

الجزية عقوبة ليحصل بها زجره عن كفره .

والعقوبة منقسمة إلى ما يكون زجراً لمصلحة المعاقب ، وإلى ما يكون جزاء .

فأما الجزاء فلم يشرع لمصلحة المعاقب ، فعلى هذا لا نقول : يجب على

(١) وردت - على - في احدى النسخ .

الكافر الجزية متى اقتضت عصمة ، فكأنها دفع القتل عنه ليتدبر قبج القبح فيسلم ، فجري مجرى العبادات ، وما يجب فعله لا يعد من العقوبات .

فإن قيل : إنما يجب عليهم ما يحسن لا ما يقيح ويحرم ، فكيف يحسن منه دفع الجزية ، ومن الإمام أخذها ، وإذا أخذناها منه على طريق عصمة دمه ، فقد رضينا بمقامه على كفره ، وهم متى أرادوا دفع الجزية فقد أرادوا مقامهم على الكفر ، وذلك يوجب قبج الدفع والأخذ ، ولو كانوا بالجزية جاقنين دماءهم كما بالإسلام ، كانوا مخيرين بينهما ، فلا يمكن أن يقال : إن الجزية واجبة تحقيقاً ، ولكن يقال إن الجزية لإضجار ومعاينة ليرجع عن كفره ؟

ويجاب عن هذا بأن يقال :

بأن الذي في الكافر من كفره ، يقتضي إباحة دمه ، لكن حرمة الكتاب تقتضي استبقائه لما في استبقائه من توقيع إسلامه ، ولولا ذلك لكان القتل أولى به ، وإذا كان كذلك فقد دفع الكافر إلى القتل ، أو دفع الجزية ، وفي دفعها إزالة القتل ، فواجب عليه أن يفعل ذلك لإزالة الضرر العظيم .

فإن قيل : إن القتل امتنع ببذل الجزية لما في أخذ الجزية من توقيع إسلامه ، والمقصود ذلك ، فيلزم على مساقه أن يكون ذلك محتوماً ، ويجب علينا أخذ الجزية منه ، ويمتنع قتله .

والجواب : أن الكافر إذا لم يعرف حُسن الإسلام ، فقد دفعه الشرع إلى أحد أمرين :

إما القتل ، وإما الجزية ، وهو يعلم أن الجزية أهون عليه من القتل ، وفي الجزية حفظ للدم ، فيحسن بقضية العقل والشرائع كلها دفع الجزية ، تحقيقاً لمقصود دفع شر القتل ، ووجب بحكم شرعنا الجزية عليه ، لما فيه

من حسن توقع إسلامه ، ودفع قتل يعجله إلى النار ، ففي ذلك مصلحة للكافر بحكم دينه الذي هو عليه عند جهله بحسن الإسلام ، وبحكم ديننا الذي به عرفنا حسن الإسلام ، وتوقعه منه ببذل الجزية ، إلا أنه إذا امتنع فلا يمكن تقريره في ديارنا على كره منه ، لما فيه من غائلة هربه وترصده لأذية المسلمين ، فوجب قتله لدفع الضرر ، أما إذا توطن وتأهل وطلب منا الذمة اندفعت غائلته ، فحسن بذل الجزية لهذا المعنى .

ومعلوم أن من أكره على دفع ماله بالقتل ، وجب عليه دفع ماله لدفع شر القتل عن نفسه . فعلى هذا يجب على الذمي بذل الجزية لدفع شر القتل عن نفسه ، ويحسن من المسلمين أخذها منهم ، لما يتوقع في ذلك من إسلامه ، وقد قيل : يحسن أخذ الجزية في مقابلة مساكنتهم لنا وذبننا^(١) عنهم . فالكافر ليس يبذل على هذا القصد ، ولكن يبذلها لدفع القتل ، ووجه الوجوب عليه هذا .

فأما المسلم ، فإنما يأخذها لحق المساكنة ، ولأجل ذبننا عنهم ، فقيل لهم : فإذا وجبت الجزية عليهم لهذا المعنى ، فلا بد أن يكون الحقن مقصوداً ، وإنما يكون الحقن مقصوداً ، وتقريرهم في ديارنا مقصوداً معنياً ، إذا كان البقاء على الكفر مراداً ، فإن من ضرورة تقرير الكافر في ديارنا والتزام الذب عنه ، الرضا بفعله ، وإرادة الكفر منه ، فلا بد أن تكون الجزية عقوبة وزجراً عن الكفر ، حتى تكون إرادة الزاجر كراهة المزجور عنه .

فأما إذا كانت الجزية عرضاً عن المساكنة أو عن الذب ، كان الذب مقصوداً ، ووجوب تعظيمه وصيانته والذب عنه ، يقتضي إرادة الكفر لا محالة .

(١) ذبننا عنهم : دفاعنا عنهم .

وإن جعلت الجزية لدفع القتل ، فدفع القتل واجب ، كما أن الإسلام
وجب لدفع العقاب ، ودفع العقاب واجب ، فإذا يجب أن يكون مخيراً
بين الإسلام الذي يدفع به العقاب ، وبين الجزية التي يدفع بها القتل ،
فعلى هذا يمكن أن يكون اختيار من اختار ، كون الجزية في مقابلة الذب
والمساكنة ضعيفاً ، وإنما المعتمد كون الجزية دافعة للقتل في حق الكافر ،
ونحن نأخذها لمنفعة المسلمين ، وغرضنا منها توقع إسلامه ، وفيه مصلحة
له من هذه الجهة في دفع القتل عنه ، ومنفعة للمسلمين من هذه الجهة لا
يبعد وجوبها .

وعلى أنه يقال : متى قلنا إن الجزية تقتضي العصمة كالإسلام ، فإنما
نقول ذلك في أحكام الدنيا ، وفي أحكام الدنيا كلمة الشهادتين مثل الجزية .

ونحن نقول : يجب على الكافر كلمة الشهادتين ، ولا تنفعه الشهادة في
إزالة العقاب ، وإنما ينتفع بالتوبة والإيمان والمعرفة ، وكذلك لا يحقن الدم ،
ويتبين كيف يحسن دفع الجزية وأخذها وكيف يقبح .

وأما مقيد الجزية ، فليس في كتاب الله تعالى ، وهو مأخوذ من السنة ،
ويجوز أن يكون للاجتهاد مدخل فيه على ما بيناه في الفقه .

والذي يدل عليه القرآن ، أن الجزية تؤخذ من الرجال المقاتلين ، فإنه
تعالى قال :

(قَاتِلُوا... حَتَّى) .

فيقتضي ذلك وجوبها على من يقاتل ، ويدل على أنه ليس على العبد
وإن كان مقاتلاً لأنه لا مال له ، وقد قال تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا
الجزية) ، ولا يقال لمن لا يملك : حتى تعطي ، والظاهر يقتضي أنه
المقتدي بماله ، وأن ذلك كالعقوبة ، فلا تجب على السيد بسبب عبده .

واختلف العلماء فيمن دان من المشركين بدين أهمل الكتاب بعد المنهب^(١) ، وظاهر القرآن يقتضي القبول لأنهم من أهل الكتاب .

وكما ليس في القرآن بيان مقدار الجزية المؤداة ، فليس فيه بيان مدة أداء الجزية ، وتكررها بتكرار الحول ، وإنما فيه بيان أن الجزية ينتهي بها وجوب المقاتلة ، والظاهر يقتضي وجوبها مرة واحدة .

وأبو حنيفة لا يرى تعدد وجوبها بتكرار الحول ، بل يقول : إنهم يقاتلون إلى أن يؤدوا الجزية ، إلا أنها تؤخذ منهم عند انفصال السنة ، ولا ذكر لذلك في القرآن .

ويدل قوله : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) .

على أن بالإسلام يزول هذا المعنى ، فلا جرم لا خلاف أنهم إذا أسلموا فلا يؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون .

والشافعي لا يأخذ بعد الإسلام على الوجه الذي قاله الله تعالى ، وإنما يقول : الجزية دين ، وجب عليه بسبب سابق ، وهو السكنى أو لدفع شر القتل ، فصار كالديون كلها ، فإذا ثبت للشافعي أنها دين ، فإنها لا تسقط ، وإذا كان وجوب الديّة على نحو وجوب الديون ، وفيها غرض ، وهو دفع القتل ، فهي طاعة مأمور بها ، والذمي قد أطاع الله تعالى بدفعها ، إلا أن ثواب طاعته محبط ، كثواب الطاعات كلها ، فهذا تمام ما أردنا بيانه .

وأبو حنيفة لا يرى الجزية واجبة على الذمي طاعة ، بل يقول يقام عليه لإضجاراً له واتعاباً ، وذلك لا يكون طاعة في حقه ، وإنما هي طاعة في حقنا ، فأمنسا في حق الدافع فلا ، فهم إذا امتنعوا من الجزية وجب

(١) وردت - المنهب - في نسخة اخرى .

قتلهم ، وإذا بذلوا الحزبية امتنع قتلهم ، إلا أن الحزبية عندهم عقوبة زاجرة عن الكبر ، بالإضافة إلى الذمي والذي يخالط المسلمين ، فتوقع الإسلام منه يزيد على توقعه ممن لا يخالطونا ، فهذا تمام هذا المعنى على المذاهب كلها .

قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) ، الآية / ٣٤ .

ذكر الأصم : أنه راجع إلى أهل الكتاب ، لأنه مذكور بعد قوله :

(إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَجْيَارِ وَالرَّهْبَانِ لَيَسَاءُ كَلْمُونَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) .

وغيره حمل ذلك على كل كافر ، وذلك مدلول اللفظ ، ومعطوف على المتقدم باللفظ العام ، لأنه وصف لما تقدم ، ولأنه مستقل ، وإن لم يتعلق بما تقدم .

وقد روي عن أبي فر رضى الله عنه أن قائلاً قال له وهو بالربذة :

ما أنزلك هذا المنزل ؟

فقال : كنا بالشام فقرأت هذه الآية ، فقال معاوية : نزلت في أهل

الكتاب لا فينا .

فقلت : لا ، بل فينا وفيهم .

وكتب معاوية إلى عثمان أن أبا ذر يطعن فينا ويقول كذا ، فكتب إليّ عثمان بالإقبال إليه ، فأقبلت ، فلما قدمت المدينة ، كثر علي الناس حتى كأنهم لم يروني فأذوني ، فشكوت إلى عثمان فقال : تنح قريباً ، فتنحيت إلى منزلي هذا .

وأكثر العلماء على أن الوعيد على الكنز على من يمنع حق الله تعالى فيه ،

فما لم يؤد حق الله تعالى منه ، فهو كنز كان على وجه الأرض أو تحته .

وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال : من كنز في الأرض أو تحته

« ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة كتنزه إلا جيء يوم القيامة فيحصى ويكوى به جنبه وجبينه » (١) .

وقال : « من له مال فأدى زكاته فقد سلم » .
ولا خلاف في جواز دفن المال المزكى أو غير المزكى إذا أدى زكاته من موضع آخر .

وقد روي عن بعض السلف ، أن المراد بالآية العدول عن الاكثار وجمع المال ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيح الله كنفك ما لا يبيح لك » .
« يجيء كنفك شجاع أقرع فإذا رأى صاحبه هرب منه فيطلبه فيقول : أنا كنفك » (٢) .

وعلى الجملة ، المعقول من الآية تعليق للوعيد على من كنز ولم ينفق في سبيل الله ، ولم يتعرض للواجب وغيره ، غير أن صفة الكنز لا ينبغي أن تكون معتبرة ، فإن من لم يكنز ومنع الإنفاق في سبيل الله ، فلا بد أن يكون كذلك ، فلا أثر لصفة الكنز ، وليس في الآية بيان الواجب من غيره ، ولكن من المعقول أن صورة الكنز كما لا تعتبر ، فالامتناع من أداء ما ليس بواجب لا يعتبر أيضاً ، وإذا لم يعتبر هذا ولا ذاك جملة ، فليس إلا أن المراد منع الواجب من الزكاة وغيره ، إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع انفاقه في الواجبات عرفاً ، فلذلك خص الوعيد به .

وإذا كان المقصود من ذكر الكنز أن صاحبه يمسكه ولا ينفق منه في سبيل الله تعالى ، فظن قوم أن من صاغ الدراهم حلياً ولا يزكي منه فهو كائز .

(١) أخرجه الإمام البخاري ومسلم وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم ، وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الإمام أبو جعفر بن جرير ، عن بشر بن يزيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن معدان بن أبي طلحة ، وزواة أيضاً ابن حبان في صحيحه .

وهذا استدلال بطريق المعنى ، وإلا فاللفظ من حيث الظاهر لا يدل عليه أصلاً .

ويحتمل أيضاً من وجه آخر ، وهو أن هذه الآية إنما نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصور يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن كفايتهم ، ولم يكن في بيت المال ما يسعهم ، وكانت السنون والحوائج هاجمة عليهم ، فنهوا عن إمساك شيء من المال زائده على قدر الحاجة ، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت ، وإلا فقد ثبت بالنقل المستفيض عن النبي عليه الصلاة والسلام إيجابه في مائتي درهم ، خمسة دراهم ، وفي عشرين دينار ، نصف دينار ، ولم يوجب الكل ، واعتبر مدة الاستنماء ، وكان في الصحابة ذوو ثروة ونعمة وأمواال جمّة ، مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف .

أو يحتمل أن قوله : « ولا ينفقونها » أي لا ينفقون منها تحذف من ، وبينه في مواضع آخر من قوله تعالى : (« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً »)^(١) .

وعن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية : (« وَالتَّائِبِينَ يُكْتَبُ لَهُمْ الزَّكَاةُ وَالْفَيْضُ ») ، فكبر ذلك على المسلمين ، فقال عمر :

« أنا أفرج عنكم ، فانطلق فقال : يا نبي الله إنه كبير على أصحابك هذه الآية :

فقال عليه الصلاة والسلام :

« إن الله تعالى لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي^(٢) من أموالكم ، وإنما فرض الموارث لتكون لمن بعدكم » ، فكبر عمر .

(١) سورة التوبة آية ١٠٣ .

(٢) أخرجه ابن داود في سننه والحاكم في المستدرک .

فأبان بهذا الحديث أن المراد به انفاق بعض المال لا جميعه ، وأن قوله
(الَّذِينَ يَكْتُمُونَ) المراد به منع الزكاة^(١) .
وروى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول
الله ﷺ :

« ما من صاحب كثر لا يؤدي زكاة كثره إلاّ جيء به يوم القيامة
وبكثره فيكوى به جنبه وجبينه حتى يحكم الله تعالى بين عباده » .

فأخبر في هذا الحديث ، أن الحق الواجب في الكثر هو الزكاة دون
غيرهما ، إلى قوله تعالى : (فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ
وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ)^(٢) .
يعني أنه لم يؤديوا زكاته :

وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الذي
لا يؤدي زكاته يمثل له ماله يوم القيامة شجاع أقرع له ذبيبتان تلزمه أو
يطوقه ، فيقول أنا كنتك أنا كنتك » ، فأخبر أن المال الذي لا يزكى هو
الكثر ، فبان به أن الكثر اسم لما لا يؤدي زكاته في عرف الشرع ، والوعيد
انصرف إليه ، فاعلمه .

قوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي
كِتَابِ اللَّهِ) . الآية / ٣٦ .

وظاهر ذلك يدل على أن الواجب تعليق الأحكام المتصلة بالشهور
والسنين ، من عبادات وغيرها ، بالأشهر العربية دون الشهور التي يعتبرها
العجم والروم ، وإن شهور الروم وإن لم تزد على اثني عشر ، ولكنها
مختلفة الأعداد ، منها ما يزيد على ثلاثين ، ومنها ما ينقص . وشهور

(١) انظر محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي ج ٨ ص ٢١٢٢ حتى ص ٢١٢٤ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٥ .

العرب لا تزيد على ثلاثين ، ومعناها ما ينقص ، والذي ينقص لا يتعين له شهر ، وإنما تفاوتها في النقصان والتمام على حسب سير القمر في البروج ، ثم قال تعالى : (مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ) .

ولا خلاف أن هذه الأربعة الحرم لها ضرب من الاختصاص ، وأنها رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم .

وإذا خصها الله تعالى بأنها حرم ، فلا بد أن يكون لهذا الاختصاص معنى ، وليس يظهر ذلك المعنى في حكم سوى المقابلة ، وقد نسخ ذلك ، أو تحريم القتل ، حتى إن الندبة تتعلط بالأشهر الحرم ، فهذا وجه التخصيص .

قوله تعالى : (فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ) ، على قول ابن عباس هو راجع إلى الجميع ، وعلى قول بعضهم هو راجع إلى الأشهر الحرم خاصة ، ومن يخصص بالأربعة يقول لأنها إليها أقرب ولها مزية تعظيم الظلم .

قوله تعالى : (يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ) .

فيه دليل على أن الله تعالى وضع هذه الشهور وسماها بأسمائها ، على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والأرض ، وأنزل الله ذلك على أنبيائه في الكتب المنزلة ، وهو معنى قوله تعالى .

(إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ^(١) عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) .

و حكمها ياق على ما كانت عليه ، ثم نزلها عن مرتبتها تغير المشركين لأسمائها وتقديم المؤخر ، وتأخير المقدم ، في الإسم فيها ، والمقصود من

(١) المقصود بعبدة الشهور الثلاثة عشر شهرا ، وهي الأشهر القمرية التي عليها يدور فلك

ذلك اتباع أمر الله تعالى فيها ، ورفض ما كانت عليه الجاهلية من تأخير أسماء الشهور وتقديمها ، وتعلق الأحكام على الأسماء التي رتبها الله عليها ، ولذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع في خطبته بالعقبة :

« أيها الناس إن الزمان قسم استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » (١)

وإن الذي يجعله الجاهلية ، من جعل المحرم صفرأ وصفر محرماً ، ليس يتغيرن ما وضعه الله تعالى .

والذين صاروا إلى جعل بعض السنين ثلاثة عشر شهراً ، ليس على ما توهموه ، لأن الله تعالى لم يضع غير اثني عشر شهراً ، فهذا وجه .

ويحتمل أن يكون قوله في كتاب الله ، أن الله تعالى قسم الزمان في الأصل اثني عشر قسماً ، فجعل نزول الشمس في كل برج من البروج الاثني عشر ، قسماً منها ، فيكون قطعها للفلك في ثلث مائة وخمسة وستين يوماً وربع يوم ، فيجيب نصيب كل قسم منها بالأيام ثلاثين يوماً وكسر ، وقسم الأزمنة أيضاً على سير القمر ، فصار القمر يقطع الفلك كل تسعة وعشرين يوماً ونصف ، وجعل السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوماً وربع يوم ، واختلفت سنة الشمس والقمر ، مع اتفاق أعداد شهورها ، وكان تفاوت ما بينها أحد عشر يوماً بالتقريب ، وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين ، فيما يتعلق بها من أحكام الشرع ، ولم يكن للنصف الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوماً حكيم ، وكان ذلك هو القسمة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الخلق ، ثم جاءت الأمم فغيرت هذا الوضع ، وكان قصدهم بذلك أن لا تتغير الشهور عن

(١) أخرجه ابن جرير عن معمر بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ .

أوقاتها التي هي عليها شتاء وصيفاً وخريفاً وربيعاً ، فاقترضاهم ذلك أوضاعاً مختلفة . فوضعت الروم اثني عشر شهراً ، بعضها ثمانية وعشرون ، وبعضها ثمانية وعشرون ونصف ، وبعضها أحد وثلاثون ، وكانت شهور الفرس ثلاثين إلا شهراً واحداً ، وهر أبا زماه ، فإنه خمسة وثلاثون ، ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة شهراً كاملاً ، فتصير السنة ثلاثة عشر شهراً ، فأما أشهر العرب ، فإنها تسعة وعشرون أو ثلاثون ، وأبطل الله تعالى كبسه الفرس ، وجعلها ثلاثة عشر شهراً في بعض السنة ، وأبطل ما كان المشركون عليه من تغيير النظام ، وصارت الشهور التي لها أسامي لا تؤدي الأسماء معانيها ، لأنها تارة تكون في الصيف ، وتارة تكون في الشتاء ، وأراد الله تعالى أن يجعل شهر رمضان تارة في الصيف وتارة في الشتاء ، استيغابهم مصالح الدين والدنيا في التخفيف تارة ، وفي التعليل أخرى ، ولم يكن صومنا كصوم النصارى في الربيع لا يختلف .

قوله تعالى : (إِيْمَانًا نَّبِيًّا زِيَادَةً فِي الْكُفْرِ) ، الآية / ٣٧ .

هو متعلق بما تقدم ، وهو أن العرب كانت تجعل المحرم صفر وصفر المحرم في بعض السنين ، على ما كانت تقضيه الكعبة التي كانت لهم ، وأول من وضع ذلك من العرب ملك لهم يقال له القَلَمَس (١) ، واسمه حذيفة ، وهو أول من أنسا النبي ، أنسا المحرم ، فكان يحله عاماً ويحرمه عاماً ، فكان إذا حرمه كان ثلاثاً حرماً متواليات ، وهي التي يقال ثلاثة سرد ، وهي العدة التي حرم الله تعالى في عهد ابراهيم ، فإذا أحله دخل مكانه صفر في المحرم لنواطيء العدة ، يقول قد أكملت الأربعة كما كانت ، لأنني لم أحل شهراً إلا وقد حرمت مكانه شهراً ، لكنه ليس مسروراً ،

(١) القلمس بفتح القاف فلام مفتوحين ، ثم ميم مشددة قال في القاموس وشرحه : هو رجل

كناني من نساء المشركين على عهد بني الجاهلية .

فحج النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد عاد المحرم إلى ما كان في الأصل ،
فأنزل الله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ) ، فأخبر الله تعالى
أن النسيء الذي كانوا يفعلونه كفر ، وأن الأشهر الحرم الثلاثة لا بد أن
تكون متوالية ، وأن صفر لا يقام مقامها ، فهذا معنى هذه الآية .

وقال قائلون في معنى هذه الآية إن روماً من بني كنانة وغيرها ،
كانوا يؤخرون الحج عن وقته في كل سنة شهراً ، فيوقعونه في المحرم بعد
ذي الحجة ، وفي السنة الثانية في صفر ، فبين الله تعالى أن هذا الصنيع كفر .
قوله تعالى : (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) ، الآية / ٤١ .

وقوله تعالى : (مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
إِنَّا قَاتَلْنَا إِلَى الْأَرْضِ) ، الآية / ٣٨ .

اختلفوا في عمومه ، فمنهم من قال : إنه أراد به كل المؤمنين .

وعند أبي علي الجبائي الآية مخصوصة .

واختلف العلماء في وجوب هذا التغيير :

فمنهم من قال : المراد به وجوب النفور إلى الرسول إذا دعا إلى الجهاد
وأمر به ، وهو الأصح .

ومنهم من قال : إن المراد به عند الحاجة وظهور الكفرة واشتداد
شوكتهم .

وظاهر الآية يدل على أن ذلك على وجه الاستدعاء ، فعلى هذا لا يتجه
الحمل على وقت ظهور المشركين ، فإن وجوب ذلك لا يختص بالاستدعاء ،
وإذا ثبت ذلك ، فلا استدعاء والإستبقاء يبعد أن يكون موجباً شيئاً لم يجب
من قبل ، إلا أن الإمام إذا عين قوماً وندبهم إلى الجهاد ، لم يكن لهم أن
يتأقلوا عنه ، وله ولاية التعيين ، ويصير بعينه فرضاً على من عينه لا للمكان

الجهاد ، ولكن طاعة الامام واجبة ، وإذا لم يكن كذلك وكان من أهل الثغور كخاية ، فالذي قاله أصحابنا أنه يجب على الامام أن يفرق في الجهات الأربعة قوماً في كل سنة ، يظهر لهم النكاية في العدو ، ويمنعهم ذلك من انتهاز فرصة الإختشاد والاستعداد ، وإذا حصلت الكفاية لقرم ، سقط عن الباقي ، فليس الجهاد على هذا الرأي فرضاً على كل واحد ، وإنما هو فرض كفاية ، فإذا قام به البعض سقط عن الباقي .

قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، الآية / ٤٠ .

يستدل به على إضافة الفعل إلى غير فاعله ، إذا كان منه تسبب ، فإنه تعالى قال : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، وما أخرجه حقيقة بل أخافوه حتى اضطر إلى أن يخرج ، وكان الصديق معه ، فتارة كان يمشي بين يديه ، وتارة يمشي خلفه ، وقال يا رسول الله : إذا ذكرت الرصد مشيت بين يديك ، وإذا ذكرت الطلب مشيت خلفك .

وظن جهال الإمامية أن قول الرسول عليه الصلاة والسلام لأبي بكر : « لا تخزن » ، يدل على جهل منه ونقيصة ، وذلك يوجب مثله في قوله تعالى لموسى :

(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قُلْنَا لَا تَخَفْ) (١) .

وقوله في قصة إبراهيم :

(فَلَمَّا رَأَى أَن يُدْبِرَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ) (٢) .

(١) سورة طه آية ٦٧ - ٦٨ .

(٢) سورة هود آية ٧٠ .

فإذا لم يكن ذلك طعناً عليهم ووصفاً لهم بالنقص ، فكذلك في أبي بكر ، وليس حزنه من جهة الشدة والخيرة ، بل لتجويزه وصول الضرر إلى رسول الله ﷺ ، وإليه ، وما كان الخبر أتابه بأن الرسول كان معصوماً من القوم محروساً منهم ، حتى قال له الرسول لا تحزن ، فسكن إلى ذلك .

وقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ)^(١) ، نزل بعد الهجرة بسنين ، فلا يوجب كون أبي بكر عالماً بعصمته ، ولو علم أنه يسلم منهم بنفسه لم يأمن مضرةً بجراحة أو غيرها ، وفي ذلك جواز الحزن والخوف عليه .

قوله تعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) ، الآية /

٦٠
ظاهر الآية أن المسكين غير الفقير .

وقال قوم : هما واحد ، إلا أنه ذكرهما باسمين لتأكيد الأمر فيه ، وليس ذلك بصحيح .

وإذا ثبت ذلك ، فللشافعي وأبي حنيفة اختلاف في اللفظ في أيهما أعظم حاجة وأشد خصاصة ، وليس يتعلق به كبير فائدة شرعية ، وليس بين أن يجعل المسكين صنفاً والفقير صنفاً ، فيقال : يعطي الصنفان وهما فقيران إلا أن أحد الصنفين أشد فقراً من الآخر ، فمن هذا الوجه يقرب قول من جعلهما واحداً .

ومطلق لفظ الفقر لا يقتضي الاختصاص بالمسلمين دون أهل النعمة ، ولكن تظاهرت الأخبار في أن الصدقة تؤخذ من أغنياء المسلمين ، وتورد في فقرائهم .

(١) سورة المائدة آية ٦٧ .

والذي يمكن أنه عنهم من الآية ، ومن السنة ، أن الله تعالى أطلق الصدقات ، وبين الرسول عليه الصلاة والسلام أصناف الصدقات ، وما تجب فيه الزكاة ، وما لا تجب ، والذي لا تجب قد تجب فيه إذا تجر .

وقد حكى عن زين العابدين أنه قال : إنه تعالى عام قدر ما يرتفع من الزكاة ، وأنه بما تقع به الكفاية لهذه الأصناف فلوجه لهم ، وجعله حقاً لجميعهم ، فمن منهم ذلك فهو الظالم لهم وزقهم .

ولذلك قال قوم من العلماء : إن الزكاة تصير شركة للفقراء ، وهو قول الشافعي .

ويُظهر الآية يقتضي ذلك ، لأن قوله : إنما الصدقات للفقراء كالتملك وإنما لم يجعله تملكاً حقيقة من حيث جعل لوصف لا لعين ، وكل حق جعل لموصوف ، فإنه لا يملكه إلا بالتسليم ، إلا أن ذلك لا يمنع استحقاق الأصناف لأنواع الصدقات ، حتى لا يحرم صنف منهم .

واختلف العلماء في استيعاب هذه الأصناف : فمتهم من قال الفرض به بيان المصارف حتى لا يخرج عنهم ، ثم الاختيار إلى من يقسم ، وهو قول عمر وابن عباس وحذيفة وخلق من التابعين ، كالحسن وإبراهيم وغيرهما ، حتى ادعى مالك الاجماع في ذلك .

وقال الشافعي وبعض أهل الظاهر : يتعين استيعاب الجميع إلا إذا عدم بعضهم ، فيصرف نصيبه إلى الباقيين ^(١) .

فمن هذه الوجه ، فارق إضافة الأموال إلى مستحقيها ، وفارق الوصية إلى أقوام ، فإنه إذا قلنا الوصول إلى بعض من أوصى له لا يصرف نصيبه إلى الباقيين .

(١) انظر كتاب احكام القرآن للامام الشافعي وللجصاصين في التوبة .

ورأى الشافعي أن استيعاب جهات الحاجات ، يجوز أن يكون أعظم في القربة ، ولا يجوز رفع المزية بلا دليل مع موافقة الظاهر له ، وإذا تعذر البعض ، فالأقرب إلى القربة الصرف إلى الباقيين .

فعل هذا لا نقول : إن الصرف على الأصناف على نحو صرف الوصاية إلى الأصناف والأشخاص ، وأن الإضافة إليهم بلام التمليك ، ولكننا ندعي أن استيعاب جهات الحاجات في القربة أو في الصرف إلى واحد .

وإذا ثبت زيادة القربة في المنصوص عليه لم يجز الغاؤه ، وهذا بين .

وقد شنع علي بن موسى القمي على الشافعي بأن قال :

إذا كان قدر الواجب نصف دينار ، وكان هو القاسم لذلك ، ووجد السهمان كيف يفرق ذلك فيهم ، ولا يسد مسداً ، فإنه ينقسم نصف دينار على ثمانية أصناف ، ويصرف من كل صنف إلى ثلاثة ، فيحتاج أن يقسمه على أربعة وعشرين سهماً ، وأحد السهام المكاتبون ، والمقصود إزالة الرق ، وأي أثر لهذا القدر في إزالة الرق .

والذي ذكره جهالة تلزم عليه ، إذا أوصى الموصي بها للأصناف .

ولأنه ليس الأمر مقصوراً عليه وحده ، بل إذا كان بينه وبين غيره حصل الاستيعاب ، وحصل مقصود الأصناف منه ومن غيره ، فلا معنى لهذا التشنيع .

ولا خلاف أن لا يجوز صرف الجميع إلى العاملين عليها ، فإنه إنما يأخذ أجرته ، فلو وضع فيه تناقض ، فإنه يسعى للفقير ، فكيف يأخذ الكل إلى نفسه ، فهذا آخر فصول هذه الآية .

الفصل الآخر في الفقراء والمساكين ، وقد ذكرهما الله تعالى باسمين ،

فقال بعضهم :

ذكرهما باسمين ليؤكد أمرهم في هذه الصدقات بأشد من تأكيد غيرهم .
ومنهم من قال : ذكرهما باسمين لكونهما صنفين ، وهذا ما قدمناه .
ثم اختلفوا في معنى الفقير :

فمنهم من قال إنه المتعفف السائر فقره عن الناس ، وقد وصفه الله
تعالى بذلك في قوله :
(لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْضِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) : إلى قوله :
(يَجْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) (١) .

والمسكين الذي يسأل إذا احتاج ، ويمسك إذا استغنى ، ويتخاضع
للمسألة ، وذلك هو اختيار الأصم .
ومنهم من قال : الفقير هو الضعيف الذي لا يسأل ، والمسكين الذي
يسأل ، ورووه عن ابن عباس ، وهو قريب مما قدمناه .
وقد قيل : الفقير هو الزمن الذي لا يقدر على التكسب ، والمسكين
الصحيح .

وقد قيل : الفقير أشد حاجة ، فإنه مأخوذ من كسر فقار الظهر ،
والمسكين دونه في الحاجة .
وقد وصف الله تعالى ملاك السفينة ، بأنهم مساكين يعملون في البحر
وأنه مأخوذ من السكون .

وبالجملة : الفقر في ظاهره أدل على الحاجة من المسكنة ، لأن المسكين
إنما يدل حالة على الحاجة من حيث المعنى ، وهو التخاضع الذي هو دليل
الحاجة لا من حيث اللفظ ، والفقر عبارة عن الحاجة .
ومن جعلهما صنفاً واحداً ، قال لا فقير إلا ويحسن أن يسمى مسكيناً .

وللفقراء مراتب لا تنحصر في مرتين أو ثلاثة أو أربعة ، والذي يعددها ينظر إلى العطف ومعناه ، وذلك يقتضي الفرق بينهما ، فيقال :
 الفقير هو الشديد الحاجة مع التعفف ، والمسكين هو المظهر لحاجته بالمسألة .

ولعل من جعل الفقير هو الزمين ، فلأن الزمانة تقعد عن الطلب ، ومن جعل المسكين الصحيح فلتمكنه من الطلب .

واعلم أن مطلق الفقير ليس فيه شرط وتقييد ، بل فيه دلالة جواز الصرف إلى ذوي القربى من بني هاشم وغيرهم ، ولكن السنة وردت باعتبار شروط ، منها أن يكون من بني هاشم . وروي عن أبي يوسف^(١) جواز صرف صدقة الهاشمي إلى الهاشمي .

ومن شرائطه ألا يكون كسوباً مقدار كفايته ، فإنه عليه الصلاة والسلام قال :

« لا تحل للصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي »^(٢) .

والظاهر يقتضي جواز ذلك ، لأنه فقير مع قوته وصحة بدنه ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه .

ومن شرائطه : أن يكون ممن لا تلزم المتصدق نفقته ، ولكن هذا الوجه يجرم الزكاة للفقير لا للغرم أو غيره من الصفات .

واختلفوا فيما به يخرج عن كونه فقيراً ، فقال قوم : بألا يملك نصاباً .

(١) وأبو يوسف هو صاحب الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنهما ، وهو القاضي

الفقيه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب كتاب الخراج المشهور .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والزلمي في نصب الراية .

وقال قوم : إنه لا يتحدد ذلك ، ويختلف باختلاف أحوال الناس ، فمنهم من يكثر وجوه خرجه ، فيعد فقيراً مع ملك نصب كثيرة ، وربما احتاج في يوم إلى نصاب ، فهذا يعد فقيراً ، وهو أقرب إلى الظاهر ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى .

واختلفوا في أنه هل يدفع له مقدار أم لا ؟

فقال بعضهم : لا يجوز أن يدفع إليه أكثر مما يصير به غنياً .

وقال آخرون : يجوز ، وهو الأليق بالظاهر ، فإنه تعالى جوز وضع الصدقة في الفقير ولم يفصل .

واختلفوا في هل استحقاق الصدقات كلها بالفقير والحاجة فقط ، أو بذلك مع غيره .

فمنهم من قال بالوجه الأول ، وزعم أن الله تعالى إنما ذكر الأصناف لاختلاف معنى الحاجة فيهم ، فأكد ذلك وبينه ، وإلا فالوجه الذي لأجله يجوز وضع الصدقة فيهم واحد ، على ما قاله عليه الصلاة والسلام ، وردّها في فقرائهم .

فبين أن الاستحقاق بهذا الوجه الواحد .

وأما العاملون ، فإنهم يأخذون من جهة الفقراء لا من جهة رب المال ، إلا أنه لا يدفع إليهم إلا أجرة سعيهم ، فهم كالوكلاء للفقراء ، ومنهم يأخذون هذا السهم . وكذلك الجواب عن المؤلف ، حيث كانت ، لأنهم مع الغنى كانوا يأخذون لإعزاز الدين .

ومن قال بالقول الثاني قال : إن الغارم قد يأخذ مع الغنى ، وكذلك ابن السبيل ، وكذلك الغازي .

والأقرب إلى الظاهر هذا القول ، فإن الله تعالى ذكر هذه الأصناف ، فإن أراد المريد بالحاجة أنه لا بُد منها في جميعهم على بعض الوجوه

فصحيح ، فإن العامل وإن كان غنياً ، ففي صرف أجرته إليه تقوية لأمر الصدقات ، فالحاجة إليهم مناسبة ، وفي الصرف إلى المؤلفلة قلوبهم تقوية الإسلام ، فالحاجة واقعة ، وكذلك الغارم بالديات ، تمس الحاجة إليه لتسكين الفايذه^(١) ، وتطفية الفتنة .

وقد استدل قوم في نصرة قول الشافعي ومذهب أبي حنيفة ، على أن ذكر العامل يدل على وجوب دفع الزكاة إليهم ، وأنه لا يجوز أن يفرق بنفسه ، وهذا فيه نظر ، لأن ذكرهم يتضمن أنهم إذا كانوا أعطوا نصيبهم ، فأما إذا لم يكونوا فلا ، وليس في الظاهر أنه لا بد منهم ، كما أنه ليس في الظاهر أنه لا بد من رقاب وغارم ومؤلفة .

فأما المؤلفلة ، فقد قيل كان ذلك وزال .

وقد قيل : للإمام أن يتألف قوماً إذا رأى في تأليفهم صلاحاً للمسلمين ، لما فيه من دفع ضررهم أو الضرر بمكائهم ، فله أن يدفع إليهم سهم المؤلفلة قلوبهم ، فإن الله تعالى لم يخص وقتاً دون وقت .

وأما الرقاب ، فقد اختلف فيه .

فقال قائلون أراد به العتق ، وهو قول ابن عباس^(٢) ، وكان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاته في عتق رقبة ، وهو قول الحسن .

وقال الأكثرون : المراد به المكاتبون ، وهو قول إبراهيم وسعيد بن جبير والشعبي وغيرهم ، وعلل سعيد بن جبير وقال : لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء^(٣) .

(١) وهي نسخة أخرى : لتسكين النازلة .

(٢) أنظر تفسير الطبري ، وتفسير الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ، وتفسير

ابن كثير .

(٣) أنظر المصادر السابقة من كتب التفسير .

وذكر علي بن موسى القمي أنهم أجمعوا على أن المكاتب مسراة ،
واختلفوا في عتق الرقاب ، وذكر هو وجوهاً بينة في منع ذلك .

منها : أن العتق يبطل ملك وليس بتمليك ، وما يدفعه إلى المكاتب
تمليك ، ومن حق الصدقة ألا تجري إلا إذا جرى فيها التمليك ، وقوى
ذلك بأنه لو دفع الزكاة عن الغارم في دينه من غير إذنه ، لم يجزه من حيث
إنه لم يملك ، فلأن لا يجزى ذلك في العتق أولى .

وذكر أن في العتق جرّ الولاء إلى نفسه ، وذلك لا يحصل في دفعه إلى
المكاتب .

وذكر أن ثمن العبد إذا دفعه إلى العبد لم يملك ، وإن دفعه إلى السيد
فقد ملكه الغنى ، وإن دفعه بعد الشراء والعتق ، فهو قاضٍ ديناً ، وذلك
وذلك لا يجوز في الزكاة .

وأما حق الغارمين ، فقد قيل هو المستدين من غير سرف ولا وفاء في
ماله بدينه ، وروى قريب من ذلك عن ابن عمر وعائشة ، وروى علي بن
موسى القمي بإسناده عن الحسن بن علي أنه قال :

أن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة :

لذي فقر مدقع ، ولذي غرم مفضع ، ولذي دم^(١) موجه ، وعلى هذا
إذا تحمل مما له فيها مصلحة للمسلمين .

وروي عنه عليه السلام في حديث قبيصة بن مخارق أنه قال :

تحملت حمالة فأتيته عليه السلام فسأته فقال : « يؤديها عنك إذا جاءت نعم
الصدقة » . ثم قال : « أما علمت أن المسألة لا تحل إلا لثلاثة :

رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو
سداداً من عيش .

(١) وهذا أخرجه أبو داود في سننه والطبراني في معجمه الكبير ، وابن حميد في مسنده .

ورجل أصابته فاقة وحاجة حتى تكلم ثلاثة من ذوي الحجر من قومه ،
فحلت له المسألة ، حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً من عيش ثم
يمسك .

فدل قوله من تحمل حمالة ، أن المسألة تحل له حتى يؤدي ثم يمسك ،
على أنه غني ، لأنه لو كان فقيراً لم يلزمه أن يمسك ، بل كان يحل له أن
يسأل لفقره .

وظاهر الغارم يتناول الغارمين كلهم .

وقوله : وفي سبيل الله : قد قيل ، إن المراد به الغازي وإن كان غنياً^(١)
وقيل : هذا يختص بالفقير .

ومنهم من يقول : إن كان مستغنياً بالفيء ولم يعط ، وإلا أعطى .

والظاهر أنه الغازي ، وأنه لا فرق بين أن يكون محتاجاً أو معه من
الفيء ما يحرم أخذ الصدقة ، لأنه يحتاج لعدة جهاده وتقوية قلبه ، إلى ما
لا يحتاج إليه غيره ، فصرف الصدقة إليه جائز والحالة هذه .

وقد روي أنه عليه الصلاة والسلام قال :

« لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله » .

وهذا موافق للظاهر .

وفي رواية : لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله وابن السبيل .

وابن السبيل يأخذ الزكاة مع غناه ، وقد قيل : هو مختص بمن يوجد
مسافراً .

وقد قيل : يلحق به من يهيم بسفره لا يضره تركه^(٢) .

(١) ذكر ذلك الطبري في تفسيره ، والسيوطي في الدر المنثور .

(٢) انظر تفسير هذه الآية في محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي .

قوله تعالى: (وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ
وَنَلْعَبُ) ، الآية / ٦٥ :

فيه دلالة على أن اللاعب والحائض سواء في إظهار كلمة الكفر على
غير وجه الإكراه لأن المنافقين ذكروا أنهم قالوا ما قالوه لعباً ، فأخبر
الله تعالى عن كفرهم باللعب بذلك .

ودل أن الاستهزاء بآيات الله تعالى كفر .

قوله تعالى : (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ) ^(١) .
روى ابن مسعود أنه قال :

« جاهدكم بيديك ، فإن لم تستطع فبلسانك ، فإن لم تستطع فاكفهم
في وجوههم » .

وقال ابن عباس : جاهد الكفار بالسيف ، والمنافقين باللسان .
قوله تعالى :

(يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ) ،
الآية / ٧٤ :

والذي قالوه من كلمة الكفر قول الخلامس بن سويد بن الصامت :
إن كان ما جاء به محمد حقاً لنحن شر من الحمير .

وقول عبد الله بن أبي في قوله تعالى : (لَسْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ
لِنُبْخِرَ بِحَنِّ الْأَهْرَاسِ مِنْهَا الْأَذَلَّ) ^(٢) ، وفيما قص الله تعالى علينا من
نبأ المنافقين مع استياعهم ، دليل على أن توبة الزنديق مقبولة إذا لم يظهر
الكفر .

(١) سورة التوبة آية ٧٣ .

(٢) سورة المنافقون آية ٨ .

قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنُ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنِ آتَانَا مِن فَضْلِهِ
 لَنَصَّدَّقَنَّ) ، الآية / ٧٥ .

ذكر ابن عباس في سبب نزول هذه الآية ، أن حاطب بن أبي بلتعة

كلمة (أو) هاهنا ليست للتخيير ، لأن التخيير ، لا يصح مع قوله :
(فَلَنْ يَخْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) .

وذكر السبعين كالبالغة ، مثل قول القائل : لو سألتني مائة مرة ما
أجبتك ، ولا يكون المراد به التصديد ، وذلك معلوم من الفحوى .

ويدل عليه ، أنه عطل بأنهم كفروا بالله ، والعملة قائمة بعد السبعين ،
فظهر أن ذلك ليس بخيبر ، بل هو منع من الاستغفار .

وروي في بعض الأخبار أنه عليه الصلاة والسلام قتل في هذه الآية :
خيرني ربي ، والصحيح الأول .

قوله تعالى : (وَلَا تَهْتَلْ حَتَّىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) ،
الآية / ٨٤ .

وكان قد صلى على عبد الله بن أبي ، بناء على الظاهر من لفظ إسلامه ،
وأما لأنه لم يعرف نفاقهم ، ثم لم يكن يفعل ذلك لما نهي عنه .

قوله تعالى : (مَلَاعَتَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ) ، الآية / ٩١ .
يصح به في إسقاط الضمان عن قاتل البهيمة الصالحة .

وقوله تعالى : (السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ) ، الآية / ١٠٠ .
يدل على تفضل السابق إلى الخير على التالي ، لأنه داع إليه بسبقه ،

والتالي تابع له ، فهو إمام له وله أجر مثله ، كما قال عليه السلام :

« من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ،
ومن سن سنة سيئة » ، الحديث (١) .

قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) ، الآية / ١٠٣ :
الأكثرون من المفسرين ، على أن المراد بالآية الصدقات الواجبة في

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن وائلة رضي الله عنها .

الأموال ، وليس في الآية بيان مقدار المأخوذ ولا المأخوذ منه ، وليس في الآية بيان شروط معتبرة في المأخوذ منه ، ولا معتبرة في المأخوذ ، ولا شروط في المؤدي ، ولا شروط في الآخذ :

قوله تعالى : (تَطَهِّرْهُمْ وَتُزَكِّهِمْ بِهِمَا) .

يدل على أن الله تعالى جعل الزكاة تطهيراً ، ودعاء رسول الله ﷺ طمأنينة لقلوبهم ، وعلماء على أن الله تعالى غفر لهم ، فإنه لا يضلني على قوم إلا أن يؤذن له في ذلك ، ولا يؤذن له في ذلك إلا أن يكون مغفوراً له .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ) ، الآية / ١٠٧ .

يدل على أن الأفعال تختلف بالقصود والإرادات ، ولذلك قال : — (وَكَيْتَحْلِفُونَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى) ، وإن الذي اتخذ لقصد التفريق بين المؤمنين لا تحل به حرمة ، ولذلك قال : (لَا تَقْسَمُ فِيهِ أَبَدًا) ، وأمر رسول الله ﷺ بهدمه .

قوله تعالى : (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا) ، الآية / ١٠٨ .
وذلك يدل على فضيلة الطهارة .

ثم قال : (أَمَّنْ أَمْسَ بُنْيَانَهُ عَلَيَّ تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمَّنْ أَمْسَ بُنْيَانَهُ عَلَيَّ شَقًّا جُرْفٍ هَارٍ) ، الآية / ١٠٩ .

هو من المجاز المستحسن ، وضم اتخاذ المسجد للطنن على الإسلام والتفريق بينهم ، وبين أن هذا الصنيع يوجب انهيارهم في نار جهنم ، فعبر عن ذلك بقوله : (أَمَّنْ أَمْسَ بُنْيَانَهُ عَلَيَّ شَقًّا جُرْفٍ هَارٍ) فانهار به في نار جهنم .

ثم أبان عن موتهم على الإصرار بقوله : (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي
 يَشْتَوِرُونَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) (١)

ومن المجاز المستحسن قوله تعالى : (إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 أَنْفُسَهُمْ) ، الآية / ١١١ .

فجعل بذل أنفسهم في الجهاد والقتال في ذلك طلباً للثواب ببعاً ، وجعل
 ما طلبوه ثمناً .
 ولما كان تعالى هو المرغب في ذلك والذاعي إليه ، وصف نفسه بأنه
 اشترى أنفسهم ، كما وصفوا بأنهم باعوا وابتاعوا ، وفي ذلك دلالة على
 عظم على الجهاد وثمرته .

وذلك أن هذا التعبد كما ورد به القرآن ، فكذلك التوراة والإنجيل .
 ودل به على أن الله تعالى لا يخلف الوعد ، ولذلك قال : (وَمَنْ
 أَوْفَى بِعَهْدِهِ عِنْدَ اللَّهِ) ويدخل في الوعد الوعيد .

ثم أبان تعالى ما يخلق به تمام البشارة في معاهدة الله عز وجل فقال :
 (السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) ، فبين الله تعالى أنه لا بد في المؤمن المجاهد
 أن يكون على هذه الصفات ، وعند ذلك يكون مبشراً على ما قال في
 آخره :

(وَيَشْرَى الْمُؤْمِنِينَ) ، الآية / ١١٢ .

وانطوت الآية على سائر العبادات من توبة وعبادة ، وقيام وشكر ،

وأمر بمحروفيهم وسمي عن منكر .
 ثم أجمل ما يأتي على كل مكاف به ، وهو الحفظ لحُدود الله تعالى ،
 فيدخل تحت ذلك اجتناب الكبائر كلها ، والقيام بالطلعات كلها (٢)

(١) سورة التوبة آية ١١٢ .

(٢) انظر معاني التاويل لجمال الدين القاسمي .

قوله تعالى : (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ) ، الآية / ١١٣ .

فأبان أنه لا يغفر لهم ، وحرم ذلك ، لأنه طلب مغفرة ما يوس منها سمياً .

وأبان أن استغفار إبراهيم لأبيه ، كان على توقع الإيمان منه إذا آمن ، فلما علم أنه لا يؤمن امتنع من الاستغفار .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) ، الآية / ١١٩ .

فيه دلالة على التأمل في الأقوال ، وأن لا نتبع منها إلا ما دلت الدلالة عليه ، وبأن صدقه ، فأما أن نأخذ تقليداً دون أن نعلم صدقه فلا . وليس فيه دلالة على رد أخبار الآحاد والظنون ، فإنها لا تقبل عندنا إلا إذا دل الدليل القاطع على وجوب اتباعها والعمل بها عند ذلك الدليل ، الذي يوجب العلم به ، معلوم صدقه حقيقة ، فيكون الإتيان للصادق تحقيقاً .

وقال تعالى في سورة البقرة :

(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - إِلَى قَوْلِهِ - أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا)^(١) .

وهذه صفة أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ، المهاجرين والأنصار منهم ، ثم قال في هذه الآية : (كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)^(٢) .

فدل على وجوب إتيانهم والإقتداء بهم ، لإخباره أن من فعل ما ذكر

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(٢) سورة التوبة آية ١١٩ .

في الآية فهم الذين صدقوا ، ولا يدل ذلك على وجوب اتباع إجماعهم ،
إلا إذا بان بالدليل صدقهم فيه .

قوله تعالى : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ) ، الآية / ١٢٠ .

يبين في هذه الآية وجوب الخروج على أهل المدينة مع رسول الله في
غزواته ، إلا المدبورين ومن أُرخص له رسول الله ﷺ في القعود .

وقال الله عز وجل : (وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنِ نَفْسِهِ) ،
الآية / ١٢٠ .

أي لا يطلبون المنفعة بتوقية أنفسهم دون نفسه ، بل كان الواجب عليهم
أن يوقوا رسول الله ﷺ بأنفسهم ، وقد كان من المهاجرين والأنصار من
يفدي رسول الله ﷺ بنفسه ، ويبدل نفسه للقتل ، ليجبى بذلك رسول الله .

وقال تعالى : (وَلَا يَطَّشُونَ مَوْطِنًا يَعْزِمُ الْكُفَّارُ وَلَا يَسْأَلُونَ
مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ) ، الآية / ١٢٠ .

استدل به قوم على أن وطء ديارهم إذا جعل بمنزلة النيل من الكفار ،
وأخذ أموالهم ، وإخراجهم من ديارهم — وهو الذي يغيظهم ويدخل الذل
عليهم — فهو بمنزلة نيل الغنيمة ، ولذلك قال علي : ما وطئ قوم في حقر
ديارهم إلا ذلوا .

قوله تعالى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ
مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ لِحَاجَّتِهِمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) ، الآية / ١٢٢ .

روي عن ابن عباس أنه نسخ بقوله تعالى : (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا)

فقال تعالى : ما لهم أن يفرقوا في سرايا ويتركوا النبي عليه السلام في المدينة وحده ولكن تبقى بقية لتنفعه ، ثم يندروا قومهم إذا رجعوا إليهم .
وقال الحسن : لتتفقه الطائفة النافرة ، ثم تنذر إذا رجعت إلى قومها .
وهذا التأويل أشبه بظاهر الآية .

قال الله تعالى : (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) ، الآية / ١٢٢ .
فظاهر الكلام يقتضي أن تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها .

وفي الآية دلالة على وجوب طلب العلم ، وأنه من فروض الكفاية في بعض المعلومات ، وفرض عين في بعض .
وفيه دلالة على لزوم قبول خبر الواحد في أمور الديانات التي لا يجب على الكل معرفتها ، ولا تعم الحاجة إليها .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) ، الآية / ١٢٣ .
وقال في موضع آخر .

(قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً)^(١) .

وأوجب قتال جميع الكفار في وقت واحد ، وإن الممكن فيه قتال طائفة ، وكان من قرب منهم أولى وأقرب إلى الحرم ، وليس ذلك نافياً لقوله : (قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ) فإنه إذا قال : (الَّذِينَ يَلُونَكُمْ) . فلذا فرغ منهم وضارت الديار للإسلام فالذي يليهم بمثابة ، حتى يستوعب الكفار .
فهذا تمام ما أردنا بيانه في هذه السورة .

1870

Received of the Hon. Secy of the Navy

the sum of \$1000

for the purchase of the

U.S.S. Albatross

on the 15th day of

June 1870

for the sum of \$1000

and the receipt of the

same is hereby acknowledged

and the receipt of the

same is hereby acknowledged

and the receipt of the

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة يونس

قوله تعالى : (قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلْتَهُ) ، الآية / ١٥ .

يستدل به في منع نسخ الكتاب بالسنة^(١) ، لأنه تعالى قال : (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) ، الآية / ١٥ .

وهذا بعيد ، فإن الآية وردت في طلب المشركين مثل القرآن نظماً ، ولم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام قادراً عليه ، ولم يسأله تبديل الحكم دون اللفظ ، ولأن الذي يقوله الرسول عليه الصلاة والسلام ، إذا كان وحياً لم يكن من تلقاء نفسه ، بل كان من الله تعالى .

قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً ، قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) ، الآية / ٥٩ .

يستدل به في القياس وهو بعيد ، فإن القياس دليل الله تعالى ، فيكون التحريم والتحليل من الله ، عند وجود دلالة نصبها الله تعالى على الحكم ،

(١) انظر السيوطي في الاكليل .

فإن خالف في أن القياس دليل الله تعالى ، فهو خروج عن هذا الغرض
ورجوع إلى غيره .

قوله تعالى : (واجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً) ، الآية / ٨٧ .

قال ابن عباس : كانوا خائفين من الظهور ، فأمروا أن يجعلوا بيوتهم
قبلة ، فيصلوا في بيوتهم ، وفيه دليل على أن الصلاة في المسجد أفضل
إلا لعذر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة هود

قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا نَبَّأَهُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَبِّهَا نُوفًا
إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ) ، الآية / ١٥ .

معناه. معنى قوله : إنما الأعمال بالنيات ، الحديث (١) .

ويدل ذلك على أن من صام في رمضان لا عن رمضان لا يقع عن رمضان ،
ويدل على أن من توضأ للتبرّد والتنظيف لا يقع قربة عن جهة الصلاة .

وقوله تعالى : (وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) ،
الآية / ٤٥ .

سمى ابنه من أهله ، وهذا يدل على أن من أوصى لأهله دخل تحته
ابنه ، ومن تضمنه منزله وهو في عياله ، فدل قول نوح على ذلك ، وقال
تعالى في آية أخرى :

(وَكَفَدْنَا نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ، وَتَجَيَّنَاهُ وَأَهْلَهُ
مِنَ الْكُرْبِ الْعَظِيمِ) (٢) .

(١) أخرجه الامام البخاري والامام مسلم في صحيحهما .

(٢) سورة الصافات آية ٧٥ - ٧٦ .

فسمى جميع من تضمنه منزله من أهله .
وقوله عليه السلام ان ابني من أهلي : الذين وعدتني أن تنجيهم ،
فأخبر الله تعالى أنه ليس من أهلك الذي وعدت أن أنجيهم .
وقد قيل : إنه لم يكن ابنه حقيقة ، وظاهر القرآن يدل على خلافه (١) .
وفيه دليل على أن حكم الاتفاق في الدين أقوى من النسب .
قوله تعالى : (وَاسْتَعْمَرَ كُمْ فِيهَا) ، الآية / ٦١ .
يدل على وجوب عمارة الأرض ، فإن الاستعمار طلب العمارة ،
والطلب المطلق من الله تعالى للوجوب .
قوله : (قَالُوا سَلَامًا) ، الآية / ٦٩ .
يدل على أن السلام الذي هو تحية الإسلام ، كان تحية الملائكة (٢) .
قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ) ، الآية / ٧٠ .
ثم ساق الكلام : إلى أن قال : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ
وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ) ، الآية / ٧٤ - حين
قالوا : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ) ، الآية ٧٠ ، لنهلكهم .
وقوله : (قَالَ : إِنَّ فِيهَا لُوطًا - قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ
فِيهَا) (٣) :

وذلك يحتاج به من يجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة ، لأن الملائكة
أخبرت إبراهيم أنها تهلك قوم لوط ، ولم تبين المنجين منهم ، ومع ذلك
إبراهيم عليه السلام جادلهم وقال : اتهلكونهم وفيهم كذا وكذا من المسلمين ،

(١) انظر ما ذكره الامام الفخر الرازي حول هذه المسألة .

(٢) انظر تفسير الفخر ، وابن كثير ، والطبري لسورة هود آية ٦٩

(٣) سورة العنكبوت آية ٢٢ .

وتعرف منهم أمر العذاب ، وأنه عذاب واقع بهم لا محالة ، أم يعفى عنهم إذا رجعوا ؟ وهذا دلالة لا محالة على جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة ، وهو بين حسن .

قوله تعالى : (أَصَلَّوْا تِلْكَ تَسَاءُ مُرْكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) ،
الآية / ٨٧ .

يستدل به على أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وقد قيل : الصلاة هاهنا الدين ، فيستدل به على أن الصلاة تطلق بمعنى الدين ^(١) .

قوله تعالى : (وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ السَّارُ) ، الآية / ١١٣ .

يدل على النهي عن مجالس الظالمين وموانستهم ، والإنصات إليهم ، وهو مثل قوله تعالى : (فَلَا تَقْعُدُوا بَعْدَ الذِّكْرِىَ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) ^(٢) .

قوله تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ) ، الآية / ١١٤ .

عنى بطرفي النهار على قول ابن عباس : الفجر ، والعصر ، وعنى بقوله : زلفاً من الليل المغرب والعشاء .

(١) انظر تفصيل هذا في تفسير الفخر الرازي ج ١٨ ص ٤٣ .

(٢) سورة الانعام آية ٦٨ .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is essential for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent and reliable data collection processes to support effective decision-making and strategic planning.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in data management and analysis. It discusses how modern software solutions can streamline data collection, storage, and reporting, thereby improving efficiency and accuracy.

4. The fourth part of the document addresses the challenges associated with data security and privacy. It stresses the importance of implementing robust security measures to protect sensitive information and ensure compliance with relevant regulations.

5. The fifth part of the document concludes by summarizing the key findings and recommendations. It reiterates the importance of a data-driven approach and encourages the organization to continue investing in data management capabilities to drive long-term success.

6. The final part of the document provides a list of references and resources used in the research. It includes links to relevant articles, books, and industry reports that provide further insight into the topics discussed.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة يوسف

قوله تعالى : (لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ) ، الآية / ٥ .
وذلك يدل على جواز ترك إظهار النعمة ، عند من يخشى غائلته حسداً
وكيداً .

وقال النبي عليه الصلاة والسلام : استعينوا على حوائجكم بالكتمان فإن
كل ذي نعمة محسود^(١) .

قوله تعالى : (بَلِّغْ سَوَاءتَ لِنُكُمُ أَنْفُسِكُمْ أَمْراً فَبَصِيرُ جَمِيلٌ)
الآية / ١٨ .

يدل صدر الآية :

على جواز الحكم بالعلامة ، فإنه لما رأى القميص صحيحاً قال : يا
بني ، ما عهدت والله الذئب حليماً .

وقوله : فصبر جميل ، يدل على أن من أدب الدين حسن الصبر
والعزاء ، وترك الشكوى ، وهو مثل قوله تعالى :

(١) أخرجه الطبراني وذكره ابن الجوزي في الموضوعات .

(١) أخرجه الطبراني وذكره ابن الجوزي في الموضوعات .

(الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) (١)

قوله تعالى : (وَأَسْرُوهُ^(٢) بِضَاعَةً) ، الآية / ١٩ .

قال ابن عباس : أسرّه إخوته وكنتموا أنه أخوهم ، وباعهم يوسف على ذلك الكتمان لثلاثين بقتلوه .
وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما ، أنه قضى في اللقيط أنه حر ،
وقرأ :

(وَأَسْرُوهُ بِشِمْنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) ، الآية / ٢٠ .

وروى الزهري عن سفیان بن أبي جميل قال : وجدت منبوذاً على عهد عمر ، فقال رحمه الله : عسى الغوير أبوساً ، فقيل إنه لا يتهم ، فقال : هو ذلك ولاه أبي ولأبنته إذ هو حر الأصل في الظاهر .

ومعنى قوله لعل الغوير أبوساً : الغوير تصغير غار ، وهو مثل : —
معناه : عسى أن يكون البائس جاء من قبل الغار ، فإثمهم غمزوا الرجل .
وقال : عسى أن يكون الأمر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط ، وأن يكون من مغالك ، فلما شهد وآله بالستر ، أمره بإمسأكه ، وقال ولاؤه لك ، أي إمساكه والولاية عليه .

قوله تعالى : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) ، الآية / ٢٠ :

قيل إن إخوته كانوا في الشمن من الزاهدين ، فإن ما كان من أبيهم ألا يغيبوه عن وجه أبيه .

(١) سورة البقرة آية ١٥٦

(٢) أسروه : اغرقه .

وقوله تعالى : (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا) ، الآية / ٢١ .

روى ابن عباس أنه صبي في المهدي .

وروى أيضاً أنه رجل ، ومن الناس من يحتج بذلك في الحكم بالعلامة في اللقطة وكثير من المواضع ، حتى قال مالك في اللصوص :

إذا وجدت معهم أمتعة فجاء قوم فادعوها وليست لهم بينة ، أن السلطان يتلوم في ذلك ، فإن جاء غيرهم يطلبها ، وإلا دفعها إليهم .

وقال أبو حنيفة ومحمد في متاع البيت : إذا اختلف فيه الرجل والمرأة فهو للرجل .

ولا يحكم في كثير من المواضع بمثله ، فإنه لو تنازع عطار وسقاء قرية وهما متعلقان بها ، فهي بينهما ، ولأن الأشبه في حديث يوسف ، والعلامة أن ذلك كان آية من جهة الله تعالى ، وإلا فما يدرهم أن امرأة ورجلا إذا تداعيا أمراً بينهما ، فيكون قد قُدمَ قميص أحدهما أو قميصها ، أو من الممكن أن يقال إن الرجل هم بها فطلبته ممتعضة وقدمت قميصه من دبر ، وليس في ذلك دلالة إلا من جهة خرق الله عز وجل العادة ، بانطلاق الصبي في المهدي .

وكان شريح وإياس بن معاوية يعملان على العلامات في حكومات ، وأصل ذلك على هذه الآية ، ولعل ذلك فيما طريقه التهمة ، لا على سبيل بت الحكم ، وقد يستحي الإنسان إذا ظهر مثل هذا منه للإقامة على الدعوى فيقر ، فيحكم عليه بالإقرار .

قوله تعالى : (أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ) ، الآية / ٤٤ .

وقد كانت الرؤيا صحيحة ، ولم تكن أضغاث أحلام ، فإن يوسف عليه السلام عبرها على سني الحصب والجذب .

وهذا يبطل قول من يقول: إن الرؤيا على أول ما تعبر، فإن الأهوام قالوا أضغاث أحلام، ولم تقع كذلك.

ويدل على فساد الرواية: أن الرؤيا على رجل طائر، فإذا عبرت وقعت.

قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ) ، الآية / ٥٠ .

يدل على ثبات النفس والصبر، وطلب براءة الساحة، ليكون أجل في صدره عند حضوره، وأقرب إلى أن يقبل منه ما دعاه إليه من التوحيد.

الأمارة: الكثيرة الأمر بالشيء، والنفس بهذه الصفة، لكثرة ما يشتبه، وتتنازع إليه مما يقع الفعل من أجله.

قوله تعالى: (اجمئني علىٰ خزائن الأرض إني حفيظٌ عليمٌ) ، الآية / ٥٥ .

وصف نفسه بالعلم والحفظ، فدل ذلك أنه جازئ أن يصف الإنسان نفسه بالفضل عند من لا يعرفه، وأنه ليس من المحذور تركية النفس لقوله: (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ) (١).

قوله تعالى: (لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَاذْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ) ، الآية / ٦٧ .

ذهب به إلى حرف العين (٢).

قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ) ، الآية / ٧٢ .

أصل في الجمالة، مثل أن يقول: من رددت إلي عبدي الآتي فله كذا.

(١) سورة النجم آية ٣٢ .

(٢) انظر تفسير القاسمي .

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَكَيْفَ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)^(١) ظن ظانون أن ذلك كفالة ، وليس بكفالة إنسان عن إنسان ، وإنما كفل بذلك عن نفسه ، وضمنه نعم هو جعاله .

قوله تعالى : (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) ، الآية / ٧٦ .
دليل على جواز الخيلة في التوصل إلى المباح ، وما فيه من العظة والصلاح ، وإستخراج الحقوق ، ومثله قوله تعالى :

(وَتَجِدُ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ)^(١) .
وحدث أبي سعيد الخدري في عامل خيبر والذي أهدها من التمر إلى رسول الله ﷺ وما قاله في ذلك .

وقال عليه الصلاة والسلام هُند : « خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك ووهدي بالمعروف »^(٢) .
وكان إذا أراد سقراً ورّى بغيره .

وأرسلت بنو قريظة إلى أبي سفيان ، أن التونا فلنا نستعين على بيضة المسلمين من ورأهم ، فسمع ذلك نعيم بن مسعود ، وكلن موادعاً للنبي عليه الصلاة والسلام ، وكان عند عينيه حين أرسلت بذلك بنو قريظة إلى الأحزاب ، أبي سفيان بن حرب وأصحابه ، فأقبل نعيم إلى رسول الله ﷺ ، فأخبره خبرها وما أرسلت به بنو قريظة إلى الأحزاب ، فقال رسول الله ﷺ لعلنا أمرناهم بذلك ، فقام نعيم بكلمة رسول الله من عند رسول الله ، وكان نعيم رجلاً لا يكتم الحديث ، قال : فلما ولي من عند رسول الله ﷺ ذاهباً إلى عطفان ، فقال عمر : يا رسول الله ، ما هذا الذي

(١) سورة ص آية ٤٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والطبراني في المعجم الكبير ، والبيهقي في

قلت ؟ إن كان أمر من الله تعالى فامضه ، وإن كان هذا رأياً رأيته من قبل نفسك ، فإن شأن بني قريظة أهون من أن تقول شيء يؤثر عنك ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام :

إن هذا رأي ، إن الحرب خدعة .

وعن عمر أنه قال : إن لفي معاريف الكلام لمندوحة عن الكذب .

وقال ابن عباس : ما سرني بمعاريف الكلام حمر النعم .

وقال إبراهيم حين سئل عن سارة من هي ؟ فقال هي أختي ، لثلا يأخذوها ، وإنما أراد به أختي في الدين^(١) .

وقال إبراهيم حين تخلف ليكسر آلتهم : إني سقيم ، معنساء إني سأسقم يعني أموت ، كما قال تعالى إنك ميت ، فعارض عن كلام مبهم سألوه عنه إلى غيره على وجه لا يلحقه في ذلك كذب^(٢) .

قوله تعالى : (فَتَأْوِفِ لَنَا الْكَيْلَ) ، الآية / ٨٨ .

وقال : ألا ترونه أني أوف الكيل .

هذا مما يحتاج به في أجرة الكيال والوزن أنها على البائع ، فإنه إذا كان عليه أن يوف الكيل فيتعين عليه أن يقوم بمثونة ما يجب عليه^(٣) .

(١) انظر قصص الانبياء لابن كثير ، ودلائل النبوة للبيهقي .

(٢) انظر محاسن التأويل في توضيح ذلك .

(٣) انظر أيضا محاسن التأويل للتاسمي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للسورة الرعد

قوله تعالى : (اللَّهُ يُعَلِّمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ) ، الآية / ٨ .

قال قائلون : فيه دلالة على ظهور الحيض في أيام الحمل ، وهو المراد بقوله :

(وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ) ، فلا جرم قال قائلون : إن الحامل تحيض ، تعلقاً بهذا الظاهر .

وقال بعضهم : لا تحيض .

وقال آخرون : المراد به السقط ، فإنه من غيض الأرحام حقيقة .

وقال بعضهم : هو نقصان مدة الحمل ، حتى يقابله قوله : (وَمَا تَزْدَادُ) ، يعني في مدة الوضع ، فجعلوا الغيض في ستة أشهر ، وما تزداد : ما يزيد على ذلك .

ويحتمل أن يكون معناه أن الله تعالى يعلم حمل كل أنثى ، ويعلم ما تغيض الأرحام ، وفي الدم والحيض في غير حال الحمل ، وما تزداد بعد

غيبها من ذلك ، حتى يجتمع في رحمها الدم ، وذلك لا يعلمه إلا الله تعالى ، فعلى هذا لا يدل ظاهر الآية على أن الحامل تحيض ، إلا أن يقال إنه عام ، فإذا بين الله تعالى في الأرحام أنها تغيض بالدم ، فيجب أن يكون حيضاً ، لأن الحيض هو الذي تساقط عن الرحم ، والإستحاضة دم عرق لا من الرحم^(١) .

مفسر القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الرعد ١٤٠
 لا يعلمها من ذلك ، حتى يجتمع في رحمها الدم ، وذلك لا يعلمه إلا الله تعالى ، فعلى هذا لا يدل ظاهر الآية على أن الحامل تحيض ، إلا أن يقال إنه عام ، فإذا بين الله تعالى في الأرحام أنها تغيض بالدم ، فيجب أن يكون حيضاً ، لأن الحيض هو الذي تساقط عن الرحم ، والإستحاضة دم عرق لا من الرحم^(١) .

(١) انظر الفخر الرازي في توضيح هذه الآية في تفسيره ج ١ ص ١٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة ابراهيم

قوله تعالى: (تَوْتِي أُمُكُلْتَهُمَا كُلَّ حِينٍ بِلَاذِنِ رَبِّنَا) ، الآية / ٢٥ .
 روي عن ابن عباس أنه قال : غدوة وعشية ، ولعله أخذ ذلك من
 قوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(١) .
 وعن ابن عباس رواية أخرى أنه قال : هي النخلة تطعم في كل ستة
 أشهر^(٢) .
 وعن علي أنه قال : الحين سنة .
 وقال ابن المسيب^(٣) : الحين شهران من حين تصرم النخل إلى حين
 تطلع .
 وروي عنه أنه قال : النخلة لا يكون فيها أكلها إلا شهران .
 وقال تعالى : (لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينٍ)^(٤) ، وعنى به ثلاث عشرة
 سنة .

(١) سورة الروم آية ١٧

(٢) انظر تفسير الدر المنثور في التفسير بالماثور للسيوطي ، وتفسير الطبري ، وتفسير

ابن كثير .

(٣) هو سعيد بن المسيب ، سيد التابعين .

(٤) سورة يوسف آية ٢٥ .

وقال تعالى : (وَكَتَعْتُمْ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ)^(١) : يوم القيامة .

وعن عكرمة أن رجلاً قال : إن فعلت كذا وكذا إلى حين فغلامه حر ، فأتى إلى عمر بن عبد العزيز فسأله عن ذلك ، فسألني عنها فقلت : إن من الحين حين لا يدرك

قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهِ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)^(٢) . فأرى أن يمك ما بين صرام النخل إلى حملها ، فأعجبه ذلك .

وبالحقيقة : للحين مصارف ، ولم ير للشافعي تعيين مصرف من هذه المصارف ، لأنه لم يوضع في اللغة لمعنى معين ، والذي ذكره أبو حنيفة من تقييد الحين في الحلف بستة أشهر أتباعاً لعكرمة تحكماً ، وتخصيصه بإدراك النخل لا ما أخذ له فلا معنى لإعتباره .

(١) سورة ص آية ٨٨ .

(٢) سورة الانبياء آية ١١١ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الحجر

قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) ،
الآية / ٧٢ .

قال المفسرون : معناه : حياتك ، فقوله : لعمرك : لغة .

وكره قوم أن يخلفوا بغير الله تعالى ، وورد فيه خبر ، وإن لم يقو
إسناده^(١) وكرهوا أيضاً أن يقول : وحق الكعبة ، وحق الرسول ﷺ ،
فهذا ما فيه من الحكم^(٢) .

(١) والخبر الذي ورد في هذا المعنى ، هو قوله صلى الله عليه وسلم :

« من كان منكم حالفاً ، فليحلف بالله أو ليذر » .

(٢) انظر تفسير القرطبي .

Handwritten Title

Handwritten Subtitle

Handwritten paragraph 1

Handwritten paragraph 2

Handwritten paragraph 3

Handwritten text at bottom

Handwritten text at bottom

Handwritten text at bottom

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النحل

قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْافِعُ) ،
الآية / ٥ .

قال ابن عباس : الدفء اللباس .

وقال الحسن : الدفء ما استدفىء به من أصوافها ، وأوبارها
وأشعارها .

واستدل به قوم على جواز الإنتفاع بها في حالة حياة الحيوان وموته .

وليس ذلك بصحيح ، فإنه تعالى قال : (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْافِعُ ،
وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) .

فبين أن منها ما أكلنا ^(١) ، فدل ذلك على إباحة هذه الثلاثة بشرط
الزكاة ^(٢) .

ثم بين تعالى بقوله : (وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا
وَزِينَةً) ، الآية / ٨ ، عظيم منة علينا .

(١) في نسخة : ماكلنا .

(٢) أي اللبغ وذكر اسم الله عليها .

وذكر ذاكرون من أصحاب أبي حنيفة ، أن في الآية دليل على تحريم لحومها ، فيقولون :

في الأنعام ذكر الله تعالى في الكتاب ، أنها للأكل ، وفي البغال والحمير أنها للركوب والزينة ، وذكروا في تحقيق ذلك أن الله تعالى ذكر في الأنعام منافع الركوب ، وحمل الأثقال إلى البلاد ، وذكر الجمال بها حين تريحون وحين تسرحون ، فنبه على المنافع الأصلية ، والنادرة ، كالأكل والركوب على الأنعام ، فلو كانت الحلبي مأكولة المذكور .

ويجاب عنه ، بأن الله تعالى لم يذكر ذلك ، لأنه لا يعد للأكل عرفاً ، وإنما يؤكل إذا أصابته زمانة ، ونقصت قيمته ، فلم يذكر الأكل بما فيه من نقصان وخسران . بخلاف الأنعام التي منها الأكل ، وأن حمل الأثقال عليها هو المقصود .

قوله تعالى : (وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيًّا تَكَبِّسُوهَا) ، الآية / ١٤ .

يحتج به أبو يوسف ^(١) ومحمد والشافعي ، فيمن حلف لا يلبس حلياً فلبس لؤلؤاً ، أنه يحث لتسمية الله تعالى إياه حلياً ^(٢) .

وأبو حنيفة لا يرى ذلك ، لأن الحلبي إذا أطلق لا يفهم منه اللؤلؤ ، وذلك مكابرة منه .

قوله تعالى : (وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ) ، الآية / ٦٧ .

يدل على أن ذلك من الآيات التي يجب الإعتبار بها ، لأنه عطف على ما تقدم .

(١) من أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهم أجمعين

(٢) انظر السيوطي في الإكليل .

وفيه بيان عظيم نعم الله تعالى لهذين الجنسيتين ، والأمر ظاهر في مزيتهما ، لكثرة وجوه الإنتفاع بهما ، بخلاف سائر الثمرات ، فلذلك خصهما بالذكر .

فَأَمَّا السَّكَّرُ فَفِيهِ أَقْوَال :

قال الحسن : هو المسكر من الشراب .

وقال الأصم : أن السَّكَّرُ ، كل ما حرمه الله تعالى من ثمرهما ، والرزق الحسن ما أحله الله .

وقال الحسن : هو الشراب المستلذ وإن لم يسكر ، والرزق الحسن : الرطب والعنب وما يتفرع عنهما .

والأقرب إلى الظاهر ، هو ما يتخذ من الرطب والعنب ، وما يتخذ من العنب غيره ، ويدخل فيما يتخذ منها السكر ، وهو الشراب الذي يسكر ، لأن ذلك هو مقتضى الآية ، ويدخل في قوله رزقاً حسناً ، ما يتخذ منهما من نخل وزبيب وغيره ، مما يؤكل في الطعام الطيب وكل ذلك نعمة منه .

والأقرب أن تحريم الخمر بعد ذلك .

ووجب الاعتبار بثمرات النخيل والأعناب ، فأظهر ما ذكره في اللب في قوله : (مِّنْ بَيِّنَاتٍ فَرَرْتُ وِدْمٍ لِّسِينًا حَاَلِصًا)^(١) ، لأن ظهور الرطب والعنب من ذلك الرطب اليابس على اختلاف طعومهما ، وذلك من أدل الدلائل على توحيد الله تعالى ، ولذلك قال : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(٢) ، الآية / ٦ .

(١) سورة النحل آية ٦٦ •

(٢) أنظر محاسن التاويل •

قوله تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ) الآية / ٧٥

ذكر إسماعيل بن اسحق ، أن المراد به عبد نفسه ، وليس المراد عبداً للعباد ، ويجوز أن يكون عبد الله .

وهذا بعيد ، والظاهر أنه أي عبد كان .

واحتج به قوم في أنه لا يملك بالتمليك ، فإنه لو ملك لقدر على شيء ، وقد قال تعالى : (لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ) .

ويمكن أن يجاب عنه ، أن المراد به أنه إذا تصرف لا يمكنه أن يتصرف إلا بإذن غيره ، كما يقال ذلك فيمن لا يملك أصلاً ، وإلا فهذا اللفظ لا يدل على نفي ملك الطلاق ، ونفي ملك النكاح ، فهذا ما يدل عليه الظاهر دون ما سواه ، ولذلك عقبه بقوله : (وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ) ، فأبان بذلك أن نقيض هذا المعنى في العبد ، عدم استقلاله بالإنفاق سرّاً وجهراً .

وقال الأصم : المراد به ، المملوك الذي ربما يكون أشد من مولاه^(١) أسراً وأنصر وجهاً ، وهو لسيده ذليل لا يقدر إلا على ما أذن له فيه ، فقال الله تعالى ضرباً للمثل : فإذا كان هذا شأنكم وشأن عبيدكم ، فكيف جعلتم أحجاراً أمواتاً شركاء لله تعالى في خلقه وعبادته ، وهي لا تسمع ولا تعقل ؟ وهذا القول أولى بالظاهر ، لأن العبد المملوك لا يكون جماداً ، ولا يقال في الجماد لا يقدر على شيء ، وهو بالصفة التي معها لا يجوز أن يقدر ، فلا حاجة والحالة هذه إلى صرفه عن ظاهره ، فبين تعالى أن هذا العبد إذا لم يساوي من رزقناه رزقاً حسناً ، فهو ينفق منه سرّاً وجهراً مع اشتراكهما

(١) انظر تفسير الدر المنثور للسيوطي .

في الحيوانية والقدرة والآلة ، فكيف يجوز التسوية بين الأصنام التي لا يتأتى منها ضرر ولا نفع ، وبين مالك الأمر والخلق .

وإسماعيل بن اسحق روى عن ابن عباس ، أن الآية وازدة في رجل من قريش وعنده أسلما ، وإنه كان مولى لعثمان يكفله وينفق عليه ، ولذلك ذكر في الأبكم أنه لا يقدر على شيء كما ذكره في العبد ، ثم لا يدل ذلك على أنه لا يملك (١) .

قوله تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، الآية / ٩٨ .

وقد روى جبير بن مطعم عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة قال :

« اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفته ونفخه » (٢) .

وروى أبو سعيد الخدري أن رسول الله كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة .

وقال مالك : لا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ، ويتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ .

ونقل عن بعض السلف ، التعوذ بعد القراءة مطلقاً ، احتجاجاً بقوله تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

ولا شك في أن ظاهر ذلك ، يقتضى أن تكون الإستعاذة بعد القراءة كقوله تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتْهُمُ الصَّلَاةُ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا) (٣) ،

(١) انظر أسباب النزول للواحدى النيسابوري .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي في سننه ، عن جبير بن مطعم . . . الحديث

(٣) سورة النساء آية ١٠٣ .

إلا أن غيره محتمل مثل قوله : (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا)^(١) .
 وقوله : (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)^(٢) .
 ليس المراد به أن يسألا من وراء حجاب بعد سؤال متقدم ، ومثله قول القائل :

فإذا قلت فأصدق وإذا أحرمت فاغتسل .

يعني فاغتسل قبل الإحرام .

والمعنى في جميع ذلك : إذا أردت ذلك ، كذلك ، والإستعاذة قبل القراءة لتفني وساوس الشيطان لعنه الله قبل القراءة .

قال الله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلا إِذَا تَمَنَّى الشَّيْطَانُ)^(٣) .

قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مِنْ أُنْكُرَهُ وَتَأْتِيهِ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) ، الآية / ١٠٦ .

وذلك يدل على أن حكم الردة لا يلزمه ، غير أنه إن أمكنه أن يوري فيجب عليه أن يفعل ولا كفر ، ولو صبر حتى قتل شهيداً كان أعظم لأجره ، وذلك يدل على أنه عند الإكراه قبيح أيضاً ، غير أن المشرع غفر له لما يدفع به عن نفسه من الضرر ، ولو لم يكن قبيحاً في نفسه ، لوجب عليه أن يأتي به .

واستدل به أصحاب الشافعي على نفي وقوع طلاق المكره وعتاقه ،

(١) سورة الانعام آية ١٥٢

(٢) سورة الاحزاب آية ٥٣ .

(٣) سورة الحج آية ٥٢ .

وكل قول حمل عليه بباطل ، نظراً لما فيه من حفظ حقه عليه ، كما امتنع الحكم بنفوذ رده حفظاً على دينه ، وإذا أكره على الزنا فلا يباح له الزنا ، ولا يباح له القتل بالإكراه ، فلولا الرخصة أمكن في الردة مثله ، فكان الذي يتلفظ بكلمة الردة مراده دفع الضرر ، فليس يطلق على ما يأتي به الكفر ، وما أراد الكفر لمعناه ، وإنما أراد به دفع الضرر (١) .

قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) ، الآية / ١٢٣ .

إيجاب إتباع ملته ، وقد بينا ذلك في أصول الفقه (٢) .

قوله تعالى : (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ، الآية / ١٢٦ .

وذلك يدل على المماثلة في القصاص ، وعلى وجوب المثل في المثليات ، والقسم العادية في المقومات ، وقد وردت الآية في الكفار يوم أحد ، حيث مثلوا ببعض القتلى ، كحمزة بن عبد المطلب وغيره ، فأراد الرسول عليه الصلاة والسلام أن يمثل بسبعين من المشركين بدله ، فنزل قوله تعالى : (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ) الآية ، وأبان أن الصبر أولى ، ودل به على أن للولي الحق على غيره ، وهو أن يعفو (٣) .

(١) انظر تفسير القاسمي

(٢) انظر تفسير القاسمي

(٣) انظر ابن عربي

و...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الإسراء

قوله عز وجل : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) ،
الآية / ١٥ .

يدل على صحة قول أهل الحق في أنه لا تكليف قبل السمع ، وأنه لا
وجوب قبل إرسال الرسل ، ولا يقبح ولا يحسن بالعقل ، بخلاف ما عدا
أهل الحق ، في كون العقل طريقاً إلى معرفة وجوب الواجبات ، وتحريم
المحرمات ، وإباحة المباحات ، ثم الأكثرون منهم على أنه يجوز أن يقتصر
بعض المكلفين على دليل العقل دون السمع ، إذا كانت مصلحته فيما دل
عليه العقل ، وأنه يقع في علم الله أنه ينهض بما كلفه دليل العقل ، والغرض
بالشرائع المصلحة ، وإذا كان المعلوم من حال بعضهم نهوضه بالتكاليف
العقلية تلقياً من دليل العقل ، لم يكن لإرسال الرسل إليهم فائدة ، وإنما
يرسل الله تعالى عندهم الرسول إلى من وقع في المعلوم أن تمسك المتمسك
بالشريعة داعي إلى المصلحة في التكاليف العقلية ، فيرسل الرسول إليه بأمر
سمعية يعلم الله تعالى كونها داعية إلى المستحسنات العقلية ، ويحرم عليه من
السمعيات ما يعلم كونه داعياً إلى المستقبحات العقلية .

فلذا لم يقع في المعلوم كون فعل من الأفعال داعياً إلى الواجب العقلي ، ولا ناهياً عن القبيح العقلي ، لم يكن للإرسال فائدة ، وليس يجب أن يعلم الله تعالى ذلك من أحوال المكلفين جملة ، وربما علم من أحوال بعضهم ، فيجب إرسال الرسول إليه ، وربما لا يعلم ذلك ، فلا يجب إرسال الرسول إليه .

وفيهم من يقول : يجب على الله تعالى إرسال الرسل ، لأن ذلك أقرب إلى مظاهره الحمجة وأقوى في معنى اللطف .

وهذا الإخفاء بطلانه ، إذ يلتزم منه إبقاء الرسول أبداً أو توالي الرسل ، لأن ذلك أقرب إلى اللطف ، ولا شك أن إبقاء إبليس في الدنيا مع أعوانه أبعد عن اللطف من توالي الرسل ، ومظاهرة الحمجة بهم .

وربما قالوا : العبد لا يعرى من مصالح في دينه لا يعلمها إلا بالسمع ، كما لا يعرى من مصالح في الدنيا لا تعلم إلا بالخبر . وهذا محكم ، ومن أين وجد ذلك ؟

وإذا ثبت أن الأصح من قول المعتزلة المذهب الأول ، فقال للمعتزلة : فما معنى قوله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) ؟ وعندكم يجوز في المعلوم أن ينهض العبد بالمصالح العقلية ، من غير افتقار إلى أفعال تكون لطفاً في تلك المصالح وتعلم بالسمع ، وقد قال تعالى :

(وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) ، وعندكم في تلك الحالة يجب أن لا يبعث رسولاً ويعذب دون الرسول ، فتقدير الكلام : وما كنا نفضل ما يجب علينا فعله ، دون أن نبعث رسولا لا يجوز لنا بعثه في بعض الأحوال .

وهم اختلفوا في الجواب عن الآية ، فقال قائلون : المراد به عذاب

الإستئصال في الدنيا ، كقوله : (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ آرْسُولًا)^(١) .

وهذا بعيد ، فإن عذاب الإستئصال على حسب ما يقع في المعلوم كونه مصلحة ، وإن كان الإستئصال مصلحة دون ابتعاث الرسل ، وجب عندهم ذلك ، فإن عذاب الإستئصال إنما استحقه من استحقه لمخالفة التكاليف ، فإذا حصلت المخالفة قبل الرسل ، فأني مني لترك ذلك ؟ وإن لم يكونوا مستحقين ، فلا استئصال ، لا بعد الرسل ولا قبلهم ، وهذا بين حسن .

وأجابوا من وجه آخر فقالوا : وما كنا معذبين فيما طريقه السمع ، حتى نبعث رسولا ، فأما ما كان طريقه العقل فلا ، وهذا بعيد ، فإن التكاليف إذا كانت منقسمة ، وأقوى القسامين التكاليف العقلية ، والسمعية مبنية عليها ، لكونها داعية إليها ولطفاً بها ، فلا يجوز أن يقول : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا .

وعندهم أنه يجب العذاب على ترك التكاليف العقلية ، فتقدير الكلام : وما كنا نفعّل ما يجب علينا فعله حتى نبعث رسولا ، ولا شك أن ذلك من الله تعالى إبانة عن وجه العدل في أفعاله ، أو القهر وإنفاذ المشيئة ، وذلك عندهم على إطلاق قبيح ، وهو على أصلهم مثل قول القائل : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ، ويعني بذلك بعض السمعيات دون بعض ، مع أن ذلك وغيره بمثابة .

واستدل به المعتزلة على رد قول بعض أصحابنا في أن الله سبحانه لا يعذب أطفال المشركين ، لأنه إذا كان لا يعذب قبل إرسال الرسل ، فهؤلاء الأطفال لم يعلموا الرسل ولا لهم مكتة في معرفتهم ، فكيف يعذبون بذنوب آبائهم ؟

وهذا من المحتج به جهل ، وذلك أن الله تعالى إنما عني بقوله :
(وَمَا كُنَّا مَعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) ، من يجوز إنفاذ الرسل إليهم ،
فيعذب على ترك ما كلف ، فأما الأطفال فلا يعذبون عندنا على ترك ما
كلفوا ، وإنما جعل الله تعالى ذلك العذاب حكماً منه نافذاً ، وقضاء ماضياً ،
كما يؤلم الأطفال والبهائم في الدنيا ، فسقط ما قالوه جملة .

واستدل قوم بهذا في أن أهل الجزائر إذا سمعوا بالإسلام فآمنوا ،
فلا تكليف عليهم فيما مضى ، وهذا صحيح . ومن لم تبلغه الدعوة فهو
غير مستحق العذاب من جهة العقل عندنا . وهو مضمون على قائله عندنا .

ولأبي حنيفة في ذلك خلاف ، وله مأخذ فيه يستقيم على نظر الفقهاء
من غير استمداد من أقوال المعتزلة ، حتى لا يتوهم متوهم أن أبا حنيفة
بنى تلك المسألة على أصول المعتزلة ، فإنه بعيد منها ، وذكرنا ذلك المأخذ
في مسائل الخلاف في الكتاب الذي أوردناه للروايا .

ثم أبان الله تعالى أنه إن لم يهلك القرى قبل إنبعاث الرسل ، فليس لأنه
يقبح ذلك منه إن فعل ، ولكنه وعيد منه ولا خلف في وعده ، فإذا أراد
إهلاك قرية مع تحقيق وعده ، كان على ما قاله تعالى :

(أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ
فدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا)^(١) .

ليعلم أن من هلك إنما هلك بإرادته ، فهو الذي يسبب الأسباب ويسوقها
إلى غاياتها ، ليحقق القول السابق من الله تعالى :

قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا
نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ - إلى قوله - فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا)
الآية / ١٨ ، ١٩ .

(١) سورة الإسراء آية ١٦ .

فيه دلالة على أمور ، منها أن من يريد بما يتكلفه من الطاعات أحوال الدنيا ، أو يريد تحصيل العاجلة بغير الطاعة فهو متوعد ، مثل أن يترهد مراعاة للناس ، أو لاعتمادهم على أقواله وائتمانهم له على أموالهم ، فهو متوعد بالنار ، وأن من يريد الله تعالى بمساعيه فله الثواب بحكم وعد الله تعالى .

قوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) ، الآية / ٢٣ .

قرن ذكر الوالدين بعبادة الله سبحانه ، فنبه به على عظيم إنعام الله تعالى المقتضي للشكر ، ونبه بعد ذلك على عظيم نعم الوالدين ، وبين اختلاف الوالدين ، ليكون بره بهما وإحسانه إليهما على قدر حاجتهما فقال : (إِمَّا يَبْتَلِغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) ^(١) ، فخص هذه الحالة بالذكر ، وهي حالة حاجتهما إلى بره لتغيير الحال عليهما بالضعف النازل والكبر ، فألزم في هذه الحالة من مراعاة أحوالهما أكثر مما ألزم من قبل ، لأنهما قد صاروا في هذه الحالة كلا عليه ، فيحتاجان إلى أن يلي من أمرهما للضعف النازل منهما ^(٢) ، ما كان يحتاجه هو في صغره أن يليان منه ، فذلك معنى تخصيص هذه الحالة بالذكر ، ليبين ما يلزم من مزيد البر والتعاهد ، وما يتصل بخدمة وإنفاق .

ودل قوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ) ، على وجوب صبره عليهما حتى لا يتبرم ولا يضرجر ، فإن العادة جارية في المتضرجر عند الأمر أن يقول أف أو تف في الأمور ، فبين الله سبحانه تحريم هذا القدر من

(١) تابع للآية ٢٣ من سورة الإسراء .

(٢) الأصح (بهما) .

التبرم على الولد عند ضعف الوالدين وحاجتهما إلى بره ، ولم يقتصر تعالى على هذا القدر في بيان حقهما حتى قال : (وَلَا تَنْسَوْنَهُمَا رَهْمًا) ، مؤكداً لما تقدم ودالاً به على أن الواجب في بره لهما سلوك طريقة اللين في القول : ثم قال : (وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) ، والكريم من القول ما يوافق مسرة النفس ، ولا يفتقر عنه الطبع .

ثم أمر بمزيد التواضع فقال : (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ)^(١) ، وهذا الكلام في أعلى مراتب الفصاحة والتعبير عن المقصود بلفظ المجاز ، لأن الذل ليس له جناح ، ولا يوصف بذلك ، ولكنه أراد المبالغة في التذلل والتواضع ، وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكاكل

يصف الليل المتقدم على هذا البيت في قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
وليس لليل صلب ولا إعجاز ولا كلكل فهو مجاز ، وأراد به تكامله واستواءه .

ثم بين الله تعالى أن الذي يلزمه لهما ليس مقصوداً على منافع الدنيا ، بل يلزمه مع ذلك ما يمكن في باب الآخرة من الدعاء ، لأنه لا يقدر منهما على ما سواه ، فقال : (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَّبِّيَٰرْتَنِي صَغِيرًا)^(٢) .

بين العلة في لزوم الدعاء لهما ، وبين أنه يلزم الولد من الدعاء للوالدين ، أكثر مما يلزمه في غيرهما .

(١) سورة الإسراء آية ٢٤ .

(٢) تابع الآية ٢٤ من سورة الإسراء .

قوله تعالى : (وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ) ، الآية / ٢٦ .

أبان الله تعالى أن على كل واحد منا مراعاة مراتب مستحقي الحقوق ، فبدأ بحق الله تعالى فقال : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وقرنه بذكر الوالدين ، وعقب ذلك بقوله : (وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ) ، وظاهر العطف أنه قريب الإنسان .

وقد قيل : عني به قرابة رسول الله ﷺ .

والأمر بالإحسان إلى الوالدين عام في جميع الناس ، وكذلك ما عطف عليه من إيتاء ذي القربى .

قوله تعالى : (وَلَا تُبَدِّرْ تَبَدِيرًا) .

والتبذير عند الشافعي إنفاق المال في غير حقه ، فلا تبذير في عمل الخير .

وقال مجاهد : لو انفق مداً في باطل كان تبديراً .

وقد ثبت في سورة البقرة الحجر على المبذر ، وما يتعلق به من الأحكام .

ثم أبان الله تعالى تحريم التبذير بقوله تعالى :

(إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ) ، الآية / ٢٧ .

ثم قال تعالى في تخصيص نبيه ﷺ :

(وَأَمَّا تَعْرِضْنَّ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا

فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا) ، الآية / ٢٨ .

وهو تأديب عجيب ، وقول لطيف بديع ، فإنه تعالى قال : (وَأَمَّا

تَعْرِضْنَّ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا) : أي لا تعرض عنهم

إعراض مستهين عن ظهر الغنا والقدرة فتحرمهم ، وإنما يجوز له أن يعرض

عنهم عند عجز يعرض ، وعند عائق يعرض ، وأنت عند ذلك ترجو من

الله فتح باب الخير لتتوصل به إلى مواساة السائل ، فإن قعد بك الحال عن
المواساة (فَقِيلَ لَهُمْ قَبُولًا مَيَسُورًا) ، يعمل في مسرة نفسه عمل
المواساة فتقول : الله يرزق ، والله يفتح بالخير .
قوله تعالى : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ) ،
الآية / ٢٩ :

هو مجاز عن البخل والجود ومراعاة الإقتصاد فيهما جميعاً ، فقال :
(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ) : فلا تعطي من مالك شيئاً .
ولما كان العطاء في الأثر باليد غير غل اليد عن الإمساك ، فالذي لا
يعطي شيئاً جعله بمنزلة من يده مغلولة إلى عنقه ، والعرب تصف البخيل
بضيق اليد ، فيقولون : فلان ضيق الكفين إذا كان بخيلاً ، وقصير الباع ،
وفي ضده رحب الذراع طويل الباع طويل اليدين .
وقال النبي عليه الصلاة والسلام لنسائه :
«أسرعكن بي لحاقاً أطولكن يداً»^(١) .

وإنما أراد به كثرة الصدقة ، فكانت زينب بنت جحش ، لأنها كانت
أكثرهن صدقة .
وقال الشاعر :

وما كان أكثرهم سواماً ولكن كان أرجيهم ذراعاً
قوله تعالى : (وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) ، فلا تخرج جميع ما
في يدك مع حاجتك وحاجة عيالك .
(فَتَقَعْدُ مَلِكُومًا مَّخْسُورًا) ، يعني ذا حصرة على ما خرج من
يدك .

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج بسنده عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها .

وهذا الخطاب لغير النبي عليه الصلاة والسلام ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئاً لغد ، وكان يجوع حتى يشد الحجر على بطنه .

وقد كان كثير من فضلاء أصحابه ينفقون في سبيل الله جميع أملاكهم ، فلم يعنفهم النبي عليه الصلاة والسلام ، ولم ينكر عليهم لصحة يقينهم وشدة بصائرهم .

وإنما نهى الله تعالى عن الأفراط في الإنفاق ، وإخراج جميع ما احتوت عليه يده من المال ، من خيف عليه الحسرة على ما خرج من يده ، فأما من وثق بموعد الله تعالى وجزيل ثوابه فيما أنفقه فغير مراد بالآية .

وقد روي أن رجلاً أتى إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، فسلم إليه مثل بيضة من ذهب ، فقال : يا رسول الله ، أصبت هذه من معدن والله ما أملك غيرها ، فأعرض عنه ، فعاد ثانياً فأعرض عنه ، فعاد ثالثاً فأخذها النبي عليه الصلاة والسلام ورماه بها لو أصابته لعقرته ، وقال : «يأتيني أحدكم بجميع ما يملكه ثم يقعد ويتكفف وجوه الناس»^(١) .

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه ذا مال كثير ، فأنفق جميع ماله على النبي عليه الصلاة والسلام ، وفي سبيل الله ، حتى بقي في عبادة ، فلم يعنفه النبي عليه الصلاة والسلام ولم ينكر عليه .

فكل ذلك يدل على أن ذلك ليس بمخاطبة للنبي عليه الصلاة والسلام ، وإنما خوطب به غيره مثل قوله تعالى :

(لَسِنٌ أَشْرَكْتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ) (٢)

(فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ) (٣)

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي في الشعب .

(٢) سورة الزمر آية ٦٥ .

(٣) سورة يونس آية ٩٤ .

فاقتضت هذه الآيات من قوله: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) ، الأمر بالتوحيد ، والإحسان إلى الوالدين ، وإلى ذي القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، والنهي عن تبذير المال وإنفاقه في معصية الله تعالى ، والأمر بالاعتصام في الإنفاق والنهي عن الإفراط .

قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) ، الآية ٣١ .

وهو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه ، فإنه كان من العرب من يقتل بناته خشية الفقر ، لئلا يحتاج إلى الإنفاق عليهن ، ويتوفر ما يريد إنفاقه عليهن على نفسه وعلى بيته ، فكان ذلك شائعاً فيهم وهي «الموءودة سئلت» ، والموءودة هي المدفونة حية ؟ وكانوا يدفنون بناتهم أحياء .

وقال ابن مسعود: سئل النبي عليه الصلاة والسلام فقيل: «ما أعظم الذنوب؟ فقال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، وأن تقتل ولدك خيفة أن يأكل معك ، وأن تزني بجارية جارك»^(١) .

قوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَاتِ اللَّاتِيْنَ كَانَفَاحِشَةً) ، الآية / ٣٢ .

يدل على تحريم الزنا ، وهو الذي تعرى عن نكاح وعن شبهة نكاح . ووصف الله تعالى نكاح امرأة الأب بما وصف الزنا به ، فقال تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا)^(٢) .

وذلك يدل على مساواته في التحريم ، وبينما ما يعترض به عليه . واختلف العلماء في اللواط ، وأنه هل يدخل تحت الزنا؟ والشروع فيه ليس من غرضنا^(٣) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده

(٢) سورة النساء آية ٢٢ .

(٣) أنظر تفسير القرطبي ، وتفسير الفخر الرازي ، وتفسير الطبري لتفصيل القول

في هذه المسألة .

قوله تعالى : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا)
الآية / ٣٣ .

السلطان مجمل يحتمل : الحجة والدية والقود ، ويحتمل الجمع لا جرم ،
الشافعي يغير بين القتل وغيره ، لأن الكل بالإضافة إلى اللفظ سواء .

قوله تعالى : (فَلَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ) .

قال الحسن ومجاهد وسعيد بن هبيرة والضحاك .

لا يقتل غير قاتله ، ولا يمثل به ^(١) ، وذلك أن العرب كانت تتعدى
إلى غير القليل من الحميم والغريب ، فلما جعل الله تعالى له سلطاناً نهاه عن
التعدي ، وعلى هذا المعنى قوله تعالى :

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ
بِالْعَبْدِ) ^(٢) .

فإن كان لبعض القبائل طول على الأخرى ، فكان إذا قتل منهم العبد
لا يرضون إلا بأن يقتل الحر منهم ، وهذا في هذه الآية : (فَلَا يُسْرَفُ
فِي الْقَتْلِ) بأن يتعدى إلى غير القاتل .

ذكر اسماعيل بن اسحق المالكي ، في قوله : لوليّه ، ما يدل على
خروج المرأة عن مطلق الولي ، فلا جرم ، ليس للنساء حق القصاص ،
كذلك قال ، ولا أثر لعفوها وليس لها الإستبقاء .

ولم يعام أن المراد بالولي هاهنا الوارث ، وقد قال تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ

(١) انظر تفسير الدر المنثور في التفسير بالأنوار للسيوطي .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٨ .

وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا بَعْضٍ (١)

وقال :

(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) (٢) ، الآية .

وقال تعالى : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (٣)

فاقتضى ذلك إثبات القود لسائر الورثة .

احتج إسماعيل في ذلك بوجوه ركيكة منها :

أن الولي في ظاهره على التذكير وهو واحد ، ولم يعلم أن ما كان بمعنى الجنس استوى فيه المذكر والمؤنث .

وما ذكره أن المرأة لا تستحق كل القصاص ، والقصاص لا بعض له ، فلزم من ذلك إخراج الزوج من جملة الأولياء في القصاص ، وعلى أنه لم يمنع أن تكون المرأة بنفسها لا تستحق ، ولكنها مع غيرها كالورثة ، واعتذر عن ذلك بأن سبب الورثة واحد ، وقد اختلف السبب ههنا ، فلزمه ألا يثبت القصاص بين الزوج والأخ ولا الأخ من الأم .

وذكر فيما ذكر أن المقصود من القصاص تقليل القتل ، والمقصود بكثرة القتل الرجال دون النساء .

ولزم على هذا ألا يجب القصاص على المرأة بقتل الرجل ، ولا على الرجل بقتل المرأة .

قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ،

الآية / ٣٤ .

(١) سورة التوبة آية ٧١

(٢) سورة الانفال آية ٧٣ .

(٣) سورة الانفال آية ٧٥ .

قال مجاهد : التي هي أحسن التجارة ، خصص اليتيم بذلك ، لأنه إليه أخرج ، وعن الإستقلال أبعد ، وإلى المرحمة والشفقة أقرب .
ذكر الرازي (١) أن الله تعالى لما قال حتى يبلغ أشده ، علم أن إيناس الرشد عند بلوغ الأشد لا يعتبر ، ولو اعتبر لذكر كما قال :

(حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (٢) .

والأشد مذکور على وجوه مختلفة في القرآن ، قال تعالى في موضع آخر :

(حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً) (٣) .

وقال في موضع آخر :

(وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى) (٤) ، الآية .

وذكروا أنه بلوغ الحلم .

وذكروا أنه بلوغ أربعين سنة ،

فليس للأشد مرد معلوم .

ويجوز أن يكون المراد بلوغ الأشد قبل الأربعين سنة ، وتختلف أحوال الناس فيه ، والذي ذكره من أن إيناس الرشد ليس معتبراً مع الأشد فبعيد ، فإن الله تعالى قال : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ

(١) انظر احكام القرآن للجصاص .

(٢) سورة النساء آية ٦ .

(٣) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٤) سورة القصص آية ١٤ .

أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ^(١) ، فاقتضى ذلك جواز التصرف إلى بلوغ الأشد مطلقاً ، ولا يتحقق ذلك إلا عند جعل الأشد بمعنى البلوغ ، والولي لا يتصرف في مال اليتيم بعد البلوغ ، ولا أنه يسمى يتيماً إلى أربعين سنة .

قوله تعالى : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ)
الآية / ٧٨ :

قيل : دلوكها : زوالها ، وقيل : غروبها ، وقد وردت فيها آيات ، فإن كان الدلوك الزوال ، وقد دلت الآية على صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، لقوله : لدلوك الشمس إلى غسق الليل .

قال ابن عباس : غسق الليل اجتماع الليل وظلمته ، وقيل غسق الليل انتصابه ، ووقت الاختيار للعشاء يمتد إلى ذلك الوقت .

قوله تعالى : (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ) ، مرتب على قوله : (أَقِمِ) ، فتدبره ، أقم قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً .

وفيه دلالة على وجوب القراءة في صلاة الفجر .

وقال قائلون : المراد بقوله : (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ) : صلاة الفجر ،

فإنه يبعد تخصيص صلاة الفجر بالقراءة فيها ، والصلاة كما تشتمل على القراءة تشتمل على ما عداها من الأذكار .

والأولون استدلوا على ذلك بقوله تعالى في آخر الآية : (وَمِنَ اللَّيْلِ

فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) ، والتهجد بالقراءة لا بصلاة الفجر .

ويجاب عنه ، بأن المراد به التهجد بالصلاة ، مرتباً على قوله : أقم

الصلاة^(٢) .

(١) سورة الانعام آية ١٥٢ .

(٢) انظر القاسمي في تفسيره ج ٢٥ ص ٢٩٥٩ .

قوله تعالى : (وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ
بَيِّنَاتٍ ذَلِكُمْ سَبِيلًا) ، الآية / ١١٠ .

روي أن أبا بكر كان يخافت ، وكان عمر يجهر ، فقال رسول الله ﷺ
لأبي بكر : لم لا تجهر ؟ فقال : أناجي ربي وهو أعلم بما جاتي .

وقال لعمر : كيف تجهر ؟ قال : أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان ،
فقال النبي عليه الصلاة والسلام : أحسنتما ، ثم نزلت هذه الآية ، فقال
عليه الصلاة والسلام لأبي بكر : أرفع شيئاً ، وقال لعمر : إخفض شيئاً^(١) .

وقالت عائشة في هذه الآية : أراد بها الدعاء والمسألة .

وروت عائشة أن رسول الله ﷺ سمع صوت أبي موسى فقال :
« لقد أوتي أبو موسى من مزامير آل داود صلى الله عليه وسلم »^(٢) .

(١) انظر تفسير الطبري ، وأسباب النزول للواحدي

(٢) أخرجه الامام أحمد وأبو داود في سننه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الكهف

قوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَسْلُوهُمْ
أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) ، الآية / ٧ .

وذلك يدل على أن ما جعله على وجه الأرض ، جعله لظفاً لعباده ،
الذين أراد بهم الخير في إختيار الطاعات .

قوله تعالى : (فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) ،
الآية / ١٩ .

يدل ذلك على جواز خلط دراهم الجماعة والشراء بها ، والأكل من
الطعام الذي بينهم بالشركة ، وإن كان فيهم من يأكل أكثر ومن يأكل
أقل ، وهو الذي يسميه الناس المناهدة ، ويفعلونه في الأسفار ، وذلك أنه
قال : (فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) فأضاف الورق
إلى الجميع .

ومثله قوله تعالى : (وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَارْحَبُواهُمْ) (١)

(١) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

وفي الآية دليل على جواز الوكالة بالشراء ، لأن الذي بعثوا به كان وكيلاً .

قوله تعالى : (وَلَا تَقُولْنَ لَيْسَ بِإِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) ، الآية / ٢٣ .

لأن المقصود بذلك ألا يكون محققاً لحكم المخبر عنه ، فإنه إذا قال لأفعلن ذلك فلم يفعل كان كاذباً ، وإن قال لأفعلن ذلك إن شاء الله ، خرج عن كونه محققاً للمخبر عنه :

فإن قال قائل : أي معنى في ذلك ، ولا يتصور أن يفعل فاعل فعلاً إلا أن يشاء الله ، هل ذكر ذلك وعدم ذكره إلا بمثابة واحدة ، وهل هذا إلا بمثابة من يقول لأفعلن ذلك إن كنت فاعلاً وإن كنت قادراً وإن شئت ، وأي أثر للذكر شرط للفعل لا محالة في العقل ، والجواب : أن الأمر وإن كان على ما ذكرتم ، غير أنه إذا قال القائل لأفعلن في وقت كذا ، فقد أوهم أنه يفعل لا محالة ، وأبان أن شرط الفعل يوجد ، فإذا لم يفعل لعدم الشرط وهو مشيئة الله تعالى ، أو عائق آخر ، كان كاذباً في قوله عرفاً ، وإذا قال لأفعلن كذا إن شاء الله ، أو إن شاء زيد ، فلم يقطع بأنه يفعل ، بل ردد وميل القول ، فكأنه قال : لا أدري هل أفعل أم لا ، فهذا هو المعنى فيه ، وكان الله سبحانه أدب رسوله ﷺ فقال : (وَلَا تَقُولْنَ لَيْسَ بِإِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) .

أي كن متذكراً للغوايق ، وناظراً في العواقب ، ولعل عائقاً يعترض دون مزامك ، فردد القول فيما لا يعلمه ، لئلا يجري ما ينسب فيه إلى خلف في القول عرفاً .

ومن أجله قال علماءنا : إذا حلف واستثنى لم يحث إذا كان موصولاً ، وإن انفصل يؤثر الإستثناء .

وروي عن معاذ بن جبل ، عن رسول الله أنه قال : « إذا قال الرجل لعبده : أنت حر إن شاء الله ، فهو حر ، وإذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله فليس بطلاق » (١) .

وهذا حديث ضعيف ، واهي السند مخالف للإجماع .

وقيل للمعتزلة : عندكم أن فعل الفاعل لا يتعلق بمشيئة الله تعالى ، فما معنى قوله عندكم لأفعلن إن شاء الله تعالى ، وهو يفعل وإن لم يشأ الله .

فأجابوا بأن معناه : إلا أن يشاء الله ألا يلجئني إليه ، أو يقطعني عنه باخترام أو موت ، فيخرج عن كونه قاطعاً على الخبر ، فيحسن منه الخبر (٢) .

وقال آخرون منهم : الغرض بالاستثناء ، إخراج الخبر عن أن يكون قطعاً وخبراً تاماً من غير إرادة ما يجري مجرى الشرط ، فكأنه وضع في اللغة لهذه الطريقة التي تقتضي التوقف في الخبر ، وهذا أقرب ، لأن الاستثناء يؤثر في هذا الخبر ، سواء وقع ممن له قصد إلى ما ذكرناه أو من لا قصد له ، فحمله على هذا الوجه الثاني أولى .

ومما قيل للمعتزلة : إذا قال القائل عبدي حر إن شاء الله فلا يعتق ، وقياس قولكم أنه يعتق ، لأن الله تعالى قد شاء ذلك تعديداً ، وجوابهم عنه على ما قاله أبو علي الجبائي ، أنه لم يخصص المثني المشيئة بطريق التعبد ، ولو خصصه بذلك لصار حراً بأن ينوي بالإستثناء ، مشيئة التعبد فقط .

نعم إذا أطلق الإستثناء فلا حرية ، فأما إذا قيد الإستثناء ، صار كأنه قال للمملوك : أنت حر إن أراد الله مني إعترافك ، وقد علم أن الله تعالى أراد ذلك مع سلامة الأحوال ، وإنما تصح هذه الطريقة متى قيل لا بد في

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير .

(٢) انظر تفسير الفخر الرازي ، وتفسير القرطبي والدر المنثور للسيوطي

الاستثناء من تقييد ، حتى يصير كالشرط ، ويجري مجرى قول القائل : أنت حر إن دخل زيد الدار ، وإن شاء زيد ، فيمكن عند ذلك ادعاء مخالفة الإجماع على المعتزلة ، فأما إذا قيل بالوجه الآخر ، وهو أن الإستثناء يخرج الخبر عن كونه خبراً ، إلى أن يكون مشكوكاً فيه موقوفاً فليس فيه دلالة (١) .

قوله تعالى : (وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) ، الآية / ٢٤ .

قال ابن عباس : إنه إن نسي الإستثناء ثم ذكر ولو بعد سنة ، لم يحنث إن كان حائفاً .

وذكر اسماعيل بن اسحق ذلك عن أبي العالية في قوله : (وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) ، قال يستثنى إذا ذكر .

والأصح أن قوله : (وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) إبتداء كلام .

قوله تعالى : (هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) ، الآية / ١٠٣ . فيه دليل على أن من الناس من يعمل العمل وهو يظن أنه محسن فيه ، وقد حبط سعيه ، الذي يوجب إحباط السعي إما فساد الإعتقاد أو المراءاة . والمراد به هاهنا الكفر ، فإن الله تعالى قال بعد ذكر هؤلاء :

(أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ) .

أبلان عن كفرهم وأنه سبب ضياع أعمالهم .

قوله تعالى : (وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) ، الآية / ١١٠ .

دل على أن من عمل لغير الله تعالى مراءاة ومباهاة وطلباً للنجاة ، فلا نصيب له في الآخرة ، وقد مضى شرحه غير مرة .

(١) انظر سبب نزول الآية في أسباب النزول للواحي النيسابوري .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة مريم

قوله تعالى : (إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا) ، الآية / ٣ .

يدل على أن أفضل الدعاء ما هذه حاله ، لأنه أبعد عن الرياء ، وأقرب إلى الإخلاص .

قوله تعالى : (وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) ، الآية / ٤ .

يدل على أنه يستحيى للمرء أن يذكر في دعائه نعم الله تعالى عليه ، وما يليق بالخضوع ، لأن قوله : (وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) ، إظهار للخضوع ، وقوله : (وَكَلِمَ أَكُنُّ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) ، إظهاراً لعادات تفضله في إجابة أذعته ، ثم عقب ذلك بالمسألة فقال :

(وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) ، الآية / ٥ :

يدل على أن رفع الحاجة إليه ، إنما يستحب عند مخافة الضرر في الدين ، فإنه خاف من أقاربه الفساد والشر ، فطلب من الله تعالى ولداً يقوم بالدين بعده ، فيرثه النبوة ، ويرث من آل يعقوب ، ولا يجوز أن يهتم بالدعاء هذا الاهتمام ، ومراده أن يورثه المال ، فإن ذلك مباين لطريقة الأنبياء ،

ولأنه جمع وراثته إلى وراثته آل يعقوب ، ومعلوم أن ولد زكريا لا يرثهم .

فإن قيل : كيف أقدم على مسألة ما يحرق العادة من غير إذن !؟

الجواب : أن ذلك جائز ، في زمان الأنبياء ، وفي القرآن ما كشف عن هذا المعنى ، فإنه قال تعالى :

(كَلِمَاتٍ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا
قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (١) .

فلما رأى خارق العادة استحکم طمعه في إجابة دعوته ، فقال تعالى :

(هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ
ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً) (٢) .

قوله تعالى : (إِذَا تَسَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا
وَبِكْيًا) ، الآية / ٥٨ .

فيه دلالة على أن لتلاوة آيات الرحمن تأثيراً ، فقال الحسن : إذ تتلى
عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً : في الصلاة .

وقال الأصم : المراد بآيات الله كتبه المتضمنة لتوحيده وحجته ،
وأنهم كانوا يسجدون عند تلاوتها ، ويبكون عند ذكرها .

والمروي عن ابن عباس ، أن المراد به القرآن ، خاصة وأنهم كانوا
يسجدون عند تلاوته ويبكون ، ففي ذلك دلالة من قوله على أن القرآن
هو الذي كان يتلى على جميع الأنبياء ، ولو كان كذلك لما كان الرسول
صلى الله عليه وسلم مختصاً بإنزاله عليه .

(١) سورة آل عمران آية ٣٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ٣٨ .

واحتج الرازي به على وجوب سجود القرآن على المستمع والقارئ ، وهذا بعيد ، فإن هذا الوصف شامل لكل آيات الله تعالى ، وضم إلى السجود البكاء ، وأبان به عن طريقه الأنبياء في تعظيمهم الله تعالى وآياته ، وليس فيه دلالة على وجوب ذلك عند سماع آيات مخصوصة .

قوله تعالى :

(وَمَا يَسْتَبْغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ، إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) ، الآية / ٩٢ ، ٩٣ :

فيه دلالة على أن الولد لا يكون مملوكاً لأبيه خلافاً لمن قال : إنه يشتريه فيملكه ولا يعتق إلا إذا أعتقه ، وقد أبان الله تعالى المنافاة بين الولادة والملك . واستدل اسماعيل بن اسماعيل بن اسحق بدليل آخر ، ونقله الرازي في كتابه عنه فقال :

وقد اتفق أهل العلم على أن أمة الرجل إذا حملت منه ، فإن الولد يتحرر في بطن أمه ، مع أن العبرة في رق الولد برق الأم ، وحرية الوالد لا تقتضي حرية الولد ، فلم يكن عتق الولد من جهة كون الأب حراً ، وإنما كان من جهة أن الولد لو علق رقيقاً ، لكان ملكاً للوالد ، ولا يثبت الملك للوالد على الولد أصلاً .

إلا أن الولد تم حر الأصل ، لأنه لا حاجة إلى إثبات الرق والملك للولد ، فعلق الولد حراً هنالك ، حتى لا يثبت للوالد على الولد ملك .

وإذا اشترى ، فلا يمكن أن يقال إن الملك لا يثبت ، فإن الملك لو لم يثبت لم يصح الشراء ، ولا بد من تصحيح الشراء .

وقال مالك : ينقل المالك الملك إلى المشتري ، فيثبت له الملك بقدر ما يحصل به الانتقال ضرورة تصحيح الشراء ، وامتنع بعد ذلك ثبوت ملك الوالد عليه .

وقال بعض العلماء : إن شراء الولد لا يثبت له ملكاً أصلاً ، وإنما هو عقد عتاق ، فلما أن يقال إن الملك يثبت حقيقة في زمان ، وحصل العتق بعده في زمان آخر فلا ، ولكن العتق ثبت مقارناً للشراء ، وجعل الشراء عقد عتاق وإسقاط للملك المالك ، لا على حقيقة شراء فيما سواه ، ولم يجعل الشراء سبب الملك ، لوجود الأبوة المنافية له ، كما لم يجعل ملك المحل سبباً لملك الولد لوجود سبب ما ينافيه ، فيقال حدث حرأ ، وكذلك يقال حصل الشراء مع الحرية .
فهذا قول فيه تأمل .

وعلى كل حال تبين به أنه لا يدوم ملك الوالد على ولده^(١) .

(١) انظر أبو بكر الجصاص في هذه المسألة .

مَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُؤْتِكُمُ اللَّهُ فَجْرًا مِّنْ أَرْضِهِ مَدْيُنًا وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُؤْتِكُمُ اللَّهُ فَجْرًا مِّنْ أَرْضِهِ مَدْيُنًا وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُؤْتِكُمُ اللَّهُ فَجْرًا مِّنْ أَرْضِهِ مَدْيُنًا وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُؤْتِكُمُ اللَّهُ فَجْرًا مِّنْ أَرْضِهِ مَدْيُنًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة طه

قوله تعالى : (اخْلَعْ نَعْلَيْكَ) ، الآية / ١٢ .

يحتمل أن يكون الأمر به تعبداً تبركاً بالموضع ليمسه قدمه حافياً ، وقد قيل : كان ذلك من جلد حمار ميت غير مدبوغ ، فأمره بخلعه ، لأنه لم يكن مدبوغاً ، أو كان نجساً مدبوغاً مع الدبغ في شريعة موسى ، ونسخ في شرعنا^(١) .

قوله تعالى : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدِكْرِي) ، الآية / ١٤ .

صح أن رسول الله ﷺ نام عن صلاة الصبح فصلها بعد طلوع الشمس وقال : « إن الله تعالى يقول : أقم الصلاة لذكري »^(٢) .

(١) والمعنى : أنت الآن في واد مقدس ، يجب فيه رعاية الادب ، بتعظيمه واحترامه لتجلى الحق فيه ، كما يراعى ادب القيام عند الملوك ، وطوى : اسم للوادي .
(٢) أخرجه الحسن ومجاهد والزهري عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه .

وقال عليه الصلاة والسلام : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة له إلا ذلك » .

وفي السلف من خالف ذلك وقال : يصبر إلى مثل وقته ويصلي ، وإذا فاتت الصبح يصلها من الغد ، وهذا قول شاذ بعيد^(١) .

(١) انظر احكام القرآن للجصاص .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنبياء

قوله تعالى في سورة الأنبياء^(١) :

(وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ) ، الآية/٧٨ .

حكم داود بأن الشياء تسلم إلى صاحب الزرع ويقضى بها له .

وقال سليمان : تدفع إليه الغنم ليصيب من ألبانها وأصوافها حتى يعود الزرع كما كان .

وصار الحسن إلى مثل ذلك في شرعنا ، إذ لم ير في شرعنا ناسخاً مقطوعاً به عنده .

وقال قائلون : سليمان أوحى إليه بذلك ، فكان ناسخاً لما قضى به داود ، وهذا على قول من منع اجتهاد الأنبياء في الوقائع .

وقال آخرون : بل اجتهد داود فلم يصب الأشبه وأصابه سليمان .

وقال آخرون : بل أخطأ خطأ مغفوراً له .

(١) سميت بذلك لأشتمالها على فضائل جليلة ، لجماعة منهم عليهم الصلاة والسلام .

وقال آخرون : لا يجوز أن يكون ما حكما به مستدركاً بالإجتihad ، فإن الإجتihad مبني على أصول ، وذلك لا يستدرك إلا توقيفاً .
وهذا يحتمل الخلاف ، فإن النظر في المصالح يجوز أن يقود إلى هذا : وأن داود أراد جبر حق صاحب الزرع ، وسليمان أراد الجمع بين الحقين .
وأبو حنيفة لا يرى الضمان أصلاً على صاحب البهيمة ، والشافعي يفصل بين الليل والنهار ، وهو قول مالك .
والمسألة مستقصاة في أصول الفقه ، ومتعلقنا منها بالآية ما ذكرناه فقط (١) .

(١) انظر أحكام القرآن للجنابان الجزء الخامس في التفسير القرطبي سورة الأنبياء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الحج

قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ) ، الآية / ٥ .

قوله : (مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ) ، يقتضي أن لا تكون المضغفة إنساناً كما اقتضى ذلك في العلقة والنطفة والتراب ، وإنما نبهنا الله تعالى على كمال قدرته ، بأن خلق الإنسان من غير إنسان ، وهي المضغفة والنطفة التي لا تخطيط فيها ولا تركيب ، وإذا لم يكن إنساناً يجوز أن يقال إنه ليس يحمل مثل النطفة^(١) .

ويحتمل أن يقال : إنه أصل الإنسان الذي يتعقد ويشتمل عليه الرحم وصار حملاً ، وليس كالنطفة المجردة التي لا ندري ما يكون منها .

وزعم اسماعيل بن اسحق أن قوماً ذهبوا إلى أن السقط لا تنقضي به العدة ، ولا تصير به أم ولد ، وزعم أن هذا غلط ، لأن الله تعالى أعلمنا

(١) انظر احكام القرآن للجصاص .

أن المضغة التي هي غير مخلقة قد دخل فيما ذكر من خلق الناس كما ذكرت المخلقة ، ودل على أن كل ما يكون من ذلك إلى خروج الولد من بطن أم فهو حمل ، وقد قال تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَاهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(١) .

وهذا لا حجة فيه ، فإن الله تعالى لم يذكر أنه حمل ، وإنما نبه على قدرته بأن خلقنا من المضغة والعلقة والتراب والنفطة ، وليس الولد نفطة ولا مضغة ، بل خلق منه الولد ، وما دخلت العلقه في إسم الإنسان ، ولا النفطة ولا المضغة التي ليست مخلقة .

وقوله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ، فالمراد به ما يسمى ولداً .

واستدل اسماعيل بن اسحاق أنه يرث بهذا وهو غلط^(٢) ، فإنه يرث عند الولادة حياً مستنداً إلى حالة كونه نفطة ، ولا كلام فيه حتى لو طلقها من أربع سنين وأنت بولد ، يعلم أنه في تلك الحالة كان نفطة يرث أيضاً ، ولو انفصل ميتاً وقد تكامل خلقه لم يرث ، وانقضت به العدة ، فهما بابان متباينان .

قوله تعالى : (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) ، الآية / ٢٥ :

احتج به قوم على منع بيع دور مكة ، فإنها مخلاة للساكنين ، لا يتخصص سكانها بها ، وهذا في غاية البعد ، ولا شك أن أبنيتها للملكها لا يزاحمون فيها دون إذهم ، إلا ما كان وقفاً على الصادر والوارد ، وأكثر

(١) سورة الطلاق آية ٤ .

(٢) انظر احكام القرآن للجصاص

دور مكة كذلك^(١) .

وقوله تعالى : (سواء العاكفُ فيه والبادِ) ، الآية / ٢٥ .

يظهر حمله على المسجد الذي لا يتخصص به قوم عن قوم ، وأنه يشترك في الإنتفاع به قعوداً وصلاة كافة الناس .

وذكر إسماعيل بن اسحاق عن علقمة بن فضلة قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر ، وما تدعى رباح مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن لم يحتاج لم يسكن^(٢) .

وروي أن عمر كان يمنع أن تغلق دور مكة في زمن الحج ، وكانوا ينزلون حيث وجدوا ، حتى كانوا يضربون الفسطاط في جوف الدور^(٣) .

ونهى عمر أهل مكة أن يجعلوا لبيوتهم أبواباً^(٤) .

وروي عن عمر أنه اشترى داراً بأربعة آلاف .

وبينا بعد قول من يقول لا اختصاص لأهل مكة بدورهم المعروفة بهم ، الموروثة عن آبائهم وأسلافهم ، وأن من شاء أزعجهم ، وما زالوا يتصرفون فيها هدماً وبناءً وبيعاً وإجارة وإعارة من غير نكير ، ولعل عمر إنما فعل ذلك عند إزدحام الناس وضيق المنازل ، فأباح ذلك لا أنه أزال ملك الرباع ، وإلا فقد روي عنه أنه اشترى بها داراً بأربعة آلاف ، ولا يمكن الجمع بينهما إلا على هذا الوجه .

(١) انظر توضيح المسألة في احكام القرآن للجصاص - ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه عن علقمة بن فضلة .

(٣) أخرجه عبد بن حميد .

(٤) رواه عبد الرزاق وفيه : لينزل البادي حيث شاء .

قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ) ، الآية : معنى الإلحاد من المتعارف : الميل إلى الكفر ، والظلم لفظ عام .
أبان الله تعالى أن الظلم فيه أعظم من الظلم فيما سواه .

قوله تعالى : (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ) ، الآية / ٢٧ :

ظاهره أنه خطاب لإبراهيم ، لأنه مسوق على مخاطبته ، بقوله تعالى : (وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ) ، الآية / ٢٦ .

وروي عن ابن عباس في ذلك ، أن إبراهيم عند هذا الأمر نادى :

يا أيها الناس إن ربكم قد اتخذ بيتاً وقد أمركم أن تحجوه ، فلم يبق إنس ولا جن إلا قالوا : لبيك اللهم لبيك^(١) .

وعن علي نضر الله وجهه مثل ذلك .

وعلى هذا يقولون إن رسول الله كان قد حج قبل الهجرة مرتين ، فسقط الفرض عنه بذلك .

وهذا بعيد ، فإنه إذا ورد في شرعه :

(وَاللَّهُ عَلِيمٌ لِّلنَّاسِ حَيْثُ الْبَيْتِ)^(٢) ، فلا بد من وجوب عليه ،

بحكم الخطاب في شرعه .

ولئن قيل : إنما مخاطب من لم يحج ، كان تحكماً وتخصيصاً بلا دليل ،

ويلزم عليه أن لا يجب بهذا الخطاب على من يحج على دين إبراهيم ، وهذا في غاية البعد .

وقد أبان الله تعالى أنهم يأتون ركبانياً ومشاة لا لنفس السفر ، بل ليشهدوا

منافع الدين والدنيا أيضاً من التجارة وغيرها .

(١) انظر تفسير اللغز المنشور في التفسير بالمأثور .

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧ .

والمقصود أن الإتيان لغرض جائر .

قوله تعالى : (وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْدُومَاتٍ) ،
الآية / ٢٨ .

ذكرنا من قبل معنى المعلومات والمعدودات والاختلاف فيه .

قوله تعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) ،
الآية / ٢٨ .

وذلك في دماء النسك ، وليس الأكل واجباً بالإتفاق ، وإنما يؤكل من
دماء النسك ، وأما دماء الجنايات ، فلا خلاف أن الناسك لا يأكل منها ،
ودم المتعة والقرآن دم جبر عند الشافعي ، فلا يأكل منه ، ويأكل منها
عند أبي حنيفة ، لأنه رأى الدين دم نسك ، فليقع الكلام في ذلك الأصل .

قوله تعالى : (لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) ، الآية / ٢٩ .

معناه : أنهم عند النحر ينتفون ويحلقون ويقلمون الأظافر ، لأن
الإحرام إذا منع من ذلك فعل عند التحلل ، ويزيل ما به من التفت .

قوله تعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا) :

يدل على أنه لا يجوز بيع جميعه ، ولا التصدق بجميعه .

قوله : (وَكَيْسُوفُوا نُذُورَهُمْ) : يدل على وجوب إخراج النذر ،
وإن كان دماً أو هدياً أو عمرة ، ويدل على ذلك أن النذر لا يجوز أن يؤكل
منه وفاء بالنذر .

وقدرتبه الله تعالى هذا الترتيب ، فبين حكم النحر ، ثم عطف عليه
بأمور ثلاثة منها : قضاء التفت ، والوفاء بالنذر ، والطواف ، فيجب حمل
الطواف على ما يفعل بعد النحر ، وهو طواف الزيارة ، فإذا أتى به مع ما
تقدم حل له النساء والطيب .

ثم عظم الأمر في قول الزور ، ومنه أن قرنه بقوله تعالى :

(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) ،
الآية / ٣٠ .

قوله تعالى : (وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) ، الآية / ٣٢ .

فيه إشارة لطيفة ، وذلك أن أصل شراء البدن ربما يحمل على فعل ما لا بد منه ، فلا يدل على الإخلاص ، فإن عظيمهما مع حصول الإجزاء بما دونه فلا يظهر له محمل إلا تعظيم الشرع ، وهو من تقوى القلوب .

وقوله تعالى : (لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) ،
الآية / ٣٣ .

قال ابن عباس وابن عمر : لكم فيها منافع من ألبانها وأصوافها وظهورها ، إلى أن تسمى بدناً ، ثم محلها إلى البيت العتيق .

قوله تعالى : (وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) ، الآية / ٣٦ :

القانع : هو الراضي بما رزق ، والمعتر : هو الذي يسأل .

ويمكن أن يفهم منه تجزئة المذبوح ثلاثة أجزاء : للأكل ، وإطعام القانع ، والمعتر .

قوله تعالى : (أُوذِينَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ هُمْ يَكْفُرُونَ) ،
الآية / ٣٩ :

أبان الله تعالى أن الغرض من قتالهم دفع ظلمهم ، وأنهم إن مكثوا في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر .

والخلفاء الراشدون كانوا بهذه المثابة ، ففيه دلالة على صحة إمامتهم :

قوله : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) ، الآية / ٥٢ .

ذكروا أن رسول الله ﷺ سبق لفظه ، إلى تلك الغرائق العـلا ،
وبينا فساد ذلك ، وبيننا وجه الرواية الصحيحة في الأصول .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المؤمنون

قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) ، الآية / ٢ :

والمراد به عند المفسرين أن لا يتجاوز بصره مصلاه ، ولا يلتفت ولا يحرك يديه ، وقال عليه الصلاة والسلام : « اسكنوا في الصلاة ، وكفوا أيديكم في الصلاة » .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ) ، الآية / ٣ :

اللغو : الباطل ، وجعل فتادة ذلك وصفاً للمصلين ، أي إن المؤمن في الصلاة معرض عن اللغو والرفث .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ) ، الآية / ٥ ، ٦ :

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) ، الآية / ٥ ، ٦ :

يقتضي تحريم المتعة ، إذ ليست بزوجة ولا ملك يمين .

قوله : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) .

لا بد أن يكون خطاباً للرجال ، فإن المرأة لا تستحل بملك اليمين شيئاً

من أمر البضع .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ) ،
الآية / ٩ :

المحافظة عليها في الوقت ، ويحتمل أنهم يحافظون على مواقيتها
وركوعها ، ومراعاة حدودها وشروطها .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ) ،
الآية / ٦٠ .

وروي عن عائشة أنها قالت : قلت لرسول الله ﷺ :
(الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ) أهو الرجل يشرب الخمر
ويسرق ؟ فقال : « لا يا عائشة ، ولكنه ، الرجل يصوم ويصلي ويتصدق
ويحاف أن لا يقبل منه » (١) .

وقال الحسن : « لقد أذرت أقواماً كانوا من حسانتهم أن ترد عليهم
أشفق منكم على سيئاتكم أن تعذبوا عليها .

قوله تعالى : (أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ) ، الآية / ٦١ .
مدح المسارعين .

قوله تعالى : (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ) ، الآية / ٦٧ .

اختلفوا في السمر ، فروى شعبة عن ابن المنهال بن أبي برزة عن النبي
عليه الصلاة والسلام ، أنه كان يكره النوم قبلها ، والحديث بعدها .

(١) أخرجه القرطبي وأحمد وعبد بن حميد والترمذي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر

وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في شعب الایمان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النور

قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ، الآية / ٢ :

إعلم أن الزنا كان معروفاً في اللغة قبل الشرع ، مثل اسم السرقة والقتل ، وكان موضوعاً للفعل الخاص القبيح ، وأطلق على فعل خاص حقيقة ، وجعل وطء رجل امرأة في فرجها من غير نكاح ولا شبهة ، نكاح بمطاوعتها زنا ، وذلك إنما علم بالسمع ، ولولا السمع لحسن ذلك ، لأن استمتاعه بها وهي راضية ، بمنزلة إستخدامه لا فيما ينتفعان به فلا مضرة ولا ظلم .

والأصل أن النفع العاجل لا يحرم إلا بالسمع ، وقد اختلفت الأمم في استقباح هذا الجنس :

فقوم من العرب كانوا يسيبون الإماء ، ويطلبون النسل .

ومنهم من كان يرضى بأن يكون نساؤهم بغايا .

ومنهم من كان يرضى بنكاح الزانيات .

ومتى قيل إن في الزنا إختلاط الأنساب والجهل بتمييزها ، والعقل يشهد بقبح ما يرفع الأنساب ويبطله .

فالجواب ، أن ثبوت النسب إنما يجب أن نعرفه ، لما يتعلق به مسن الأحكام الشرعية ، فأما من جهة العقل فلا يلزم ذلك ، فإن عرف المرء بالظاهر أن الابن مخلوق من مائه سرّاً به ، وإلا لم يجب أن يعرف ذلك ، وإذا كانت الأنساب لا يجب معرفتها عقلاً ، ولا حكم يجب أن يتعلق بها من جهة العقل ، لولا العلم بها لما تم ، فمن أين أن العقل المؤدي إلى الجهل بالأنساب يصبح .

ولئن قيل : إذا لم يتخصص الولد بوالده ، فمن يرثي الولد وينهض بكفائته ؟

فيقال : وحيث قيل هذا أب ، لم يجب عقلاً أن يقوم بكفائته ، وتولده من مائه من أين أوجب عليه عقلاً أن يقوم بمثونته وكفائته وتربيته ؟

نعم إن ذلك تلقى من السمع .
وحيث لا يكون كذلك ، فيجب على الناس عقلاً السعي فيما فيه صلاحهم وبقاء جنسهم ، وهذا بين .

وإذا ثبت ذلك ، فقد اختلف العلماء في مسائل ، وأن اسم الزنا هل يتناولها ؟ وليس نعي به أن يتعرف ذلك من جهة اللغة ، ولكن الزنا صار في المشرع اسماً لمحظور خاص ، فهل نقول إنه ذلك المحظور هل وجد ، فراجع الخلاف إليه ؟ مثل قولنا : الجامع في الدبر هل يكون زانياً ؟ ورواؤه أمه وأخته وابنته زانية النكاح ؟ هل يكون تحريم فعله كتحريم فعل من زنا بأجنبية أو زنا بها قبل النكاح حتى يسمى زناً^(١) ؟

واختلفوا في أحكام شرعية لإختلاف عقائدهم في أنها متعلقة باسم الرطء ، أو بمعنى يختص به الحلال ، مثل تحريم المصاهرة .

(١) انظر تفسير القرطبي لهذه الآية من سورة النور ، وأحكام القرآن للجصاص .

واختلفوا في تحريم المصاهرة .

واختلفوا في تحريم المخلوقة من ماء الزنا ، فإنهم اختلفوا في أن تحريم بنته إنما كان لمكان النسب ، أو لمكان أنها تولدت من مائه مطلقاً .

وإذا وطئها في دبرها أو لاط بغيلام ، فقد اختلفوا فيه على حسب اختلافهم في أن الزنا أوجب الحد ، لكونه مستنكراً في النفوس والطباع ، وهو مؤذن بالهتكة والفضيحة ، فإذا كان كذلك ، فاللواط أعظم وأشنع في هذا الباب .

ومنهم من يرى أن السبب في تعظيم تحريمه ، ما يتولد من فساد النسل وإختلاط الأنساب .

وظن ظانون أن كتاب الله تعالى لا يبنىء عن دخول اللواط تحت اسم الزنا ، لأن الله سبحانه قال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) .

فقيل لهم : لم يذكر في الظاهر الزاني بها والزانية به ، بل أطلق ذلك ، فانطلق على اللواط .

فأجابوا بأن المفهوم من الظاهر ، أن الفعل منهنما لا من أحدهما ^(١) .

ومتى قيل : إذا لم يفهم ذلك من قوله والسارق والسارقة ، بل دخل فيها السارق من غيرها ، فكذلك هاهنا .

فأجابوا بأن الزنا لا يكون إلا بينهما ، ومن فعاهما ، والسرقة يتفرد بها أحدهما فافترقا .

وهذا ركيك عندنا ، وأول ما فيه أن لا يدخل في عمومه الزاني بالمجنونة والصغيرة والمكرهة على الزنا والحربية ، إذا لم تعرف أحكام

(١) انظر احكام القرآن للجصاص الجزء الخامس ص ٩٤ حتى ٩٩ .

الإسلام ، إلى غير ذلك من المسائل التي لا خلاف في تناول عموم اسم الزنا لها .

ولأنه تعالى إذ قال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ، فليس يعني به شخصين فقط ، وإنما ذلك للجنس ، وإذ كانت الألف واللام لإبانة الجنس ، فكأنه ذكر الرجل الزاني مطلقاً ، وذكر جنس الزانيات ، فلا يجب أن يفهم منه زناه بها حتى يخرج منه اللواط ، وعلى أن الذي ذكره لا فرج فيه ، فإنه إذا لاط بها عطوعة ، فهي زانية وهو زاني .

نعم : نقول إنه لا يتناول لواط الرجل بالرجل ، وهو لا يقدر في المقصود ، بعد أن ثبت كون اللواط في الجملة داخلاً تحت اسم الزنا ، فبطل ما توهموه .

نعم الوطاء دون الفرج لا يعد زنا ، لا حقيقة لغة ولا شرعاً : أما اللغة ، فإسم الزنا أطلق حقيقة على الكامل في جنسه ، وله مقدمات ووسائل لا يعد زنا حقيقة ، وإنما هو مجاورة للزنا أو موصلة إليه .

فإذا ثبت الكلام في الإسم ، فقد اختلف الناس في الداخلين تحت هذا الاسم ، فقالت الجوازج : الكل داخلون فلا رجم عندهم .

وأثبت غيرهم الرجم ثم اختلفوا ، فمنهم من يعمل بالآية عموماً ويضم الرجم إلى المحصن بعد الجلد ، وأكثر الفقهاء لا يرون ذلك .

فإذا المراد بالآية البكران ، فأما الثيبان المحصنان فحدهما الرجم ، وقد رجم رسول الله ﷺ ما عزا ولم يجلده ، ولذلك تخصصت الآية بخبر عبادة حيث روى : « والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

ويجوز به إستخراج جنس المحصنين من عموم اللفظ ، مع أنهم شطر الزناة وأكبر ، ومع أن المبالغة في الزجر في اقتضاء ذكر الرجم أولى منها باقتضاء ذكر الجلد ، الذي لا يظهر له وقع ، بالإضافة إلى الرجم^(١) .
قوله تعالى : (فاجلدوا) .

قصد به بيان المبالغة في الزجر ، وعقبه بقوله : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عُنْدَآبِهِمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) ، الآية / ٢ .

فكيف ينتظم مع هذا أن يكون الرجم مشروعاً في ذلك الوقت في حق الثيب ، وهم كثر الناس أو شطرهم ، ولا يتعرض له أصلاً ولا يذكره ؟

فلا بد أن يقال : إن في ذلك الوقت ما كان الرجم مشروعاً ، ثم شرع الله تعالى الرجم بعده ، فصار ناسخاً للجلد في حق الثيب ، وليس يجوز إطلاق لفظ التخصيص في كل موضع ، بل للكلام قرائن أحوال ، يعلم بها مقصود المتكلم ضرورة ، وهذا مما لا يمكن فيه إغفال الرجم وإرادة الجلد في حق الأبقار ، فإنه يتضمن ما ذكرناه ، فلا يجوز أن يقال : إن الرجم قد كان في حق المحصن ، لكنه لم يذكر في هذه الآية .

واختلف الناس في العبد ، هل يدخل فيه ، وكذلك الأمة ؟ والصحيح أنهم دخلوا فيه ، ولكن خصصوا بقوله تعالى : (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ)^(٢) .

(١) راجع احكام القرآن للجصاص والصابوني .

(٢) سورة النساء آية ٢٥ .

ويجوز أن يطلق قوله تعالى : (فاجلدوا كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مائةَ جَلْدَةٍ) ، الآية / ٢ . ولا يراد به العبيد والإماء ، لأن المقصود به المبالغة في الزجر ، وذلك يقتضي بيان الأَكْثَرِ الأعظم من الزاجر .

واختلفوا في النمي هل يدخل فيه ؟ ومنه ذهب مالك ، أن الدميين لا يجدان إذا زنيا ، والظاهر ينفي الفرق بين المسلم والكافر .

إذا ثبت هذا ، فقد قال الله تعالى : (فاجلدوا) ، وهذا عام ، إلا أن العلماء اتفقوا على أن الإمام هو الذي يتولى ذلك في حق الرعايا ، والسيد في حق مملوكه عند الشافعي ، وإذا لم يكن إماماً ، فإن أفضى إسنيتفاء الحدود من جهة صلحاء الناس إلى هرج وفتنة لم يجز ، وإن لم يفض إليه جاز .

ثم لم يختلف السلف في أنه كان جلد الزانيين في ابتداء الإسلام ما قاله الله تعالى : (فأمسِكُونَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ)^(١) ، (فَأَذُوهُنَّ) فكان حد المرأة بالحبس ، والأذى بالتعير ، وكان حد الرجل ، بالتعير ، ثم نسخ في غير المحصن بقوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا) ، مع ما بينا فيه من الكلام ، وفي المحصن الرجم ، وكان حديث عبادة بعد قوله تعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ النَّاصِحَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ)^(٢) . وقد قال عليه الصلاة والسلام : « خلوا عني ، خلوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً » . وبين النبي عليه الصلاة والسلام بحديث عبادة المراد بالسبيل .

إذا ثبت هذا ، فقد اختلف العاماء في المحصن وغير المحصن كما

(١) سورة النساء آية ١٥

(٢) سورة النساء آية ١٥

قدمناه من قبل ، والشافعي يضم النفي إلى الجلد في حق البكر ، وليس في الآية ما ينفيه ، فإن النفي يجوز أن لا يذكر عند ذكر مائة جلدة وإشهار المجلود به ، وهذا مما شرحناه في مسائل الفقه ، وليس في الظاهر ما ينفي الجلد ولا ما يثبت ، فهو مأخوذ من السنة عن رسول الله ﷺ .

وأوجب الشافعي الرجم على الذميين ، كما أوجب على المسلمين ، تلقيا من الخبر النص في حق الذميين من عموم قوله عليه الصلاة والسلام : «التيب بالتيب جلد مائة والرجم» (١) .

ومالك يقول : إنما رجمهما رسول الله ﷺ من حيث لم يكن لليهود من ذمة ، وتحاكموا إليه فحكم بينهما بحكم التوراة ، فلم يكن في قتله نقض ذمة رسول الله ﷺ ، ولا بعد في إجراء أحكامهم عليهم ، وهذا بعيد ، فإن قتل الكافر إن جاز ، فإنما يجوز بغير وجه الرجم ، والرجم لم يكن مشروعاً ، فيحرم بحكم شرعنا ، فكيف يجوز إجراؤه عليهم على موجب دينهم ؟

وإذا ثبت ذلك ، فقد قال تعالى : (فاجلدوا) ، فالظاهر يقتضي فعل أول ما يسمى جلداً ، فإذا فعله واستوفى العدد ، فقد وفى الظاهر حقه ، وما زاد على ذلك على أصل التحريم .

ولا يجوز أن يتخير الجلاد بين التخفيف والتشديد ، فإنه لا يجوز أن يتخير الإنسان بين عقوبة مسلم وتركها .

والمفسرون والفقهاء ، حملوا ظاهر الآية على ما جرت به العادة من فعل الضرب أو التأديب (٢) .

(١) أخرجه الطبري في معجمه الكبير والامام أحمد في مسنده .

(٢) انظر تفسير القرطبي ، سورة النور .

وروي علي بن موسى القمي أنه عليه السلام أوتي برجل قد أصاب حداً ،
وأوتي بسوط شليد ، فقال : دون هذا ، وأوتي بسوط دونه فقال :
هذا (١)

وروي عن عنه رضي الله عنه أنه أمر برجل يضرب الحد فقال : لا
ترفع إبطك .

وعنه أنه اختار سوطاً بين السوطين .

فيجب إتباع السنة في ذلك وهو المتعارف في الضرب ، ولم يختلفوا في
أن هذا الجلد يفرق على جسمه ، لأنه المتعارف المتعالم ، فإنه إن جمع في
مكان واحد خيف عليه القتل ، وخرج عن طريقة الضرب .

ولا خلاف أنه يتم في باب الضرب مواضع المقاتل ، والمواضع التي
يشين الأثر فيها كالوجه والمذاكر .. وكل ذلك ليس مأخوذاً من اسم
الجلد ، وإنما هو مأخوذ من معنى الحد ، والمقصود به .

وظن ظانون أن معنى قوله تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ
فِي دِينِ اللَّهِ) ، تشديد الضرب . وروي ذلك عن قتادة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : التعزير أشد الضرب .

وضرب الزنا أشد من ضرب الشارب .

وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف . وقال الثوري : ضرب الزنا
أشد من ضرب القاذف .

وضرب القذف أشد من ضرب الشرب ،

والظاهر يقتضي التسوية ، وهو مذهب مالك والشافعي ،

وقوله تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ) ، يحتمل أن يكون

(١) أخرجه العافظ جلال الدين السيوطي في الدر المنثور سورة النور .

في ترك الحد وتضييعه ، وقد يكون في نقصانه ، فلامعنى لتخصيصه ببعض هذه المحامل .

قوله تعالى : (وَلَيَشْهَدُ عِنْدَآبِهِمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) ، الآية / ٢ : اختلف في المراد بالطائفة ، فحملها بعضهم على العشرة ، وقالوا أقلها عشرة ولا نهاية للأكثر ، وقال آخرون : أقله رجل إلى ألف ، والأظهر أنه ثلاثة .. ومما احتجوا به من أن حد الزنا ينبغي أن يكون أشد من حد القذف والشرب ، أن رسول الله ﷺ بأمر بضرب الشارب بالجرید والنعال ، وضرب الزاني إنما يكون بالسوط ، وهذا فيه نظر ، فإن ضرب الشارب ما كان مقدرأ ، والكلام فيما تقدر منه بمبلغ معلوم ، وحين أمر بضرب الشارب بالنعال ، كان حد الشرب كالتعزير .

ومما قالوه أن القاذف يجوز أن يكون صادقاً ، فلم يقطع بجريمته ، والزنا بخلافه ، فكيف يسوي بين الضربين ، وهذا هوس ، فإن الشرع ما أوجب الحد إلا عند القطع بكذبه وبقواه شرعاً ، فلا حاصل لما قالوه ، ولذلك ردت شهادته ، وقال تعالى : (فَإِذْ لَمَّ يَتُوبُوا بِالشُّهَدَاءِ فَتَأُؤْتِكْ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الكَاذِبُونَ) ، الآية / ١٣ . وعلى أنا أظهرنا مزية الزنا بزيادة الجلدات ، فمن أين يجب ظهور المزية ووصف الضرب من جهة الشدة ^(١) .

قوله تعالى : (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ) ، الآية / ٣ .

روى إسماعيل بن إسحق عن ابن مسعود أنه قال في الرجل يزني بالمرأة ثم يتزوجها : إنهما زانيان ما عاشا .

(١) انظر الاكليل للسيوطي في شرح هذه الآية .

وروي مثله عن عائشة وعن علي .

وروي عن ابن مسعود أنه قال : إذا تاب الرجل حل له أن يتزوجها .
وروي عن ابن عمرو بن عباس فيمن زنى بها ثم تزوجها ، أن أوله
سفاح وآخره نكاح ، فلما المزموي في سبب نزول الآية ، فهو أن رجلاً
كان يقال له مرثد كان يحمل الأسرى وله صديقة بمكة يقال لها عنان من
البيايا ، قال : فسألت رسول الله ﷺ فقلت : أنكحني عناناً ، فأمسك
رسول الله ﷺ ولم يرد علي شيئاً حتى نزلت هذه الآية ، فقال لي : يا
مرثد ، إن الزاني لا ينكح إلا زانية .

ونقل عن سعيد بن المسيب أن الآية منسوخة بقوله تعالى : (وَأَنْكِحُوا
الْأَيَامَى مِنْكُمْ)^(١) ، وظليل النسخ ، أنه جوز للزاني أن ينكح مشركة ،
وذلك غير جائز ، فإنه منسوخ بقوله تعالى : (وَلَا تَسْكَحُوا
الْمُشْرِكَاتِ)^(٢) .

وقال بعضهم : هو وارد في نفس الوطاء لا في عقد النكاح ، فكأنه
قال : وطاء الزنا لا يقع إلا من زان أو مشرك ، فأما من المؤمن فلا يقع .

وهذا بعيد ، فإن قوله : (الزَّانِي لَا يَنْكَحُ) ، يقتضي تقدير كونه
زانياً ، وإن النكاح ممتنع إما نهياً وإما خيراً ، فلا يجوز حمله على الوطاء .
ووطء الزانية محرم على غير الزاني ، كتحريمه على الزاني ، فسأقوى
القاويلات أن الآية نزلت في بغايا الجاهلية ، والمسلم ممنوع من التزوج
بهن ، فإذا تبين وأسلمن صح النكاح ، وإذا ثبت ذلك ، فلا يجب كونه
منسوخاً .

وذهب بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي إلى أن المجاود في الزنا

(١) سورة النور آية ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١ .

لا يتزوج إلا مجلدة مثله ، فإن تزوج غير زانية ، فرق بينهما بظاهر هذه الآية عملاً بالظاهر .

ولكن يلزمه عليه أنه يجوز للزاني أن يتزوج بالمشركة ، ويجوز للزانية أن تزوج نفسها من مشرك .

وهذا في غاية البعد ، وخروج عن الإسلام بالكلية ، بما قال هؤلاء ، إن الآية منسوخة في الشركة خاصة دون الزانية ، وهؤلاء يزوون عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي بن كعب وابن عمر مثل مذهبه . وزووا عن المقبري عن أبي هريرة أنه صلوات الله عليه قال : لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله ، واستدلوا عليه بقوله تعالى : (وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ)^(١) ، فإنه تعالى لم يبيح عند الضرورة وخوف العنت إلا بشرط الإحصان ، ففي حال الضرورة لأن يحرم أولى .

واستدلوا عليه أيضاً بما ثبت من وقوع الفرقة باللعان ، لأنه قد أقر بأنها زنت ، فإذا صح الزنا بينة ، فالمنع من تزوجها أولى .

وأما الكلام في الآية فعلى ما تقدم ، وأما الأخبار فمتعارضة والقياس لا وجه له بإقرار نفسه فيما يوجب الفرقة ، فلما ثبت بالإجماع أن لا فرقة في هذه الحالة ، ثبت أن عند اللعان إنما تجب الفرقة لأمر آخر ، إذ لو وجب لكونها زانية ، لكان اعترافه بذلك فيها ، كاعترافه بأنها أخته من نسب أو رضاع ، في ألا ينتظر في تحريمها عليه أمر سواه .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) ، الآية / ٤ .

والإحصان يختلف معناه باختلاف مواضعه على ما شرحه الفقهاء .
 والمعتبر هاهنا في إحصان المقدوف : البلوغ ، والعقل ، والإسلام ،
 والحرية ، والعفة من الزنا ، وكثير من ذلك لا يدل عليه اللفظ .

وليس في نفس اللفظ من طريق اللغة ، إلا دلالة تخصيص الرمي بالزنا ،
 إلا أن يشبه أن يكون المراد به ذلك ، مع ما ذكرنا من الإحصان ، ثم لما
 اجتمعت الأمة في حق المحصنة على أن معنى الرمي بالزنا ، جعلوا المحصن
 في معنى المحصنة .

وقوله : (بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) : يدل على أن شهادة الأربعة شرط
 في إثبات الزنا ، وليست لصفات الأربع ذكورة وعدالة وحرية ذكر ،
 لكن الإجماع منعقد عليه ، وليس في الآية رمي المرأة الرجل ، ولكنها
 في معناه شرعاً .

واختلف الناس في التعريض بالقذف ، فمالك يوجب به الحد ،
 والشافعي وكافة العلماء على خلافه ، ولا شك أن الشرع إذا علق الحد على
 الصريح ، فالمحتمل دونه ، فلا يلحق به ، سيما في الحدود التي تدرأ
 بالشبهات .

ومن أقوى ما يتعلق به في ذلك ما قاله الشافعي ، من أن التعريض بالخطبة
 لم يلحق بالصريح مع القرائن الدالة على مقصود المتعرض ، فليكن في
 القذف كذلك ، فإنه أولى بالسقوط بالشبهة .
 وإذا ثبت ذلك ، فقد اختلف العلماء في حد العبد ، فقال أكثر العلماء
 عليه إذا قذف أربعون .

وقال الأوزاعي : يجلد ثمانين .

وعن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، أنه قال في عبد قذف

حرأ أن يجلد ثمانين .

وقال أبو الزناد : جاد عمر بن عبد العزيز عبداً في القرية ثمانين .

وقال الله تعالى :

(فَلِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفِصَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَيَّ الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (١) ، وفهمنا من ذلك أن حد الزنا حتى الله تعالى ، وأنه ربما كان أخف من قبلت نعم الله عليه ، فحسب من عظمت نعم الله تعالى عليه ، وأما حد القذف فحق الأدمي وجب للجناية على عرض المقدوف ، والجناية لا تختلف بالرق والحرية . وربما قالوا : لو كانت تختلف لذكرها كما ذكرنا في الزنا ؟ وغاية ما يقال أن العبد منزجر عن قذف الحر أكثر من إنزجار الحر ،

واختلف في حد القاذف دون مطالبة المقدوف ، فقال ابن أبي ليلى :

يحدّه الإمام وإن لم يطالبه بالمقدوف .

وقال مالك : لا يحدّه الإمام قبل طلبه ، إلا أن يكون الإمام قد سمعه فيحده ، إذا كان مع الإمام شهود عدول .

وهذا مشكل على أبي حنيفة ، إذا جعله حقاً لله تعالى ، فإن حق الله تعالى كيف يتوقف على طلب الأدمي ، وإذا لم يسقط بإسقاطه ، كيف يتوقف على طلبه ؟ فهو مناقضة منهم .

واعلم أن قول الله تعالى : (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا) ،

الآية / ٤ : حكم من الله تعالى في القاذف بأربعة شهداء ، فعاق الشرح على القذف عند إظهار العجز عن إقامة الشهادة ثلاثة أحكام :

أحدها : جلد ثمانين .

والثاني : بطلان الشهادة .

والثالث : الحكم بتفسيقه إلى أن يتوب .

فقال قائلون : بطلت شهادته ولزمه سمة الفسق قبل إقامة الحد ، وهو قول الشافعي والليث بن سعد^(١) .

وقال أبو حنيفة : شهادته قبل الحد مقبولة .

والذي ذكره الشافعي ظاهر جداً ، فإن الحد لا يقام عليه إلا بعد الحكم بفسقه ، فلما أن يتقدم إقامة الحد بالحكم بفسقه فكلا ، ولا يبدأ بإقامة الحد عليه إلا بعد ظهور عجزه ، لا أن بإقامة الحد يظهر عجزه .

وبالحملة : الامتناع من إقامة الحد مع تردد الخير بين الصدق والكذب أمثل من الحكم بفسقه والتردد في شهادته ، فإن الشهادة ترد بالتهمة والشبهة ، فكيف يتأتى لعاقل أن يقول ذلك .

ونقرر ذلك على وجه آخر فنقول : الموجب لرد الشهادة لا يجوز أن يكون هذا الحد ، فإن إقامة الحد من فعل غيره فيه ، فلا يجوز أن يؤثر ، ولأنه إلى التكفير أقرب ، فالحدود كفارات لأهلها .
فهذه المسألة مقتبسة من الآية .

المسألة الأخرى : أن شهادة القاذف تقبل بعد التوبة ، خلافاً لأبي حنيفة^(٢) .

وظن ظانوك أن هذه المسألة مبنية على أن الإستهناء إذا تعقب جملأ ، هل ترجع إلى الجميع أم إلى الجملة الأخيرة ؟ ومن يرده إلى الجملة الأخيرة يمتنع برجوعه إليه في مثل قوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُؤْلُؤٍ إِنَّا لَمُنْجِبُوهُمْ

(١) انظر كتاب الام للامام الشافعي ، وتفسير الدر المنثور للسيوطي .

(٢) انظر شرح الهداية لابن عابدين باب الحدود .

أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ^(١) ، فكانت المرأة مستثناة من المنجين لأنها تليهم ، ولو قال : لفلان علي عشرة إلا ثلاثة إلا درهم ، فقوله إلا درهم يوزجج إلى الثلاثة .

وهذه جهالة ، فإن فيما قالوه إذا كان الاستثناء من الاستثناء ، والاستثناء من النفي اثبات ، ومن الاثبات نفي ، وقد تعلق الرد إليهما على اختلافهما فيرجع إلى الأقرب ، ولا خلاف في أن الاستثناء في قوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا)^(٢) يرجع إلى الجميع ويتعلق بالكل ، وكذلك في قوله : (وَلَا جُنُوبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ - إِلَى قَوْلِهِ - فَتَمَسُّوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)^(٣) . والتيمم راجع إلى الجميع .

وكل ذلك مستغنى عنه ، فإننا على القولين جميعاً نرى قبول شهادته بعد التوبة ، فإن علة رد شهادته رمية وفسقه لا إقامة الحد عليه ، لما بينا من أن إقامة الحد عليه من فعل غيره فيه ، فلا يؤثر في شهادته ، فهو أقرب إلى التفكير كما روى في الحدود ، والتوبة إذا رفعت علة رد الشهادة وهو النسق ، دار القول . فإن المعلول لا يثبت دون العلة فاعامه ، هذا تمام ما أردنا بيانه من ذلك .

وعندهم أن الله تعالى قال : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا

(١) سورة الحجر آية ٥٩ - ٦٠

(٢) سورة المائدة آية ٢٢ - ٢٤

(٣) سورة النساء آية ٤٢

تَقْبَلُوا لَهُمْ) وعندهم : إن رمى قبلت شهادته ، فقد خالفوا ظاهر الآية وما خالفنا .

وظن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه تعالى لما قال : (ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) ، فإذا أتى بأربعة شهداء فساق فلا حد عليه ، فإنه أتى بأربعة شهداء وذلك بالفساق ، فلو جاء بأربعة من المحدودين والكافرين ، فلا يسقط الحد عنه ، وكذلك العبيد ، ولا شك أن لفظ الشهداء ليس فيه هذا التخصيص فهو به متحكم ، ولأنه تعالى لما قال : « فإن يأتوا بالشهداء » ، يعني : إذا لم يأت بالشهداء الذين يحصل منهم الصدق ، ويقبل قولهم ، فأولئك كاذبون ، فأما أن يجيء بأربعة لا يصدقهم الشرع في إثبات الزنا ، فكيف يمكن أن يدرأ الحد عنه ؟ فهذا مقطوع به ، وربما بنى ذلك على أن الفاسق من أهل الشهادة ، وذلك مجرد لفظ ، فلا معنى إذا تبين أن الفاسق لا يجوز أن تقبل شهادته في الحدود ، وإن ظهر عند القاضي بالقرائن صدقه ، ولا يجوز إقامة الحد على المشهود عليه بشهادتهم ؛ وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين .

وعند الشافعي يجب الحد على الشهود وعلى القاذف جميعاً .

ومن أعجب الأمور أنهم قالوا : العدول إذا شهدوا على الزنا متفرقين . فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد يحدون .

وقال الشافعي : لا يحدون وتقبل شهادتهم ، مع أنه جاء بأربعة شهداء .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) ، الآية / ٦ .

دل به على أن الأول لم يتناول الزوجات ، أعني قوله : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) .

ويحتمل أن يقال إنه تناول ، ولكن جعل هذا معلقاً ، وأقيم لعانه مقام الشهادة ، فإنه تعالى استثناه عن الشهادة .

قوله : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ) : وترتب على ذلك اللعان متى كان حجة دامغة ، فمتى لم يدفع الزوج باعانه ، كان بمثابة الأجنبي الذي لا يدفع الحد بالشهادة ، وإذا لم يجعل الشرع اللعان حجة ، فلا فرق بين أن يقذف حرة أو أمة ، أو يكون القاذف حراً أو عبداً ، فإنه حجة خاصة لمكان حاجة الزوجية :

وأبو خنيفة يرى اللعان شهادة من وجه ، حتى لا يصح من العبد ، مع أن حقيقة الشهادة لا تعتبر ، فإن الشهادة في الأصل تصديق الغير ، والملاعن يصدق نفسه ، فحيث لا تعتبر حقيقة الشهادة ومعناها ، كيف تعتبر صفتها الزائدة على معناها ، فإن الشرائط تابعة للحقيقة ، وهذا لا مخلص منه . وربما قال :

إن اللعان شهادة في هذا المعنى ، ثم لم يوفر عليها مقتضاها ، فإن شهادة الحر على الأمة الكافرة مقبولة ، ثم لا يلاعن المسلم والحر زوجته الكافرة والأمة ، وعند ذلك نرجع إلى أصل آخر فنقول : في اللعان معنى العقوبة ، فاللعان شرع قائماً مقام الحد ، ولا حد على الرجل المسلم يقذف زوجته ، الأمة والكافرة ، ومن قبل كان يرى اللعان شهادة ، والشهادة تمتنع من الرقيق تعظيماً لرتبة الشهادة ، فإذا جعلهما حداً ، كان شرعها باعتبار تحقيق من يلاعن ، فمن عد بزنا ممن يجمع بين المتناقضين فنقول : اللعان شهادة ، فلا يصح ممن لا يدلي بمنصب الحرية ، ثم يحط اللعان إلى رتبة الحد المشروع إهانة للحدود ، ويقال سبحانه الله ، عد اللعان مخلصاً وتخفيفاً من الله تعالى ، فكيف يعد إهانة ، وقد شرع إكراماً وإعظماً ؟

فهذه المناقضات كيف يمكن تليفيقها ، ثم يرى اللعان شهادة ويقول : إنه إذا لاعن فلا حد عليها ، فإن بمجرد قوله لا يمكن إثبات حد على المرأة ، ثم يقول : إذا لاعن الزوج فقد حد ، فإذا أكذب نفسه كيف

يرجع بعد ذلك إلى إيجاب الحد عليه ثانياً ، أفقرى أنا نوجب الحد مرة ومرة أخرى ؟ فكيف يطمع الفقيه في الجواب عن ذلك ؟

ومما قاله : إن اللعان حد ، وإذا قذف الزوج وامتنع من اللعان لا يحد ، بل يحبس حتى يلاعن ، وإذا لاعن حبست المرأة ، ولا حد عليها ، فإنه لو لزما الحد كان ذلك إيجاب الحد عليها بمجرد قوله ، ثم قال :

واللعان حد ، وقد وجب اللعان عليها بمجرد قوله ، فسبحان الله ، كيف تلفقت لهم هذه الخرافات والمتناقضات ؟

ثم قال الله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ، ٢ ، الآية / ٨ :

فجعل لعانها دارئاً للعذاب عنها .

وعندهم أن اللعان حد ، والحد يدرأ العذاب ، وهي لا عذاب عليها ، وهي لا تحبس لعين الحبس ، وإنما تحبس للعان ، فلعانها يدرأ لعانها على هذا التقدير .

فانظر كيف توالت غلطات الخصم في فهم معنى ^(١) هذه الآية . وقال : لو أتى بمعظم كلمات اللعان ، قام مقام الكل ، وهو خلاف القرآن ، وخلاف قياس الحد أيضاً ، فإنه لا يكتفي فيه بالأكثر ، وإذا ثبت فساد نظر من يخالف ، فنذكر ما رآه الشافعي ، قال رحمه الله :

إن الله تعالى شرع اللعان ، وعلمنا يقيناً أن شرع اللعان رخصة لمكان الحاجة ، فلما تأملنا الحاجة ، قلنا يجوز أن يكون الأصل في تلك الحاجة هي والنسب الذي يتعرض للشبوت ، ولا طريق إلى نفيه إلا باللعان ، فكان اللعان موضحاً أصلياً لهذا المعنى ، وإنما جوز اللعان في النكاح ، مع إمكان

(١) انظر تفسير القرطبي سورة النور آية ٦ - ١٠ .

قطع النكاح بطريق آخر ، لأن الزوج لما أراد أن يعيرها ويفضحها بنسا صدر منها ، فجعل الشرع اللعان مشروعا في النكاح دون النسب ، وهذا المقصود قريب ، بالإضافة إلى مقصود رفع النسب .

وإذا ثبت ذلك وجب شرع اللعان دون النكاح لأجل الولد ، حتى إذا طلق امرأته ثلاثاً وادعت حملاً ، فللزوجة أن يلاعن ، وعلى هذا اللعان في النكاح والوطء بالشبهة ، فإنه رضي الله عنه فهم أمراً آخر فقال : إذا قذف امرأته بأجنبي وسماه في اللعان ، فلا حد عليه للأجنبي ، فإنه صار مصدقاً شرعاً في تلك الواقعة ، فصار ذلك شبهه في درء الحد عنه ، فهذا نوع من القياس فهمه في موضع الرخصة لفهم خصوص الحاجة .

وأبو حنيفة ، رأى أن اللعان حجة خاصة شرعت في النكاح ، فلا يثبت إلا في النكاح ، ولا شك أن الذي قاله إعراض عن المعنى الخاص المفهوم من وضع اللعان ، على أنه ناقص من وجهين :

أحدهما : أن الله تعالى قال : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) (١) .

وقال : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبِأَنَّغْنَ أَجْأَهُنَّ) (٢) .

فحكم بطلاق النساء ، ثم إنه صار إلى طلاق البائنة المختلفة من غير نكاح ، مع أن الطلاق من خاصة النكاح ، فهلا كان كذلك ، بل هذا إلى ترجيح ، وذلك أنه ليس في إيقاع الطلاق على المختلفة حاجة معقولة شرع الطلاق لأجلها في الأصل ، بل الحاجة التي شرع الطلاق لأجلها معدومة في

(١) سورة الطلاق آية ١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١ .

حق المختلفة ، فأما هاهنا ، فالحاجة التي شرع اللعان لأجلها ، التي لا تدفع لها إلا باللعان متحققة في النكاح الفاسد ، وبعد الطلاق ، فأولى بصحة اللعان . والوجه الآخر في الترجيح ، هو أنا إذا شرعنا اللعان في حق المطلقة ، لم يخص ولم يناقض ، وقلنا الولد بنفي اللعان دون النكاح مطلقاً . وأبو حنيفة إذا أوقع الطلاق بعد البينونة ، لم يكنه إخراج الطلاق عن كونه متعلقاً بالنكاح ، فإنه لا يقع الطلاق في النكاح الفاسد خلافاً لأحمد ، ولا بعد البينونة وإقضاء العدة ، وإن بقيت له طلقتان عليها ، واعتقد في ذلك أنا لو نفذنا الطلاق عليها ، صار المحل ينقاد تصرفه فيه مبتدلاً من غير ولاية له عليه ، وذلك في غاية البعد ، إذا لم يكن المحل بالتصرف متأثراً ، ولا يزول بالتصرف عن المحل حكم وصفه ، وإذا جوزوا تصرف الأجنبي موقوفاً من حيث إن المحل لا يتأثر به ، والطلاق إذا لم يكن له حكم ظاهر في المحل ، فيجب أن يقع على الأجنبية ، وإن هم زعموا أنه يفوت حل المحل ، وذلك تأثيراً يظهر في المحل ، فيقتضي هذا أن يكون حكم الطلاق الذي هو خاصية النكاح تفويت ما يستفاد بأصل الولادة ، غير متعلق بالنكاح ، وذلك جهل مفروض .. وعلى أن الذي ذكر من جواز الابتدال في مدة العدة ، إنما يفعل إذا كان جنس العدة مقتضى ولاية ، فأما إذا كان حكماً شرعياً يثبت حيث لا نكاح كالنكاح الفاسد ، فلا ينبغي أن يقع به الطلاق أصلاً ، وهذا كلام معترض غير متعلق بمقصودنا ولا محيص لهم عنه .

وناقضوا أيضاً وقالوا : لو قذف امرأته وماتت بعد القذف بطلاق أو غيره ، فلا حد عليه ولا لعان ، وقالوا : لا ينقض الحمل باللعان ، مع أن الخبر إنما ورد في الحمل وحده .

ولما رأى الشافعي اللعان حجة خاصة قال : قذف الزوجة مثل قذف الأجنبية ، لأنها محصنة عفيفة مثل الأجنبية ، ويجب على غيره الحد بقذفها ، ويجب عليه الحد بقذف مثلها ، إلا أن الشرع جعل اللعان مخلصاً ، فإذا امتنع من اللعان ، كان على قياس الأجنبي يقذف الأجنبية ، وهذا بين معلوم من القرآن . وإذا كان اللعان خاصاً في حق الأزواج ، فالشافعي يقول :

جعله الشرع حجة وصدقه فيها ، وجعل لها طريقاً إلى مدافعة حجته فقال :

(وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ) ، فلا بد من إثبات عذاب ، ولا يجوز أن يكون ذلك العذاب سجيناً ، فإن الحبس لا يراد لعينه ، وإنما يراد لغيره ، فلا بد أن يكون الحبس لطلب أمر وراء الحبس يحبس لأجله ، ولا يجوز أن يكون الأمر هو اللعان ، فإنها ربما كانت كاذبة في لعانها ، فكيف يجوز إجبارها على اللعان ، وقد قال كثير من العلماء :

إن العذاب في عرف الشرع عبارة عن الحد ، سيما إذا عرف بالآلف واللام ، وذلك ينصرف إلى المعهود ، وهذا لا بأس به ، وإن كان يرد عليه بأن العذاب قد لا يختص بالحد ، قال الله تعالى :

(إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)^(١) ولم يرد الحد .

وقال تعالى : (لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا)^(٢) ، ولم يرد به الحد . ويهون الجواب عن كل ذلك ، وليس في التقصي عنه كبير فائدة ، فإن الغرض يحصل دونه .

(١) سورة يوسف الآية ٢٥ .

(٢) سورة النمل آية ٢١ .

إذا ثبت ذلك ، فقد قال عثمان البتي : لا أرى ملاءمة الزوج امرأته ينقص شيئاً ، وأحب أن يطلق . والذي ذكره قوي من حيث المعنى والتوقيف ، إذ ليس في كتاب الله أنه إذا لعن ولا عنت يجب وقوع الفرقة ، وورده في الأخبار الصحاح : أن رسول الله ﷺ فرّق بين المتلاعنين ، وألحق الولد بالإبن^(١) . . وقال عليه الصلاة والسلام :

« المتلاعنان لا يجتمعان »^(٢) .

« ولو بقي النكاح إلى رقت التفريق فهما مجتمعان »^(٣) .

قوله تعالى : (لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا) ، الآية / ١٢ .

أي بإخوانهم خيراً ، وفيه دليل على أنه لا يحكم بالظن في مثل ذلك ، وأن من عرف بطريقة الصلاح لا يعدل عن هذا الظن فيه لخبر محتمل .

قوله تعالى : (لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) ، الآية / ١٣ :

دليل على أن الأربع حد في هذا الباب ، لا يجوز أن ينقضي منه شيء .
ودليل على أن القاذف مكذب شرعاً ، إذا لم يأت بأربعة شهداء ، فإن كان في أمر عائشة يقطع بتكذيبهم في الغيب ، وقال علماؤنا : من صدق قذفه عائشه فهو كافر ، لأنه راد لخبر الله تعالى الدال على كذبهم .

وعلى هذا قال أصحابنا فيمن وجد رجلاً مع امرأة فاعترفا بالنكاح ، أنه لا يجب تكذيبهما ، بل يجب تصديقهما .

(١) انظر احكام القرآن للجصاص ج ٥ ص ١٢٦ - ١٢٩ .

(٢) اخرجه ابو داود في سننه .

(٣) اخرجه الامام البخاري في صحيحه .

وقال مالك : إنهما يحدان ما لم يقيما بينة على النكاح ، وهذا يخالف ظاهر هذه الآية ، وهلى هذا بنى أبو حنيفة جواز بيع درهم ودينار بدرهمين ودينارين أنا تخالف بينهما تحسناً للظن بالمؤمنين .

وقال الشافعي قريباً من هذا فيمن وصى بطبل وله طبلان : طبل هو ، وطبل حرب ، أنه يحمل على طبل الحرب تحسناً للظن بالمؤمنين ، وحمل أمورهم على ما يجوز .

إلا أن أبا حنيفة كدر صفو هذا المعنى بإيجاب الحد على المشهود عايه بشهادة شهود الزوايا ، بناء على بعد في إثبات الزنا . وهذه الآيات إلى خاتمة الآيات في قوله :

(إِنَّ الَّذِينَ يَجْحِدُونَ أَنْ تَشْفَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) :

تدل على وجوب حسن الاعتقاد في المؤمنين ، ومحبة الخير والصلاح ، والزجر عن إشهار الفاحشة وإستنباطها بدقائق الحيل والحكم بالظن والحسبان .

وعلى قريب منه يدل قوله عليه الصلاة والسلام : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه »^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « من سره أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله »^(٢) .

« ويجب أن يأتي إلى الناس ما يجب أن يأتوا إليه » . رواه ابن عمر .

وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال :

(١) أخرجه البخاري ومسلم ، وأبو داود والنسائي .

(٢) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود ، والطبراني في المعجم الكبير .

« لا يؤمن العبد حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه من الخير »^(١) .

قوله تعالى : (وَلَا يَتَّاتِلْ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ) ،
الآية / ٢٢ .

نزلت هذه الآية في شأن أبي بكر ، فإنه حلف أن لا ينفق على مسطح
الذي تكلم في إفتك عائشة^(٢) ، وذلك يدل على أن الأولى بالإنسان إذا حلف
على أمر فرأى غيره خيراً منه ، أن يحث ولا يستمر على اليمين .

وفيه دليل على بطلان قول أبي حنيفة في أن الأيمان تحرم ، وإن الكفارة
وجبت لكون المحلوف عليه محرماً بحكم يمينه ، وهذا أمر ليس في هذا
المعنى ، وقد قال قوم : إذا حثت فلا كفارة ، وكفارته أن يفعل ما هو
خير ، وهذا بعيد ، فإن صحيح الخبر يخالفه ، فإن عليه السلام قال :
« فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » .

قوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا
وَتُسَلِّمُوا عَلَيَّ أَهْلِهَا) ، الآية / ٢٧ .

نقل عن ابن عباس أنه قال : قواه : (حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا) غاط من
الكاتب .

ولا ينبغي أن يصح هذا عنه^(٣) ، فإن القرآن ثبت جميعه بحروفه

(١) أخرجه الإمام أحمد ، والبخاري ومسلم والنسائي ، وابن ماجه عن انس رضي
الله عنه .

(٢) انظر أسباب النزول للواحدي النيسابوري ، وتفسير ابن كثير ، والفضل الرازي
ويقية كتب التفسير المتمدن مثل الطبري ، والدر المنثور للحافظ للسيوطي

وقد توسع في شرح هذه الآية صاحب محاسن التأويل ج ١٢ ص ٤٤٧٠ ص ٤٤٨٢ .

(٣) أي لا يصح أن يكون ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وكلماته بطريق اليقين ، ولا يجوز أن يضيع منه شيء بأمثال هذه الأسباب فإن الله تعالى ضمن حفظه .

إذا ثبت ذلك ، قال أبو أيوب الأنصاري ، قلنا : يا رسول الله ، عرفنا السلام في الإستئناس .

قال : يتكلم الرجل بتسييح أو تكبير ويتنحنح ، يؤذن به أهل البيت . وفي قراءة ابن مسعود : حتى تستأذنوا .

وقال ابن عباس : تستأذن على أمك وعلى أختك ، وكل من لا يجوز أن ترى منها عورة .

وما نرى الأمر في السلام يبلغ مبلغ الوجوب ، إلا أن الإستئذان لا بد منه ، وهذا الاستئذان ليس له حد عرفاً ، وإكن ورد في بعض الأخبار أن الاستئذان ثلاث ، فإن أذنوا وإلا فارجع .

رواه أبو موسى وأبو سعيد عن رسول الله ، وفيه قصة مع عمر ذكرناها في أصول الفقه .

قوله : (فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ) ، الآية / ٢٨ .

معناه أنه ليس يجوز أن يقول ليس فيها أحد يمنع ، فالدخول مباح ، بل الحظر أصل ، إلى أن يرد الإذن ، لأنه تصرف في ملك الغير .

وقوله : (حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ) ، أي حتى تجدوا من يأذن لكم ، وإن كان الأذن صبيحاً أو رسولاً فيجوز الدخول .

قوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُؤْنَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فَرُوجَهُمْ) ، الآية / ٣٠ .

فلم يذكر تعالى ما يغض البصر منه ويحفظ الفرج ، غير أن ذلك معلوم بالعادة ، أن المراد به المحرم غير المحل :

فإن قيل : فهذا الخطاب خاصة للمؤمنين ، أو يدخل معهم سائر المكلفين ؟

فالجواب أن ظاهره للمؤمنين ، ولكن المراد به كل الناس ، من حيث علم أن ما يحل من ذلك وما يحرم لا تختلف أحوالهم فيه ، وغض البصر قد يجب على كل حال في أمور ، وقد يجب في حال دون حال في غيرها ، فما ثبت أنه عورة ، فغض البصر عنه واجب ، وما ليس بعورة ، فيجب أيضاً كذلك ، إلا لغرض صحيح ، فإنه يباح عند ذلك ^(١) .

قوله تعالى : (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا) ، الآية / ٣١ .

يعني إلا ما لا بد من النظر إليه ، مثل ما يظهر من الثياب والدمالج والخلخال والحاتم ، والذي يتعلق بالمناظر ، وما يباح منها وما لا يباح منها ، يستغنى في كتب الفقه .

والمراد بما ملكت أيانكم على المذهب الصحيح الأطفال . فأما الرجال فلا ، إلا أن يكون محرماً ، والظاهر يقتضي خلاف ذلك ، ولكن قياس الشرع بأبي مقتضى ذلك الظاهر .

وقيل المراد بقوله : (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ) الإماء ، حتى لا يتوهم متوهم أنهن لسن من نساكن في قوله تعالى : (أَوْ نِسَائِهِنَّ) :

واختلفوا في قوله : (غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ) ، فقال قوم : هو العتق ، وقال آخرون : هو الأباه ، وقال آخرون : هو الأحمق الذي لا إرب له .

(١) انظر تفصيل القول في الفخر الرازي تفسير سورة النور آية ٣٠ وتفسير القاسمي

قوله تعالى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ) ، الآية / ٣٢ .

ظاهره الأمر من الله تعالى بالنكاح الأيامي ^(١) .
واختلفوا في ذلك ، فمنهم من قال : المأمورون هم الأولياء ، وهو مذهب الشافعي .

وفيه دليل على عدم استقلالهم .

ومنهم من قال : كل أحد إذا كان ولياً أو مأذوناً له .

والمقصود أنه إذا حصلت الرغبة منها وجب الإنكاح ، وأنه لا يجوز العضل والمنع ، وذلك يقتضي الاختصاص بالأولياء والحاكم ، فإن هؤلاء الذين يجب عليهم التزويج دون الأجانب .

واستدل أصحاب الشافعي بما تعقبه من قوله : (وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ زِمَائِكُمْ) ، وأن ذلك لما دل على سبب ولايتها ، فكذلك في حق غيرها ، وهذا تلقي الظاهر من اقتران المسلمين ذكراً ، وذلك يدل على تساويهما حكماً من وجه آخر ، وهو أن الإنكاح قد يجب في حق الأيم والبكر البالغة ، إذا طلب ، وليس يجب في حق العبد والأمة .

فليس قوله : (وَأَنْكِحُوا) ، مما يمكن إجراؤه في الجميع على حد واحد ، لأن منه ما يجب ومنه ما لا يجب ، وهذا مما لا يخفاء به ، فاعلمه .

قوله تعالى : (وَلَيْسَتَّعْتَفِ الْذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ، الآية / ٣٣ .

أمرهم بالتعفف - عند تعذر النكاح - عما حرمه الله تعالى ، وفلك على الوجوب .

(١) الأيامي : جمع أيم ، وهو من لا زوجة له ، أو لا زوج لها .

وفيه دليل على أن إباحة الاستمتاع موقوفة على النكاح ، ولذلك يحرم ما عداه ، ولا يفهم منه التحريم بملك اليمين ، لأن من لا يقدر على النكاح لعدم المال لا يقدر على شراء الخارية غالباً .

وفيه دليل على بطلان نكاح المتعة ، ودليل على تحريم الاستمنااء^(١) .

قوله تعالى : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) :

روي عن عطاء أنه قال : ما أراه إلا واجباً ، وهو قول عمرو بن دينار .

واعلم أن إيجاب ذلك لا يحتمل له إلا التوقيف ، وإلا فإجبار المالك على إزالة ماكه لا وجه له ، ولا يقتضيه أصل الشرع وقياسه ، لأن الكتابة بعيدة عن قياس الأصول ، وتقتضي الأصول بطلانها ، فيشبه أن يكون قوله : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) ، رخصة في الكتابة رفعا للحرَج المتوهم ، مثل قوله تعالى :

(وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)^(٢) .

ومثل قوله : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)^(٣) .

وكل ذلك رفع للحرَج .

أو كذلك ، إذا قلنا بالأصل امتناع الكتابة ، إلا أن الشرع أرخص فيها وجوزها بطريق الرخصة ، فمطلق الأمر فيه لا يظهر منه الوجوب .

(١) الاستمنااء بالكسف ، وقد ذكر ذلك القرطبي في تفسيره والفخر الرازي وصاحب

محاسن التأويل في تفسير سورة المؤمنون .

(٢) سورة المائدة آية ٢ .

(٣) سورة الجمعة آية ١٠ .

ولأن تعليقها بابتغاء العبد مما يدل على أنها غير واجبة ، ولو وجبت لوجب حقاً للشرع ، غير متعاقبة بابتغاء العبد .

والذي يخالف في ذلك وينصر مذهب عطاء يقول : إنما احتتمل الشرع مخالفة قياس القواعد بابتغاء تحصيل العتق الذي هو حق الله تعالى (١) ، والمقصود به تفرغ العبد بحريته لطاعة الله تعالى ، بعد أن كان كثيراً من أوقاته لغير حق الله عز وجل .

وإذا ثبت أن الأمر كذلك ، فتمد وضع الله تعالى ذريعة لتحصيل هذه المكرمة شرعاً بلفظ الوجوب .

فمخالفة قياس الأصول كانت لتعظيم أمر الحرية ، فمن أين مبعث الوجوب ؟

نعم في قوله تعالى : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) ، و(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا) . كل ذلك لغرض غير غرض الشهادة وغير مقصود الشرع ، وهاهنا هذا فيه تحصيل الحرية ، فاحتمل فيه ما احتتمل من مخالفة قياس الأصول لهذا المعنى ، حتى جعل له في الزكاة قسط ، ولم يجعل ذلك إلا ليتوصل به إلى الحرية ، وأوجب كثير من العلماء فيه التأجيل إرفاقاً بالعبد ، فكان هذا الإرفاق مقصود الشرع بلفظ الأمر الدال على الوجوب ، فما الذي منع من وجوبه ؟

يبقى أن يقال : ولو كان واجباً لما توقف على ابتغاء العبد .

قالوا : إذا لم يتمكن العبد ، فإجباره على الإضرار بنفسه لا وجه له ، وإن كان العبد قادراً على الاكتساب ، فلا شك في أنه لا يقصر في حق نفسه في سعي الكتابة ، فبنى الشرع على الغالب ، ونظيره أن الشرع أوجب الطهارة

(١) انظر احكام القرآن للجصاص في تفسير سورة النور

لدخولها في محاسن الأخلاق ، وتحقيقاً لمقصود النظافة والوضاءة وإحياء
لمراسم العبادة ، وعلم الشرع أن إيجابها عند تغيير الأكوام يجر حرجاً ،
فوضع مراسم تفي بالمقصود .. كذلك ها هنا .

وهذا الذي ذكره لا وجه له ، فإن الترغيب فيه ليزيل عن القلوب ما
فيها من منافاة قياس الأصول ، ولو وجبت الكتابة لوجبت لمقصودها ، وهو
العتق ، كالمطهارة لما وجبت وجبت للصلاة ، والعتق لا يجب بالإجماع ،
ولا يتحم بالانفاق .

وقولهم إنها أوجبت ذريعة فضرب من الهديان . فإن السيد قادر على
استكساب العبد دون الكتابة ، فليس يتجدد له بالكتابة حق^(١) .

وفيه إزالة ملكه من غير أن يحصل على مقابل له ، فهذا تمام ما يستدل
به على نفس الوجوب .

ثم قال تعالى : (وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) ،
الآية / ٣٣ .

قال الشافعي : ثم أمر من يكاتب بالإيتاء ، ولا يتصور هذا الإيتاء إلا
من جهة حط شيء ، ولا يمكن حمله على الزكاة ، فإن السيد لا يجب عليه
أن يفرق الزكاة إلى عبده إجماعاً .

ولا شك أن ظاهر اللفظ لا يقتضي الحط ، لأنه ليس بإيتاء للمال ، وإنما
يدل عليه من حيث المعنى ، لأن قوله : (مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) ،
لا بد أن يحمل على ملك تجدد بعد الكتابة ، وصار مالاً مستحقاً للسيد ، فمن
هذا الوجه حسن إطلاق هذا اللفظ عليه .

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص وتفسير القرطبي .

وقال إسماعيل بن إسحاق في الرد على الشافعي : كيف تكون الكتابة ندباً والإيتاء واجباً ؟ وإذا تبرع به لزمه أحكامه وتوابعه والقضايا المتعلقة به ؟ ومعلوم أن النكاح غير واجب ، وإذا نكح وجب فيه أحكامها ، وإذا طلق فلها المتعة واجبة على الزوج .

ومما ذكر أن إطلاق مال الله تعالى لا يقتضي إلا الزكاة ، ومال الله تعالى في عرف الشرع لا يفهم منه إلا الزكاة ، وما عداه لا يضاف إلى الله تعالى بحكم الإطلاق ، وقد قسم الله تعالى الحقوق إلى ما يضاف إلى الله عز وجل ، وإلى ما يضاف إلى الآدمي ، وإن كان الكل حقاً لله تعالى .

والجواب أن هذا لما وجب بحق الله تعالى ، ولغرض الحرية ، حسن أن يقال : مال الله تعالى ، لأنه قصد به وجه الله عز وجل وتحصيل ثوابه .

وربما قالوا : إن السيد لا يستحق على المكاتب مالا ، حتى يصح أن يقال في الخط ، إنه مال آتاه السيد ، إنما كان مستحقاً له ، فأما ما ليس مستحقاً له فلا يقال فيه توهم ما يملكه ويستحقه ، فإذا لم يكن دين المكاتب مستحقاً عليه ، فمن أي وجه يوصف السيد بأنه آتاه مالا ، وما آتاه شيئاً ملكه ، ولا شيئاً استحقه .

ويجاب عنه بأنه يجوز أن يطلق ذلك ، إذا كان المال ينساق إليه ، فكأنه آتاه ماله من حيث إنه ينساق إليه .

وبالجملة ، قوله : (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ، مجاز في الخط من وجوه بيّنة وحقيقة في الزكاة ، وقوله : (فتكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم) ، حقيقة أنه خطاب للسادة الذين يكاتبون ، مع أنه يجوز أن يحمل على وجه آخر بطريق المجاز ، فلم يسلم كل واحد من المحملين على مجاز ، فإن كان كذلك ، فلا يظهر مذهب الشافعي من حيث التعاق بالظاهر ، ويتجه للشافعي أن يقول : إيتاء المكاتب

الصنديات فهم من قوله تعالى : (وفي الرقَابِ) ، فهذا لا بد أن يكون له فائدة زائفة ، تشهد له أن ما آتاه الواحد منا ، يجب أن يكون على وجه إذا حصل عند المصطفى يتصرف فيه ، ولم يحصل للسيد عليه بدلاً يستحق الصفة بأنه من مال الله الذي آتاه إياه ، ولو كان الإيتاء واجباً ، لكان وجوبه متعلقاً بالعيد ، ويكون العبد هو الموجب وهو المسقط وذلك مستحيل ، لأنه إذا كان العبد يوجب وهو بعينه يسقطه ، استحال وجوبه ، لتنافي الإيجاب والإسقاط (١)

وبالحملة ما حصل مستحق الإسقاط فحكمه أن يسقط ، ولا نعرف في مسائل الشرع مسألة أعوص على أصحاب الشافعي من مسألة الإيتاء ، ولا معتمد لهم فيها إلا آثار الصحابة ، وهي معتمدة قوية ذكرناها في كتاب المصنف في الروايات (٢)

واعلم أن الكتابة من الأسماء الشرعية ، فإنها على الوجه الذي ثبت في الشريعة لم تكن معلومة ، فحل ذلك محل الصلاة والصيام .

ثم اختلفوا بعد ذلك ، فمنهم من قال : يعقل من ظاهرها التأجيل : إذا لم يكن شرطاً فيها لم تكن كتابة .

وقال بعضهم : بل لا يعقل ذلك من الظاهر ، وهذا أظهر ، فإن الشيء قد يكتب ولا تأجيل فيه ، كما قد يكتب وهناك تأجيل ، فالظاهر لا يدل على ذلك ، وقول من يقول إنها تجوز حالة ، وقول من يقول لا تجوز إلا مؤجلة أو منجسة موقوف على الدليل ، لأن الظاهر لا يشهد بأحد هذه الوجوه .

(١) انظر أحكام القرآن للحمصاني ، وتفسير القرطبي .

(٢) وكتاب المصنف في الروايات ، هو من الكتب الهامة جداً في فن الفقه والحديث

قام بتأليفه مصنف هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن .

واختلفوا في صورة الكتابة، فقال بعضهم: يكفي أن يكتبه على دراهم معدودة فيعتق بالأداء في وقته .

وقال بعضهم: بل لا بد أن يقول: فإذا أدبته إلى فأنت حر، ليجمع بين العقد وبين تعليق الحرية بالصفة، لأن عنده أن العقد بينه وبين السيد لا يصح، فتحريره له تعلق بصفة تصح، فلا بد من ضم ذلك إليه .

ولم يختلفوا في أن ذلك رخصة، لأننا لو خيلنا العقل، لكان يبطل، لأنه أزال ملكه بملكه، إذ الذي تحصل في يده ملك للمولى، لكنه بعقد الكتابة جعل لما يحتوي عليه حكم مخصوص، لم يبلغ حد الملك، ولا وقف على الحد الذي كان وهو رقيق خالص .

وأحكام الكتابة مبينة في مسائل الفقه .

قوله تعالى: (وَلَا تَكْفُرْهُوا فَتَسِيءَاتِكُمْ عَلَيَّ الْبِغْيَاءُ إِنَّ أَرْدَانَ تَحْصِنًا) ، الآية / ٣٣ .

روي عن جابر في سبب نزول الآية، أن عبد الله بن أبي بن سلول كانت له جارية يكرها على الزنا^(١) .

والعبرة بمطلق اللفظ، فتدل الآية بمطلقها على تحريم الإكراه على الزنا، وعلى تحريم أخذ البذل، وهو المراد بنهيه صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي، وتدل على أن الإكراه يصح في الزنا فيما يحصنها، لأنه مفعول فيها، فعلى كل الأقاويل يجوز أن تكره عليه، ويبدل على أنها إذا أكرهت فلا إثم عليها، فإن الله تعالى قال: (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ، الآية / ٣٣ .

(١) كما ذكر ذلك الواحدي في أسباب النزول، والسيوطي أيضا، والطبري في تفسيره .

فإن قيل :- فإذا لم يكن عليها إثم لمكان الإكراه ، فما الذي يغفر ؟
فجوابها أن يقول :

لما كان لولا الإكراه لمكان عليها إثم في ذلك ، زال الإثم لمكان الإكراه ،
وبين أن دخول الإكراه فيه هو الذي أزال عقابه ، ولذلك ألحقه بباب ما
يغفر ، وهذا كما قال الله سبحانه في تناول الميتة بلا إثم للمضطر : (فإن
الله غفورٌ رحيم) .

(إن أردت تحصناً) :

إنما ذكر تصوير الإكراه ، لأن الإكراه لا يتصور إلا مع بلها نفسها ،
فذكر إرادة التحصن تصوير الإكراه .

قوله تعالى : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا
فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) ، الآية / ٤٨ .

فيه دليل على أن من ادعى على غيره حقاً ودعاه إلى الحاكم ، وجبت
عليه إجابته والسير معه إليه ، وعلى الحاكم أن يعد به عليه .

قوله تعالى : (لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ
لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) ، الآية / ٥٨ .

قال المفسرون : هذا في الإماء ، فأما في العبيد فلا ، لأنه ذكر بلفظ
مذكر ، بناء على لفظ المماليك المتناول للرجال والنساء ، ولو حملناه على
العبد البالغ ، أمشوى في وجوب الاستئذان هذه الأوقات وغيرها ، من حيث
يحرم عليه أن ينظر إلى عورة سيده وبدن سيده ، ولو حمل على ما دون
البلوغ ، حصلت فائدته في قوله : (وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ) ،
إلا أنه يقال بين إتفاق حال الفريقين في ذلك ، ودل على صحة ذلك بقوله :

(وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) ، الآية / ٥٩ .

ذكر إسماعيل بن إسحق أن ابن عباس كان يقول : « ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم مما ملكت أيمانكم » ، وذلك يوافق ما قلناه .

وروى أنه نقرأ سألوا ابن عباس عن هذه الآية فقال : إن الله غفور رحيم ، رقيق بالمؤمنين ، يحب السترة ، وكان الناس لا سترة لبيوتهم ، فرمما دخل الخادم^(١) أو اليتيمة ، والرجل مع أهله في الخلو ، فأمرهم الله تعالى بالاستئذان في تلك العورات .

وإنما خص الله تعالى هذه الأوقات ، لأنها في الغالب يخلو فيها المرء بأهله . ولذلك قال : (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) ، فنبه به على أنها أوقات تكشف العورة فيها وفي مثلها ، لا يجوز لمن ليس ببالغ أن يدخل ويهجم .

فأما في سائر الأوقات ، فالعادة أن يكون المرء مستتراً عادلاً عن التكشف ، فجائز للخدم والصغار أن يدخلوا بلا إذن ، لأنه كالمحتاج إليهم من حيث لا يستغي عنهم في خدمة الدار ، ولذلك وصفهم الله تعالى بأنهم : (طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ) ، كما قال عليه السلام في المرة : « إنها من الطوافين عليكم » لما صعب التحرز منها^(٢) .

ولو جرت عادة قوم بالتكشف في غيرها من الأوقات ، فذلك الوقت كهذه الأوقات في منع من لم يبلغ الحلم من الدخول بلا إذن ، ولو جرت عادة قوم في الأوقات الثلاثة بالتستر ، فالأوقات الثلاثة كغيرها .

(١) انظر تفسير الدر المنثور للحافظ السيوطي سورة النور .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص - سورة النور .

قوله تعالى: (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا)
الآية / ٦٠ .

وعنى به الكبيرة السن ، وجوز لها أن تضع الرداء أو اللحاف أو
الخمار ، قال ابن عباس :

المراد به الجلباب من فوق الخمار^(١) ، ومعلوم أنه غير مجوز لها أن
تكشف من بدنها عورة ، لأنه إن كان حالة الخلوة بنفسها ، فالعجوز
والشابة سواء ، وإن كان بين الناس ، فالواجب حملها على الجلباب وما
فوق الخمار لا نفس الخمار ، لأن من شأن الجلباب أن يبلغ مع الستر
النهاية ، ومع الخمار قد ينكشف من رؤوسهن وأعناقهن بعض التكشف ،
فأبان الله تعالى أن هذا التحرز ليس وجوبه عليهن كوجوبه على الشابات ،
لأنه ليس في النظر إليهن من خوف الافتتان كما في النظر إلى الشابة ،
فلذلك قال في آخراه : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ) .

قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيَّ الْأَعْمَى حَرَجٌ) ، الآية / ٦١ .

روي إسماعيل بن إسحاق عن سعيد بن المسيب ، أن هذه الآية نزلت
في ناس كانوا إذا خرجوا مع رسول الله ﷺ وضعوا مفاتيحهم مع الأعمى
والأعرج وعند الأقراب ، وكانوا يأمرؤنهم بأن يأكلوا من بيوتهم إذا
احتاجوا إلى ذلك ، وكانوا يتقون الأكل خشية أن لا تكون أنفسهم بذلك
طيبة ، فأنزله الله تعالى هذه الآية^(٢) .

(١) انظر الدر المنثور للسيوطي .

(٢) انظر تفسير الطبري لسورة النور ، وأسباب النزول للواحدي النيسابوري وتفسير
الفخر الرازي .

وروى أيضاً ، أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل ، عزلوا الأعمى والأعرج والمريض كراهة أن يصيبوا من الطعام ما يصيبون ، فأنزل الله تعالى هذه الآية .

وذكر الحسن أن المراد به رفع الحرج عن الأعمى والأعرج والمريض في باب الجهاد ، وأن قوله : (وَلَا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ) ، الآية / ٦١ . كلام مستأنف ، فقد كان أحدهم لا يجلب ناقة إلا أن يجد من يشرب من لبنها ، ولا يأكل في بيت أحد تكزماً ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وهو الذي اختاره الأكرتون ، ويحمل قوله : (وَلَا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ) على أن ذلك كان رخصة في الأول ، وأباح تعالى الأكل من مال من ذكره ، وأباح أن يأكلوا من البيوت التي مفاتيحها في أيديهم ، وبيوت أصدقائهم دون إذن ، حضروا أم غابوا ، ثم نسخ ذلك بما ظهر في الشرع ، من أنه لا يحل مال أحد إلا بطيب نفس منه ، ودل على ذلك بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ)^(١) ، وقد كان في أزواج النبي عليه الصلاة والسلام من كان لمن الآباء والإخوان ، فلما عم بالنهاي علم به النسخ .

فإن قيل : فما الذي يليق بالظاهر ؟ فجوابنا أنه يبعد أن يكون المراد به : ليس على الأعمى حرج ، إلا ما يتصل بالأداء ، لأنه رفع الحرج والجناح عنه ، ثم إنه ذكر بعد ذلك أمراً مخصوصاً ، فوجب حمله على ذلك الأمر ، فأما قوله تعالى : (وَلَا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ

بُيُوتِكُمْ) ، ففعل الأولى من الأقوال ، أنه ورد فيمن كان يأذن ويشح من هذه الطائفة ، وكان القوم يتوقون لبعض هذه الوجوه التي رويناها ، فبين الله تعالى أن إباحة ذلك إن كان وارداً مع طيبة النفس ، لا وجه للنسخ فيه .

فإذا قيل : فإن كان كذلك ، فلم إذا خصصهم بالذكر ، وعند الإذن وطيب النفس الكل سواء ؟

فالجواب أنهم خصوا بالذكر ، لأنهم كانوا يتقدمون عند السفر والغزوات إلى أقربائهم ، وإلى من خلفوهم من الزماني والعرجي والعميان ، أن يأكلوا من منازلهم ، فنزلت الآية على هذا السبب . فإذلك خصوا بالذكر .. فأما حملها على أن ذلك يحل بلا إذن فيعيد .

ودل بقوله تعالى : (أَمْسَسَ عَلَيْكُمُ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً) على أمور :

منها أنه يحل للجماعة أن يجتمعوا على طعامها ، وإن كان أكلها من ذلك الطعام يتفاضل ، وقد كان يجوز أن يظن أن ذلك محرم ، من حيث إنهم لا يستوون في قدر ما ظهر من الطعام ، ثم يتفاضلون في الأكل ، فأباح الله تعالى ذلك .

ومنها : أن مؤاكلة من يقصر أكله عن أكل الباقيين ، لأن الأعمى إذا لم يبصر ، فلا يمكنه أن يأكل أكل البصير ، فأباح الله تعالى ذلك ، وأباح انفراد المرء عن الجماعة في الأكل ، ويجوز أن يظن ذلك مستقبحاً في الشرع كما يستقبحه أهل المروءة .

قوله تعالى : (فَبِإِذِنَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَاسْلَمُوا عَلَيْنَا أَنفُسِكُمْ) ، الآية / ٦١ .

حملة الحسن على سلام البعض على البعض ، لما فيه من البركة والدعاء الصالح وتألف القلوب .

وذكر إسماعيل بن إسحاق عن جماعة ، أن المراد به أن يسلم المرء على نفسه إذا لم يكن هناك غيره يسلم عليهم ، ومن السنة أن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وهذا أليق بالظاهر .

ولا خلاف في أنه لو كان في الدار غيره ، صرف السلام إليه ، وليس في الظاهر تخصيص ، وذلك يقوي قول الحسن .

وفيه وجه آخر : وهو أن السلام بالشرع صار كالمخاطبة .

وقال الفقهاء في تسليم الرجل في الصلاة : أنه يجب أن ينوي من خلفه إن كان إماماً أو ينوي الملائكة أو الحفظة ، ومعلوم أن المرء قبل دخوله البيت هو مندوب إلى أن يسلم على نفسه فيقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، لأنه كاللداء ، مما يجرى فيه الخطاب .

قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ - إلى قوله - وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَاءَهُمْ لَسَمٌ يَتَذَكَّرُونَ حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ) ، الآية / ٦٢ .

يدل على أن من الإيمان أن يستأذنوا الرسول في الإنصراف عنه في كل أمر يجتمعون معه فيه ، وقد روى مجاهد ، أن المراد به الجمعة والغزو . وقال الحسن : الجمعة والأعياد وكل ما فيه خطبة .

ثم خير الله تعالى رسوله في اختيار من يغزو معه ، وبين أن الذي ينعته رسول الله ﷺ ليس له أن يتخلف ويحيل على غيره .

والذي يشهد به الظاهر ، أن كل أمر جامع للرسول عليه السلام فيه غرض ، فليس لهم أن ينصرفوا عنه ما دام الغرض قائماً ، ويدخل فيه

الغزو والجماعات ، و لكن هذا الأمر هو أخص بالغزو ، فإنهم قد كانوا يتفرقون عنه من غير إذنه ، فيؤثر ذلك في الغرض المطلوب ، فمنع الله تعالى من ذلك ، وبين أن الأمر في انصرافه موقوف على إذنه بقوله : (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) ، على أنه لا يجوز لهم أن يستأذنوا ، إلا إذا عرضت لهم حاجة تقتضي ذلك ، لأنه إذا لم يكن لهم حاجة ، فملازمة الرسول أولى .

وفيه دلالة على ما يلتزم من أدب الدين ، وأدب النفس ، فمن هذا الوجه قال الحسن :

لا فرق بين الرسول والإمام فيما يلزمهم من ذلك ، ولا يمنع من حيث تضمن هذا الظاهر أدب النفس أن يكون الأولى بالمراد :

إذا اجتمع جمع خير أن لا يتفرق عنهم إلا بإذن ، لما في تفرقته من اختلال ذلك الأمر المطلوب ، والاجتماع عليه أقرب إلى التعاون على التقوى . . .

وقوله تعالى : (وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ) ، يدل على أن الرسول عليه الصلاة والسلام لا يجز له أن يستغفر إلا لمن تكامل إيمانه ، لأنه شرط فيه تقدم فيما ذكرناه .

ويحتمل أن يراد به أن من أذن له في مفارقة الجهاد لبعض شأنه ، يكون في الظاهر مقصراً أو متأخراً في الفضل عن غيره ، فأمر الله تعالى نبيه أن يستغفر لهم ، ليكون استغفاره جبراً لهذا النقص ، فلا ينكسر عند ذلك قلب هذا المتأخر عن الجمع . . .

قوله تعالى : (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً) الآية / ٦٣ . . .

قال مروى عن ابن عباس أنهم كانوا يقولون :

يا محمد ، يا أبا القاسم ، فنهاهم الله تعالى عن ذلك وقال :

قولوا : يا نبي الله ، يا رسول الله ، وهو المروي عن عكرمة والضحاك ،
وحمله مجاهد على خفض الصوت والتواضع ، وهو معنى قوله تعالى :

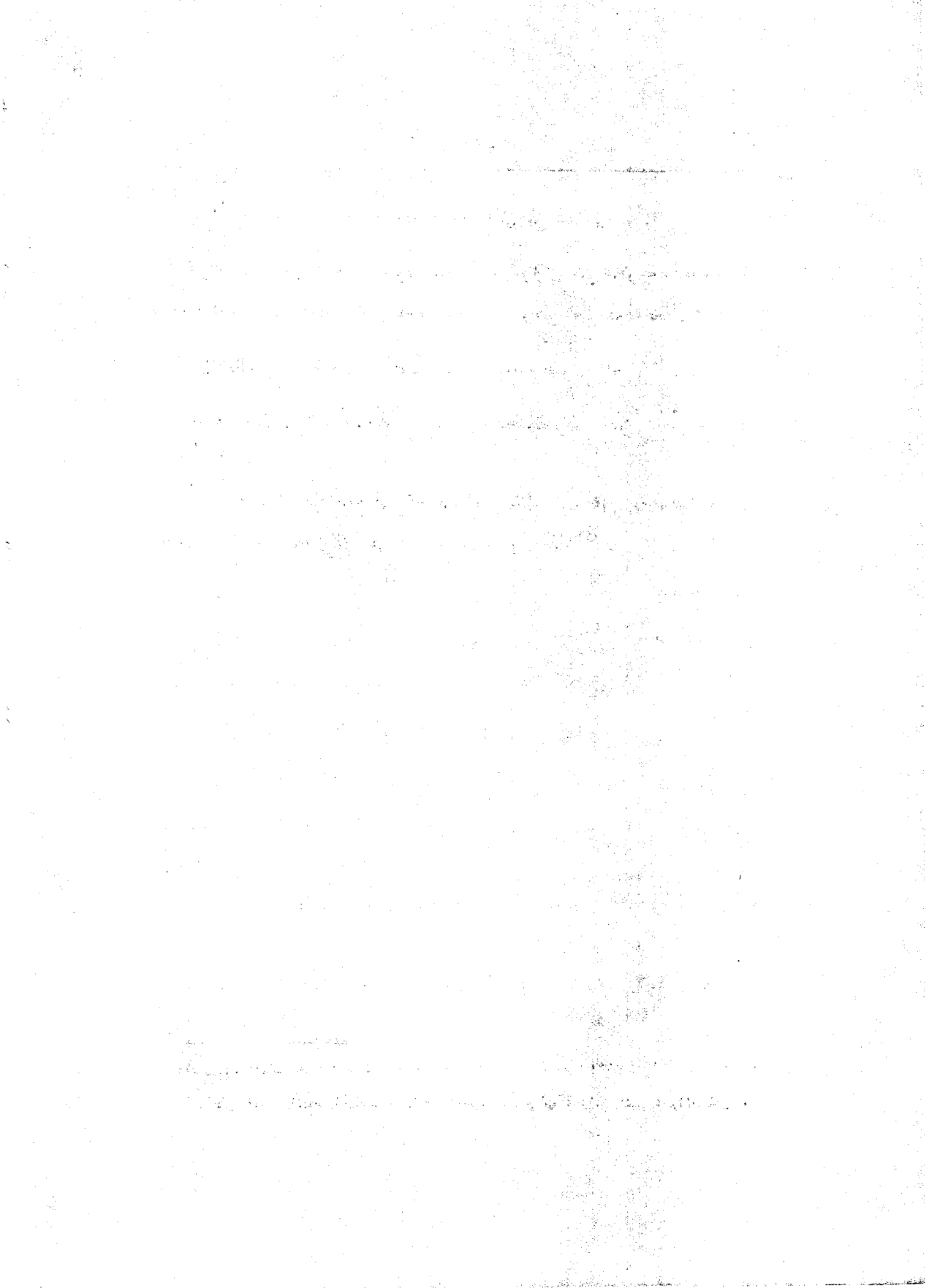
(إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ) ^(١) ...

قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ،
الآية / ٦٣ :

أراد به ذكر ما تقدم من تسليهم ، وذلك يدل على وجوب امتثال
مطلق أمر رسول الله ﷺ على ما بيناه في أصول الفقه ^(٢) .

(١) سورة الحجرات آية ٣ •

(٢) أنظر تفسير الفخر الرازي ، والدر المنثور للسيوطي ، وابن كثير ، والقرطبي •



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الفرقان

قوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) ، الآية / ٤٨ .
قال قائلون : وصف الماء بأنه طهور ، يفيد أنه يصلح للتطهير ، وأنه يقع به هذا الحكم ، كقولهم فطور وسحور إذا صالح لذلك .
وقال آخرون : إنه يفيد المبالغة في التطهير ، والمعنى بين .
ولا اختلاف أن للماء هذا الحكم ، إذا كان على خلقته وهو ينزل من السماء ، فما دام على نعت المنزل من السماء وفي قرار الأرض ، فهو طهور ومطاق .
وإذا خالفه غيره ، انقسم المخالط أقساماً : فمنه ما يكون نجساً ، ومنه ما يكون طاهراً .
وإذا كان المخالط نجساً ، فمالك لا يحكم بنجاسة الماء ، ويبقيه على حكم وصفه الأصلي .
وأبو حنيفة يقول : ما دام يتوهم خلوص النجاسة إلى الماء الذي يغترف منه ، فلا يجوز التوضؤ به .

والشافعي يقول : يعول على القلتين ، وبعد ذلك لا يؤخذ من الظاهر ، وإنما يؤخذ من المعنى .. وبعضه مأخوذ من الظاهر (١) .

والماء المستعمل يختلف فيه بين العلماء ، فالظاهر يقتضي جواز التوضؤ به ، والقليل من النجاسة لا يمنع من إطلاق اسم الماء عليه لغة ، ولكن امتناع التوضؤ به للدليل الآخر .

ومتى قيل : فالأصل جعل للهورأ ، فهو يطهر ماذا ؟

قيل : إنه يطهر على وجهين :

أحدهما : طهارة الاحتلث (٢)

والثانية : الجنب (٣) .

فأما طهارة الحدث ، فصريان غسل ووضوء ، ولكل واحد منهما سبب ، فسبب الغسل الجنابة والحيض والنفاس ، ويتبع الجنابة التقضاء الختائين وإن لم يتوكل به . وأسباب الوضوء مستقصاة في كتب الفقه مع ما فيها من اختلاف العلماء .

واختلف الناس في الماء ، هل خصص بالتطهير في الأنجاس كلها ؟

فمنهم من قال ذلك .

ومنهم من قال غير قوله .. وشرح ذلك في كتب الفقه .

والذي يجوز إزالة النجاسة بغير الماء ، ليس يجوز به بطريق القياس على

الماء فقط ، فإن من الممكن أن يقال إن التعبد بإزالة النجاسة ، فإن لم تكن

(١) راجع كتاب الطهارة من كتاب الام للامام الشافعي رضي الله عنه

(٢) ويسمى ذلك الاحتلث الآخر .

(٣) ويسمى ذلك بالحدث الأكبر .

نجاسة زال محل التعبد ، ولأجل ذلك صار داود مع نفي القياس إلى إزالة
النجاسة بغير الماء ، لا قياساً لغير الماء على الماء ، لكن لزوال محل التعبد ،
فهذا تمام هذا الفن .

قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَنَّهُ نَسَبًا
وصِهراً) ، الآية / ٥٤ .

يدل على أن الله سبحانه جعل الماء سبب الاجتماع والتآلف والرضاع
والحقونة^(١) .

وفيه إشارة إلى المحرمات بالسبب والنسب ، وأن كل ذلك تولد من
الماء .

وفيه دليل على أن حرمة المصاهرة تثبت بطريق الكرامة لا بطريق النعمة
والعقوبة ، ولذلك قال الشافعي : لا يتعلق بالزنا وتحريم المصاهرة .

(١) وفي نسخة أخرى (الختونة) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

سورة الشعراء

قوله تعالى: (وَجَعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ) ،
الآية / ٨٤ .

فنه على استحباب اكتساب ما يورث الذكر الجميل^(٢) .

قوله عز وجل في حق الشعراء :

(وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ) ، الآية / ٢٢٤ .

فيه دليل على كراهة اللهج بالشعر في مدح أو قلدح ، من غير أن يحقق
معناه لاكتساب مال .

(١) سميت هذه السورة بهذا الاسم : لاختصاصها بتمييز الرسل عن الشعراء ، لأن الشاعر ، ان كان كاذبا ، فهو رئيس الفؤاة لا يتصور منه الهداية ، وان كان صادقا ، لا يتصور منه الافتراء على الله تعالى ، وهذا من اعظم مقاصد القرآن .
(٢) ويقول القتيبي : « وضع اللسان موضع القول على الاستعارة ، لان القول يكون به ، وقد تكنى العرب به عن الكلمة ، وجوز ان يكون المعنى : واجعل لي صادقا من ذريتي ، يحدد اسم ديني ، ويدعو الناس الى ما كنت ادعوهم اليه من التوحيد ، وهو النبي ﷺ » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة القصص

قوله تعالى: (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) ،
الآية / ٢٧ .

فيه دليل على جواز جعل منافع الحر صداقاً شرعاً .
قوله تعالى :

(وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ - إِلَى قَوْلِهِ - سَلَامٌ
عَلَيْكُمْ) ، الآية / ٥٥ .

هو سلام متاركة ، وليس بتحية ، ومثله قوله :

(وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) ^(١) .

وقوله تعالى : (وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا) ^(٢) .

قال إبراهيم : (سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) ^(٣) .

(١) سورة الفرقان آية ٦٢ .

(٢) سورة مريم آية ٤٦ .

(٣) سورة مريم آية ٤٧ .

ومن الناس من اقتبس منه جواز مفاحة الكفار بالسلام، وليس كذلك،
لما وصفنا من أن السلام يتصرف إلى معنيين .

والمراد به هاهنا ، معنى المتاركة .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال في الكفار :

« لا تبدؤوهم بالسلام ، فإن تبدؤوكم فابدؤوهم ، وأنه إذا سلم عليكم
أهل كتاب فقولوا : وعليكم » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة العنكبوت

قوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) ، الآية / ٨ .
قد ذكرنا من قبل ما يتعلق ببر الوالدين .

قوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) :
الآية / ٤٥ .

روى ابن عباس وابن مسعود : تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .
وقال ابن مسعود : الصلاة لا تنفع إلا من أطاعها .

ولإنما قيل : تنهى عن الفحشاء والمنكر ، لاشتغالها على أفعال وأذكار
لا يتخللها شيء من أمور الدنيا ، ولا فرض هو بهذه المنزلة ، فهي تنهى
عن المنكر وتدعو إلى المعروف ، بمعنى أن ذلك مقتضاها .

قوله تعالى : (وَلَلَّذِي كَرُّهُ اللَّهُ أَكْبَرُ) ، الآية / ٤٥ .

قال مجاهد : لذكر الله لكم برحمته أكبر من ذكركم له بطاعته .

قوله تعالى : (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)
الآية / ٤٦ .

قال قتادة : نسخها قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(١) ،
وقوله : (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(٢) :

قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) ، الآية / ٤٦ :

يعني إلا الذين ظلموا في جدالهم أو غيره مما يقتضي الإغلاظ لهم ،
وهو نحو قوله تعالى : (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى
يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ)^(٣) .

وقال مجاهد : إلا الذين ظلموا منهم : مانعي الجزية .

وقيل إلا الذين ظلموا منهم : بالثبات على كفرهم بعد إقامة الحججة .

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩١ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الروم

قوله تعالى : (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ) :
الآية / ٣٩ .

في معناه : أن تهب الشيء تريد أن تثاب عليه بما هو أفضل منه ،
فذلك الذي لا يربو عند الله تعالى ، ولا يؤجر صاحبه عليه ولا إثم فيه ^(١) .

(وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ) ، وهو الرجل يعطي
ليثاب عايه .

وعن عكرمة ، قوله تعالى : (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ
النَّاسِ فَلَا يَرْبُؤُ عِنْدَ اللَّهِ) .

الربا ربوان : ربا حلال و ربا حرام ، فأما الربا الحلال : فهو أن تهدي
هدية تلتمس بها ما هو خير منها .

وروى زكريا عن الشعبي في قوله تعالى :

(١) والمعنى : وما آتيتم من مال ترابون فيه ليزيد في أموالكم إذ تأخذون فيه أكثر منه .

(ومآ آتيتُم من رباً ليربُو في أموالِ الناسِ) ، قال : كان الرجل يسافر مع الرجل ، فيجعل له من ربح ماله ليمتجر له بذلك (١) .

وعن الضحاك في هذه الآية : أن الربا الحلال كالرجل ، يهدي ليثاب بأفضل منه ، فملك لا له ولا عليه ، ليس فيه أجر ولا عليه فيه إنم .

وروى منصور عن إبراهيم في قوله : (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ) (٢) ، قال : لا تعطى لترداد (٣) .

(١) انظر تفسير الطبري ، وتفسير الدر المنثور للسيوطي لتفسير سورة الروم .

(٢) سورة المدثر آية ٦ .

(٣) فخره السيوطي في الدر المنثور ، والطوسي في تفسيره لسورة الروم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة لقمان

قوله تعالى : (وَفِصَالُهُ فِي عَمَامِينَ) ، الآية / ١٤ .

وفي آية أخرى : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(١) .

فنحصل من مجموع الآيتين أن الحمل أقله ستة أشهر .

فاستدل به ابن عباس على مدة الحمل ، واتفق أهل العلم عليه .

قوله تعالى : (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ

الْمُنْكَرِ ، وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ) ، الآية / ١٧ ، من الناس في

الأمر بالمعروف ، فظاهره يقتضي وجوب الصبر .

قوله تعالى : (وَلَا تَصْعَقْ نَخْدَكَ لِلنَّاسِ) ، الآية / ١٨ ، ينهي

عن التكبر .

قوله تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ) ، الآية / ١٤ .

بيناه في مواضع .

قوله تعالى : (وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ) ، الآية / ١٥ . مثل

قوله : (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) ^(١) . إلا أن دلالة هذا على الإجماع أبعد لأن وصية لقمان لابنه لا تقتضي الاحتجاج بالإجماع .
قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ) ،
الآية / ٦ .

قال ابن عباس : هو الغناء ، والله الذي لا إله إلا هو يرددها ثلاث ،
ومثله عن مجاهد وزاد فيه : هو الغناء والاستماع إليه .

وقال الحسن : هم الكفر والشرك ، وأنهم يضلون عن سبيل الله
بغير علم .

وتأوله قوم على الأحاديث التي يتلها بها أهل الباطل واللعب ، وذلك
أن المعنى بذلك ، النضر بن الحارث ، الذي قتله رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فإنه قد كان يشترى كتباً فيها أحاديث الفرس ، فكان يتلها بها في
مجالسهم ويجعلها كالمعارضة للقرآن .

وهذه الأقوال التي بالظاهر ، لأن الغناء لا يطلق عليه الوصف بأنه
حديث ولا إضلال ، وإنما يطلق ذلك على الأحاديث الكاذبة الحارثية مجرى
القدح في القرآن ، على ما روي فيما كان يتعاطاه النضر بن الحارث ، فمن
هذا الوجه يدل على أن الاقدام على كل قوم بغير علم لا يحسن ، لأن الله
تعالى قبح ذلك من حيث إنه كان إقداماً بغير علم ^(٢) .

(١) سورة النمل آية ٢١٥ .

(٢) لم يراع المؤلف في هذه السورة - سورة لقمان - ترتيب الآيات على نسق السورة ،
ورأينا ترك ما وضعه المؤلف على وضعه ، ولم ننصرف فيه لغتصن الأمانة ، واكتفينا بهاتين
التعليق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأحزاب

قوله تعالى : (الَّذِينَ تَضَاهِرُونَ مِنْهُمْ أُمَّهَاتِكُمْ) ، الآية / ٤ :
أبان الله تعالى أنها لا تصير أمه بمجرد قوله ، وألزمه تحريماً غايته
الكفارة .

قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ) ، الآية / ٤ .
قيل : نزلت في زيد بن حارثة ، وكان النبي عليه الصلاة والسلام قد
تبناه ، فكان يقال له : زيد بن محمد ، وهذا يدل على نسخ السنة بالقرآن ،
لأن الحكم الأول ثابت بغير القرآن ونسخه بالقرآن .

قوله تعالى : (ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْئَاتِكُمْ) ، الآية / ٤ .
يعني أنه لا حكم له ، وإنما هو قول لا معنى له ولا حقيقة .

وقوله تعالى : (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ
لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلْيَخَوَّانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكُمْ) ،
الآية / ٥ .

فيه إباحة اطلاق الأخوة ، وحظر اطلاق اسم الأبوة من غير جهة
النسب .

قوله تعالى : (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ) ،
الآية / ٥ :

قال قتادة : معناه أنك لو دعيت رجلاً لغير أبيه ، وأنت ترى أنه
أبوه ، ليس عليك بأس .

وسمع عمر رجلاً يقول :
اللهم اغفر لي خطاياي ، فقال استغفر الله في العمد ، فأما في الخطأ فقد
تجاوز عنك .

وكان يقول : ما أخاف عليكم الخطأ ، وإنما أخاف عليكم العمد .
قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ، الآية / ٦ .
معناه ما قاله عليه الصلاة والسلام : « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ،
وأبما رجل مات وترك دنيا فإلي ، وإن ترك مالا فهو لورثته » .

وقيل في معنى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ) ، أنه أحق أن يختار ما
دعاه النبي عليه الصلاة والسلام إليه من غيره ، وما تدعوه أنفسهم^(١) إليه ،
وهو أحق بأن يحكم على الإنسان في نفسه ، لوجوب طاعته المقرونة بطاعة
الله عز وجل .

وقوله تعالى : (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) ، الآية / ٥ :
يحتمل أن يكون معنى الاجلال والتعظيم ، والثاني : في تحريمه نكاحهن .
وليس لأنهن كالأمهات في القضايا كلها ، ولا يجعلن أخوات للنساء ،
ولا يرث لمن منا ولا محرمة .

وقوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا) ،
الآية / ٦ .

(١) كذا بالاسل ، والاولى نفسه .

أنزلت في جواز وصية المسلم لليهودي والنصراني
وعن الحسن قال : أن تصلوا أرحامكم
قوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) ،
الآية / ٢١ .

يحتج به بعض الناس في وجوب التأسّي بأفعال رسول الله ﷺ .
قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكِ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ
الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا) ، الآية / ٢٨ .
ظاهر الآية التخيير بين الدنيا والآخرة والله ورسوله ، وليس فيه ذكر
الطلاق .

وقد قال قوم : إنه كناية عن التخيير للطلاق على شرائطه ، ولذلك
قالت عائشة لما سئلت عن الرجل يخير امرأته قالت : خيرنا رسول الله وكان
طلاقاً .

وفي بعض الأخبار : ما خيرناه فلم يعد طلاقاً .
ولم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التخيير المأمور به ،
وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : أنا ذا كرت لك أمراً فلا
عليك أن تعجلي فيه حتى تستأمري أبويك ، فقالت : إني أريد الله ورسوله
والدار الآخرة .

ومعلوم أنه لم يرد الاستثمار في اختيار الدنيا على الآخرة ، فثبت أن
الاستثمار إنما وقع في الفرقة وفي النكاح .

واعلم أن اختيارهن للدنيا وزينتها وإرادتهن الطلاق ، لا يجوز أن يكون
صريحاً في الطلاق ، ولا كناية ، وإنما ذلك إرادة المفاوقة ، فكان القياس
أن الزوج يطلقها إن شاء ، غير أن الطلاق لا بد أن يكون مستحفاً واجباً ،

إذ لو لم يكن مستحقاً واحياً ما كان للتخير معنى ، فإذا تبين أن ذلك طريق خلاصهن ، فوجوب الفراق لا محالة يقتضي بتخييره ، فإن النكاح صار مستحق الرفق وهذا بين (١) .

قوله تعالى : (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ) ، الآية / ٣٠ .

فيه وجهان ، أحدهما : أن تضعيف عذابهن لتضعاف نعم الله تعالى عليهن ، وذلك قال :

(وَإِذْ كُنتُمْ مِمَّا يَبْتُلِي فِي بُيُوتِكُنَّ مِن آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ) ، الآية / ٣٤ .

وهذا لا تقطع به ، فإن مصاحبة الرسول عليه الصلاة والسلام ، يجوز أن تكون سبباً في تخفيف العقوبة عنهن والتجاوز عن سيئاتهن ، فالحق هو الوجه الثاني ، وهو عظم الضرر في جرأتهم بإيذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانت العقوبة على قدر عظم الجريمة في إيذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) (٢) .

قوله تعالى : (فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ) ، الآية / ٣٢ .

يريد تلييناً للقول بطمع أهل الرب .

وفيه دليل على أن الأحسن بالمرأة أن لا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال .

وقوله تعالى : (وَوَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) ، الآية / ٣٣ .

(١) انظر محاسن التأويل

(٢) سورة الاحزاب آية ٥٧ .

قيل لسوده بن زمعة : لم لا تخرجين كما تخرج أخواتك ؟ فقالت : والله لقد حججت واعتمرت ، ثم أمرني الله تعالى أن أقر في بيتي ، فوالله ما أخرج من بيتي ، فما خرجت حتى أخرجوا جنازتها .

قوله تعالى : (وَلَا تَبْرَجْنَ لِلْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى) ، الآية / ٣٣ .

أي المشي على تكسر وتغنج وإظهار المحاسن للرجال .

قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) ، الآية / ٣٦ .

وذلك يدل على أن أوامر الله تعالى ورسوله على الوجوب .

وقال الله تعالى بعد ذلك : (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ، وذلك

يؤكد ما تقدم .

قوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا لِكَيْلًا

يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) ، الآية / ٣٧ .

دلت الآية على أحكام عدة منها :

الإبانة عن علة الحكم في إباحة ذلك للنبي عليه الصلاة والسلام ، وأن ذلك قد اقتضى إباحته للمؤمنين ، فدل ذلك على إثبات القياس في الأحكام ، واعتبار المعاني في إيجابها .

والثاني : أن النبوة من جهة النبي عليه الصلاة والسلام لا تمنع جواز

النكاح .

والثالث : أن الأمة مساوية للنبي عليه الصلاة والسلام في الحكم ،

إلا ما خصه الله تعالى ، أخبر أنه أجاز ذلك للنبي ليكون المؤمنون مساوين

له فيه :

قوله تعالى : (وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) ، الآية / ٤٢ :

يعني صلاة الصبح والمصر .

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ

ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ) ، الآية / ٤٩ :

يدل على أن لا طلاق قبل النكاح ، فإنه رتب عليه بكلمة ثم .

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي

آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ) ، الآية / ٥٠ .

فيه دليل على إباحتها للأزواج لرسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقاً ،

وتخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا مهر أو بلفظ الهبة ، إلا أن

التعري عن المهر أظهر من لفظ الهبة ، لأنه فسوق على قوله : (آتَيْتَ

أَجُورَهُنَّ) ، وذلك المهر ، ثم قال : (اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ) .

وقوله تعالى : (تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ

تَشَاءُ) ، الآية / ٥١ .

قال أبو رزين : في هذه الآية المرجحات : ميمونة ، وصفية وسودة ،

وجويرية ، وأم حبيبة .

وكانت عائشة وحفصة وأم سلمة وزينب سواء في القسم .

وكان صلى الله عليه وسلم يسوي بينهن .

وقد قيل : ما أرجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة منهن ،

ولكن وهب نسوة منهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حصصهن ،

فظاهر الآية يقتضي تمييز النبي عليه الصلاة والسلام في إرجاء من شاء منهن

ولإيواء من شاء منهن ، وليس يمتنع أن يختار إيواء الجميع إلا سودة ، فإنها

رضيت بأن تجعل يومها لعائشة .

وقوله تعالى : (وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ) ، الآية / ٥١ :

يعني إيواء من أرجأ منهم .
وفيه دليل على أن القسم لم يكن واجباً على النبي عليه الصلاة والسلام ،
وأنه كان مخيراً في القسم لمن شاء منهم وترك من شاء .

قوله تعالى : (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ) ، الآية / ٥٢ .

قال مجاهد ، من بعد ما سعى له من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية
ولا كافرة .

وقال ناس : له أن يشترى اليهودية والنصرانية ، فهو معنى قوله (إِلَّا
مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ) .

ولا شك أن ظاهر الآية يقتضي تحريم سائر النساء على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، سوى من كن عنده حتى حل له النساء ، وهذا يوجب
نسخ الآية ، وليس في القرآن ما يوجب نسخها فهي منسوخة بالسنة ..
ويحتاج به على جواز نسخ القرآن بالسنة .

قوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى
طَعَامٍ) ، الآية / ٥٣ :

كان ذلك بعد نزول الحجاب ، ودل عليه قوله تعالى : (وَإِذَا
سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) .

قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ) ،
الآية / ٥٥ :

فيه بيان زوال حكم الحجاب في حق ذوي الأرحام ، وعنى بما ملكت
أيمانهم الإماماء .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ) ، الآية / ٥٩ :

الجلباب : الرداء ، فأمرهن بتغطية وجوههن ورؤوسهن ، ولم يوجب على الإمام ذلك .

وقوله تعالى : (لئِن لَّمْ يَنْتَهَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ) ، الآية / ٦٠ . فيه دليل على تحريم الإيذاء بالإرجاف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة سبأ

قوله تعالى : (اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا) ، الآية / ١٣ .
قال عليه الصلاة والسلام : « ثلاث من أوتيهن فقد أوتي مثل ما أوتي
أهل داود ، قيل : وما هن يا رسول الله قال :
العدل في الغضب والرضا ، والقصد في العنا والفقر ، وخشية الله في
السر والعلانية » ^(١) .
قوله تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِلٍ) ،
الآية / ١٣ .
يدل على جواز اتخاذ الصور في ذلك ، وأنه نسخ في ديننا .

(١) أخرجه المنذر عن عطاء بن يسار رضي الله عنه ، وأخرجه الحكيم الترمذي ، وابن
مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

1947

1948

1949

1950

1951

1952

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة فاطر

قوله تعالى : (وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَتَلَبَّسُونَهَا) ، الآية / ١٢ :

فيه دليل على أن من حلف لا يلبس الحلئ ، حث يلبس اللؤلؤ .

وقوله تعالى : (وَجَاءَكُمُْ النَّذِيرُ) ، الآية / ٣٧ .

يجوز أن يكون هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوز أن يكون الدلائل

على التوحيد ، وصفات الله تعالى وصدق الرسل .

Handwritten title or header

Handwritten subtitle

Main body of handwritten text, consisting of several lines of cursive script.

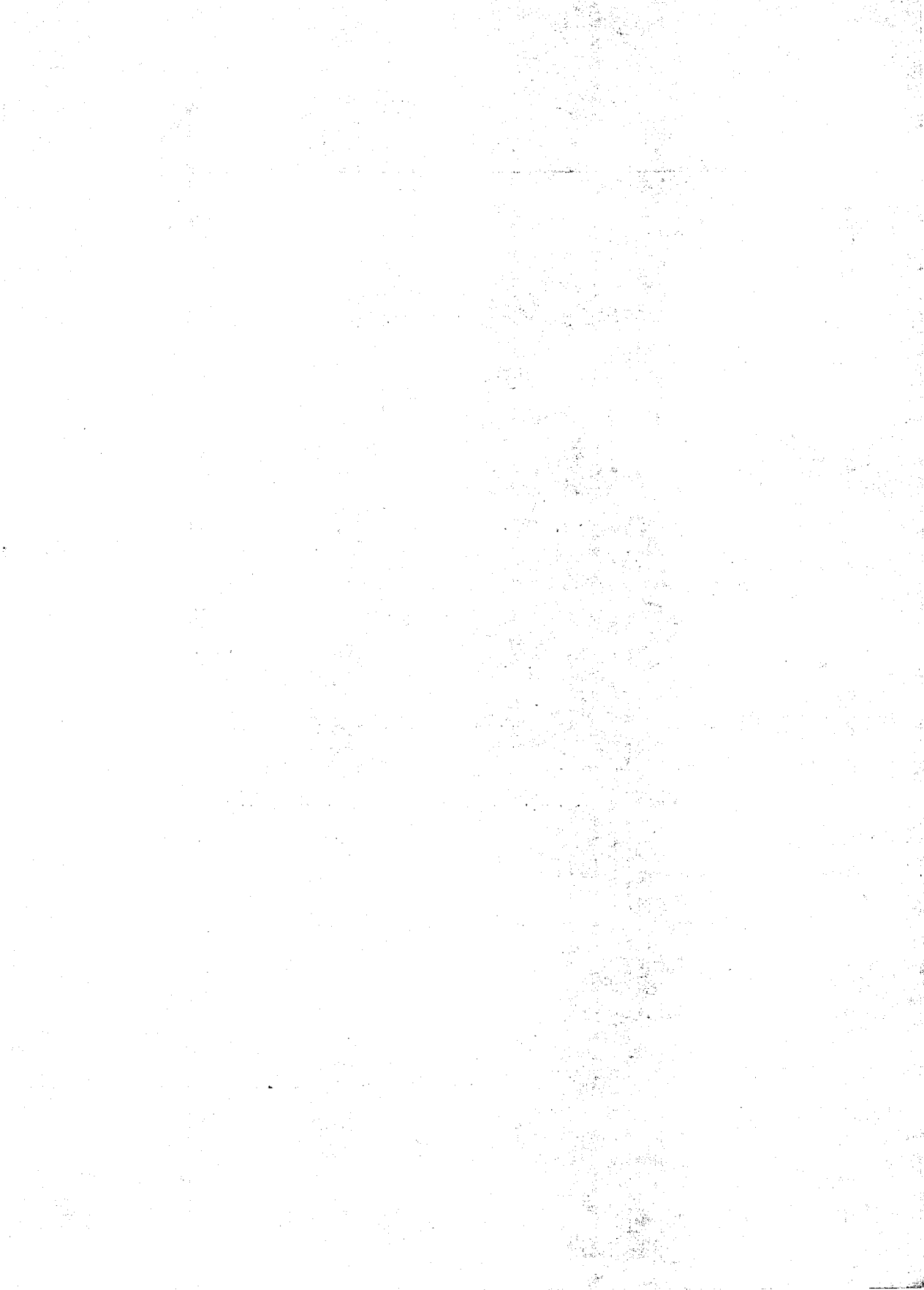
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للسورة يس

قوله تعالى : (مَنْ يُضْحِكِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُضْحِكُنَّهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) ، الآية / ٧٨ ، ٧٩ .

فيه دليل على استعمال القياس والاعتبار والتعلق بطريق الأولى ، فإن الابتداء أصعب من الإعادة ، والإعادة أيسر من الابتداء ، والقادر على الأعظم قادر على الأهدون الأدون لا محالة .

فاستدل قوم من أصحاب الشافعي بذلك على أن العظام فيها حياة ، وقد بينا ضعف ذلك في الفقه ، وبيننا أن الحياة تطلق بمعنى حياة النمو وذلك حقيقة في العظم والشعر ، والأخرى الحس ولا يتحقق ذلك في العظام .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الصافات

قوله تعالى : (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ) ، الآية / ١٠٢ .
 ظاهره أنه كان مأموراً بذبح الولد ، ويجوز أن لا يكون في المأمور به
 سوى التل للجيبين ، ولكن ظن إبراهيم عليه السلام أنه يتعقبه الأمر بالذبح
 فقال : (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ) .
 أي ما يدل على أنني أذبحك .

ويحتمل أن يكون قد أمر بذبحه حقيقة^(١) ، ولكنه لو قدر ذلك ، فلا
 يصح نسخه عند من لا يجوز النسخ ، قبل إمكان الأمر ، لأن الذبح متى
 كان حسناً في وقت ، فلا يجوز أن يصير في ذلك الوقت قبيحاً عندهم ،
 فيصعب عليهم الخروج عند ذلك .

ويحتمل أن يكون قد ذبح ولكنه كان يلتزم ويبرأ ، وهذا أبعد
 الاحتمالات ، لأنه لو كان جرى ذلك ، لكان قد ذبه الله تعالى عليه تعظيماً
 لرتبة إبراهيم وإسماعيل صلوات الله عليهما ، وكان أولى بالشأن من هذا ،
 ولو حصل الفراغ من امثال الأمر الأول ما تحقق الفداء .

(١) انظر تفسير الفخر الرازي وتفسير الطبري لسورة الصافات وكتب التفسير

إذا ثبت ذلك ، فقد احتج قوم من أصحاب أبي حنيفة بهذه الآية في مصيرهم ، إلى من نذر ذبيح ولده لزمه ذبيح شاة عندهم ، وقالوا : إن الله تعالى جعل الأمر بذبح الولد في حالة حرم ذبيح الولد سبباً لوجوب ذبيح شاة ، فيجوز أن يكون إيجاب الواحد منا ذبيح ولده على نفسه سبباً لذبيح شاة ، ويجعل اللفظ عبارة عن ذبيح شاة^(١) .

وهذا إغفال منهم ، فإنه إن ثبت أن إبراهيم كان مأموراً بذبيح الولد ، فقد ارتفع الأمر إلى بدل جعل فداء ، فكان الأمر متقررآ في الأصل ، ثم أزيل ونسخ إلى بدل ، وفيما نحن فيه لا أمر بذبيح الولد ، بل هو معصية قطعاً ، فلم يكن للأمر بتذبح الولد بحال ، فإذا لم يتعلق به بحال ، فلا يجوز أن يجعل له فداء وخلفاً ، وقد استقصينا هذا في كتب الفقه وهو مقطوع به .

قوله تعالى : (فَسَأَلَهُمْ فَمَا كَانَ مِنَ الْمُذْحَضِينَ) ، الآية / ١٤١ .

يحتج به من يرى للقرعة أثرآ في تعيين المستحق بعد تردد الحق في أعيان لا سبيل إلى نفيه عنها ، ولا إثباته في جميعها ، فتدعو الحاجة إلى القرعة ، وهذا بين .

نعم في مثل واقعة بونس لا تجرى القرعة ، لأن إلقاء مسلم في البحر لا يجوز ، وفي ذلك الزمان جاز ، فرجع الاختلاف إلى نفس الحق .

وأما قولنا الحق تردد في محال وأعيان فلا يجوز إخراجها منها ، فذلك شيء ثابت ، وهو موضع احتجاجنا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة ص

قوله تعالى : (يُسَبِّحُنَّ بِالْعَشِيِّ وَالْإشْرَاقِ) ، الآية / ١٨ .

عن ابن عباس أنه قال :

للم يزل في نفسي من صلاة الضحى شيء حتى قرأت : (إِنَّا سَخَّرْنَا
الْجِبَالَ مَعَهَا يُسَبِّحُنَّ بِالْعَشِيِّ وَالْإشْرَاقِ) .

وعلى صلاة الضحى تأول ابن عباس قوله تعالى : (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ
اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْآصَالِ) (١) .

قوله تعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) ،

الآية / ٢١ .

ذكر المحققون الذين يرون تنزيه الأنبياء عليهم السلام عن الكيثر ،
أن داود عليه السلام كان قد أقدم على خطبة امرأة كان قد خطبها غيره ،
ويقال : هي أوربا ، فمال القوم إلى تزويجها من داود راغبين فيه (٢) .

(١) سورة النور آية ٢٦ .

(٢) انظر أسباب النزول للواحدي النيسابوري .

وزاهدين في الخطاب الأول ، ولم يكن لذلك عارفاً ، وقد كان يمكنه أن يعرف فيعدل عن هذه الرغبة وعن الخطبة لها ، فلم يفعل ذلك من حيث أعجب بها . إما وصفاً أو مشاهدة على غير تعمد ، وقد كان لداود من النساء العدد الكثير ، وذلك الخطاب لا امرأة له ، فنبهه الله تعالى على ما فعل ، بما كان من تسوير الملكين ، وما أوردها من التمثيل على وجه التعريض ، لكي يفهم من ذلك موضع العتب ، فيعدل عن هذه الطريقة ، ويستغفر ربه من هذه الصغيرة .

ومتى قيل : فكيف يجوز أن يقول الملكان خصمان بغى بعضنا على بعض ، وهو كذب ، والملائكة لا تكذب وهي منزهة عن ذلك ؟

فالجواب عنه : أنه لا بد في الكلام من مقدمة ، فكأنهما قالا : قدرنا كأننا خصمان بغى بعضنا على بعض ، فاحكمم بيننا بالحق ، وعلى هذا يحمل قولهما : إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ، لأن فلك وإن كان بصورة الخبر ، فللإيراده به لإيراده على سبيل التقدير لينبه داود على ما فعل .

والقول في هذا مستقصى في تبرة الأنبياء صلوات الله عليهم (١) .

قوله تعالى : (وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ) ، الآية / ٢٤ :

لا يرى فيه الشافعي سجدة لها ، لأنه لا يرى التعلق بشرعية من قبلنا ، ولأنها توبة ، فليس فيه دلالة على الأمر بالسجود لنا ، وإنما يعلم السجود عند ذلك توقيفاً .

قوله تعالى : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ) ، الآية / ٢٦ .

(١) انظر تفسير نحاس التاويل ج ١٤ هي تفسيره لسورة ص .

فيه بيان وجوب الحكم بالحق ، وأن لا يميل إلى أحد الخصمين ،
لقراءة أو لجأه ، أو سبب يقتضي الميل .
وقوله تعالى : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ) ،
الآية / ٤٤ .

فروى عن ابن عباس أن امرأة أيوب قال لها إبليس :

إذا داويته وشفيته تقولين لي : أنت داويته ، فأخبرت بذلك أيوب ،
فغضب وقال : ذلك الشيطان ، وحلف أنه إن شفاني الله تعالى لأضربنك
مائة سوط ، فأخذ شماريخ فيها قدر مائة ، فضربها ضربة واحدة^(١) ،

وذلك خلاف قياس الأصول ، والضغث هو ملء الكف من الخشب
والعود والشماريخ ، ونحو ذلك . فأخبر الله تعالى أنه إذا فعل ذلك ، فقد
بر في يمينه ، لقوله تعالى : (وَلَا تَحْنُثْ) . وهو قول الشافعي ومذهب
أبي حنيفة ومحمد وزفر . . وقال مالك : لا يبر . ورأى أن ذلك مختصاً
بأيوب ، وقال لا يحث .

وإذا قال افعل ذلك ، ولا تحنث ، علم أنه جعله باراً إذ لا واسطة .

وفي الآية دليل على أن للزوج أن يضرب زوجته ، وأن للرجل أن
يحلف ولا يستثنى ، فهذا تمام القول في المعنى .

(١) انظر أسباب النزول للواحدي النيسابوري .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والعلم الذي لا يحصى

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالظنون
والله اعلم بالسوءات

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة حم السجدة

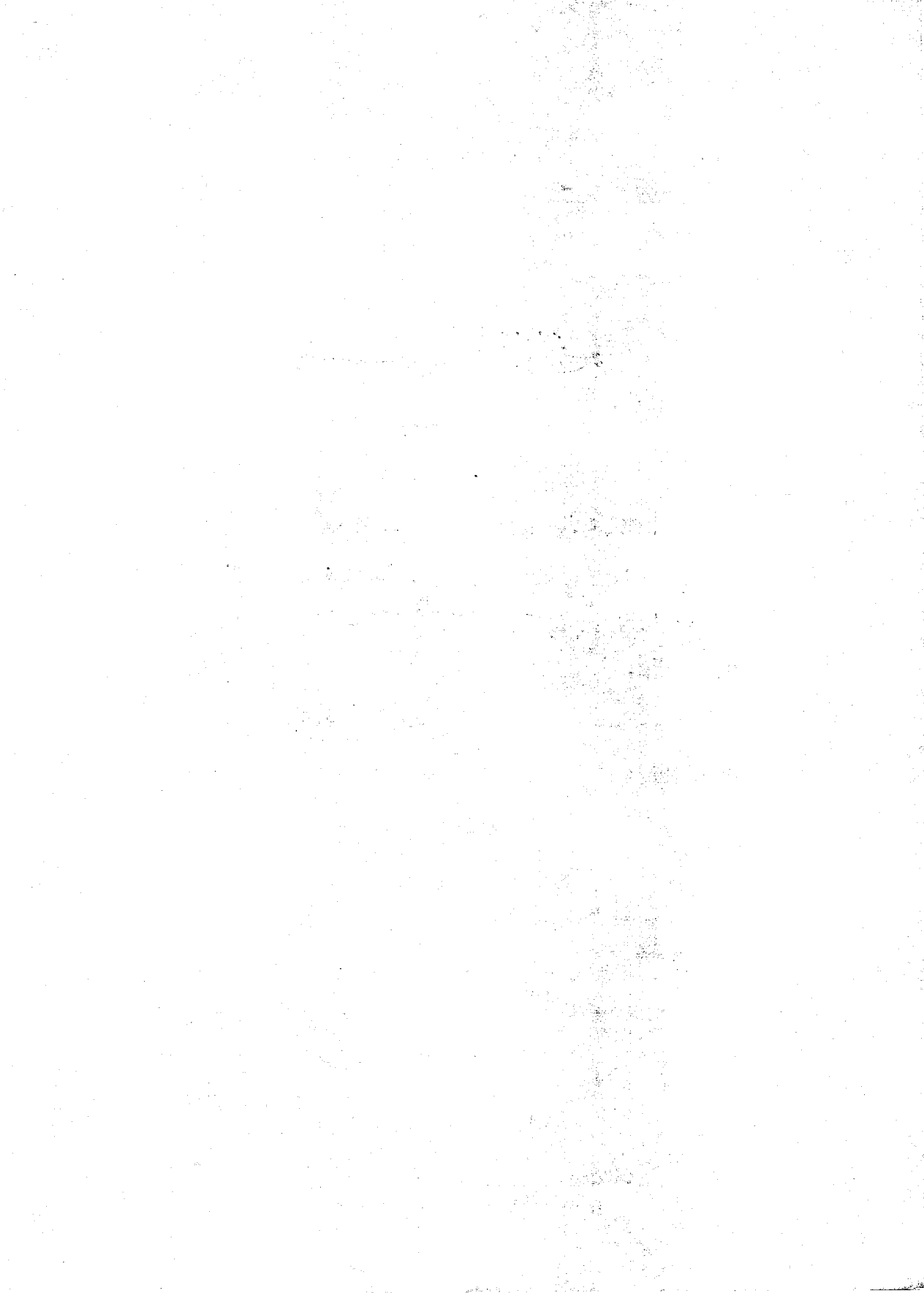
قوله تعالى : (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ، الآية / ٣٤ .

كان ذلك قبل فرض القتال .

قوله تعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا) ، الآية / ٤٤ .

فيه دليل على أن القرآن بلغة العرب ، وأنه ليس أعجمياً ... وإذا

نقل عن اللسان العربي إلى غيره لم يكن قرآنًا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة حم عسق

قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا) ، الآية / ٢٠ .
هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »^(١) .
فيه دليل على أن من حج عن غيره ، لا يقع الحج عن الحاج ، ومن توضأ للتبريد والتنظيف لا يكون متوضئاً للصلاة ، ولا يصح وضوءه عن جهة القرية شرعاً .

قوله تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) ، الآية / ٢٣ .

قال قائلون في معناه : محبة الأقارب .

وقال قائلون : معناه إلا المودة في القربى إلى الله تعالى ، أي التقرب إلى الله عز وجل ، والمودة بالعمل الصالح ، وبدل عليه ما بعده : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) .

(١) الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما .

وقد قيل في معناه : قل لا أسألكم عليه أجراً إلا أن تودوه مع القرابة التي بينكم وبينه^(١) ، وخاطب بذلك قريشاً ، لأن كل قريش كانت بينها وبين رسول الله عليه السلام رحم ماسة وقرابة .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) ، الآية / ٣٩ .

قال إبراهيم النخعي في معنى الآية : يكره للمؤمنين أن يبدلوا أنفسهم فيجترىء عليهم الفساق .

وقال السدي : هم ينتصرون ممن بغى عليهم من غير أن يعتدوا .

وقوله تدبنا الله تعالى في مواضع من كتابه إلى العفو عن حقوقنا قبل الناس ، فمنها قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)^(٢) .

وقوله في شأن القصاص : (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) . وأحكام هذه الآي غير منسوخة .

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) :

يدل ظاهره على أن الانتصار في هذه المواضع أفضل ، ألا ترى أنه قرنه إلى ذكر الاستجابة لله تعالى ، وإقام الصلاة ، وهو محمول على ما ذكره إبراهيم النخعي ، أنهم كانوا يكرهون للمؤمنين أن يبدلوا أنفسهم فيجترىء عليهم الفساق ، وهذا فيمن تعدى وأصر على ذلك ، والموضح المأمور فيه بالعفو إذا كان الجاني نادماً .

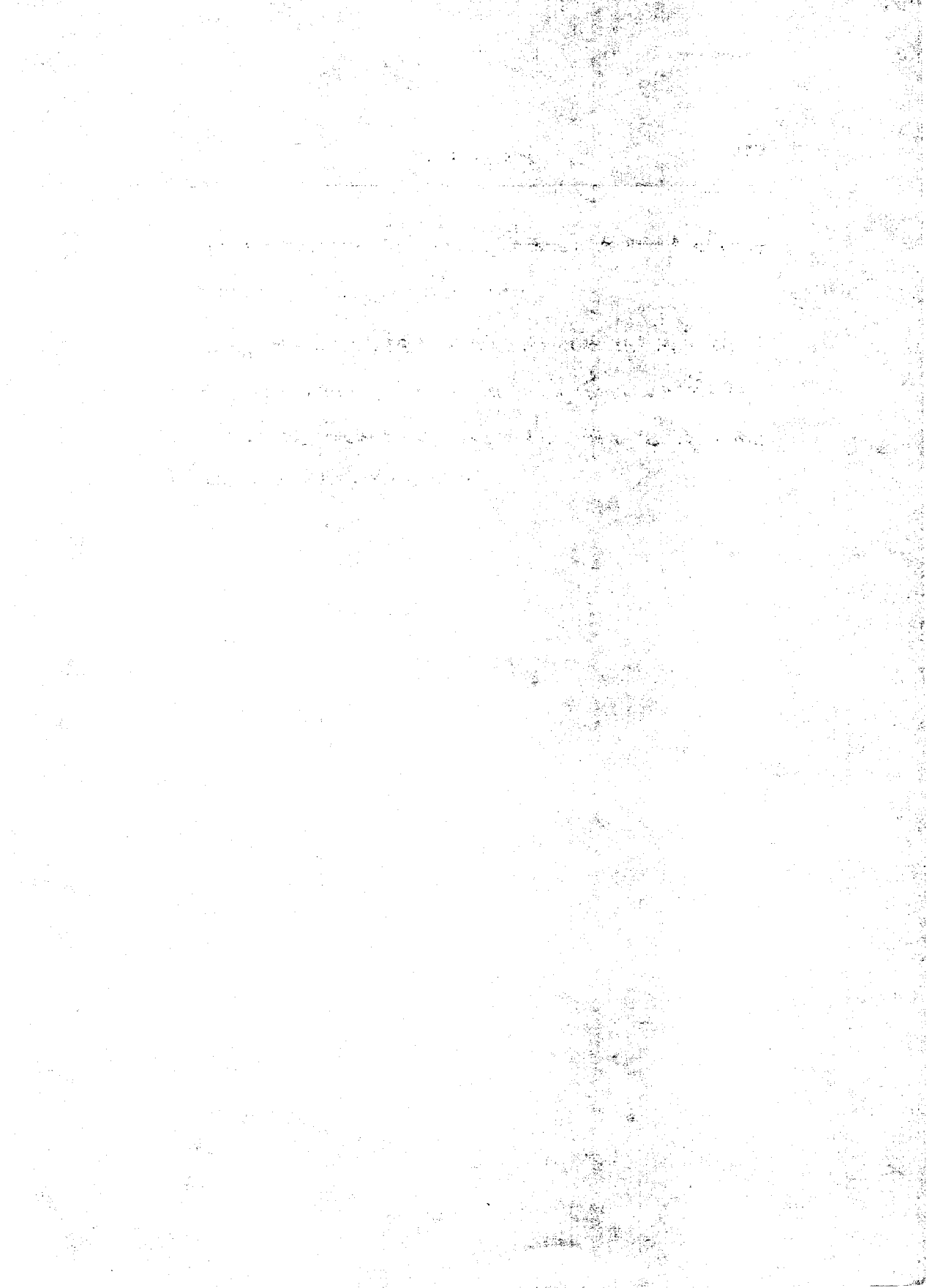
(١) انظر تفسير الطبري وتفسير الفخر الرازي ، وألدر المنثور للسيوطي .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٧ .

(٣) سورة النور آية ٢٢ .

وقد قال عقيب هذه الآية: (وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَتَّاعِينَ لَهُمْ مِنْ سَبِيلِ) ، الآية / ٤١ .

يقتضي ذلك إباحة الانتصار لا الأمر به ، وقد عقبه بقوله تعالى :
 (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ، الآية ٤٣ :
 وذلك محمول على الغفران عن غير المصير ، فأما المصير على البغي والظلم
 فالأفضل الإلتصاف منه بدلالة ما قبله .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الزخرف

قوله تعالى : (أَوْ مَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحُلِيِّهِ) ، الآية / ١٨ ، فيه دليل على إباحة الحلى للنساء والإجماع منعقد عليه ، والأخبار في ذلك لا تخصى ^(١) .

قوله تعالى : (بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ) - إلى قوله - أَوْ لَوْ جِئْتُمْ بِآيَاتٍ مِنَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهَا آيَاتِنَا) ، الآية / ٢٢ و ٢٤ :

فيه دلالة على إبطال التقليد ، لنمه إياهم على تقليد آبائهم ، وتركهم النظر فيما دعاهم الرسول عليه الصلاة والسلام إليه .

قوله تعالى : (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) الآية / ٨٦ : يدل على معنيين :

أحدهما : أن الشهادة بالحق غير نافعة إلا مع العلم ، فإن التقليد لا يغني مع عدم العلم بصحة المقالة .

والثاني : أن شرط سائر الشهادات في الحقوق وغيرها ، أن يكون الشاهد عالماً بها ، ونحوه ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فذع » ^(٢) .

(١) انظر كتاب الهداية لابن حنيفة ، والام للشافعي ، لتوضيح هذه المسألة .

(٢) أخرجه الامام احمد في مسنده ، وابن حميد ، والطبراني في المعجم الاوسط .

1864

1864

1864

1864

1864

1864

1864

1864

1864

1864

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الجاثية

قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ
آيَاتِ اللَّهِ) ، الآية / ١٤ .

قال : نسخها قوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
وَجَدْتُمُوهُمْ) (١) .

ومن سورة الأحقاف :

قوله تعالى : (ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ
عِلْمٍ) (٢) :

فيه بيان مسالك الأدلة بأسرها :

فأولها : المعقول ، وهو قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي
السَّمَوَاتِ) (٣) .

وهو احتجاج بدليل العقل أن الجهاد لا يجوز أن يدعى من دون الله ،
وأنه لا يضر ولا ينفع ، ثم قال : (ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا) .

فيه بيان أدلة السمع .

أو أثارة من علم .

(١) وقد سبق القول في هذه المسألة في سورة التوبة آية ٥ .

(٢) سورة الأحقاف آية ٤

(٣) سورة الأحقاف آية ٤

1950

1951

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة محمد

قوله تعالى : (فَلِذَا لَقَيْتُمُْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ
— إلى قوله— فَلِمَا مَاتَ بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)
الآية / ٤ .

فيه بيان كيفية الجهاد ، وما يجب التمسك به في محاربتهم ، فبين أولاً
ما يجب عند لقاء الكفار ، والمنعة قائمة ، وهو ضرب الرقاب ، لأن عند
ذلك تجب هذه الطريقة ، ثم بين الحكم إذا نحن أئخناهم وبتنا امتناعهم^(١) ،
فأمر أن نشدهم في الوثاق فلما أن نمن أو نقادى ، وهذا لأنه تعالى كان
قد حرم الأسر بقوله : (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى
يُشْخِنَ فِي الْأَرْضِ)^(٢) :

فأباح بهذه الآية أسرهم إذا أئخناهم بالجراح وغيره ، وبين أن أمرهم
إلى الإمام ، فإن شاء من عليهم بإطلاق من غير فداء ، وإن شاء فادى ،
وإن شاء قتل ، على ما يراه الأصلح للإسلام والمسلمين .

ودل بقوله : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) : أن ذلك غاية فيما

(١) أي حجرتنا امتناعهم وأوقفنا ، قال في القاموس : وبين أربط الشاة لئسيتها .

(٢) سورة الانفال آية ٦٧ .

تقدم ذكره ، ولا يجوز أن يكون غاية في حكم الأسرى ، فإذا يجب أن يكون غاية في حكم ، ما كان يجب أن يكون غاية في المقاتلة ، فكأنه بين أن انتقال الحرب من عليهم إذا زالت ، فللمؤمنين مفارقة الملاج ، ويدعوا الحرب إلى حال أخرى .

قال الحسن : في الآية تقديم وتأخير ، فكأنه قال : فضرب الرقاب حتى تضع الحرب أوزارها ، ثم قال : حتى إذا أئختموهم فشدوا الوثاق .

وزعموا أنه ليس للإمام إذا حصل الأسير في يده أن يقتله بل هو بالخيار في ثلاثة مراتب : إما أن يمن أو يفادى أو يسترق .

وقال السدي فيما رواه إسماعيل بن اسحاق : إن ذلك منسوخ بقوله تعالى : (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) (١) .

وقال قتادة مثله ، وجعل ناسخه قوله تعالى : (فإمّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَتَشَرْدْ بِهِمْ مِّنْ خَلْفَهُمْ) (٢) .

وقال إسماعيل بن اسحاق : المن والقتاء حقه في الأسير إذا تمكن منه (٣) ، ولا يمنع ذلك من القتل الذي سنه الله تعالى في الكفار ، فكأن الله تعالى حرم المن والقتاء قبل التمكّن ، وأذن فيهما بعد التمكّن ، والقتل في الحالتين من حيث الكفر سائغ .

وروى في قوله تعالى : (حتى تضع الحرب أوزارها) أقوال :

روي عن الحسن : حتى يعبد الله ولا يشرك به ، وعن مجاهد : حتى لا يكون دين إلا الإسلام .

(١) سورة التوبة آية ٥ .

(٢) سورة الانفال آية ٥٧ .

(٣) انظر تفسير الدر المنثور للسيوطي .

وعن سعيد بن جبير ومجاهد في رواية أخرى :
حتى يخرج عيسى بن مريم فيسلم كل يهودي ونصراني وصاحب ملة ،
وتأمن الشاة من الذئب .

قوله تعالى : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تَبْطُلُوا
أَعْمَالَكُمْ) ، الآية / ٣٣ .

احتج به قوم في أن التحلل من التطوع ، صلاة كان أو صوماً بعد
التلبس به لا يجوز ، لأن فيه إبطال العمل ، وقد نهي الله تعالى عنه .

والجواب عنه : أن المراد بذلك إبطال ثواب العمل المفروض ، وذلك
العمل المفروض ينهي الرجل عن إحباط ثوابه ، فأما ما كان فعلاً فلا ،
فإنه ليس واجباً عليه .

فإن زعموا أن اللفظ عام .

قلنا : العام يجوز تخصيصه ووجه تخصيصه أن الفعل تطوع والتطور
يقتضي تخيراً ، وهذا مستقصى في كتب الفقه^(١) .

قوله تعالى : (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ)
الآية / ٣٥ .

فيه دليل على منع مهادنة الكفار إلا عند الضرورة ، وتحريم ترك الجهاد
إلا عند العجز عن مقابلتهم ، لضعف يكون بالمسلمين والعياذ بالله .

وهذا تمام ما أردناه في هذه السورة .

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص ، وأحكام القرآن للقرطبي

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. This is essential for ensuring the integrity of the financial data and for providing a clear audit trail.

2. The second part of the document outlines the various methods used to collect and analyze data. These methods include direct observation, interviews, and the use of specialized software tools.

3. The third part of the document describes the results of the data collection and analysis. It shows that there is a significant correlation between the variables being studied, which supports the hypothesis.

4. The fourth part of the document discusses the implications of the findings. It suggests that the results could be used to inform policy decisions and to improve the efficiency of the system being studied.

5. The fifth part of the document concludes the study and provides a summary of the key findings. It also identifies some limitations of the study and suggests areas for future research.

6. The sixth part of the document provides a list of references and a bibliography. These references include books, articles, and other sources that were consulted during the research process.

7. The seventh part of the document is a list of appendices. These appendices contain additional information that is relevant to the study but is too detailed to include in the main text.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الفتح

قوله تعالى : (قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَتْلِ أُولِي بَيْتٍ أَشِدَّ يَدًا) ، الآية / ١٦ .
 المراد به : فارس والروم^(١) .
 وقيل : المراد به بني حنيفة .

وفيه دلالة على صحة إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، لأن أبا بكر دعاهم إلى قتال فارس والروم ، ولزمهم بذلك إتيان طاعة من يدعوهم إليه .

قوله تعالى : (تَقَاتِلُوا نَفْسَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) ، الآية / ١٦ .

أوعدهم على التخلف عن دعاء من دعاهم إلى قتال هؤلاء ، فدل ذلك على صحة إمامتهما ، إذ كان المتولى عن طاعتها مستحقاً للعذاب ، ولا يجوز أن يكون الداعي لهم هو ازن وثقيف يوم حنين ، لأنه يمتنع أن يكون الداعي لهم الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأنه قال :

(فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا)^(٢) .

(١) وقد بسط صاحب محاسن التأويل القول في هذه الآية في تفسيره ج ١ ص ١٠٠ .

(٢) سورة التوبة آية ٨٣ .

فدل أن المراد بالدعاء غير الرسول عليه الصلاة والسلام .

ومعلوم أنه لم يدع هؤلاء القوم بعد النبي عليه الصلاة والسلام إلا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما .

قوله تعالى : (وَالْهَدْيَ مَكَرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ) ،
الآية / ٢٥ .

ولو كان بلغ الحرم وذبح فيه لم يكن ممنوعاً عن بلوغ الحرم ، ثم لما وقع الصلح زال المنع ، فبلغ محله في الحرم ، وذلك أنه إذا حصل المنع في أدنى وقت ، فجائز أن يقال قد منع كما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَنَاسِكَمَ الْكِبِيلَ) (١) .

ولما منع في وقت وأطلق في وقت آخر .. فالأول احتجاج أصحاب الشافعي ، والثاني تأويل أصحاب أبي حنيفة ، والأول أظهر ، فإنه لو ذبح في الحرم لم يطلق على الشيء الواحد أنه منع عن بلوغه محله ، وقد وصل محله ، وليس كما احتجوا به في الآية ، فإن الكيل منع في وقت وقيل : (إِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَآ كَيْلَ لَكُمْ) (٢) مطلقاً ، وإن أحضرتموه فلکم الكيل ، وهاهنا بخلافه ، فإن الهدى بعد الصلح إن بلغ محله لم يجوز أن يقال إنه بعينه منع عن محله ، وهذا ظاهر بين (٣) .

وأصحاب أبي حنيفة يحتجون بقوله : (يَبْلُغُ مَحِلَّهُ) ، وذلك يدل على أن المحل هو الحرم .. وقال : (وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى

(١) سورة يوسف آية ٦٢ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٦ .

(٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٥ ، وتفسر القرطبي سورة الفتح

يَسْبُلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ^(١) وهو الحرم .

قوله تعالى : (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) ، الآية / ٢٥ .

فيه دلالة على ما قاله الشافعي ومالك ، إنه لا يحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين ، ولو تزيل المؤمنون لعذب الكفار .. وكذلك في إحراق الحصون إذا كان فيها أسارى المسلمين^(٢) .

وأبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد والثوري جوزوا رمي حصون الكافرين ، وإن اشتملت على الأسارى والأطفال من المسلمين ، وزادوا فقالوا :

لو تفرس الكفار بأطفال المسلمين رمى المشركون ، وإن أصابوا أحداً من المسلمين في ذلك فلا دية ولا كفارة^(٣) . . وقال الثوري : فيه الكفارة ولا دية فيه .

نعم ، لا يمنع نصب المجانق على الحصون مع اشتغالها على أطفال المشركين مع أنه لا عصمة للأطفال تحقيقاً للحكم بكفرهم ، ولأطفال المسلمين عصمة وحرمة .

ويحتج الشافعي أيضاً بقوله تعالى : (وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ) ، الآية / ٢٥ ، وفيه دلالة على منع رمي الكفار لأجل

(١) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٢) باب الجهاد في كتاب الاختيار في فقه الامام أبي حنيفة .

(٣) انظر فتح القدير لابن الهمام .

من فيهم من الماسمين^(١) ،

ونعم الاحتجاج بقوله تعالى : (لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ
فَتُصَبِّحُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَّةً يَغَيِّرُ عِلْمَ) ، الآية / ٢٥ . فلولا الحظر
ما أصابتهم معرة من قتلهم بإصابتهم إياهم .

(١) ٢٢١ سورة الفتح الآية (١)

(١) راجع ج ٢ من أحكام القرآن للامام الشافعي رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الحجرات

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ، الآية / ١ :

قيل : لأنها نزلت في قوم ذبحوا قبل النبي ، فأمرهم أن يعملوا اللبح .

وعوم الآية النهي عن التصجيل في الأمر والنهي حونه^(١) .

ويحتج بهذه الآية في اتباع الشرع في كل ورد و صلر .

وربما احتج به نفاة انقياس ، وهو باطل منهم ، فإن ما قامت دلالاته فليس في فعله تقدم بين يديه . . وقد قامت دلالة الكتاب والسنة على وجوب القول بالقياس في فروع الشرع ، فليس إذا تقدم بين يديه .

قوله تعالى : (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ) ، الآية / ٦ :

فيه دليل على أن خير الفاسق لا يعمل به .

قيل : وقد استثنى الإجماع من جملة ذلك مسا لا يتعلق بالدعوى والمحذور ، وإثبات حق مقصود على الغير ، مثل قوله : هذا عبدي ، فإنه

(١) ذكر ذلك السيوطي في باب المنقول ، واغواحدني النيسابوري في استيابه النزول .

يقبل قوله . . . وكذلك قوله : وقد أنفذ فلان هذا إليك هدية ، فإنه يقبل ذلك . . . كذلك يقبل خبر الكافر في مثله .

قوله تعالى : (فَمَنْ أُضِلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتِلُوا
الَّذِي تَبَغَّى حَتَّى تَقْبِلَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) ، الآية / ٩ .

فيه دلالة على جواز قتال البيعة ، وأن ذلك من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنه أخذ علي رضي الله عنه قتال الفئة الباغية بالسيف ، وكان معه كبار الصحابة :

وقال صلى الله عليه وسلم لعنار : « ستقتلك الفئة الباغية » (١) .

والذي ورد في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد خير من القائم » .

وإنما أراد به الفئة التي يقتل الناس فيها من جهة الدنيا والعصية والحمية ، من غير إمام يجب طاعته .

قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) ،
الآية / ١٠ .

يعني أهم إخوة في الدين .

وقوله : (فَأَصْلِحُوا) : يدل على وجوب الإصلاح عند النزاع بين المسلمين .

قوله تعالى : (لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) ، الآية / ١١ .

نهى الله تعالى بهذه الآية عن عيب من لا يستحق أن يعاب تخفيراً له ، لأن ذلك هو معنى السخرية به ، فأخبر أنه وإن كان أرفع حالاً منه في الدنيا ، فمعنى أنه يكون المسخور منه خيراً في الآخرة ، وخيراً عند الله تعالى .

(١) العزرجي، الإمام أحمد، والترمذي ، والطبراني .

وقوله تعالى : (وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ) ، الآية / ١١ .

قال أبو بكر رحمه الله : هو كقوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ)^(١) أي لا يقتل بعضكم بعضاً ولا يلزم بعضكم بعضاً لأن المؤمنين كنفس واحدة فكأنه بقتله أخيه قاتل نفسه ، وكقوله : (فَاسْلَمُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ)^(٢) أي يسلم بعضكم على بعض .

واللمز : العيب ، يقال لمزه إذا عابه ، ومنه قوله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ)^(٣) .

فأما من كان معنياً بالفجور فتعينه بما فيه جائز ، قال الحسن في الحجاج : اللهم إنك أنت امته فاقطع عنا سنته ، وفي رواية شينه ، فإنه أتاناً أخفش أعيمش يمد بيد قصيرة البنان ، والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله تعالى ، برجل جمته ، ويخطر في مشيته ، ويصعد المنبر فيهنر حتى تفوت الصلاة ، لا من الله يتقى ، ولا من الناس يستحي ، فرقه الله تعالى وتحتة مائة ألف أو يزيدون ، لا يقول له قائل : الصلاة أيها الرجل . ثم قال الحسن : هيهات والله ، حال دون ذلك السوط والسيف .

قوله تعالى : (وَلَا تَنَابَزُوا بِاللُّقَابِ) ، الآية / ١١ .

ذكر عن الحسن أنه كان أبو ذر عند النبي عليه الصلاة والسلام ، وكان بينه وبين رجل منازعة ، فقال له أبو ذر : « يا ابن اليهودية ، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام : أما ترى هاهنا بين أحمر وأسود ما أنت

(١) سورة النساء آية ٢٩ .

(٢) سورة النور آية ٦١ .

(٣) سورة التوبة آية ٥٨ .

أفضل منه إلا بالتقوى»^(١) ، قال فنزلت هذه الآية : (وَلَا تَنَابَرُوا
بِالْأَكْتَابِ)^(٢) .

قال قتادة : ذلك لأن لا تقول لأخيك المسلم يا فاسق يا منافق .

والنهي يختص بما يكرهه الإنسان ، فأما الأوصاف الحارثة غير هذا
المجرى فغير مكروهة ، وقد سمي النبي عليه الصلاة والسلام علياً أبياً
تراب^(٣) وقال لأنس : يا أبا الأذنين ، وغير النبي عليه الصلاة والسلام
أسماء قوم فسمى العاص عبد الله ، وسمى شهاباً هشاماً ، وسمى حزناً سهلاً .

قوله تعالى : (اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ
إِثْمٌ) ، الآية / ٢٢ :

يدل على أنه لم يته عن جميعه .

ففي الظنون ما هو محظور ، مثل سوء الظن بالله تعالى ، وسوء الظن
بالمسلمين الذين ظاهروهم العدالة .

وكل ظن استند العلم به إلى دليل يقيني ، فالعمل به واجب ،
كالشهادات وقبولها وتقييم المتلفات والأقيسة .

وقد يكون الظن مباحاً ، كقول أبي بكر لعائشة رضي الله عنها : ألقى
في روعي أن ذا بطناً خارجة جارية ، فاستجاز هذا الظن لما وقع في قلبه .

وأما الظن المطلوب إليه ، فهو حسن الظن بالأخ المسلم .

ويجوز أن لا يظن الخير ولا الشر .

(١) أخرجه البخاري ومسلم ، والامام أحمد في مسنده .

(٢) انظر أسباب النزول للواحدي ، وتفسير ابن كثير سورة الحجرات ج ٤ .

(٣) كما جاء في الحديث الذي أخرجه الامام أحمد في مسنده ، وابن عساکر في تاريخه

والطبراني في معجمه الكبير

قوله تعالى : (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا) ، الآية / ١٢ .

روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيبة فقال : هي ذكرك أخاك بما يكره . قال : أرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ فقال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته (١) .

وروى أبو هريرة أن الأسلمي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد على نفسه بالزنا ، فرجمه رسول الله ، فسمع صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما للآخر : أنظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلاب ، فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار شار (٢) شاييل برجله فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذا يا رسول الله ، فقال : انزلا وكلا من جيفة هذا الحمار . فقالا : يا رسول الله ، من يأكل من هذا ؟ فقال : ما نلتما من عرض أخيكما أشد من الأكل منه والذي نفسي بيده إنه الآن في أنهار الجنة ينغمس فيها (٣) .

(١) أخرجه الحافظ ابن كثير في تفسيره عن الإمام أحمد في مسنده ، وعن ابن حميد

أيضا .

(٢) مستخرج من مكانه وهذه اللفظة غير موجودة في كثير من الكتب التي نقلت هذا الحديث ، والحديث أخرجه عبد الرزاق والبخاري في الأدب وأبو يعلى وابن المنذر والبيهقي في شعب الإيمان بسند صحيح .

(٣) انظر تفسير القرطبي ، وأسباب النزول للواحدي ، وتفسير ابن كثير ج ٤ .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

2. The second part of the document focuses on the role of the accounting department in providing financial insights to management. It highlights that the department should not only record transactions but also analyze them to identify trends and potential areas for improvement. This involves preparing financial statements and reports that are clear and concise, allowing management to make informed decisions based on the data.

3. The third part of the document discusses the importance of staying up-to-date with changes in accounting standards and regulations. It notes that the accounting profession is constantly evolving, and it is essential for accountants to have a solid understanding of the latest requirements. This includes attending relevant training courses and staying informed about any new legislation that may affect the industry.

4. The fourth part of the document addresses the importance of maintaining a strong relationship with external stakeholders, such as banks and tax authorities. It suggests that regular communication and transparency are key to building trust and ensuring that all parties are satisfied with the financial reporting process. This also involves providing timely responses to any queries or requests from these entities.

5. The fifth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

6. The sixth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

7. The seventh part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

8. The eighth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة ق

قوله تعالى : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ) ، الآية / ٣٩ .

اختلف في معناها ، فقال قائلون : عني به صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، وروي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ، ثم قرأ : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ)^(١) .

وقال ابن عباس وقتادة : المراد به صلاة العصر .

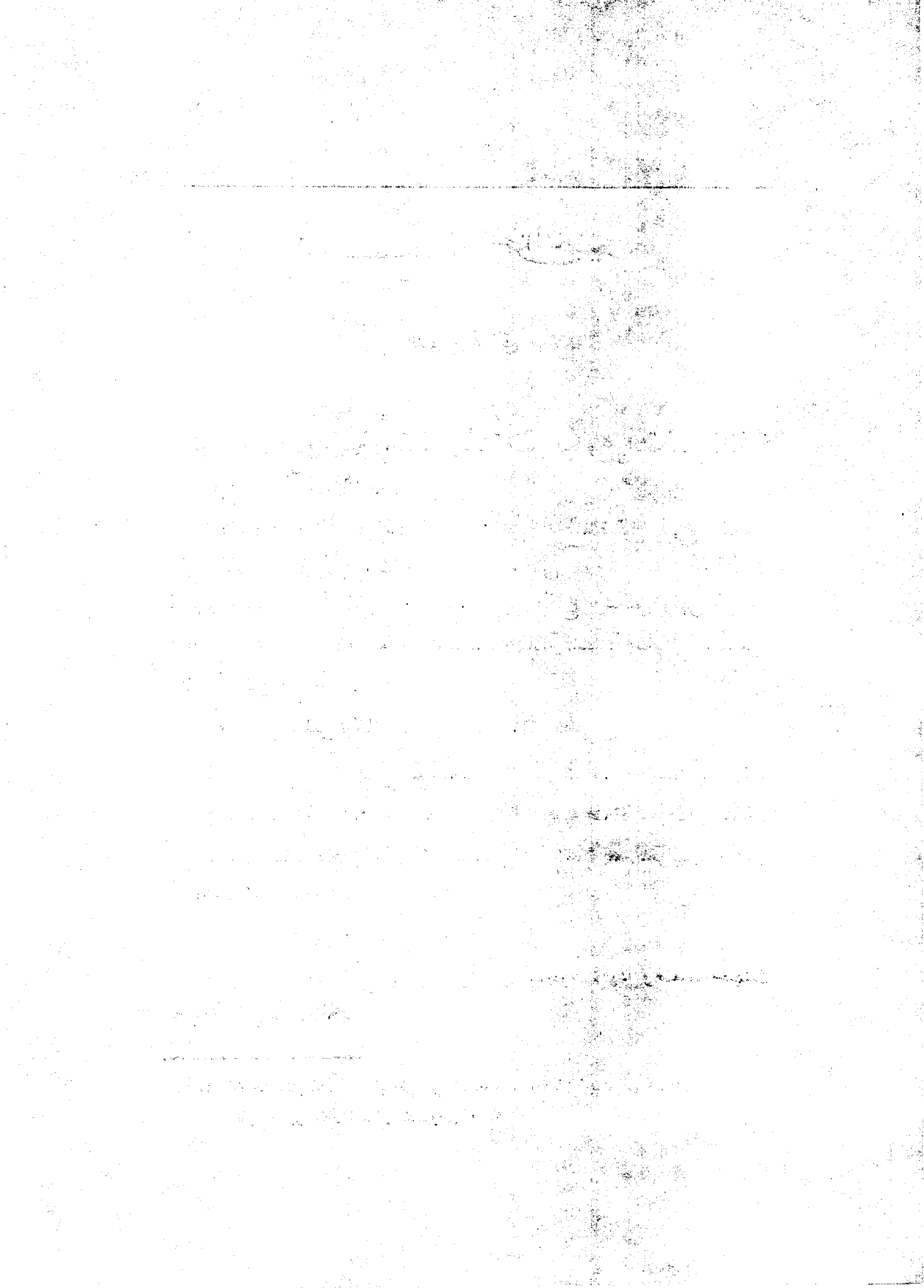
قوله تعالى : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ) ، الآية / ٤٠ ، قال مجاهد : هي صلاة الليل ، ويجوز أن يراد به صلاة المغرب والعمرة . وأدبار السجود على قول أكثر المنسرين : ركعتان بعد المغرب ، وأدبار النجوم ركعتان قبل الفجر .

وعن ابن عباس مثله .

وعن مجاهد عن ابن عباس : وأدبار السجود : إذا وضعت جبهتك على الأرض فسبح ثلاثاً^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي ، والبيهقي في الشعب ، والامام أحمد في مسنده .

(٢) انظر تفسير الدر المنثور للسيوطي .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الذاريات

قوله تعالى : (كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) ،
الآية / ١٧ .

ورد في صلاة الليل ، وأنهم كانوا لا يزورون .

قوله تعالى : (وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) ، الآية / ١٨ .

قال : مدوا الصلاة إلى السحر ، ثم جلسوا في الدعاء والاستكانة
والاستغفار .

قوله تعالى : (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) ،
الآية / ١٩ .

هو الزكاة ، إذ لا فرض في المال سواها ، ووراء ذلك ربما وجبت
حقوق مثل النفقات وضروب المواساة :

قوله تعالى : (لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) :

الذي يطلب فلا يرزق ، ويكون مجازفًا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين (Bismillah) (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

الحمد لله رب العالمين (The name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الطور

قوله تعالى : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ) ، الآية / ٤٨ :

قال ابن مسعود : حين تقوم من كل مكان تقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك » .

وهذا فيه بعد ، فإن قوله حين تقوم ، لا يدل على التسبيح بعد التكبير ، فإن التكبير هو الذي يكون بعد القيام ، والتسبيح يكون وراء ذلك ، فدل أن المراد به حين تقوم من كل مكان فتقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك » .

Handwritten text, possibly a signature or date, located at the top of the page.

Main body of handwritten text, consisting of several lines of cursive script.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النجم

قوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ، الآية / ٣ و ٤ :

يحتج به من لا يجوز لرسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد في الحوادث .

قوله : (إِلَّا اللَّمَمَ) ، الآية / ٣٢ :

يجوز أن يراد به الصغائر المغفورة عند اجتناب الكبائر .

وقيل : هو أن يصيب الذنب ثم يتوب .

وقيل : اللمم مقارفة الشيء ، من غير أن يدخل فيه .

قوله تعالى : (أَلَّا تَنْزَرُ وَأَنْزِرُ وَزَرَّ أُخْرَى) ، الآية / ٣٨ ،

كقوله : (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ)^(١) ،

وقوله : (وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا)^(٢) ، وقوله : (وَأَنْ

لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ، الآية / ٣٩ .

(١) سورة النساء آية ١١١

(٢) سورة الانعام آية ١٦٤ .



Handwritten title or header text, possibly in Arabic or Persian script.

Main body of handwritten text, consisting of several lines of script, likely in Arabic or Persian. The text is very faint and difficult to decipher.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or date.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة القمر

قوله تعالى : (وَتَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلٌّ شَرِبَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ) ، الآية / ٢٨ .

يدل على جواز المهايأة^(١) على الماء .

(١) والمهايأة : الامر المتوافق عليه وهو نعمة النافع .

1876

1876

1876

1876

1876

1876

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الرحمن

قوله تعالى : (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) ، الآية / ٦٨ .

يحتج به من يخرج الرمان والنخل من مطلق اسم الفاكهة ، لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، وإنما يعطف على غيره ، هذا ظاهر الكلام .

والشافعي يقول : هو كقوله تعالى : (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ)^(١) .

(١) سورة البقرة آية ٩٨ .



وتمت بحمد الله

13 / 1 / 1970
موضوع: ...
...
...
...
...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الواقعة

قوله تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ، فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ،
لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) ، الآية / ٧٧ - ٧٩ .
يدل على منع مس المصحف من غير وضوء^(١) .

(١) لأن هذه الآية الكريمة نص صريح في الموضوع ، لا تحتاج الى تأويل . وعليه فمن
تهاون في ذلك فهو يعد بحق مخالف لكتاب الله تعالى .

Handwritten text, possibly a signature or name.

Handwritten text, possibly a name or title.

Handwritten text, possibly a name or title.

Handwritten text, possibly a name or title.

Handwritten text, possibly a name or title.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or name.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الحديد

قوله تعالى : (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ) ، الآية / ١٠ .

عنى به فتح الحديدية ، ودل به على أن فضيلة العمل على قدر رجوع منفعته إلى الإسلام والمسلمين ، أو لكثرة المحنة به لقلّة المسلمين وكثرة الكفار ، وهو مثل قوله تعالى : (الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ)^(١) .

(١) سورة التوبة آية ١١٧ •



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المجادلة

قوله تعالى : (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) ،
الآية / ١ .

وهي مفتوحة بذكر الظهار ، وكان طلاقاً جاهلياً ، فجعله الشرع على
حكم آخر .

وروى أصحاب الأخبار : جاءت خولة بنت ثعلبة إلى النبي وزوجها
أوس بن الصامت فقالت :

إن زوجياً جعلها عليه كظهور أمه ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام :

ما أراك إلا حرمت عليه ، وهو حينئذ يغسل رأسه فقالت : أنظر جعلني
الله فداك يا رسول الله ، فقال : ما أراك إلا حرمت عليه ، فكرر ذلك
مراراً ، فأنزل الله تعالى :

(قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) (١) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « حرمت عليه » ، ظاهره يعني به تحريم
الطلاق ، وإلا فحكم الظهار بينه الله تعالى من بعد ، وهذا يحتج به من يجوز

(١) أخرجه الحافظ ابن كثير في تفسيره ، والواحدي التيسابوري في أسباب النزول ،
والسيوطي في الدر المنثور ج ٦ .

رفع الحكم بعد ثبوته في الشيء الواحد في الوقت الواحد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : « حرمت عليه » ، ثم حكم فيها بعينها بالظهار بعد حكمه بالطلاق ، وذلك القول بعينه في شخص واحد بعينه ، والنسخ عند من يخالف هؤلاء ، يوجب الحكم في المستقبل بخلاف الأول في الماضي .

وعناية جواب المخالف ، أن من الممكن أن الله تعالى وعهد رسوله بذلك ، فلم يحكم بالطلاق جزماً ، وإنما ذكره معلقاً .

قوله تعالى : (وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ) ، الآية / ٢ .
يدل على أن ذلك منكر لأنه كذب .

قوله تعالى : (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) ، الآية / ٣ .

اعتبر العود ، وقد اختلف الناس فيه ، وأبو حنيفة ، يقول : هو استباحة الوطء ، فعليه الكفارة قبل الاستباحة ، ومعنى الاستباحة العزم على الوطء^(١) .

وانشافي يقول : هو أن يمسكها بعد الظهار مدة يمكنه أن يطلقها فيه فلا تطلق .

ورأى الشافعي أن ذلك أشبه بالعود ، لأنه إذا رآها ، كالأم فلم يمسكها ، فإن الأم لا تمسك بالنكاح ، وأما العزم على الفعل ، فهو عزم على محرم ، فلا أثر له قبل موافقة المحرم^(٢) .

(١) احكام القرآن للجصاص ج ٥ .

(٢) راجع احكام القرآن للقرطبي تفسير سورة المجادلة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الحشر

قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ) ، الآية / ٢ .

وعنى به جلاء بني النضير من اليهود ، فمنهم من خرج إلى خيبر ، ومنهم من خرج إلى الشام .

ومصالحة أهل الحرب على الجلاء من ديارهم من غير سبي لا تجوز الآن ، وإنما جاز في أول الإسلام ثم نسخ ، والآن فلا بد من قتالهم أو سبيهم أو ضرب الجزية عليهم^(١) .

قوله تعالى: (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَيَّ أُصُولِهَا) ، الآية / ٥ .

قال مجاهد : كل نخلة لينة .

وقيل : اللينة كرام النخيل .

وقيل : لأنه نهي بعض المهاجرين عن القطع ، وقال : إنما هي مغام للمسلمين ، فنزل القرآن بتصديق من نهي وتحليل من قطعها عن الإثم ،

(١) انظر تفسير الطبري ، والفخر ، والدر الثور للسيوطي ، وأسباب التناول للواحدي .

وهو يدل على أن كل مجتهد مصيب ، وإن كان الاجتهاد يبعد في مثله مع وجود الرسول عليه الصلاة والسلام بين أظهرهم .

ولا شك أن النبي عليه الصلاة والسلام رأى ذلك فسكت ، فيؤخذ الحكم من تقريره فقط ، ويجوز لنا إحراق زرعهم إذا لم يمكننا نقله ، والمواشي تدبح وتحرق على هذا الوجه^(١) .

قوله تعالى : (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَا كُنَّا نَحْتَمِلُ وَلَا رِيبَ فِيهِ) ، الآية / ٦ .

كانت لرسول الله عليه الصلاة والسلام خاصة ، وكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي يجعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ، ولم يكن لأحد فيه حق إلا لمن جعله النبي عليه الصلاة والسلام .

ولما ذكر ما لم يوجف عليه المسلمون بنجيل ولا ركاب ، ذكر ما أوجف عليه المسلمون^(٢) .

فقال تعالى : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَا كُنَّا نَحْتَمِلُ وَلَا رِيبَ فِيهِ) ، الآية / ٧ .

وذلك يمنع تنزيهاً للغائبين ، ثم نسخ ذلك بقوله : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ)^(٣) .

ولما فتح عمر العراق ، سأل قوم من الصحابة قسمتها بينهم ، فقال : إن قسمتها بينهم بقي آخر الناس لا شيء لهم ، واحتج عليهم بهذه الآية

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٥ ، وابن عربي ج ٤ .

(٢) انظر تفسير القرطبي سورة الحشر .

(٣) سورة الانفال آية ٤١ .

إلى قوله : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ)^(١) ، الآية / ١٠ ، وشاور علياً في ذلك ، فأشار عليه بتوك القسمة ، وأن يقر أهلها عليها ، وأن يضع الحراج عليها ، ففعل ، فقال أصحاب أبي حنيفة : فالآية غير منسوخة إذاً ، فإنها غير مضمومة إلى آية الغنيمة في الأراضي المفتوحة ، فإن رأى قسمتها أصلح وأعوذ على المسلمين فعل ، ثم قال : وتقدير الآيتين : واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه في الأموال سوى الأرضين ، وفي الأرضين إذا اختار الإمام ذلك .

والذي ذكروه بعيد جداً ، فإن قوله : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ) ، ليس لهم حقاً في الغنيمة ، وأن غير من شهد الواقعة يستحق ، والعجب أن الذين هم في الحياة لا يستحقون إذا لم يشهدوا الواقعة ، فكيف يستحق من جاء بعدهم ، فدل أن معنى الآية ظاهرها وهو قوله : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ) ، الآية / ١٠ ، وهو نذب الآخرين إلى الثناء على الأهلين ، فدل أن الحق ما قاله الشافعي ، إن ما كان غنموه من الأراضي وغيرها فخمسة لأهله وأربعة أخماسها للغانمين ، فمن طابت نفسه عن حقه فلا إمام أن يجعلها وقفاً عليهم ، ومن لم تطب نفسه فهو أحق بما له ، وعمر رضي الله عنه استطاب نفوس الغانمين واشتراها منهم^(٢) .

قوله تعالى : (وَيُؤْتِرُونَ عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ

(١) انظر تفسير الطبري ، وابن كثير ، والدر المنثور للسيوطي .

(٢) راجع تفسير القرطبي تفسير سورة الحشر .

خَصَّاصَةً ، الآية / ٩ (١) .

والخصاصة الحاجة ، فأثنى الله تعالى عليهم بإيثارهم المهاجرين على أنفسهم فيما ينفقون عليهم ، وإن كانوا هم محتاجين إليه ، ووردت أخبار صحيحة في النهي عن التصدق بجميع ما يملكه الإنسان ، ولكن إنما كره ذلك في حق من لا يوثق منه بالصبر على الفقر ، وخاف أن يتعرض للمسألة إذا فقد ما يتفقه ، ألا ترى أنه قال : يأتيني أحدكم بجميع ما يملكه فيتصدق به ثم يتعد يتكفف وجوه الناس ، وإنما كره الإيثار لمن كانت هذه صفته ، فأما الأنصار الذين أثنى الله عليهم فلم يكونوا على هذه الصفة ، بل كانوا كما قال تعالى : (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) (٢) . فكان الإيثار منهم أفضل من الإمساك ، والإمساك لمن لا يصبر ويتعرض للمسألة أولى من الإيثار .

(١) والمؤلف لم يراع هنا ترتيب الآيات كما جاء في السورة ، وتركنا ذلك على ما هو عليه للامانة واكتفينا بهذا التنبيه .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المتحنة

قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) ،
الآية / ١ .

فيه دلالة على أن خوف الجائحة على المال والولد لا يبيح التقية في دين الله تعالى ، وأن العذر الذي أبرزه حاطب بن أبي بلتعة لا أثر له ^(١) .
ويحتمل أن يقال إن ذلك لم يكن لإكراماً ، وإنما كان تودداً إليهم ، لما كان يأمل من نفع من جهتهم .

قوله تعالى : (لَا يَنْهَأَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) ، الآية / ٨ .

فيه دليل على جواز التصديق على أهل الذمة دون أهل الحرب ، ووجوب النفقة للأب الكافر الذمي ، وأما الحربى فيجب قتله .

قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ) ، الآية / ١٠ .

كان الشرط في صلح الحديبية أن يرد على المشركين من هاجر إلى المدينة ، ممن كان مسلماً ^(٢) ، ونزلت سورة المتحنة عن الصلح فكان من

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري ج ٢٨ طبعه الحلبي .

(٢) أي من أسلم من أهل مكة بعد الصلح وهاجر إلى المدينة .

أسلم من نساهن تسأل : ما أخرجك ؟ فإن كانت خرجت هرباً من زوجها ردت عليه ، وإن كانت خرجت رغبة في الإسلام أمسكت ورددت على زوجها ما أنفق عليها .

وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) ، الآية / ١٠ ، أو بظاهر قولها .

وفيه دليل على ارتفاع النكاح ، فإنه تعالى منع ردها إلى زوجها ، وأوجب عليها رد ما أنفق عليها .

وفيه تنبيه على أن المنع من الرد لمكان الإسلام ، فإنه تعالى قال : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) ، فلم يجعل الفرقة لاختلاف الدارين على ما قاله أبو حنيفة ، وإنما جعل للإسلام . قوله تعالى : (وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِنَّ مِنْ بَيْنِهِمَا آيَاتٌ مِنْ أَنْبِيَائِنَ) ، الآية / ١٢ .

قال ابن عباس : لا يلحقن بأزواجهن غير أولادهم .

قوله تعالى : (لَا تَعْصِينَكِ فِي مَعْرُوفٍ) ، الآية / ١٢ .

هو عموم في جميع طاعات الله تعالى ، وقد علم الله تعالى أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يأمر إلا بمعروف ، إلا أنه شرط في النهي عن عصيانه إذا أمرهن بالمعروف ، لئلا يترخص أحد في طاعة السلاطين إذا لم تكن طاعة لله تعالى ، إذ شرط في طاعة خير العالمين أن يأمر بالمعروف ، وهو

معنى قوله عليه الصلاة والسلام : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . (١)

تفسيره : لا طاعة لغير الله تعالى في معصيته .

وكذلك لا يجب طاعة أئمة العلم فيما يتعلق بالأغراض المتأولة ، ولا يسوغ لمسلم اتباعهم .

وقال عليه الصلاة والسلام : « من اتبع مخلوقاً في معصية الخالق سلط الله عليه ذلك المخلوق » . وفي لفظ آخر : « عاد حامده من الناس ذاماً »^(١) .

(١) أخرجه الامام احمد في مسنده والطبراني في معجمه الكبير .

.....

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الصف

قوله تعالى : (لِيَمَّ تَتَّقُوا لُونًا مَا لَا تَفْعَلُونَ) ، الآية / ٢ .
 يحتج به في وجوب الوفاء بالنذر ، في نذر اللجاج ، على أحد قولي
 الشافعي .

Figure 1

Figure 1

Figure 1

Figure 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الجمعة

قوله تعالى: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) ، الآية / ٩ :
وليس في الآية تعيين الصلاة ، إلا أن الاتفاق منعقد على أن المراد به
الجمعة ، والمراد بالنداء الأذان .

قال تعالى : (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) ، الآية / ٩ .

قرأ عمرو بن مسعود : فامضوا ، قال عبدالله : لو قرأت فاسعوا
لسعيت حتى يستط ردائي .

ويجوز أن يكون ذلك تفسيراً كما قال : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ
الْأَثِيمِ)^(١) .

وقيل : السعي بمعنى العمل ، كما قيل : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا
مَا سَعَى)^(٢) .

قوله تعالى : (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) ، الآية / ٩ : يحتمل أن يريد
به الصلاة ، ويحتمل الخطبة ، وهو عموم فيهما ، وإنما ثبت وجوبهما
بدلائل آخر غير هذا اللفظ .

(١) سورة الدخان آية ٤٣ - ٤٤ .

(٢) سورة النجم آية ٣٩ .

نعم في هذا اللفظ دليل على أن هناك ذكر يجب السعي إليه ، فأما عين الذكر فلا دليل عليه .

قال مالك ، قوله : (وَذَرُوا الْبَيْعَ) : يدل على فساد البيع ، وراه أنخص من العمومات الواردة في البيع ، ورأى أن البيع لما حرم دل على فساد ، وهذا مما بينا فساد في أصول الفقه .

قوله تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) ، الآية ١٠ .

بالتصرف في التجارة وغيرها ، فهو إباحة .

قوله تعالى : (وَتَسْرِكُونَ فَنَائِمًا) ، الآية / ١١ : يدل على أن الإمام يخطب قائماً ، فإنهم كانوا انفضوا من الخطبة (١) .

(١) انظر أسباب النزول للواحدى النيسابوري .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة المنافقون

قوله تعالى : (قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - إلى قوله -
اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) ، الآية / ١ ، ٢ .

فمنه قال الشافعي : إذا قال أشهد بالله ونوى به اليمين كان يمينا .

وأبو حنيفة يجعلها دون الله يمينا ، لأن الله تعالى أخبر عن الكفار أنهم يقولون نشهد إنك لرسول الله ولم يقولوا : نشهد بالله ، وقال تعالى :
(فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ)^(١) .

والشافعي يقول : أشهد ، ينبيء عن مبالغة ما ، ولكن إذا لم يقرنه بذكر الله لم يدل على معنى اليمين ، فإن خاصية اليمين في ذكر اسم الله تعالى ، أو صفة من صفاته^(٢) .

قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِي
أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ) ، الآية / ١٠ .

فيه دلالة على أنه يجب تعجيل الزكاة ، ولا يجوز تأخيرها أصلاً .

(١) سورة التور آية ٦ .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٥ وتفسير القرطبي سورة المنافقون

(1) 1977-1978

(2) 1979-1980

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الطلاق

قوله تعالى : (فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) ، الآية / ١ .

شرحنا معناه في سورة البقرة .

وزمان الطلاق المشروع المعلوم من هذه الآية زمان الطهر لا غير ، لا جرم قال الشعبي : يجوز أن يطلقها في طهر مسها فيه .

وقوله تعالى : (لِعِدَّتِهِنَّ) .

يدل على أن الطهر إن جعل وقت الطلاق ، فالثاني والأول والثالث سواء ، وأن اللفظ عموم فيه .

وقد ظن قوم أنه لما قال : (لِعِدَّتِهِنَّ) ، فينبغي أن ينتظم الكلام على العدة .

وهذا باطل ، فإن فعل الطلاق من الزوج ، إنما يتصور في سماعه ، وإنما الشامل الحاوي وقت العدة والعدة وقت الطلاق .

قوله تعالى : (لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ) ،

الآية / ١ .

فيه دليل على وجوب السكنى لها ما دامت في العدة ، فإن بيوتهن التي نهى الله تعالى عن إخراجهن منها ، هي البيوت التي كانت تسكنها قبل

الطلاق، فأمره بإقرارها في بيتها ، ونسبه إليها بالسكنى كما قال : (وَقَرَنَ فِي بَيْوتِكُنَّ)^(١) .

قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ) ، الآية / ١ .

فالفاحشة تحتمل البذاء ، وتحتمل الزنا وتحتمل النشوز^(٢) .

قوله تعالى : (وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ) ، الآية / ٢ .

يدل على الإشهاد ، إلا أن الإشهاد لا يظهر انصرافه إلى الطلاق الذي يستحق الزوج به أبدأ من غير حاجة إلى فترة، والرجعة هي التي إذا تأخرت إلى انقضاء العدة امتنعت .

فالظاهر رجوع قوله : (وَأَشْهَدُوا) إلى الرجعة لا إلى الطلاق .

قوله تعالى : (وَالتَّلَائِي بِسِنِّنَ مِّنَ الْمُحِيضِ مِّنْ نِّسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ) ، الآية / ٤ .

فدلّت الآية على إثبات الإياس بعد ارتياب ، فلا يجوز أن يكون قوله (إِنْ ارْتَبْتُمْ) إثبات حكم الإياس في أول الآية ، فلا جرم اختلف أهل العلم في الريبة المذكورة في الآية^(٣) ، فروي أن أبي بن كعب قال : يسا رسول الله ، إن عدداً من عدد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار وذوات الاحمال أجلهن ، فأنزل الله تعالى هذه الآية .

وأبان أن سبب نزول هذه الآية كان ارتيابهن في عددهن ، صغير أو

(١) سورة الاحزاب آية ٢٣ .

(٢) وقد استفتاهن صاحب محاسن التأويل في شرح هذه المسألة في ج ١٦ ص ٨٢٧

فارجع اليه

(٣) انظر تفصيل القول في كتاب احكام القرآن للخصاص وتفسير القرطبي .

كبير من الصغار^(١) والكبار ، فتقدير الكلام ؛ (والتلاني يشسن من الحايض من نسايتكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) ، الآية / ٤ .

واختلف السلف في التي ترتفع حيضتها ، فروى سعيد بن المسيب عن عمر أنه قال :

أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها ، فإنه ينتظر بها تسعة أشهر ، فإن استبان بها حمل فذاك ، وإلا اعتدت بعد ستة أشهر بثلاثة أشهر^(٢) .

وأمر ابن عباس بالتربص بستة أشهر وقال : تلك الريبة .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه :

التي ترتفع حيضتها تبقى إلى سن اليأس ، ثم تعتد بثلاثة أشهر ، وهو الحق ، فإن الله تعالى جعل عدة الآيسة ثلاثة أشهر ، والمرتبة ليست بآيسة .

قوله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ، الآية / ٤ .

ولم يختلف السلف والخلف في أن عدة المطلقة الحامل في أن تضع حملها . . .

واختلف السلف في عدة المتوفى عنها زوجها ، وأنها تعتد بأقصى الأجلين أو بوضع الحمل :

فقال علي رضي الله عنه بأقصى الأجلين .

وقال عمر رضي الله عنه في نفر من الصحابة : إنها تعتد بوضع الحمل .

(١) انظر أسباب النزول للواحدى النيسابورى .

(٢) انظر تفسير الطبرى والدر المنثور ، وأسباب النزول للواحدى .

ولا شك أن قوله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ) ، معطوف على ذكر المطلقات ، غير أنه عموم ، وقد نزل بعد قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ)^(١) على ما قال ابن مسعود ، وأنه قال : من شاء لاعنته ، ما نزلت : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ) ، إلا بعد آية المتوفى عنها زوجها .. فكان قوله : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ) عام في كل من يتوفى عنها زوجها ، وقوله : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ) ، عموم ورد بعده .. ولا دليل من الأول على تخصيص الثاني ، فوجب اعتبار المتأخر .

قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ، الآية / ٦ .
بدل على أنه لا نفقة للحامل .

نعم قوله : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ) ، وإن عم الرجعية والبائنة ، وللرجعية النفقة في عموم الأحوال ، فذلك خرج بدليل الإجماع ، وبقي ما عداه على موجب المفهوم من الآية ، ويزيده تأكيد أنه أطلق السكنى ، وقيد النفقة ، فلو كان الحكم فيها سواء لم يكن لذلك معنى .

قوله تعالى : (فَلِإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) ، الآية / ٦ .

دلت الآية على أحكام :

منها إذا أرضعت بأن ترضعه بأجر مثلها ، لم يكن للأب أن يسترضع غيرها بمثل ذلك الأجر .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٤ : انظر تفسير سورة البقرة لابن جرير الطبري (١)

ويبدل على أن الأم أحق بحضانة الولد .
ويبدل على أن الأجرة إنما تستحق بالفراغ من العمل ، وإن احتمل أن يراد به غير ذلك ^(١) .

قوله تعالى : (وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَاَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى) .

وقوله : (لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) ، الآية / ٧ .

يبدل على أن النفقة تختلف باختلاف أحوال الزوج في يساره وإعساره ، وأن نفقة المعسر أقل من نفقة الموسر خلافاً لأبي حنيفة ، فإنه اعتبر كفايتها .

قوله تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا) ، الآية / ٧ .

فيه دليل على أنه لا يجوز التفريق بين الزوج والمرأة ، لعجزه عن نفقتها ، لأن الله تعالى لم يوجب النفقة في هذه الحالة .

والذي يخالف هذا من أصحاب الشافعي يقول : إنما فرقنا بينهما لا لأنه ترك واجباً عليه في هذه الحالة من النفقة ، ولكنه عجز عن الإمساك بالمعروف ، فعليه التسريح بالإحسان ، فإنه إذا صار لا بد من أحدهما فمتى فات أحدهما تعين الثاني ، ولا شك أن العاجز عن نفقة عبده أو أمته أو بهيمته لا يجب عليه نفقتها ، لكن يجبر على بيع المملوك ، كذلك هاهنا . ولأجله ارتفع الحبس عنها في الدار ، وإن لم تجب النفقة على ما ذكروه ^(٢) .

(١) راجع تفسير محاسن التأويل ج ١٦ سورة الطلاق .

(٢) انظر احكام القرآن للجصاص الجزء الخامس .

[The main body of the document contains several paragraphs of text that are extremely faint and illegible due to the quality of the scan. The text appears to be organized into a list or series of entries, but the specific details cannot be discerned.]

Page 1 of 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة التحريم

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) ،
الآية / ١ .

قيل : إن الآية وردت في تحريم العسل (١) .

وقيل : وردت في تحريم مارية لما أصابها في بيت حفصة ، فعلمت
به ، فخرجت منه فقال : ألا ترضين أن أحرمها فلا أقربها ؟ فقالت : بلى .
فحرمها فنزلت الآية .

والأشبه هذا ، فإنه تعالى قال : (لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ
تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ) ؟ وفي حديث العسل ، روي أنه حلف ،
وروي أنه حلف في الجارية أيضاً ، واحتجوا عليه بقوله تعالى : (قَدْ
فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِيلَةَ أَيْمَانِكُمْ) ، الآية / ٢ .

ولا أيمان في مجرد التحريم (٢) .

قوله تعالى : (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ) ، الآية / ٦ .

قال علي رضي الله عنه في تفسيره : علموا أنفسكم وأهليكم الخير .

(١) انظر تفسير ابن كثير ، وأسباب النزول للواحي النيسابوري .

(٢) انظر تفسير محاسن التأويل ج ١٦ .

وقال الحسن : نعلمهم ونأمرهم وننهاهم .

وهذا يدل على أن علينا تعليم أولادنا وأهلينا الدين والخير ، وما لا يستغنى عنه من الأدب ، وهو معنى قوله تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا)^(١) ، ونحو قوله : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ)^(٢) .

وفي الحديث « مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر »^(٣) .

قوله تعالى : (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) ، الآية / ٩ :
وفيه دليل على التشدد في دين الله تعالى .

(١) سورة طه آية ١٣٢

(٢) سورة الشعراء آية ٢١٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه ، والحاكم في المستدرک .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السورة المزمل

قوله تعالى : (قَسَمَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا) ، الآية / ٢ .

روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قام هو وأصحابه حتى انتضخت أقدامهم ، وأمسك الله خاتمها اثني عشر شهراً ، ثم أنزل الله تعالى التخفيف في آخر السورة ، فكان قيام الليل تطوعاً بعد كونه فريضة^(١) .

قوله تعالى : (فَاقْرَأْ وَمَا تَيْسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ) ، الآية / ٢٠ .

فمنسوخ به قيام الليل المفروض فكان ندباً .

ودلت الآية على لزوم فرض القراءة في الصلاة ، بقوله تعالى :

(فَاقْرَأْ وَمَا تَيْسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ) .

ومن سورة المدثر :

قوله تعالى : (وَثِيَابِكَ فَطَهِّرْ) ، الآية / ٤ .

يدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات للصلاة .

وقال عكرمة : أمره أن لا يلبس ثيابه على عذرة ، وذلك محتمل .

قوله تعالى : (وَلَا تَمَنَّيْنِ تَسْتَكْثِرِينَ) ، الآية / ٦ .

(١) ذكره الطبري في تفسيره والواحد النيسابوري في أسباب النزول والسدر

المنثور في التفسير باللائد للسيوطي .

أي لا تمنن حسنائك عند الله تعالى مستكثراً ، فينقصك ذلك عند الله تعالى .

ومن سورة القيامة :

قوله تعالى : (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ) ، الآية / ١٤ .
يدل على قبول شهادة الإنسان على نفسه (١) .

ومن سورة الإنسان :

قوله تعالى : (وَأَسِيرًا) ، الآية / ٨ .

يدل على أن إطعام المشرك يتقرب به إلى الله تعالى ، غير أنه صدقة التطوع ، وأما المقروض فلا دليل عليه (٢) .

ومن سورة المرسلات :

قوله تعالى : (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ، أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا) ،
الآية / ٢٥ ، ٢٦ .

وعنى بالكفات الضمام ، فأراد به تعالى أنها تضمهم في الحاليتين جميعاً (٣) .

وهذا يدل على وجوب موارد الميت ودفنه ودفن شعره وسائر ما يزياله .

ومن سورة الأعلى :

قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) ،
الآية / ١٤ و ١٥ .

يدل على زكاة النطر وزكاة المال .

(١) انظر محاسن التأويل .

(٢) وأسيرا : أي مأسورا من حرب أو مصلحة

(٣) أي حالتي الحياة والموت .

وذكر اسم ربه ، يدل على ذكر يناسب الزكاة ، وذلك تكبيرات العيد .

ومن سورة الإنشقاق^(١) :

قوله تعالى : (فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ) ، الآية / ١٦ .

قال مجاهد : الشفق النهار ، ألا تراه قال : (واللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ) ، الآية / ١٧ .

وقال قائلون : الشفق البياض .

وقال آخرون : الحمرة ، وعلى كل واحد من اللفظين أمارات ، واللفظ يحتملها جميعاً :

قوله تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ) ، الآية / ٢١ :

لا يظهر في سجود التلاوة ، لأن ذلك يبعد أن يكون مراداً من بين الواجبات كلها ، فدل أن المراد به أنهم لا يدعون ولا يطيعون في العمل بموجباته :

ومن سورة الضحى :

قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ) ، الآية / ٩ :

يحتمل أن يكون نهياً عن قهره وظلمه وأخذ ماله ، وخص اليتيم بالذكر ، لأنه لا ناصر له إلا الله ، فغلظ في أمره بتغايط العقوبة على ظالمه .

وأما قوله : (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَر) ، الآية / ١٠ .

(١) والمؤلف لم يراع هنا ترتيب السور أيضا فقدم سورة الاطلى على سورة الانشقاق .

فيه نهي عن إغلاظ القول له ، لأن الإتهار هو الزجر وإغلاظ القول .

ومن سورة الشرح :

قوله تعالى : (فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ، وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ) ،

الآية / ٧ ، ٨ :

في العبادة والدعاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة القدر

قوله تعالى : (لَيْسَلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) ، الآية / ٣ :
ليس فيها ليلة القدر ، وإنما فضيلة الزمان بكثرة ما يقع فيه من الفضائل ،
وفي تلك الليلة يقسم الخير الكثير الذي لا يوجد مثله في ألف شهر .

واختلفت الروايات عن النبي عليه الصلاة والسلام في ليلة القدر ، ولا
دليل في الآية على التعمين ، وليس في الشرع قاطع على التعمين ، ولذلك إذا
قال لامرأته أنت طالق ليلة القدر لا تطلق حتى يمضي حول ، لأنه لا يجوز
إيقاع الطلاق بالشك ، ولم يثبت إختصاصها بوقت ، فلا يتيقن وقوع
الطلاق إلا بمضي حول :

ومن سورة البينة :

قوله تعالى : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) ،
الآية / ٥ :

يدل على وجوب النية في العبادات ، لأن الإخلاص عمل القلب ، وهو
أن يريد وجه الله تعالى بالعمل ، ولا يراد غيره به أصلاً .

ومن سورة الماعون :

قوله تعالى : (الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) ، الآية / ٥ .

أي مؤخرون لها عن ميقاتها .

قوله : (وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) ، الآية / ٧ : كل ما فيه منفعة .

ومن سورة الكوثر :

قوله تعالى : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) ، الآية / ٢ .

قال الحسن : صلاة يوم النحر والبدن .

قال مجاهد وعطاء : صل الصبح بجمع ، وانحر البدن بمنى .

ومن سورة النصر :

قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) ، الآية / ٣ .

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان النبي عليه الصلاة والسلام

فيما يكثر أن يقول قبل أن يموت : سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك
وأتوب إليك^(١) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي في الدلائل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الفلق

عن عقبه بن عامر قال : بينما أنا أسير مع رسول الله ﷺ بين الجحفة والأبواء ، إذ غشيتنا ريح شديدة مظلمة فجعل رسول الله يتعوذ بأعوذ برب الفلق ، وأعوذ برب الناس ويقول :

« يا عقبه ، تعوذ بهما فما تعوذ متعوذ بمثلهما »^(١) .

و(الذِّمَّائَاتِ فِي الْعُقَدِ) ، الآية / ٤ : السواحر ينفثن على العليل ، ويرقونه بكلام هو كفر وتعظيم للكوكب ، ويطعمن العليل الأدوية الحارة الضارة والسُّوم المقاتلة ، ويحتلن في التوصل إلى ذلك ، ويزعنن أن ذلك من رقاهن ، ومن أردن نفعه نفثن عليه ، وأوهمن أنهن نفعنه بذلك ، وربما أضغنن إلى ذلك بعض الأدوية النافعة .

وروت عائشة أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :

« العين حق ولو كان شيء يسبق القدر لسبقته العين ، فإذا استعتم فاغسلوا »^(٢) .

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وابن كثير في تفسيره .

(٢) أخرجه ابن حميد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير والامام احمد في مسنده .

وقال قوم من الفلاسفة : إن ضرر العين ، إنما هو من جهة شيء
ينفصل من العين ويتصل بالمعائن .

والحق في ذلك إذا اتفق ضرر فهو من فعل الله تعالى ، وإنما يفعل
ذلك عند إعجاب الإنسان بما يراه ، تذكيراً له لأن لا يركن إلى الدنيا ولا
يعجب بشيء منها .

وعن أنس أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :

« من رأى شيئاً يعجبه فقال : بسم الله ما شاء الله لا قوة إلا بالله
لم يضره شيء » (١) .

تم الكتاب بحمد الله ومنه ، وقد أتينا على جمل ما يحتاج إليه من أحكام
الفقه اشتمل القرآن عليها ، وأوضحنا قدر مقصودنا من اختلاف العلماء ،
وبيان أقرب الأقوال إلى معاني القرآن ، ولم نغادر جهداً في تلخيص ما
أردناه وحذف الحشو المستغنى عنه .

ونسأل الله تعالى أن يجعل سعينا مصروفاً إلى ابتغاء مرضاته ، وإبتغاء
الزلفى لديه ، فإنه رؤوف رحيم بعباده ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الأمي وآله وسلم تسليماً (٢) .

(١) أخرجه الحافظ المنذري في الترفيب والترهيب ، والدر المنثور للسيوطي والبيهقي

في الشعب .

(٢) تمت النسخة وبها تم كتاب أحكام القرآن ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعل
عملنا فيه خالصاً لوجهه وأن يجزي مؤلفه عنا وعن المسلمين والفقهاء خير الجزاء وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهارس الجزء الثالث والرابع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

فهرس الموضوعات

سورة المائدة

الصفحة	الموضوع
٧	قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ...) وانقسام العقود في الشرع .
١١	قوله تعالى : (أحلت لكم بهيمة الأنعام) وأقوال العلماء في الأنعام
١٢	قوله تعالى : (إلا ما يتلى عليكم) واحتمال آراء العلماء فيه .
١٣	قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله) ، وبيان المقصود من شعائر الله .
١٥	قوله تعالى : (ولا الشهر الحرام) ، وبيان الأشهر الحرم .
١٥	قوله تعالى : (ولا القلائد) ، والقول في النهي عن استباحة الهدى ، والمنهي كذلك عن التعرض للقلائد .
١٦	قوله تعالى : (ولا آمين البيت الحرام) وبيان ذلك .
١٧	قوله تعالى : (ولا يجرمكم شتان قوم) معنى ذلك .
١٧	قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) ، بيان حكم الميتة وعللة التحريم .
١٨	قوله تعالى : (والمتزنية وما أكل السبع إلا ما ذكيتم ؟) وبيان حكم ذلك .
٢٢	قوله تعالى : (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات) ، وما ذكر في الطيبات .

الصفحة	الموضوع
٢٧	قوله تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات) وبيان معنى الطيبات .
٢٨	قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وبيان معنى ذلك .
٢٨	قوله تعالى : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) ، والدلالة على نكاح الكتابيات .
٣١	قوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة ، الآية) وما يفيدُه ظاهر الآية من تعلق الوضوء بالقيام إلى الصلاة ، وبيان آراء العلماء في ذلك .
٣٦	قوله تعالى : (وجوهكم) وما المراد بالوجه .
٣٧	قوله تعالى : (وأيديكم إلى المرافق) وما يقتضيه القول بقوله إلى المرافق .
٣٨	قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم) وبيان المراد منه .
٤٠	قوله تعالى : (وأرجلكم إلى الكعبين) وشرح ذلك .
٤٥	قوله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وسبب تسمية الجنب بذلك .
٤٧	قوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر) فهم العلماء من قوله « مرضى » .
٥٠	قوله تعالى : (فلم نجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً) بيان شروط صحة التيمم .
٥٨	قوله تعالى : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، الآية) وبيان ما يحتمله المعنى لذلك .
٦٠	قوله تعالى : (كونوا قوامين) والاستدلال على وجوب القيام لله تعالى .

- | الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| قوله تعالى : (ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ، الآية) | ٦٠ |
| وبيان أن كفر الكافر لا يمنع من العدل . | |
| قوله تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) وتأويل ذلك . | ٦٠ |
| قوله تعالى : (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك | ٦١ |
| لأقتلك) وبيان معناه . | |
| قوله تعالى : (فأصبح من النادمين) وبيان أن كل ندم ليس بتوبة . | ٦٢ |
| قوله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل) ، سبب ما | ٦٢ |
| كتب على بني إسرائيل ما كتب . | |
| قوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، الآية) وبيان | ٦٣ |
| حكم الجزاء على ذلك . | |
| قوله تعالى : (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) | ٦٨ |
| وبيان أن إقامة الحد لا تكون كفارة للذنوبه . | |
| قوله تعالى : (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، الآية) ، | ٦٩ |
| وآراء العلماء في ذلك . | |
| قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) المراد من السرقة ، | ٧١ |
| وبيان الحكم فيها . | |
| قوله تعالى : (سماعون للكذب أكالون للسحت) ما المراد من | ٧٤ |
| السحت وما حكم آكله . | |
| قوله تعالى : (فإن جاؤوك فاحكمم بينهم أو أعرض عنهم) ، | ٧٥ |
| واختلاف العلماء فيه . | |
| قوله تعالى : (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله) | ٧٩ |
| معنى فيما تحاكموا إليك . | |

الصفحة

الموضوع

- قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) والاستدلال ٨٠
به على قتل المسلم بالذمي .
- قوله تعالى : (ولا تتبع أهواءهم) يدل على بطلان قول من قسوم ٨١
الخصر بناء على أهواء الكفار .
- قوله تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) يدل على عدم ٨١
التعلق بشرائع الأولين .
- قوله تعالى : (فاستبقوا الخيرات) يدل على أن تقدم الواجبات ٨١
أفضل من تأخيرها .
- قوله تعالى : (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) يدل على قطع ٨٢
الموالاتة شرعاً .
- قوله تعالى : (بعضهم أولياء بعض) يدل على إثبات الشرع للموالاتة ٨٢
بينهم :
- قوله تعالى : (ومن يتوكلهم منكم فإنه منهم) يمنع من إثبات الميراث ٨٣
للمسلم من المرتد .
- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه ، الآية) ٨٣
فيه دلالة على صحة إمامة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ،
وعلي رضي الله عنهم .
- قوله تعالى : (إنما وليكم الله ورسوله ، الآية) يدل على أن العمل ٨٤
القليل لا يبطل الصلاة .
- قوله تعالى : (يؤتون الزكاة وهم راكعون) يدل أن صدقة التطوع ٨٤
تسمى زكاة .

- ٨٤ قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً) يدل على النهي عن الاستنصار بالمشركين .
- ٨٥ قوله تعالى : (وإذا ناديتم إلى الصلاة) دليل على أن الصلاة تجب بادعائه إليها .
- ٨٥ قوله تعالى : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) يدل على أن الرسول ﷺ بلغ جميع ما أمر به .
- ٨٥ قوله تعالى : (يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم) ، الآية . فيه الاستدلال على أن البحث في التوراة والإنجيل يدل على معرفة نبينا ﷺ .
- ٨٦ قوله تعالى : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى) الآية ، فيه دليل على جواز لعن الكافرين وإن كانوا من أولاد الأنبياء .
- ٨٦ قوله تعالى : (كانوا لا يتناهوا عن منكر فعلوه) أول ما دخل النقص على بني إسرائيل بسبب ما ارتكبهوه من منكر .
- ٨٨ قوله تعالى : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان) فيه بيان تحريم الحلال فيما اشتملت عليه أيمانكم .
- ٩٥ قوله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم) وبيان ذلك .
- ٩٦ قوله تعالى : (إطعام عشرة مساكين) وبيان آراء العلماء في ذلك .
- ٩٨ قوله تعالى : (إنما الخمر والميسر) الآية واضحة في تحريم الخمر والميسر والأنصاب والأزلام .

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) . ١٠٢
- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد) ١٠٣
بيان اختلاف العلماء في مفهوم الصيد .
- قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) الإحرام يحج وعمره . ١٠٣
- قوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمداً) اختلاف الناس في ذلك . ١٠٦
- قوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) الاختلاف في المراد بالمثل . ١٠٩
- قوله تعالى : (ومن عاد فينتقم الله منه) استدل به قوم على أن العاق لا جزاء عليه وهو بعيد عن أصول الشرع . ١١٣
- قوله تعالى : (ليلبوق وبال أمره) بيان آراء الفقهاء في ذلك . ١١٣
- قوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل) استدل به الرازي على أن على كل واحد من الجماعة جزاء كامل . ١١٤
- قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) بيان آراء العلماء في حكم الصيد . ١١٤
- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكنم تسؤلكم) حكم الاستدلال به على تحريم السؤال عن أحكام الحوادث قبل وقوعها . ١١٦
- قوله تعالى : (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ، الآية) حكم منافع الملك من غير نقل إلى غيره . ١١٦
- قوله تعالى : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل) ليس ينسخ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ١١٧

قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت ، الآية) المراد بالآية وأقوال العلماء فيها .

سورة الأنعام

قوله تعالى : (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا) أمر الله لنبيه صلى الله عليه وسلم بالاعراض عن الذين يخوضون في آيات الله تعالى .

قوله تعالى : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) الاستدلال على وجوب اتباع شرائع الأنبياء والتزامها .

قوله تعالى : (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله) الآية ، الكف عن سب السفهاء .

قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) النهي عن أكل الميتات .

قوله تعالى : (وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا) .

قوله تعالى : (وقالوا هذه أنعام وحرث ، الآية) .

قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها ، الآية) القول في أنهم قتلوهم سفهاً خوفاً من الاملاق .

قوله تعالى : (وهو الذي أنشأ جنات معروشات) استدلال به من أوجب العشر في الخضروات .

قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً ، الآية) ، احتج به كثير من السلف في إباحة ما عدا المذكور في هذه الآية .

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر ، ١٢٨ الآية) ، وأقوال العلماء في ذلك .
- قوله تعالى : (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن - الآية) ١٢٨ لماذا خص اليتيم بالذكر ؟
- قوله تعالى : (إلا بالتي هي أحسن ...) ١٢٨
- قوله تعالى : (وأذن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه - الآية) ، وبيان ذلك . ١٢٨
- قوله تعالى : (قل إنني هادي ربي إلى صراط مستقيم - الآية) ، ١٢٩ والاستدلال به على افتتاح الصلاة بهذا .
- قوله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) ، وبيان ذلك . ١٣٠
- قوله تعالى : (ولا تزواواؤرة وذر أخرى) ، والمراد منه . ١٣٠

سورة الأعراف

- قوله تعالى : (فلا يكن في صدرك حرج منه) ، والكلام في نفي الحرج عنه صلى الله عليه وسلم . ١٣١
- قوله تعالى : (أتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) والكلام في معنى المباح ودخوله تحت الأمر . ١٣١
- قوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة أسجدوا لآدم) ١٣٢
- قوله تعالى : (ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك) والكلام في حكمة السجود لآدم . ١٣٢
- قوله تعالى : (قال فبما أغويتني) وآراء المذاهب فيه . ١٣٣

- | الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| قوله تعالى : (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) وبيان
حكمة اقتران قريهما الشجرة بالوعيد . | ١٣٣ |
| قوله تعالى : (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا) والأنعام بإنزال
اللباس . | ١٣٤ |
| قوله تعالى : (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) الأمر
بأخذ الزينة عند كل مسجد وحكمة ذلك . | ١٣٥ |
| قوله تعالى : (وتكلموا واشربوا ولا تسرفوا) وبيان وجوب الأكل
والشرب من غير إسراف . | ١٣٨ |
| قوله تعالى : (إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن)
الكلام عن الفواحش والمراد منها . | ١٣٩ |
| قوله تعالى : (ادعوا ربكم تضرعا وخفية) وبيان القول
في الاخفاء . | ١٤٠ |
| قوله تعالى : (وأمر قومك يأخذوا بأحسنها) القول بأحسن ما كنت
فيه وهو الفرائض دون المباح الذي لا حمد فيه
ولا ثواب . | ١٤٠ |
| قوله تعالى : (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين)
الأمر بمراعاة مكارم الأخلاق ومداراة الناس . | ١٤١ |
| قوله تعالى : (وأعرض عن الجاهلين) . | |
| قوله تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) بيان
اختلاف الفقهاء في القراءة خلف الإمام . | ١٤٢ |

سورة الأنفال

الصفحة	الموضوع
١٤٩	قوله تعالى : (يسألونك عن الأنفال) وما هي الأنفال ؟
١٥٢	قوله تعالى : (ومن يؤلمهم يومئذ دبره إلا متحرقاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة) ، الفرار من الزحف .
١٥٤	قوله تعالى : (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) ، الكلام يعني أن الهرج يعم المصلح والمفسد .
١٥٥	قوله تعالى : (وقتالوهم حتى لا تكون فتنة) ، الكلام في ذلك .
١٥٥	قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) الكلام في قسمة الغنائم .
١٦١	قوله تعالى : (إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً) ، ومعنى الثبات والذكر .
١٦٢	قوله تعالى : (ولا تنازعوا فتفشلوا) عدم التنازع والكلام في ذلك .

سورة التوبة

١٧١	قوله تعالى : (براءة من الله ورسوله . . .) الاستدلال على أن للإمام نبد العهد إذا استشعر خيانة من أهل العهد .
١٧٤	قوله تعالى : (إلا الذين عاهدتم من المشركين - الآية) والاستدلال على جواز نقض العهد إذا وقع إخلال منهم .
١٧٤	قوله تعالى : (فإذا انسلك الشهر الحرم - الآية) وبيان الأشهر الحرم .

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد) ، يدل على جواز الأسر بدل القتل والتخيير بينهما . ١٧٥
- قوله تعالى : (يوم الحج الأكبر) ، والاستدلال بهذه الآية أنه يوم عرفة . ١٧٧
- قوله تعالى : (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ١٧٧
- قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) ، فيه الاستدلال على وجوب بذل الامان فيمن يطالب الامان . ١٨٠
- قوله تعالى : (كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاّ ولا ذمة) ، وبيان أن المعلوم من حالهم الغدر . ١٨١
- قوله تعالى : (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين - الآية) . ١٨٢
- قوله تعالى : (إنهم لا إيمان لهم - الآية) . ١٨٤
- قوله تعالى : (ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) ، والاستدلال على لزوم اتباع المؤمنين وترك العدول عنهم . ١٨٤
- قوله تعالى : (ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله - الآية) ، والاستدلال بها على أن عمارة المسجد بالزيارة والزيادة في بنائه . ١٨٥
- قوله تعالى : (آباءكم وإخوانكم أولياء - الآية) ، والاستدلال على أن حكم الله تعالى يغاب حكم القرب والنسب . ١٨٥

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (إنما المشركون نجس - الآية) . ١٨٥
- قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر - الآية) ١٨٦
- قوله تعالى : (فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين - الآية) ١٨٨
ويبين المراد من الأشهر الحرم .
- قوله تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة - الآية) والاستدلال ١٩٦
على تحريم الاكتناز .
- قوله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله ١٩٩
- الآية) ، والاستدلال على أن الواجب تعاقب الأحكام
المتصلة بالشهور والسنين من عبادات وغيرها بالأشهر
الغريبة دون الشهور التي يعتبرها العجم وغيرهم .
- قوله تعالى : (فلا تظلموا فيهن أنفسكم - الآية) . ٢٠٠
- قوله تعالى : (يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) ، ٢٠٠
ويبين أن الله تعالى وضع هذه الشهور وسماها بأسمائها .
- قوله تعالى : (إنما النسبيء زيادة في الكفر - الآية) . ٢٠٢
- قوله تعالى : (انفروا خفافاً وثقالاً - الآية) . ٢٠٣
- قوله تعالى : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب - الآية) ٢١٤
والاستدلال على أن اللاعب والحائض سواء في إظهار
كلمة الكفر على غير وجه .
- قوله تعالى : (جهاد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم) ، والحث ٢١٤
على الجهاد ضد المنكر .
- قوله تعالى : (يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر) : ٢١٤

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم - الآية) ، وبيان أن ٢١٥
كلمة أو ليست هنا للتخيير .
- قوله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - الآية) . ٢١٦
- قوله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل - الآية) ، يحتاج بها في ٢١٦
إسقاط الضمان عن قاتل البهيمة الصائلة .
- قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة - الآية) ، والمراد بالآية ٢١٦
الصدقات الواجبة في الأموال .
- قوله تعالى : (تطهروهم وتزكئهم بها - الآية) ، الاستدلال على أن ٢١٧
الله تعالى جعل الزكاة تطهيراً ودعاء .
- قوله تعالى : (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين ٢١٧
المؤمنين - الآية) ، يدل على أن الأفعال تختلف
بالقصود والإرادات .
- قوله تعالى : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا - الآية) ، الاستدلال ٢١٧
على فضيلة الطهارة .
- قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم ٢١٨
الجنة - الآية) ، وهذا من البيان المستحسن .
- قوله تعالى : (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ٢١٩
- الآية) ، الاستدلال على تحريم طلب المغفرة لهم .
- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين - ٢١٩
الآية) ، دلالة على التأمل في الأقوال :

- الموضوع الصفحة
- ٢٢٠ قوله تعالى : (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله - الآية) .
- ٢٢١ قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) .

سورة يونس

- ٢٢٣ قوله تعالى : (قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله - الآية) ، يستدل به في منع نسخ الكتاب بالسنة .
- ٢٢٣ قوله تعالى : (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق - الآية) ، يستدل به في القياس وهو بعيد .
- ٢٢٤ قوله تعالى : (واجعلوا بيوتكم قبلة - الآية) .

سورة هود

- ٢٢٥ قوله تعالى : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون - الآية) ، والاستدلال بها على أن الأعمال بالنيات .
- ٢٢٦ قوله تعالى : (واستعمركم فيها - الآية) ، يدل على وجوب عمارة الأرض .
- ٢٢٦ قوله تعالى : (قالوا سلاماً - الآية) ، يدل على أن السلام الذي هو تحية الإسلام كان تحية الملائكة .
- ٢٢٧ قوله تعالى : (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا - الآية) ، يستدل بها على أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر .

- الموضوع الصفحة
- ٢٢٧ قوله تعالى : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار - الآية) .
تدل على النهي عن مجالس الظالمين ،
- ٢٢٧ قوله تعالى : (وأقم الصلاة طرفي النهار - الآية) .

سورة يوسف

- ٢٢٩ قوله تعالى : (لا تقصص رؤياك على إخوتك - الآية) ، تدل على ترك إظهار النعمة عند من يخشى غائلته حسداً وكيداً .
- ٢٢٩ قوله تعالى : (بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل - الآية) الاستدلال على جواز الحكم بالعداوة .
- ٢٣٠ قوله تعالى : (وأسروه بضاعة - الآية) ، تدل على أن إخوته أسروه وكنتموا أنه أخوهم .
- ٢٣٠ قوله تعالى : (وكانوا فيه من الزاهدين - الآية) .
- ٢٣١ قوله تعالى : (وشهد شاهد من أهلها - الآية) .
- ٢٣١ قوله تعالى : (أضغاث أحلام - الآية) ، تدل على أنها كانت رؤيا صحيحة ولم تكن أضغاث أحلام .
- ٢٣٢ قوله تعالى : (فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك - الآية) ، تدل على ثبات النفس والصبر وطلب براءة الساحة .
- ٢٣٢ قوله تعالى : (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم - الآية) وصف نفسه بالعلم والحفظ فدل ذلك على جواز أن يصف الإنسان نفسه بالفضل .
- ٢٣٢ قوله تعالى : (لا تدخاوا من باب واحد وادخاوا من أبواب متفرقة - الآية) .

الصفحة

الموضوع

- ٢٣٢ قوله تعالى : (ولئن جاء به حمل بعير - الآية) ، أصل في الجمالة .
- ٢٣٣ قوله تعالى : (كذلك كلدنا ليوسف - الآية) ، دليل جواز الحيلة في التوصل إلى المباح .
- ٢٣٤ قوله تعالى : (فأوف لنا الكيل - الآية) ، مما يحتج به في أجرة الكيال والوزن .

سورة الرعد

- ٢٣٥ قوله تعالى : (الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد - الآية) ، فيها دلالة على ظهور الحيض أيام الحمل .

سورة إبراهيم

- ٢٣٧ قوله تعالى : (تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها - الآية) ، وبيان تعريف المراد من الحين .
- ٢٣٨ قوله تعالى : (وإن أدرى له فتنة لكم ومتاع إلى حين - الآية) ، وبيان أن للحين مصارف .

سورة الحجر

- ٢٣٩ قوله تعالى : (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون - الآية) معناه حياتك .

سورة النحل

- ٢٤١ قوله تعالى : (والاعظام خلقها لكم فيها دفء ومنافع - الآية) ، الاستدلال على أن الدفء هو اللباس .

الموضوع	الصفحة
قوله تعالى : (وتستخرجون منه حلية تلبسونها - الآية) ، يحتج به ٢٤٢ أبو يوسف ومحمد والشافعي فيمن حلف لا يلبس حلياً .	
قوله تعالى : (ومن ثمرات النخيل والأعناب - الآية) ، يدل ذلك ٢٤٢ على أن هذا مما يجب الاعتبار بها .	
قوله تعالى : (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء - ٢٤٤ الآية) ، والمراد به عبد نفسه .	
قوله تعالى : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ٢٤٥	
قوله تعالى : (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه ٢٤٦ مطمئن بالإيمان - الآية) ، يدل على أن حكم الردة لا يلزمه .	
قوله تعالى : (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ، إيجاب ٢٤٧ اتباع ملة إبراهيم .	
قوله تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به - الآية) ، ٢٤٧ تدل على المماثلة في القصاص :	

سورة الإسراء

قوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) ، يدل على ٢٤٩ صحة قول أهل الحق في أنه لا تكليف قبل السمع .	
قوله تعالى : (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن ٢٥٣ نريد) ، فيه دلالة على أن من يريد بما يتكلفه من الطاعات أحوال الدنيا .	

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ٢٥٣ - الآية) ، قرن ذكر الوالدين بعبادة الله سبحانه .
- قوله تعالى : (وآت ذا القربى حقه - الآية) ، أبان الله تعالى أن ٢٥٥ على كل منا مراعاة مراتب مستحقي الحقوق .
- قوله تعالى : (ولا تبذر تبذيراً) ، وبيان معنى التبذير عند الأئمة . ٢٥٥
- قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - الآية) ، هو ٢٥٦ مجاز عن البخل والجود ومراعاة الاقتصاد فيهما .
- قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق - الآية) ، وبيان ٢٥٨ النهي عن القتل وبالأخص مثل الأولاد خشية الفقر والإملاق .
- قوله تعالى : (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة - الآية) ، يدل على ٢٥٨ تحريم الزنا .
- قوله تعالى : (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً - الآية) ، ٢٥٩ وبيان أن السلطان يحتمل الدية والقود ويحتمل الجمع بينهما .
- قوله تعالى : (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن - الآية) ٢٦٠ وبيان أن التجارة مشروعة بهذه الآية .
- قوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل - الآية) . ٢٦٢
- قوله تعالى : (وقرآن الفجر - الآية) . ٢٦٢
- قوله تعالى : (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك ٢٦٣ سبيلاً - الآية) .

سورة الكهف

- الموضوع الصفحة
- ٢٦٥ قوله تعالى : (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً - الآية) .
- ٢٦٥ قوله تعالى : (فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة - الآية) ، ، يدل على جواز خلط دراهم الجماعة والشراء .
- ٢٦٦ قوله تعالى : (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله - الآية) .
- ٢٦٨ قوله تعالى : (واذكر ربك إذا نسيت - الآية) .
- ٢٦٨ قوله تعالى : (هل ننبتكم بالأخضرين أعمالاً - الآية) ، فيه دليل على أن من الناس من يعمل العمل وهو يظن أنه محسن فيه .
- ٢٦٨ قوله تعالى : (ولا يشرك بعبادة ربه أحداً - الآية) ، فيه دلالة على أن العمل لغير وجه الله لا نصيب لصاحبه فيه .

سورة مريم

- ٢٦٩ قوله تعالى : (إذ نادى ربه نداءً خفياً - الآية) ، والاستدلال على أن أفضل الدعاء ما كان أبعد من الرياء .
- ٢٦٩ قوله تعالى : (وهن العظم مني - الآية) ، يدل على أنه يستحب للمرء أن يذكر في دعائه نعم الله تعالى عليه وما يليق بالخضوع .
- ٢٧٠ قوله تعالى : (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً - الآية) ، فيه دلالة على أن لتلاوة آيات الرحمن تأثيراً .

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ، إن كل من في السموات والأرض إلا أتي الرحمن عبداً) ، فيه دلالة على أن الولد لا يكون مملوكاً لأبيه ، وبيان ذلك .
- سورة طه
- قوله تعالى : (اطلع نعليك - الآية) . ٢٧٣
- قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكري - الآية) . ٢٧٣
- سورة الأنبياء
- قوله تعالى : (وداود وسليمان إذ يحكمان إذ يحكمان في الحرث - الآية) ، ٢٧٥
وبيان المراد من ذلك .
- سورة الحج
- قوله تعالى : (إن كنتم في ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب - الآية) ، يقتضي أن لا تكون المضغة إنساناً . ٢٧٧
- قوله تعالى : (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد - الآية) ، احتج به قوم على منع حور مكة ، وبيان ذلك . ٢٧٨
- قوله تعالى : (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم - الآية) ، معنى الإلحاد . ٢٨٠
وبيان ذلك .
- قوله تعالى : (ويلهكروا اسم الله في أيام معلومات - الآية) ، وبيان المراد من الآية . ٢٨١
- قوله تعالى : (فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير - الآية) ، يدل ٢٨١
على أنه لا يجوز بيع جميعه .

الصفحة

الموضوع

- ٢٨١ قوله تعالى : (ليقضوا تفهيم - الآية) ، معناه أنهم عند النحر .
- ٢٨١ قوله تعالى : (وليوفوا نذورهم - الآية) ، يدل على وجوب إخراج النذر .
- ٢٨٢ قوله تعالى : (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب - الآية) وما فيه من إشارة لطيفة .
- ٢٨٢ قوله تعالى : (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى - الآية) .
- ٢٨٢ قوله تعالى : (وأطعموا القانع والمعتر - الآية) .
- ٢٨٢ قوله تعالى : (أذن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا) ، وبيان المراد منه .
- ٢٨٣ قوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) ، وبيان رد حديث الغرائق .

سورة المؤمنون

- ٢٨٥ قوله تعالى : (الذين هم في صلاتهم خاشعون) ، وبيان المراد به عند القارين .
- ٢٨٥ قوله تعالى : (والذين هم عن اللغو معرضون) ، وما المراد باللغو .
- ٢٨٥ قوله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم - الآية) .
- ٢٨٥ قوله تعالى : (والذين هم على صلواتهم يحافظون - الآية) ، وبيان المراد من المحافظة عليها .
- ٢٨٦ قوله تعالى : (والذين يؤتون ما آتموا وقلوبهم وجلة - الآية) .
- ٢٨٦ قوله تعالى : (أولئك يسارعون في الخيرات - الآية) ، فيه مدح للمسارعين .
- ٢٨٦ قوله تعالى : (مستكبرين به سامراً تهجرون - الآية) .

سورة النور

- الموضوع الصفحة
- قوله تعالى : (الزانية والزاني - الآية) ، وبيان حد الزنا : سواء ٢٨٧
أكان حد الجلد أو الرجم .
- قوله تعالى : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين - الآية) ، والمراد ٢٩٥
بالطائفة .
- قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية - الآية) . ٢٩٥
- قوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات - الآية) ، وبيان المراد ٢٩٧
من الإحصان .
- قوله تعالى : (والذين يرمون أزواجهم - الآية) ، دل على أن ٣٠٢
الأول لم يتناول الزوجات .
- قوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم - ٣٠٣
الآية) .
- قوله تعالى : (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم ٣٠٨
- الآية) .
- قوله تعالى : (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء - الآية) . ٣٠٨
- قوله تعالى : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم ٣٠٩
عذاب ألِيم - الآية) ، تدل على وجوب حسن الاعتقاد
في المؤمنين .
- قوله تعالى : (لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا ٣١٠
- الآية) .
- قوله تعالى : (فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ٣١١
- الآية) .

الموضوع	الصفحة
قوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم - الآية) .	٣١١
قوله تعالى : (ولا يبددين زينتهن إلا ما ظهر منها - الآية) ، وبيان المراد من الزينة .	٣١٢
قوله تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم - الآية) .	٣١٣
قوله تعالى : (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله - الآية) ، فيه دليل على أن إباحة الاستمتاع موقوفة .	٣١٣
قوله تعالى : (ولا تكرر هوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً - الآية) ، تدل بمطلقها على تحريم الإكراه .	٣١٩
قوله تعالى : (وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون - الآية) .	٣٢٠
قوله تعالى : (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً - الآية)	٣٢٢
قوله تعالى : (ليس على الأعمى حرج - الآية) .	٣٢٢
قوله تعالى : (فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم - الآية) .	٣٢٤
قوله تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً - الآية) .	٣٢٦
قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره - الآية) ، يدل على وجوب الامتثال .	٣٢٧

سورة الفرقان

قوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء طهوراً - الآية) ، وبيان أن الماء الطهور يصلح للتطهير .	٣٢٩
--	-----

الصفحة

الموضوع

قوله تعالى : (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً - ٣٣١ الآية) ، يدل أن الله سبحانه جعل الماء سبب الاجتماع والتآلف .

سورة الشعراء

قوله تعالى : (واجعل لي لسان صدق في الآخرين - الآية) ، تدل على استحباب اكتساب ما يورث الذكر الجميل .
قوله تعالى : (والشعراء يتبعهم الغاؤون - الآية) ، تحليل على كراهة التهج بالشعر في مدح أو قدح .

سورة القصص

قوله تعالى : (إني أريد أن أنكحك ابنتي هاتين - الآية) ، فيه دليل على جواز جعل منافع المحر صدقاً شرعاً .
قوله تعالى : (وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه - الآية) .

سورة العنكبوت

قوله تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً - الآية) ، دليل الأمر ببر الوالدين .
قوله تعالى : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر - الآية) .
قوله تعالى : (ولذكر الله أكبر - الآية) .
قوله تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن - الآية)
قوله تعالى : (إلا الذين ظلموا منهم - الآية) .

سورة الروم

الموضوع الصفحة
 قوله تعالى : (وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس - الآية) . ٣٣٩

سورة لقمان

قوله تعالى : (وفصاله في عامين - الآية) ، وهذا دليل على أن الحمل أقله ستة أشهر . ٣٤١
 قوله تعالى : (يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر - الآية) ، تقضي بوجوب الصبر . ٣٤١
 قوله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس - الآية) ، نهي عن التكبر . ٣٤١
 قوله تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه - الآية) . ٣٤١
 قوله تعالى : (واتبع سبييل من أناب إلي - الآية) . ٣٤١
 قوله تعالى : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث - الآية) ، والدليل على أنه الفناء . ٣٤٢

سورة الأحزاب

قوله تعالى : (اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم - الآية) . ٣٤٣
 قوله تعالى : (وما جعل أدعياءكم أبناءكم - الآية) ، وهذا يدل على نسخ السنة بالقرآن . ٣٤٣
 قوله تعالى : (قولكم بأفواهكم - الآية) . ٣٤٣
 قوله تعالى : (أدعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله - الآية) ، لإباحة إطلاق الأخوة وخطر إطلاق اسم الأبوة من غير جهة النسب . ٣٤٣

- الموضوع الصفحة
- ٣٤٤ قوله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم - الآية) .
- ٣٤٤ قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم - الآية) ٥
- ٣٤٥ قوله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة - الآية) ،
والاستدلال على وجوب التأسي برسول الله صلى الله
عليه وسلم .
- ٣٤٥ قوله تعالى : (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا
وزيبتها - الآية) .
- ٣٤٦ قوله تعالى : (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة - الآية) .
- ٣٤٦ قوله تعالى : (فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض - الآية) .
- ٣٤٦ قوله تعالى : (وقرن في بيوتكن - الآية) .
- ٣٤٧ قوله تعالى : (وما كان للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
- الآية) ، يدل على وجوب أوامر الله ورسوله .
- ٣٤٧ قوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها - الآية) ،
الإبانة على علة الحكم .
- ٣٤٨ قوله تعالى : (وسبحوه بكرة وأصيلاً - الآية) ، صلاة الصبح
والعصر .
- ٣٤٨ قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن
- الآية) ، تدل على أن لا طلاق قبل النكاح .
- ٣٤٨ قوله تعالى : (يا أيها النبي إنا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت
أجرهن - الآية) ، إباحة الأزواج لرسول الله صلى
الله عليه وسلم مطلقاً .
- ٣٤٨ قوله تعالى : (ترحي من تشاء منهمن - الآية) .

الصفحة	الموضوع
٣٤٩	قوله تعالى : (ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك - الآية) .
٣٤٩	قوله تعالى : (لا يحل لك النساء من بعد - الآية) .
٣٤٩	قوله تعالى : (لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم - الآية) ، دليل على الحجاب .
٣٤٩	قوله تعالى : (لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن - الآية) ، دليل على زوال حكم الحجاب أمام هؤلاء .
٣٥٠	قوله تعالى : (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين - الآية) ، الأمر بتغطية وجوههن ورؤوسهن .

سورة سبأ

٣٥١	قوله تعالى : (اعملوا آل داود شكراً - الآية) .
٣٥١	قوله تعالى : (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل - الآية) ، يدل على جواز اتخاذ الصور في ذلك ، وأنه نسخ في ديننا .

سورة فاطر

٣٥٣	قوله تعالى : (وتستخرجون حلية تلبسونها - الآية) .
٣٥٣	قوله تعالى : (وجاءكم النذير - الآية) .

سورة يس

٣٥٥	قوله تعالى : (من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة - الآية) ، دليل على استعمال القياس .
-----	---

سورة الصافات

٣٥٧	قوله تعالى : (إني أرى في المنام أني أذبحك - الآية) .
-----	--

الصفحة

الموضوع

قوله تعالى : (فسأهم فكان من المدحضين - الآية) ، يحتج به من ٣٥٨ يرى للقرعة أثراً .

سورة ص

قوله تعالى : (يسبحن بالعشي والإشراق - الآية) ، والاستدلال ٣٥٩ على صلاة الضحى .

قوله تعالى : (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب - الآية) ، ٣٥٩ الاستدلال على تنزيه الأنبياء .

قوله تعالى : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين ٣٦٠ الناس بالحق ولا تتبع الهوى) ، فيه وجوب الحكم بالحق .

قوله تعالى : (ونخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا نمث - الآية) . ٣٦١

سورة السجدة

قوله تعالى : (ادفع بالتي هي أحسن - الآية) ، كان ذلك قبل ٣٦٣ فرض القتال .

قوله تعالى : (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً - الآية) ، فيه دليل على ٣٦٣ أن القرآن بلغه العرب .

سورة حم عسق

قوله تعالى : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه - الآية) ٣٦٥ دليل على أنه من حج عن غيره لا يقع الحج عن الحاج إلا إذا كان حج عن نفسه أولاً .

قوله تعالى : (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى - الآية) ٣٦٥ دليل على محبة الأقارب .

قوله تعالى : (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون - الآية) ، ٣٦٦
يدل على أن الانتصار في هذه المواضع أفضل .

سورة الزخرف

قوله تعالى : (أو من ينشأ في الحلية - الآية) ، فيه دليل على إباحة
الحلي للنساء .

قوله تعالى : (بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة - الآية) ، فيه
دلالة على إبطال التقليد .

قوله تعالى : (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون - الآية) .

سورة الجاثية

قوله تعالى : (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله -
الآية) .

سورة الأحقاف

قوله تعالى : (ائتوني بكتاب من قبل هذا أو آثارة من علم) ، بيان
مسالك الأدلة بأسرها .

سورة محمد

قوله تعالى : (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب - الآية) ،
بيان كيفية الجهاد .

قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم -
الآية) .

أحكام القرآن ج ٤ م ٣٠

الصفحة

الموضوع

٣٧٥ قوله تعالى : (فلا تخفوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأملون - الآية) ،
دليل على منع مهادنة الكفار إلا عند الضرورة .

سورة الفتح

٣٧٧ قوله تعالى : (قل للمخلفين من الأعراب استدعوا إلى قوم أولي
بأس شديد - الآية) .

٣٧٧ قوله تعالى : (فتقاتلواهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً
حسناً - الآية) .

٣٧٨ قوله تعالى : (والهدى معكوفاً أن يبلغ محله - الآية) .

٣٧٩ قوله تعالى : (لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً - الآية)

سورة الحجرات

٣٨١ قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله وسوله -
الآية) ، النهي عن التعجيل في الأمر والتقديم دون
رسول الله ﷺ .

٣٨١ قوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة -
الآية) ، دليل على أن خبر الفاسق لا يعمل به .

٣٨٢ قوله تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي -
الآية) ، دلالة على جواز قتال البغاة .

٣٨٢ قوله تعالى : (إنما المؤمنون إخوة فأصاحوا بين أخويكم - الآية) :
دليل الأخوة في الدين .

٣٨٢ قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم - الآية) نهي عن عيب من
لا يستحق أن يعاب .

الصفحة	الموضوع
٣٨٥	قوله تعالى : (ولا يغتب بعضكم بعضاً - الآية) ، نهي عن الغيبة .
	سورة ق
٣٨٧	قوله تعالى : (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب - الآية) :
٣٨٧	قوله تعالى : (ومن الليل فسبحه وأدبار السجود - الآية) .
	سورة الذاريات
٣٨٩	قوله تعالى : (كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون - الآية) ، ورد في صلاة الليل .
٣٨٩	قوله تعالى : (للسائل والمحروم - الآية) :
	سورة الطور
٣٩١	قوله تعالى : (وسبح بحمد ربك حين تقوم - الآية) .
	سورة النجم
٣٩٣	قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى - الآية) .
٣٩٣	قوله تعالى : (ألا تزر وازرة وزر أخرى - الآية) .
	سورة القمر
٣٩٥	قوله تعالى : (ونبتهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب مختصر - الآية) دليل على جواز المهاياة .
	سورة الرحمن
٣٩٧	قوله تعالى : (فيهما فاكهة ونخل ورمان - الآية) ، يحتاج به من يخرج الرمان والنخل من مطلق الفاكهة .

سورة الواقعة

الصفحة

الموضوع

قوله تعالى : (إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا
المطهرون - الآية) ، دليل على منع مس المصحف
من غير وضوء .

سورة الحديد

قوله تعالى : (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل - الآية) ٤٠١
عنى به فتح مكة .

سورة المجادلة

قوله تعالى : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها - الآية) . ٤٠٣
قوله تعالى : (وإنهم ليقولون منكراً من القول - الآية) ، يدل
على أن الكذب منكر .
قوله تعالى : (ثم يعودون لما قالوا - الآية) . ٤٠٤

سورة الحشر

قوله تعالى : (هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب - الآية) ٤٠٥
عنى به جلاء بني النضير .
قوله تعالى : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها) ،
الآية . ٤٠٥
قوله تعالى : (ما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل
ولا ركاب - الآية) . ٤٠٦
قوله تعالى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول
- الآية) . ٤٠٦

- الموضوع الصفحة
- ٤٠٧ قوله تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) - الآية .

سورة الممتحنة

- ٤٠٩ قوله تعالى : (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء - الآية) .
- ٤٠٩ قوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلوكم في الدين - الآية) فيه جواز التصديق على أهل الذمة دون أهل الحرب .
- ٤٠٩ قوله تعالى : (إذا جاءكم المؤمنات - الآية) .
- ٤١٠ قوله تعالى : (إن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار - الآية) ، دليل على ارتفاع النكاح .
- ٤١٠ قوله تعالى : (ولا يأتين ببهتان يفتريته بين أيديهن وأرجلهن الآية) .
- ٤١٠ قوله تعالى : (ولا يعصينك في معروف - الآية) ، عموم في جميع الطاعات لله تعالى .

سورة الصف

- ٤١٣ قوله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون - الآية) ، يحتج به في وجوب الوفاء بالنذر .

سورة الجمعة

- ٤١٥ قوله تعالى : (إذا نودي الصلاة من يوم الجمعة - الآية) .
- ٤١٦ قوله تعالى : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض - الآية) ، إباحة التصرف في التجارة .
- ٤١٦ قوله تعالى : (وتركوك قائماً - الآية) .

سورة المنافقين

الصفحة

الموضوع

- ٤١٧ قوله تعالى : (قالوا انشهد انك لرسول الله - الآية) .
- ٤١٧ قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت - الآية) ، دليل على وجوب تعجيل الزكاة .

سورة الطلاق

- ٤١٩ قوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن - الآية) ، دليل أن زمان الطلاق زمان الظهر لا غير .
- ٤١٩ قوله تعالى : (لا تجرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن - الآية) ، دليل على وجوب السكن لها ما دامت في العدة .
- ٤٢٠ قوله تعالى : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - الآية) .
- ٤٢٠ قوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم - الآية) ، يدل على الإشهاد .
- ٤٢١ قوله تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض - الآية) ، دليل على إثبات اليأس بعد الإرتياب .
- ٤٢١ قوله تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) دليل على أن عدة المطلقة الحامل أن تضع حملها .
- ٤٢٢ قوله تعالى : (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن - الآية) .
- ٤٢٣ قوله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته - الآية) ، تدل على اختلاف النفقة باختلاف أحوال الزوج .

٤٢٣ قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها) .

سورة التحريم

٤٢٥ قوله تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - الآية) .

٤٢٥ قوله تعالى : (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً - الآية) .

٤٢٦ قوله تعالى : (جاهد الكفار والمنافقين وأغاظ عليهم - الآية) ،
دليل على التشدد في دين الله تعالى .

سورة المزمل

٤٢٧ قوله تعالى : (قم الليل إلا قليلاً - الآية) .

٤٢٧ قوله تعالى : (فاقروا ما تيسر من القرآن - الآية) ، دليل على لزوم فرض القراءة في الصلاة .

سورة المدثر

٤٢٧ قوله تعالى : (وثيابك فطهر - الآية) ، دليل وجوب تطهير الثياب .

٤٢٧ قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر - الآية) .

سورة القيامة

٤٢٨ قوله تعالى : (بل الإنسان على نفسه بصيرة - الآية) ، دليل على قبول شهادة الإنسان على نفسه .

سورة الإنسان

٤٢٨ قوله تعالى : (وأسيراً - الآية) ، دليل على إطعام المشرك يتقرب به إلى الله .

سورة المرسلات

الصفحة

الموضوع

قوله تعالى : (ألم نجعل الأرض كفاتاً - الآية) ، دليل على مواراة ٤٢٨
الميت ودفنه .

سورة الأعلى

قوله تعالى : (قد أفلح من تزكى - الآية) ، يدل على زكاة الفطر ٤٢٨
وزكاة المال .

سورة الانشقاق

قوله تعالى : (فلا أقسم بالشفق - الآية) . ٤٢٩

قوله تعالى : (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون - الآية) . ٤٢٩

سورة الضحى

قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر - الآية) ، نهى عن القهر والظلم ٤٢٩
وإغلاظ القول .

سورة الشرح

قوله تعالى : (فإذا فرغت فانصب - الآية) ، في العبادة والدعاء . ٤٣٠

سورة القدر

قوله تعالى : (ليلة القدر خير من ألف شهر - الآية) . ٤٣١

سورة البينة

قوله تعالى : (توأم أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين - الآية) ، ٤٣١
يدل على وجوب النية في العبادات .

سورة الماعون

الصفحة	الموضوع
٤٣١	قوله تعالى : (الذين هم عن صلاتهم ساهون - الآية) .
٤٣٢	قوله تعالى : (ويمنعون الماعون - الآية) .
	سورة الكوثر
٤٣٢	قوله تعالى : (فصل لربك وانحر - الآية) :
	سورة النصر
٤٣٢	قوله تعالى : (فسيح بحمد ربك - الآية) .
	سورة الفلق
٤٣٣	قوله تعالى : (والنفاثات في العقد - الآية) .

فهرس الآبات القرآنية

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٩	النحل	٩١	« وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها »
١٠	النور	٢٢	« ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أوني القريبى »
١١	النحل	٥	« والأنعام خلقها لكم فيها دفاء ومنافع ومنها تأكلون »
١١	النحل	٨	« والخيل والبغال والحمير »
١٤	البقرة	١٩٦	« فإن احصرتم فما استيسر من الهدى »
١٤	المائدة	٩٥	« يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة »
١٤	البقرة	١٩٦	« فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى »
١٦	التوبة	٥	« اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم »
١٦	التوبة	٢٨	« انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا »
١٦	التوبة	١٧	« ما كان للمشركين أن يعمرؤا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر »
١٩	يونس	٩٨	« فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها الا قوم يونس »
٢٠	طه	٢٠١	« طه ، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى الا تذكرة لمن يخشى »

الآية	رقمها السورة	الصفحة
« الا الذين ظلموا »	١٥٠ البقرة	٢٠
« لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم »	١١٠:١١ النمل	٢٠
« لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الأولى »	٥٦ الدخان	٢٠
« يا أيها الرسل كلوا من الطيبات »	٥١ المؤمنون	٢٢
« يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث »	١٥٧ الأعراف	٢٢
« فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم »	١٦٠ النساء	٢٣
« ما جرحتم بالنهار »	٦٠ الأنعام	٢٥
« أم حسب الذين أخرجوا السيئات »	٢١ الجاثية	٢٥
« اليوم أحل لكم الطيبات »	٥ المائدة	٢٧
« اليوم يثس الذين كفروا من دينكم »	٣ المائدة	٢٧
« اليوم أكملت لكم دينكم »	٣ المائدة	٢٧
« ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال »	١٦ الأنفال	٢٧
« ولا تنكحوا المشركات »	٢٢١ البقرة	٢٩
« وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم »	١٩٩ آل عمران	٢٩
« ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون »	١١٣ آل عمران	٢٩
« ولا تمسكوا بعصم الكوافر »	١٠ الممتحنة	٣٠
« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله »	٢٩ التوبة	٣٠
« لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر »	٢٢ المجادلة	٣٠
« يوادون من حاد الله ورسوله »		

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة »	٢١	الروم	٣٠
« وإذا قمتم إلى الصلاة »	٦	المائدة	٣٠
« وما كان ربك نسيا »	٦٤	مريم	٣٦
« إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما »	٤	التحريم	٤٢
« والجار الجنب »	٣٦	النساء	٤٥
« فاقتلوا المشركين »	٥	التوبة	٤٦
« ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا »	٤٣	النساء	٤٧
« وما وجدنا لأكثرهم من عهد وان وجدنا أكثرهم لفاسقين »	١٠٢	الأعراف	٥٢
« ووجدوا ما عملوا حاضرا »	٤٩	الكهف	٥٢
« فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا »	٤٤	الأعراف	٥٢
« وليطوفوا بالبيت العتيق »	٢٩	الحج	٥٨
« انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا »	٣٣	الأحزاب	٥٩
« ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله »	٤	الحشر	٦٣
« يحادون الله ورسوله »	٢٠	المجادلة	٦٣
« قل للذين كفروا ان ينتهوا يفغر لهم ما قد سلف »	٣٨	الأنفال	٦٥
« توبة من الله »	٩٢	النساء	٦٨
« الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته »	٥٩-٦٠	الحج	٦٩

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس »	٣٠٠، ٣٠١	الحجر	٦٩
« فمن تاب من خطيئته وأصلح فإن الله يتوب عليه »	٣٩	المائدة	٦٩
« وإذا أخرج يده لم يكد يراها »	٤٠	النور	٧٢
« أدخل يدك في جيبك »	١٢	النمل	٧٢
« فيسحتكم بطناب »	٦١	طه	٧٤
« قل للمخلفين من الأعراب استدعوني إلى قوم أبوءن بأأس شديد »	١٦	الفتح	٨٣
« قل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي علوة »	٨٣	التوبة	٨٤
« وما آتيتهم من زيادة تریدون وجهه الله فأولئك هم المضمفون »	٣٩	الروم	٨٤
« إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة »	٩	الجمعة	٨٥
« لا يؤخذكم الله بالثغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم »	٢٢٥	البقرة	٩٠
« قد فرض الله الجملة أيمانكم »	٢	التحريم	٩١
« وإن الدين يشتر أن يعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة »	٧٧	آل عمران	٩٢
« ولا يأتل أولوا الفضل منكم »	٢٢	النور	٩٣

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً »	٢	المجادلة	٩٣
« فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر »	١٨٤	البقرة	٩٦
« ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً »	٦٧	النحل	١٠١
« يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير »	٢١٩	البقرة	١٠١
« ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة »	٩٢	النساء	١١٤
« فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله »	٦	النور	١١٩
« فمن ترضون من الشهداء »	٢٨٢	البقرة	١٢٠

سورة الأنعام

« لعن الذين كفروا من بني اسرائيل »	٧٨	المائدة	١٢٣
« ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار »	١١٣	هود	١٢٤
« ذرني ومن خلقت وحيداً »	١١	المدثر	١٢٤
« أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده »	٩٠	الأنعام	١٢٤
« وسبح بحمد ربك حين تقوم »	٤٨	الطور	١٣٠

أحكام القرآن ج ٤ م ٣١

سورة الأعراف

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« فلعلك باخع نفسك على آثارهم »	٦	الكهف	١٣١
« لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين »	٣	الشعراء	١٣١
« وإذا أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور »	٦٣	البقرة	١٣٢
« فلم تقتلون أنبياء الله من قبل ان كنتم مؤمنين »	٩١	البقرة	١٣٢
« وعصى آدم ربه فغوى »	١٢١	طه	١٣٣
« ان المبشرين كانوا اخوان الشياطين »	٢٧	الإسراء	١٣٨
« والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »	٦٧	الفرقان	١٣٨
« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط »	٢٩	الإسراء	١٣٨
« قد أجيبت دعوتكما »	٨٩	يونس	١٤٠
« فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه »	١٧-١٨ الزمر		١٤١
« فمن عفي له من أخيه شيء »	١٧٨	البقرة	١٤١
« وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون »	٢٦	فصلت	١٤٤
« واذا صرفنا اليك فقرأ من الحسن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا انصتوا فلما قضى ولوا الى قومهم منذرين »	٢٩	الأحقاف	١٤٤

سورة الأنفال

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
١٥٣	١٢٠	التوبة	« ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه »
١٥٣	٦٧	المائدة	« والله يعصمك من الناس »
١٥٥	٦٩	الأنفال	« فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً »
١٥٦	٧	الحشر	« ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى »
١٦٣	٥	التوبة	« فاقتلوا المشركين »
١٦٣	٢٩	التوبة	« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر »
١٦٣	٣٥	محمد	« فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الأعلون »
١٧٥	٢٢	الغاشية	« لست عليهم بمسيطر »
١٧٥	٤٥	ق	« ما أنت عليهم بجبار »
١٧٥	١٣	المائدة	« فاعف عنهم واصفح »
١٧٦	١٤	الجاثية	« قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله »
١٧٦	٩٠	النساء	« وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لاسكم عليهم سبيلاً »
١٨٦	٣٩	الأنفال	« وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٨٧	الحج	١٧	« ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا »
١٨٧	الأنعام	١٥٦	« انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا »
١٩٠	مريم	٩٠	« تكاد السموات يتفطرن منه »
٢٠٤	٦٧-٦٨ طه		« فأوجس في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف »
٢٠٤	هود	٧٠	« فلما رأى أيديهم لاتصل اليه نكرهم وأوجس »
٢٠٥	المائدة	٦٧	« والله يعصمك من الناس »
٢٠٨	البقرة	٢٧٣	« للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله »
٢١٤	المنافقون	٨	« لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل »
٢١٩	البقرة	١٧٧	« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر »
٢٢٥	٧٦-٧٥ الصافات		« ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون ونجيناها وأهله »
٢٢٦	العنكبوت	٣٢	« قال ان فيها لوطاً قالوا نحن أعلم بمن فيها »
٢٢٧	الأنعام	٦٨	« فلا تتعد بعد الذكوى مع القوم الظالمين »
٢٣٠	البقرة	١٥٦	« الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله انا لله وانا اليه راجعون »

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« فلا تزكوا أنفسكم »	٣٢	النجم	٢٣٢
« وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنث »	٤٤	ص	٢٣٣
« فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون »	١٧	الروم	٢٣٧
« ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف	٢٣٧
« ولتعلمن نبأه بعد حين »	٨٨	ص	٢٣٨
« وان أدري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين »	١١١	الأنبياء	٢٣٨
« من بين فرثٍ ودمٍ لبناًخالصاً »	٦٦	النحل	٢٤٣
« فإذا قضيت الصلاة فاذكروا الله قياماً وقعوداً »	١٠٣	النساء	٢٤٥
« وإذا قلتم فاعدلوا »	١٥٢	الأنعام	٢٤٦
« وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب »	٥٣	الأحزاب	٢٤٦
« وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى ألقى الشيطان »	٥٢	الحج	٢٤٦
« وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا »	٥٩	القصص	٢٥١
« لئن أشركت ليحبطن عملك »	٦٥	الزمر	٢٥٧
« فإن كنت في شك مما أنزلنا اليك »	٩٤	يونس	٢٥٧
« ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء »	٤٢	النساء	٢٥٨
« كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد »	١٧٨	البقرة	٢٥٩

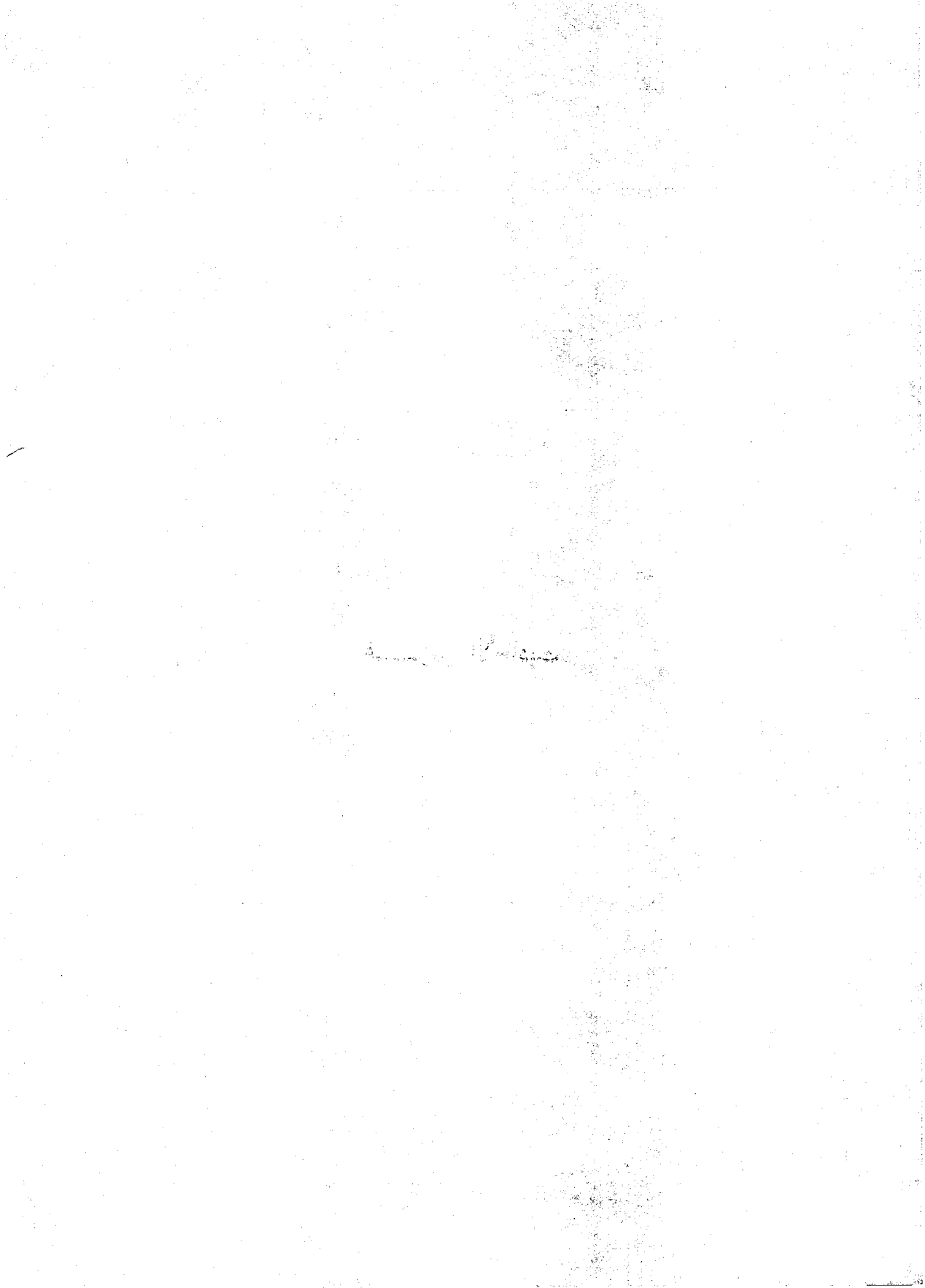
الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض »	٧١	التوبة	٢٦٠
« والذين آمنوا ولم ينجسوا ما لكم من ولايتهم من شيء »	٧٢	الأنفال	٢٦٠
« وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »	٧٥	الأنفال	٢٦٠
« حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم »	٦	النساء	٢٦١
« حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة »	١٥	الأحقاف	٢٦١
« ولما بلغ أشده واستوى »	١٤	القصص	٢٦١
« ولا تقرّبوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده »	١٥٢	الأنعام	٢٦٢
« وانخالطوهم فلأخوانكم »	٢٢٠	البقرة	٢٦٥
« كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً »	٣٧	آل عمران	٢٧٠
« هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة »	٣٨	آل عمران	٢٧٠
« وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن »	٤	الطلاق	٢٧٨
« والله على الناس حج البيت »	٩٧	آل عمران	٢٨٠
« فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات »	٢٥	النساء	٢٩١
« فامسكوهن في البيوت »	١٥	النساء	٢٩٢

الآية	رقمها السورة	الصفحة
« وأنكحوا الأيامى منكم »	٣٢ النور	٢٩٦
« ولا تنكحوا المشركات »	٢٢١ البقرة	٢٩٦
« إلا آل لوطٍ إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته »	٥٩-٦٠ الحجر	٣٠١
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... »	٣٣-٣٤ المائدة	٣٠١
« ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا »	٤٣ النساء	٣٠١
« يا أيها النبي إذا طلقتم النساء »	١ الطلاق	٣٠٥
« وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن »	٢٣١ البقرة	٣٠٥
« إلا أن يسجن أو عذاب أليم »	٢٥ يوسف	٣٠٧
« لأعذبه عذاباً شديداً »	٢١ النمل	٣٠٧
« وإذا حلتم فاصطادوا »	٢ المائدة	٣١٤
« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض »	١٠ الجمعة	٣١٤
« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه »	٥٣ الأحزاب	٣٢٣
« إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله »	٣ الحجرات	٣٢٧
« وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً »	٦٣ الفرقان	٣٣٥
« واهجرني ملياً »	٤٦ مريم	٣٣٥
« سأستغفر لك ربي »	٤٧ مريم	٣٣٥
« فاقتلوا المشركين »	٥ التوبة	٣٣٨
« وقتلوا المشركين »	٣٦ التوبة	٣٣٨

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
٣٣٨	١٩١	البقرة	« ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم هيبة فإن قاتلوكم فاقتلوهم »
٣٤٠	٦	المدثر	« ولا تمنن تستكثر »
٣٤١	١٥	الأحقاف	« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »
٣٤٢	١١٥	النساء	« ويتبع غير سبيل المؤمنين »
٣٥٩	٣٦	النور	« في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال »
٣٦٦	٢٣٧	البقرة	« وأن تعفوا أقرب للتقوى »
٣٦٦	٢٢	النور	« وليعفوا وليصنعوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم »
٣٧١	٤	الأحقاف	« اثتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم »
٣٧٣	٦٧	الأنفال	« ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض »
٣٧٤	٥	التوبة	« اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم »
٣٧٤	٥٧	الأنفال	« فإذا تفتقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم »
٣٧٧	٨٣	التوبة	« فقل لن يخرجوا معي أبداً ولن نقاتلوا معي عدواً »
٣٧٨	٦٣	يوسف	« يا أبانا منع منا الكيل »
٣٧٨	٦٠	يوسف	« إن لم تأتوني به فلا كيل »
٣٧٩	١٩٦	البقرة	« ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله »

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
« ولا تقتلوا أنفسكم »	٢٩	النساء	٣٨٣
« فسلموا على أنفسكم »	٦١	النور	٣٨٣
« ومنهم من يلزمك في الصدقات »	٥٨	التوبة	٣٨٣
« ومن يكسب أثماً فإثماً يكسبه على نفسه »	١١١	النساء	٣٩٣
« ولا تكسب كل نفس إلا عليها »	١٦٤	الأنعام	٣٩٣
« من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكايل »	٩٨	البقرة	٣٩٧
« الذين اتبعوه في ساعة العسرة »	١١٧	التوبة	٤٠١
« واعلموا أنما غنمتم من شيء »	٤١	الأنفال	٤٠٦
« والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس »	١٧٧	البقرة	٤٠٨
« إن شجرة الزقوم طعام الأثيم »	٤٣ - ٤٤	الدخان	٤١٥
« وأن ليس للإنسان إلا ما سعى »	٣٩	النجم	٤١٥
« فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله »	٦	النور	٤١٧
« وقرن في بيوتكم »	٣٣	الأحزاب	٤٢٠
« والذين يتوفون منكم »	٢٣٤	البقرة	٤٢٢
« وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها »	١٣٢	طه	٤٢٦
« وأنذر عشيرتلك الأقربين »	٢١٤	الشعراء	٤٢٦

فہرس الأحادیث



الصفحة	تخرجه	الحديث
٨	البيزار ، والطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما	« كل شرط شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل »
٨	رواه الجماعة وعلق البخاري منه المسلمون عند شروطهم وضعفه ابن حزم وحسنه الترمذي	« المؤمنون عند شروطهم »
٩	أخرجه الإمام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه والترمذي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه	« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير »
١٠	البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي الربيع الزهراني	« لما حلف الصديق على ما كان فعله خيراً من تركه »
١٤	البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنهما	« المبكر للجمعة كالمهدي بدنة »
١٨	ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٣٢١٥ رقم ١٠٧	« ما أصاب بجلده فخرق فكمل ، وما أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل »
٢٧	أخرجه البخاري في صحيحه عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب	« اليوم أكملت لكم دينكم » قيل إنه يوم عرفة في حجة الوداع

الصفحة	تخریجه	الحديث
٣٠	ابن الأثير الجزري في أسد الغابة	« عن ابن عباس أنه لم يجوز مكاح الكتابيات إذا كن حريات »
٤٢	صحيحيهما وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر وأخرجه أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة	« ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء »
٤٣	الترمذي في سننه عن المغيرة بن شعبه	« مسح رسول الله ﷺ بناصيته وعمامته »
٥٨	البخاري في صحيحه ، ومسلم في صحيحه ، وأبو داود ، والترمذي والنسائي والدارقطني	« جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً »
٥٩	أخرجه مالك في الموطأ عن أبي هريرة ، ومسلم والترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم ، وابن جرير	« إذا توضأ العبد ففضل وجهه خرجت خطاياها وذنوبه من وجهه »
٦٠	البخاري ومسلم في صحيحيهما عن النعمان بن بشير	حديث عبدالله بن رواحة : « حي له وبغضي لكم لا يمنعني من أن أعدل فيكم »

الصفحة	تخریجه	الحديث
٦١	أحمد في مسنده عن عبد الله بن الصامت ، ومسلم وأهل السنن سوى النسائي	« كيف بك يا أبا ذر إذا كان في المدينة قتل ؟ إلخ »
٦٤	ابن ماجه، والحاكم في المستدرک والبيهقي عن معاذ	« من عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة »
٦٤	ابن ماجه في السنن ، ج ١ ص ٥٢	« أنا حرب لمن حاربتم ، سلم لمن سالمتم »
٧١	الامام أحمد في مسنده وصححه ابن خزيمة والحاكم	« إن أسوأ الناس سرقة من سرق مني صلاته »
٨٣	البخاري ومسلم في صحيحيهما وأبو يعلى في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنهم	« وإنما قاتلهم أبو بكر »
٨٥	أخرجه الترمذي، ورواه بنحوه مسلم والامام أحمد	حديث عائشة : أن رجلاً من المشركين لحق بالنبي ﷺ يقاتل معه فقال له : « ارجع أنا لا أستعين بمشرك »
٨٦	أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن	حديث عبد الله بن مسعود : أن رسول الله ﷺ قال : « إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل »
٨٩	حميد بن مسعدة الشامي ورواه الزهري ، وابن جريج ومحمد ابن حميد ، وعبد الرزاق	حديث عائشة قالت : إن رسول الله ﷺ قال : « هو كلام الرجل في بيته كلا والله وبلى والله »

- | الصفحة | تخریجه | الحديث |
|--------|---|--|
| ٩٠ | الامام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه ، والترمذي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه | « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها... الخ » |
| ١٠٤ | الامام أحمد في مسنده ، والترمذي في سننه والبيهقي والحاكم والطبراني عن النعمان ابن بشير | « إن من الخنطة خمراً وإن من الشعير خمراً وإن من الزبيب خمراً... الخ » |
| ١٠٢ | الطبري في تفسيره والقرطبي في أحكام القرآن والسيوطي في الدر المنثور والنسائي في سننه وأخرجه البخاري في صحيحه والامام أحمد في مسنده | « لما حرمت الخمر كان قد مات رجال من أصحاب رسول الله ﷺ وهم يشربون الخمر » |
| ١٠٥ | الامام مسلم في صحيحه ، والنسائي في سننه ، وأبو داود في سننه والبخاري في صحيحه | « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم... الخ » |
| ١٠٥ | الترمذي في الشمائل | « قوله صلى الله عليه وسلم لإبن أبي لب : أكلك كلب الله فأكله الأسد » |
| ١١٥ | الحاكم في المستدرک ووثقه الذهبي | « لحم صيد البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصطادوه أو يصاد لكم » |

الصفحة	تخرجه	الحديث
١١٦	البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس رضي الله عنه	« لا تسألوني عن شيء إلا أنبأتكم عن حقيقته »
١١٧	الامام أحمد في مسنده	« إن الناس إذا عمل فيهم بالمعاصي ولم يغيروا أو شك أن يعمهم الله بعقابه »
١٢٤	أخرجه أصحاب السنن والإمام أحمد في مسنده	« قال المشركون تأكلون مما مات من قبلكم ولا تأكلون مما مات من قبل ربكم »
١٢٥	روى عن علي بن أبي طلحة والصوفي ، والواحد النيسابوري وابن كثير ، والقرطبي	« قول ابن عباس : كانوا يجعلون من حرثهم ومواشيهم جزءاً لله وجزءاً لشركائهم ... الخ »
١٢٨	أخرجه أبو داود في سننه	« حديث النهي عن أكل مال اليتيم ... الخ »
١٢٩	مسلم في صحيحه	حديث : « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حينئذاً ... الخ »
١٢٩	أخرجه الإمام أحمد في مسنده	« حديث : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وعلا جدك ، ولا إله غيرك »
١٣٤	أبو داود في سننه باسناد حسن عن علي	« هذان حرامان على ذكور أمي »
٣٢	أحكام القرآن ج ٤ م ٣٢	

الصفحة	تخریجه	الحديث
١٣٦	الإمام أحمد في مسنده ، والحاكم في المستدرک، والبيهقي في الشعب وأصحاب السنن	« احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك »
١٣٧	الإمام أحمد في مسنده ، والترمذي في سننه	« لا يصلين أحدكم في ثوب للله عليه عاقبة واحد ليس على فخذه منه شيء »
١٣٧	الحاكم في المستدرک ، والنسائي في سننه	« لا يقبل الله صلاة امرأة بلا خمار »
١٤٠	الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما	« أيها الناس إنكم لا تدعون أصماً ولا غائباً »
١٤٠	الإمام أحمد في مسنده وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه وأبو عوانة والبيهقي في الشعب	« خير الذكر الخفي ، وخير الرزق ما يكفي »
١٤١	الترمذي في سننه وقال حديث صحيح	« أثقل شيء في ميزان المرء يوم القيامة الخلق الحسن »
١٤١	أبو يعلى في مسنده والبخاري وأبو نعيم في الحلية والحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب	« إنكم لا تسعون الناس بأموالكم ولكن يسعون منكم بسط الوجه وحسن الخلق »
١٤٢	أحمد ، وأبو داود ، والنسائي والبغوي ، والماوردي ، وابن حبان والطبراني وأبو نعيم والبيهقي والترمذي	« اتق الله ولا تحقرن من المعروف شيئاً ... الخ »

الصفحة	تخریجه	الحديث
١٥١	أخرجه ، البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي قتادة ، وأحمد وأبو داود عن أنس وأحمد وابن ماجه عن سمرة	« ومن قتل قتيلاً فله سلبه »
١٥٤	أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما	« أنا فتتكم وأنه فئة المسلمين »
١٦٠	أخرجه الإمام مسلم في صحيحه	« يا رسول الله قسمت لإخواننا بني المطلب وقرابتنا وقرابتهم واحدة إنما أرى هاشماً »
١٧٨	أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله » ...
١٨٧	أخرجه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه	« سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ... الحديث
١٩٧	أخرجه الإمام البخاري ومسلم وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم ، وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه	« ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة كنزه إلا جيء يوم القيامة فيحمله ويكوى به جنبه وجبينه » ... الحديث
٢٠١	أخرجه ابن جرير عن معمر بسند عن أبي هريرة	« أيها الناس إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » ... الحديث

الصفحة	تخرجه	الحديث
٢٠٩	أخرجه الإمام أحمد في مسنده والزيلعي في نصب الراية	« لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي »
٢١٢	أخرجه أبو داود في سننه والطبراني في معجمه الكبير وابن حميد في مسنده	« إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: لذي فطر مدقع ، ولذي غر مفطع ، ولذي دم موجه » ...
٢١٦	أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن وائلة رضي الله عنه	الحديث
٢٢٥	أخرجه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما	« من سن سنة حسنة فلم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » « إنما الأعمال بالنيات » ...
٢٢٩	أخرجه الطبراني وذكره ابن الجوزي في الموضوعات	الحديث
٢٣٣	أخرجه الإمام أحمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في الشعب	« استعينوا على حوائجكم بالكتمان » ... الحديث
٢٤٨	أخرجه ابن أبي شيبه والبيهقي في سننه	« نخذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف »
٢٥٦	أخرجه الإمام مسلم عن عائشة	« اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفته ونفخه »
٢٥٧	أخرجه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي في الشعب	« أسر عكن لحاقاً بي أطولكن يداً » « يأتيني أحدكم بجمع ما يملكه ثم يقعد ويتكفف » ... الحديث

الصفحة	تخرجه	الحديث
٢٥٨	أخرجه الإمام أحمد في مسنده	« ما أعظم الذنوب فقال أن تجعل نداءً وهو خلقك »
٢٦٣	أخرجه الإمام أحمد وأبو داود في سننه	« لقد أوتي أبو موسى من مزامر آل داود » ... الحديث
٢٦٧	أخرجه الطبراني في معجمه	« إذا قال الرجل لعبده أنت حر إن شاء الله » ... الحديث
٢٧٩	أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه عن علقمة بن فضالة	« من احتاج سكن ومن لم يحتج لم يسكن »
٢٨٦	أخرجه الثريابي وأحمد وعبد ابن حميد والترمذي وابن ماجه وغيرهم ...	« الرجل يصوم ويتصدق ويحاف أن لا يقبل منه »
٢٩٣	أخرجه الطبراني في معجمه الكبير والإمام أحمد في مسنده	« الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ... الحديث
٣٠٨	أخرجه أبو داود في سننه	« المتلاعنان لا يجتمعان » الحديث
٣٠٨	أخرجه الإمام البخاري في صحيحه	« لو بقي النكاح إلى وقت التفريق فهما مجتمعان »
٣٠٩	أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي	« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده »
٣٠٩	أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والطبراني	« من سره أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة » ... الحديث

الصفحة	تخریجه	الحديث
٣١٠	أخرجه الامام أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه	« لا يؤمن العبد حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه »
٣٥١	أخرجه المنذر عن عطاء بن يسار رضي الله عنه ، وأخرجه الحكيم الترمذي ، وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه	« ثلاث من أوتيهن فقد أوتي مثل ما أوتي أهل داود » ... الحديث
٣٦٩	أخرجه الامام أحمد وابن حميد والطبراني في المعجم الأوسط	« إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع »
٣٨٢	أخرجه الإمام أحمد والترمذي والطبراني	« ستقتلك الفئة الباغية »
٣٨٣	أخرجه الإمام البخاري والإمام أحمد	« حديث قال أبو ذر يا ابن اليهودية »
٤٢٦	أخرجه الإمام أحمد وأبو داود	« مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع » ... الحديث

(تم بعونه تعالى)